

٢١٧٤
د . م

درر الحکام في شرح غرر الأحكام ، كلاهما لملاخسرو ،

محمد بن فرامرز - ٨٨٥ هـ . كتب سنة ١٠٢٩ هـ .

٣٠٢ ق ٣٠ س ٥٢٥ × ١٥٥ سم

٦١٨٩

نسخة جيدة ، خطها نسخ دقيق ومجود . طبع

الأعلام ٢١٩:٧ كشف الظنون ١ : ٧٤٧

١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- شرح غرر الأحكام

Copyright © King Saud University

ف ١٢٢٦

7189



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥
١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥
١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥
١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥
١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥
١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥
١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥
١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥
١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥
١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥	١٨٨٥

Copyright © King Saud University

مطلع القدر
في المحرم
الحضرة
صلى الله عليه
وآله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

يا كبيك

يا كبيك

يا كبيك

يا كبيك

يا كبيك

يا كبيك

كتاب الطهارة ٣	فصل في زكوة عشر في عشرة ٩	باب التيمم ١٠	باب المسح على الخفين ١١	باب وما يخص النساء ١٣	باب تطهير النجاسة ١٥
فصل في الاستنجاء ١٦	كتاب الصلوة ١٧	باب الاذان ١٨	باب شروط الصلوة ١٩	باب صفة الصلوة ٢١	فصل الامام يجهر ٢٤
باب حديث في الصلوة ٢٥	باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ٢٨	باب الوتر والنفل ٣٠	باب ادراك الفريضة ٣٢	باب قضاء الغيب ٣٣	باب صلوة المريض ٣٤
باب صلوة على الميت ٣٥	باب الصلوة في السجدة ٣٦	باب المسافر ٣٦	باب صلوة الجمعة ٣٩	باب العيدين ٣٩	باب صلوة الكسوف ٤٠
باب الاستسقاء ٤٠	باب صلوة خوف ٤٠	باب صلوة في الكعبة ٤٠	باب سجود الشهو والاشهر ٤٠	باب سجود التلاوة ٤٢	باب جنائز ٤٣
باب الشهيد ٤٥	كتاب الزكوة ٤٦	باب صدقة التسويم ٤٧	باب زكوة المال ٤٨	باب العاشر ٤٩	باب التركاز ٤٩
باب العشر ٥٠	باب المصارف ٥٠	باب الفطر ٥١	كتاب الصوم ٥٢	باب موجب الفاسد ٥٣	فصل حامل او مرضع خافت على نسائها او ولدها او مريض ٥٤
باب الاعتكاف ٥٥	كتاب الحج ٥٥	باب القران والتمتع ٥٨	باب الجنائز ٥٨	باب محرم احصر ٦١	كتاب الاضحية ٦٢
كتاب الفقه ٦٣	كتاب الذبايح ٦٤	كتاب الجهاد ٦٦	باب المنعم وقسمته ٦٧	باب استيلاء الكفار ٦٨	باب المناسن ٦٩
باب الوظائف ٧٠	فصل في الحجية ٧١	باب المرتد ٧٢	باب البغاة ٧٣	كتاب احياء الموتى ٧٤	فصل اعلم ان الماء نوعان ٧٥
كتاب الكراهية والاشحان ٧٦	فصل في لا يلبس رجل حويرة ٧٧	فصل في نظر الرجل الرجل الا العورة ٧٨	فصل من مكنته بشرا او نحوه ٧٨	فصل ان توصفة الایمان لفاس يصير مسلما ٨١	فصل في سان الكافر ٨٢
كتاب النكاح ٨٢	باب الولي والكفو ٨٥	باب المهر ٨٧	باب نكاح الرقوع ٩٠	باب القسم ٩٢	كتاب الرضاع ٩٢

كتاب الطلاق ٩٢	باب ابتاع الطلاق ٩٤	باب التوقيض ٩٨	باب التعليق ١٠٠	باب طلاق الغائبة ١٠٢	باب الرجعة ١٠٣
باب الايلاء ١٠٤	باب الخلع ١٠٥	باب الطهر ١٠٦	باب النكاح ١٠٨	باب العنين وغيره ١٠٩	باب القعدة ١١٠
فصل في الاحداد وهو ترك الزينة والطيب ١١١	باب بنو النسب ١١٢	باب الحضنة ١١٣	باب النفقة ١١٤	كتاب العتاق ١١٧	باب غنم البعض ١١٩
باب حلف بالنفل ١٢٢	باب العنق وحصل ١٢٣	باب التدبير ١٢٤	باب الاستيلاء ١٢٤	كتاب الهبات ١٢٥	فصل في تصرف المكاتب ١٢٦
باب كتابة العبد لغيره ١٢٧	باب الموت والعجز ١٢٨	كتاب الولاء ١٢٩	كتاب الايمان ١٣١	باب حلف النفل ١٣٣	باب حلف القول ١٣٨
كتاب الحدود ١٣٩	باب وطئ وجب نكاحا او لا ١٤٠	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها ١٤١	باب حد الشرب ١٤٢	باب حد التدف ١٤٣	فصل في تغير تاديب ١٤٤
كتاب السرقة ١٤٥	فصل في قطع يمين ١٤٦	باب قطع الطريق ١٤٧	كتاب الاشربة ١٤٨	كتاب الجنائز ١٤٩	باب ما يوجب القود او لا يوجب ١٥٠
باب السود فمداون النفس ١٥١	باب الشهادة في القتل واعتبار حالته ١٥٣	كتاب الديت ١٥٤	فصل في الاقودي الشجاج ١٥٥	فصل في ضرب بطن الحرة حرة ١٥٦	باب ما يحدث في الطريق ١٥٧
باب جنابة الهرمة الجنابة عليها ١٥٧	باب جنابة الرقوع وجماعة عليه ١٥٩	فصل في عيب اوامه سمه ١٦٠	فصل في اقره بر او ام ولد جنابة خطا ١٦٠	باب القسامة ١٦١	كتاب المعاقلة ١٦٣
كتاب الابن ١٦٤	كتاب المفقود ١٦٤	كتاب النقيض ١٦٥	كتاب النقطة ١٦٥	كتاب الوقف ١٦٦	فصل في بيع شرط الواقع في اجازة ١٦٧
فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد ١٦٨	كتاب السوء ١٧٠	فصل اعلم ان هذا اصول الاولاد ان كل ما يورث من ابي المبيع عرقا يورث في المبيع ١٧٤	باب خيار الشرط والنقص ١٧٥	باب خيار الرجوع ١٧٧	باب خيار العيب ١٧٨
باب السوء القاسد ١٨٠	باب الاقالة ١٨٥	باب المراكمة والدولة ١٨٦	فصل في بيع مع العتاق فصل في مصة المشتور ١٨٧	باب الرجوع ١٨٨	باب الاستحقاق ١٨٩

باب السلم ١٩١	باب القرف ١٩٥	كتاب الشفعة ١٩٦	باب ما يكون ٢٠٠	باب السلم ١٩١
باب الرجوع ٢٠٢	كتاب الاجارة ٢٠٤	باب الاجارة ٢٠٦	باب خراج الاجارة ٢٠٨	باب الرجوع ٢٠٢
باب الرجوع ٢١٠	كتاب العارية ٢١١	كتاب الرهن ٢١٤	باب ما يصلح ٢١٥	باب الرجوع ٢١٠
باب الرجوع ٢١٧	كتاب الغصب ٢١٩	باب الغصب ٢٢١	باب ما لا يصلح ٢٢٢	باب الرجوع ٢١٧
باب الرجوع ٢٢٥	كتاب الوكالة ٢٢٧	باب الوكالة ٢٢٨	باب ما لا يصلح ٢٢٩	باب الرجوع ٢٢٥
باب الرجوع ٢٣٢	كتاب الكفالة ٢٣٣	باب الكفالة ٢٣٤	باب ما لا يصلح ٢٣٥	باب الرجوع ٢٣٢
باب الرجوع ٢٤٢	كتاب الشركة ٢٤٣	باب الشركة ٢٤٤	باب ما لا يصلح ٢٤٥	باب الرجوع ٢٤٢
باب الرجوع ٢٥٢	باب دعوى ٢٥٣	باب دعوى ٢٥٤	باب ما لا يصلح ٢٥٥	باب الرجوع ٢٥٢
باب الرجوع ٢٦٣	باب اقرار المرفوع ٢٦٤	باب اقرار المرفوع ٢٦٥	باب ما لا يصلح ٢٦٦	باب الرجوع ٢٦٣
باب الرجوع ٢٧١	باب الرجوع ٢٧٢	باب الرجوع ٢٧٣	باب ما لا يصلح ٢٧٤	باب الرجوع ٢٧١
باب الرجوع ٢٨٠	باب الرجوع ٢٨١	باب الرجوع ٢٨٢	باب ما لا يصلح ٢٨٣	باب الرجوع ٢٨٠
باب الرجوع ٢٨٦	باب الرجوع ٢٨٧	باب الرجوع ٢٨٨	باب ما لا يصلح ٢٨٩	باب الرجوع ٢٨٦

قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كان لسان داود بن ذهاب لتمني الناس ليعملوا بطريق الانس والانس

الانسون اذا تاب لم تقبل شهادته ما لم يرض عنه
زمان ظهر التوبة ثم بعضهم قد وادعوا سنة شهر
وبعضهم قد وادعوا سنة الفصح ان ذلك العدل ان راي
الله تعالى





الحمد لله الذي احكم احكام الشريعة القويم بحكم كتابه واعلى اعلام مستقيم بمعلم خطابه والصلوة
والسلام على سيدنا محمد وآله واصحابه المستطيربين عن النفاقين ستمسح وجوههم بصعيد باب
الهدى فان من المقدمات المقررة عند اولي الابدان والمسلطات المحررة لدى ذوي الاستبصار
ان شرف الانسان في الدارين ونيله درجات الكمال في الكونين انما هو تكملة النظام بالاعمال الصالحة
التي تليق بعد تركية الرباطين بالعبادة الإسلامية الحقيقية فالعلم المكتسب بتعريف الاولين وبيانها
والمختص من بين العلوم بالاتمام لانها يكون في اعلى العلوم بحيث تتناول واحكام العلوم عليه
وعقد البال وهو علم الفقه الذي اعتنى به علماء الامة النقية وبذل الوسع في تشييد اركانه
وعظم الملائكة الحقيقية فان الله تعالى جعل نبيا صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء واسمى بالمرسل والموفق
لا فلاح الا بالهدى والسبل وكانت حوادث الانام خارجة عن التداد ومعرفة احكامها لا فلاح الا بالهدى
استنادهم لم يعرفوا الفصول ببيانها بل بالاتباع في طريق لها وافانها اقتضت حكمة الازلية جعل
هذه الامة مع علمهم كمثل سائر الانبياء من انبيائهم فخلع في قدام هذه الامة انما كالا علم ومقدم
قواعد الشريعة وشيخها انهم وادخلوا في احكامهم فخلع في قدام هذه الامة انما كالا علم ومقدم
يوم القيام فخلع في قدام هذه الامة انما كالا علم ومقدم فخلع في قدام هذه الامة انما كالا علم ومقدم
باتباع انما هم وخلق في سائرهم فخلع في قدام هذه الامة انما كالا علم ومقدم فخلع في قدام هذه الامة انما كالا علم ومقدم
اقدمهم مدار الاحكام وبما هم في قدام هذه الامة انما كالا علم ومقدم فخلع في قدام هذه الامة انما كالا علم ومقدم
سراج الامة والدين الثابت والامام ابا حنيفة نعمان بن ثابت بداه الله تعالى على عرف الجنان و
وافاض على مرقد الشريف جمال البغوان بكثرة المجتهدين والمتكلمين بمذاهبه هو غايرة مستبانه
وعذوبة مشربة وافاده في الاحكام كمثل علم الامواج على لاطفة طيعة الفضائل سراج وقاص
في امان الامر وعنفوان العمر منتهى فاني ذلك البحر واصل مستقيما على سبيل ابوابه وفصوله
باعتقاده عن المشهورين اليه والافادة على الظالمين المبكين عليه وابليت في اتيانه بل القضا
بلا رغبة فيه ولا رضاء واعدا ما يرضى فيه من عرى عشا ومخالطة العلوم ومطابقة غير اهل احكام خشنا

الاصحاح

وله

فان

هذا هو العلم الذي هو العلم بالحق والحق هو الله تعالى والحق هو الله تعالى والحق هو الله تعالى

خشنا كان يحظر في خلدى وابما انه غير لائق بجاليه وكنت اسال الله تعالى ان يبدل خيرا ما لي و
ومع ذلك لم يكن الا ابتلا خاليا في حكمه ولا عاريا في فائدة ومصلحة حيث كان سببا لتتبع احكام
جزئيات الواقع والتوازي والعقود على تعقيد المخلوقات المتعقبات في تقرير المسائل فصار ما عشنا
لي على كرت من حادو الفوائد وفادو الزوايد موصوف بصفات مذكورة في خطبة داعية
لكمل الرجاء في خطبة مصر على فيه ترتيب كتب الفروع على النمط الاخرى والوجه الاسنى فاختلت
فرضنا من بين اشغال وانتهت من اجمع توضع البال وحين قرب تمامه وان يفيض بالاختتام
خطبة الله تعالى بلاء القضا او بعد حصول المرد والابتلاء بخلص عن البلاء فوجب على شكر نعمتي
واحسن التخليص عن البلاء والنعمة فشرعت في شرحه شكرا للنعمة الموصلة الى الصالحات
الى الله وتبين راجيا في الله تعالى ان يوفقني لتمامه ويسهل لي بالكتابة طريق اختتامه وعازما
ان اتيه بعد ان تمام دور احكام في شرح غير الاحكام انما قريب بحيث عليه توكلت والله
الطيب بسم الله الرحمن الرحيم الباء للملازمة والنظر في ستر حال في غير ابتداء الكتاب كما
دخلت عليه في باب السجدة او كاستعانة والنظر في كذا في كذا بالعلم من اختار الا في نظر الى انه اذ
في التعليل وفي اختار انما نظري انما مشعوبان الفعل لا يتم ما لم يقدركم به تارة واحدة اسم الله
ان كانت كذا فاصنع كذا فانه تكملة المتصف بالصفات الخيرة انما هو لفظ الله للوفاء على ان ما
سواء معيار وصفات وفي التبرك بالاسم او استعانة به كمال التعظيم للمسمى فلا بد ان على تمامها
بل ما يستدل بالافادة على تعاقبها والرحمن الرحيم سبحانه بنينا للملائكة رحمهم كالعصاة من غيب
والعلم من علم والا في بلغ لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى ومخلص به تارة واحدة في الصفا
الغالبية لانه يقتضي جواز استعماله في غيره كما يجب الوضع وليس كذلك بل لان معناه المنعم الحقيقي
وبالفتح في الرحمة غايته وتعليق الرقيم في قبل التتميم فانه دل على كمال النعم واصولها ذكر الرحيم
ليتناول ما خرج منها الحمد لله جمع بين التسمية والتعبد في الابتداء فربما على قضية الامر في كل امر ذكرا
بال فان الابتداء يعتبر في العرف ممتد في حين الاخذ في التصنيف لا الشرح في البحث فيقارنه تسمية
والحمد وكوجها ولهدا البعد الفعل المحذوف في اوائل التصانيف ابتداء سواء اعتبر الطرف
مستقرا او لغوا لان فيه امتثالا للحديث لفظا ومعنى وفي تعديده من فقط وقدم التسمية
وتتقاء ما لفظ به الكتاب في التوفيق عليه اول الالها والحمد هو الثناء بالثبات على الجليل الاختياريا
في النعم او غيره والمدح هو الثناء بالثبات على الجليل مطلقا وانك تماثلية النعم بالقول والفعل
او الاعتقاد فهو نوع منها كسب المحور وادخلت بحسب المتعلق بينه وبينها عموم وخصوص
من وجه وما يقع في اوائل الكتب يكون في مقابلة النعم غالبا والامام كذا تحقيقا لا كصحة ذكره
ابن منام في معنى التبرك في التخصيص يستفاد من حل لام الحمد على كذا في تعزية المقام الذي
فقه اي جعل فقيرا من فقده الرجل النعم فقامه اي صار فقيرا ونقال فقرا بالكل فقرا وفقرته

هذا هو العلم الذي هو العلم بالحق والحق هو الله تعالى والحق هو الله تعالى والحق هو الله تعالى

هذا هو العلم الذي هو العلم بالحق والحق هو الله تعالى والحق هو الله تعالى والحق هو الله تعالى

هذا هو العلم الذي هو العلم بالحق والحق هو الله تعالى والحق هو الله تعالى والحق هو الله تعالى

فرضنا على المراد من هذا الخبر الاول ان يكون بالوضوء مديته بالانفاق والعلو
فرضت بركة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء الى حين نزولها قدنا لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره
عن جابر رضي الله عنه انه توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة فقامت له الصلاة فقامت له الصلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسح فلو انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال يا اسلمت الا بعد نزول
المائدة وما قال في صحيح البخاري روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يمسح في الصلاة
كلها حتى ياتي بركتها حتى ينزل الصلوة الى ان نزلت هذه الآية فيجوز ان يثبت الوضوء بالاول
الغير المتلوة الا في الشرايع السابقة كما يدل عليه ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حين توضأ فقامت
تثنية قال هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبلي فان قيل ان ثبت الوضوء بهذه الطريقة فافان
نزول الآية قدنا عليها فتزول الوضوء وتثنية فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعا للصلوة ففعل
لا يثبت الا بانه ثبت ما لو ان مراعاة شرائعهم وادكانه بطول العهد في زمن الوحي والانتقال
يؤثر فيهم ما يخلو في ما اذا ثبت بالنقل المتواتر باق في كل زمان على كل حال وان ايضا اذا ورد فيه الوجه
المتلوة ياتي في اختلاف العلماء الذي هو رتبة وتحتوي هذا المقام على هذا السلوب كما نوردت به
غسل الوجه مرة لان امرنا غسلا اليد على التكرار وهو اي الوجه ما بين منبت الشعر الى ان ياتي
يخرج الشعر عن وجهها باليد ثم يمسح الشعر عنها فانه لا يجب غسلها في الوضوء لان المراد بمنبت الشعر
محل نباته غالبا سواء ثبت او لا وبين غسل الذقن والاذنين وبه يتم تحريم الوجه بحسب الظاهر
والعرض ولما اقتضى هذا التحريم بعد قوله فرض الوضوء غسل الوجه ان يجب على الملتحي المتوضي
غسل ما تحت العذار والشارب والحاجب للحيمة الى غسل الذقن مع ان كتب الغسل شحونه بان غسل
ما تحتها لا يجب اراد دخله بقوله والعذار الى آخره عذار الحيمة جانيا ما استغفر في عذاري الذقن
وهما ما علي خديها من الحجام لا يقطع حكم ما وراه وهو بياض بين العذار والاذن يسمى الفاضل
وحكم وجوب غسله فان العذار لا يقطع خلافا لابي يوسف بل يقطع حكم ما تحتها وهو وجوب غسل
اليه اي الى العذار حتى يجب غسله كالشارب والحاجب حيث ينقلان حكم ما تحتها اليه ما تحتها
ولا يجب اتصال الماء الى ما تحتها والحيمة تنقله اي حكم ما تحتها الى ما في البشيرة منها اي من الحيمة
وهو اظهر الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج الدرر
وهو الاجماع في الفتاوى الطهيرة وبه يقتضي او لا تنقله بل تبدل حكمه اي ما في البشيرة قال
قاضي خان وفي الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله مسح ما يستر البشيرة فرض وهو ان وجه المختار
او مسح رقبته اي ربيع الملاء في هو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله قال في المحيط بعد تحريم الوجه
فان كان امره غسل ثوبه وان كان ملطحي الكعبين غسل ما تحتها وقال ان شافعي رحمه الله ان كان ثوبه
وكذا لا يجب اتصال الماء الى ما تحتها والشارب والحاجب خلافا له الصحيح قوله لان محل الغرض يستتر
بالخياطة وصار كالابواب التي ينظر اليها من الخياطة البشيرة السراة ثم قال والبياض

والبياض الذي هو بين العذار والاذن يجب غسله عند ما وعند ابي يوسف رحمه الله لا يجب بخلاف
محل العذار لانه استر بشعره من عليه فقام مقامه والبيدين عطف على الوجه فرادى وكيفية على ما
في الكافي وغيره ان يأخذ الا بالبيضاء ويغسل على يمينه ثوبا ثم يأخذ بيمينه ويغسل على اليسر كما ذكرنا
وكذا اذا كان كبير او موهنا او لا يدخل اصابع يديه اليسرى مضومة في الاء ويغسل اليسرى ووجهه ما ذكرنا
ويذكر الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الاء ويغسل اليسرى ووجهه ما ذكرنا
تاج الشريعة ان تغسل البقرة في الوضوء في احدى اليدين او الرجلين الى الاخرى ثم يمسح بها في الغسل
لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا فاحقيقة فظ واما عرفا فلانها لا تغسل مرة واحدة وعقبها
واحد كما نظر الى التدخل تحت خطايج احدى فتعارض الاختلاف الحقيقي مع اتحاد الحكم فيخرج قولنا
بالعرف ولا كذلك الغسل لان جميع الاعضاء قد علمنا وعرفنا فيخرج اتحاد الحكم بالعرف وبه يظهر فساد
قائل لا حاجة الى الصب على كل واحد من كونه على حدة لا يمكن غسل الكعبين بالماء التي حشيت على
الكعبين كما هو العادة فان فيه ترجيح العادة العوام على عرف الشرع فليتأمل مرة لما مرنا به
هو ملحق عظم العضة والذراع والرجلين مرة بالكعبين وهو العظم الذي المتصل بعظم الساق
من طرف القدم كما روي من ثمان غير هذا المتصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشرايين لانه في
رجل واحد كمن في اليد وقد ثبت الكعبين في اليد فثبت ان المراد ما ذكرنا واما ما يظهر للعدول الى
فان قيل فالبينة التي يجمع في الآية يقتضي كون الواجب على كل واحد يد وجعل ثوبا يجوز ان يثبت غسل
الاخرى بدلالة القول وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم المنقول عنه بالتواتر لا الاجماع لانه ثبت في
عند الرسول صلى الله عليه وسلم والاجماع بعده فان قيل فراه في حكمه متواترة ايضا فتقتضي الجمع بين
المرتين اما التخيير بين الغسل بالمسح كما قال بعضهم او غسل الشب على حالة التقضي والرجوع الى التخيير
كما قال بعضهم قلنا فراه في ظاهره فامتنع بالاجماع لان من قال بالمسح لم يجعل معنى للكعبين وقد
دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والتعبد على الترك وكان هذا اوفق بما عليه لاكتفاء
واو في تفصيل الطهارة المعصودة بالوضوء واقر بالاحتياط لما في الغسل من المسح فتعين
الرجوع اليه فيكون الجواب ان كان في عذاب يوم محبط ومخرب خرب وذو رحم محرم ونظيرة
في القرآن والشعر هو من المعنى معطوف على المنقول وفائدة صورة البحر التنبية على انه ينبغي ان
يقصد في صب الماء عليها ويغسل غسلا خفيفا شبرا بالمسح لا يقال الجواب ان لم يمسح مع الاكبال
وهو ما ليس لانا نقول ضرب الغاية بقوله الى الكعبين دفع الاكبال كما ذكرنا بكذا يجب ان يعلم هذا المقام
والدليل ان اي الكعبين الحاصل في اعضاء الوضوء والتوهم وهو ما يحصل في الذناب والبرخوش
والجنا اي لونه اوجره كالطين لا يمنع الطهارة كطعام بين انسان وضوء كانه او غسلا لا يخفى
لا يمنع نفوذ الماء واختلف في مثل العجين والطين بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعدمه وانما
الضيق ينزع او يترك ليصل الماء الى موضع الخلقه ومسح عطف على غسل ربيع الشرايين مرة في رواة

الطحاوي والكوفي وغيرهم في رواية مشاهيرهم في حقه
انه بقاءه بعد ما بقي بعد غسل عضوه من الماء لانه لم يبق على ما بقي في الماء
عضوه سواء كان ذلك العضو منسوبا او منسوبا ولا يبعد المسح بخلق الكرش كالابواب الفلح الحجاب
وقصر الشارب وقيل الطوق وسنة وهي مع نقاوتها ما يوجب على من عليه من غير تركه والمستحب ما يوجب
على فعله ولا يلزم على تركه البقاء بالنية في قصد القبول لمؤداه او رفع الحدث او امتثال الامر في
ابتداء الوضوء والابتداء بالتسبيح بان يقول قبل الوضوء بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام
اخبركم كوننا سنة وان قال في الهداية والوجه انها مستحبة لان السنة في كل وقت وفي كل حال وفي كل
وصاحب الكافي قبل الاحتياط لانه في مقتضى الوضوء وبعد لانه حال ما يشترط الوضوء احتياطاً لا
عند بعض المشايخ قبله وعند بعضهم بعده فالاحتياط ان يخرج بينهما لكن الحال ان كان في وقت ما قبل
الابتداء الى الرغبتين سواء استيقظ في النوم او لا وهو ينوب عن غسل فليزيم اعادته اذا غسل
الابتداء الى الغرافق وسنة ايضا التواكع وهو يجمع بين الشوة التي يستلزمها ما يجمع المصدر وهو
المحرم وهو ما لا حاجة اليه في استعمال التواكع لانه المنقول المتواتر كيف شاء اي بيده
في الانسان العبد او السلي في كفاية لا يمين او اليسر طول او عرضا وفيها وعند الضرورة يعالج
بالاصبع كما يوجب حكم الحذف وسنة ايضا غسل القدم اي ابدال الماء الى جوفه وان اف اي ابدال الماء
الى المارن ببقاء جديدة خلافا لاشيخ والمبالغة بينهما وهي في الاول ان يصل الماء الى راس حلقه
وفي الثاني ان يجاوز المارن كذا في الخلاصة الا ما يمان لان فيها احتمال انتفاضة وسنة ايضا قبل
الجمعة وهو ان يدخل اصابع يديه في طحال كعبه في كعبه الى الاطراف بعد التثنية وتكبير الاصلح من السجدة
والرطوبة بعد التثنية وكيفيته في اليد من ان يتركب بينهما وفي الوجه ان يخلل خصر يده اليسرى في
في خصر يده اليسرى ويختم بخصر يده اليسرى في كعبه وسنة ايضا تذبذب الفخذ لعضاء الوضوء المنسوبة
وسج كل كعب في مرة وكيفيته ان يضع كعبه واحدا بعد على قدم راسه ويمد يده الى قفاه على وجه يستوعب
جميع الكرش ثم يسحب اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستقلا لان استيعاب الماء واحد لا يكون الا بهذا
الطريق وما قاله بعضهم في كعبه خزانة عن الاستعمال لا يفيد اذ لا بد من الوضوء والمدة فان كان مستقلا
بالوضوء الاول كذا ما ثبت فلا يفيد ما جره كذا قال الربيع اقول وايضا انفقوا ان الماء ما دام في العضو
لم يكن مستقلا وسج الاذنين واظهرهما بآبائيه وجاههما بايدي الكرش والقرنية المنسوبة
عليه في آية الوضوء والاولاء كسر الواء وهو غسل الاعضاء على التتابع بحيث لا يجف العضو الاول في
في اعتدال الهواء وسنة التيامن اي الشروع في جانب اليمين وسج القرنية الا الخلقوم فان مسح برفعة
كذا في التفسير ومن ادب انما قال هكذا لان له اذنا بايديه وكثرت في المظلة استقبال القبلة عند
الوضوء وذلك لعضاءه واذ قال خصر يده اذنه وتقدم على الوقت لمؤداه ورفقان وضوء العود
قبل الوقت ينتقض عند زفرهم انه بدخول الوقت فالاحتياط ان يخرج رعدا وكذا في كفاية الكرش وقفا

انه

وعدم استيعابه بالغير وعدم التمسك كلامهم انهم وكلون في مكان مرتفع احترازاً عن الماء المستعمل
في بين يديه القرب فعل السالك والتمسك بعد غسل كل عضو كما مر والاحتياط بالماء في الاثر
عنده اي عند غسل كل عضو بان يقول عند غسل اليد المدة الذي جعل الماء طهورا وبهين من نور
وعند المصافحة اللهم اعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك عند الاستغفار
اللهم ارحمني راحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم يفيض وجهي يوم تبيض وجوه ولا تشد وجهي يوم
تسود وجوه وعند غسل يدي اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وكلمتي حسنا يسيرة وعند غسل يدي
اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي يسري ولا فريدا ظهري وعند مسح راسي واذنه اللهم اجعلني في الدنيا
بسمعون القول فيقبضه حسنة وبسبح عتبة اللهم اعني رقبتي من النار وعند غسل يدي اليمنى
شئت قدمني على الصراط يوم ترفل فيه الا قد ام والقنطرة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد اي الوضوء
وان يقول بعده اللهم اجعلني في التوابين واجعلني في المتقين وان يشرب بعده من فضل وضوئه
يخرج الواء ماء يتوضأ ويستقبل القبلة قائما قالوا لم يجز شرب الماء قائما الا بهما وعند زمرهم
ومكرهه لطم الوجه بالماء والاشراف فيه وتثنية المسح بقاء جديد ذكره الربيع ونقله في معارج الاله
عن بسوط ان يكون التثنية بقاء واحد لا يمين وبمياه بدعة وما قصه خروج من تحت الجحيم
وهو عين النجاسة وبالكبر ما لا يكون طاهر انتهى التوضي الى ما يطرأ اي بحقيقة حكم التطهير
في الوضوء او الغسل قوله خروج من تحت الجحيم من السيلين وغيرهما لما قال في الحيط
حد كخرج الانتقال من الباطن الى الظاهر وذكره يعرف بالسيلان عن موضعه فغير عن
الخروج بالسيلان كذا في ما لو ظهرت النجاسة على راس السيلين فانه ينقض الوضوء وان
لم يسيل لان راس السيلين مكان النجاسة وانما توطأ لا انتقال من مكان الى مكان فلو عرف الانتقال
بالظهور فاقم الظهور مقام الخروج وحد السيلان ان يعلو فيخرج عن راس الجحيم كذا افسره
ابو يوسف رحمه الله لانه طهر بغير راس الجحيم لم ينتقل عنه مكانه فان ما يوارى في الدرع
اجل الجرح مكانه ومنه يعلم ان الخروج من غير السيلين عيان السيلان ويظهر ضعف ما قال
صدر الشريعة ان قوله الى ما يظهر يجب ان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا
نقض وخرج دم كثير او سال الدم يذهب راس الجحيم فانه لا شك في الانتفاض عند ما جرت
لم يسيل الى موضع بلحقة حكم التطهير بل خرج الى موضع بلحقة حكم التطهير ثم سال فان السيلان
الى موضع بلحقة حكم التطهير قد وجد في هذه الصورة وان لم يوجد السيلان عليه فليس على من خلع
ما قال في العبارة الحسنة ان يقول ما خرج من السيلين الى ما يظهر ان كان محاسا لان مناسبا
كون الخروج مغاير للسيلان وقد تبين فانه فيكون قوله سال خشوا بعد قوله خرج من السيلان
الحسنة ما تارة يقول انما تارة يخرج من السيلان اذا غرت ابرة فارتفع الدم على راس
الجرح لكن لم يسيل فانه غير ناقض لانه ليس بجرح كونه غير مسخوخ وقوله الى ما يظهر احترازاً عن

مطلب
ما في الوضوء

يس

بحث

اذا وصل البول الى قصبة الذكر ولم يظهر وجها اذا كان في عينة قرة وصل الى جانب اخر
 من عينة وجها اذا سال الدم الى ما فوق مارا الى الف خلف فاذا سال الى الجوارح لان اشتقاق
 في نجاسة فرض وخروج ریح او دودة او حصاة من الذكر فذكر الرجح لانه خارج منه وليس من
 مع انه ناقض للحاورة النجاسة وذكر الاخرين لان معهما في النجس وان قل حدث في السيلان لا
 خروج ریح من البول والذكر لانه لا يبعث عن غل النجاسة ولا خروج دودة من الرجل لان ما عليه في
 النجس قبل ويولس يحدث في غير السيلان وكذا اي لا ينقض من سقط منه اي يخرج وعلا الفم
 على خروج وهو ان ينضب يتكف حتى انه لو لم يتكف خرج وقبل ان يمنع من الطعام في في صورة اي
 صفراء او علق وهو لغة دم منقذ كنه من دودة سوداء وكذا اعتبر فيه ملاء الفم او في طليع
 او عا، وانما اعتبر فيه ذلك لما قال في الهداية ان الخروج اي خروج النجس من غير السيلان فيقع
 الى موضع لمجة حكم التطهير وملاء الفم في القي ثم قال وملاء الفم ان يكون في حال لا يمكن ضبطه الا يتكف
 لا يخرج ظاهر فاعتبر خارجا واعتبر على قوله لا يخرج ظاهر فاعتبر خارجا بان جعل النظام الفم كالمستحق
 انما يكون في حال لا ينضب فيه الاصل كاستقرار الغايم مقام المشتد ولا يطلع عليه كالاباح الغايم مقام المستحق
 واما في المنضبط النظام فلا كما في مجئنا فان خروج النجس من الفم لا يتغير الاطلاع عليه فكيف ان لم يطلع
 كيف وفي الصورة التي يكون الفم اكثر من ملاء الفم ثم منع من الخروج بالتكف عدم خروج من
 ابرن حكم بالانقضاء وفي الصورة التي يكون الفم اقل من ملاء الفم ولكن خرج من الفم خروج يتقن
 فالقول بعدم الانقضاء نقض للعدة او قول بانه جعل غير لانه اجبا الى الفم ليس كذلك بل هو
 راجع الى النجس وقول لانه دليل لقول وملاء الفم في القي فالحق ان خروج النجس يتحقق بملاء
 في القي لان النجس يخرج ظاهر لان هذا القي ليس الا في قعر المعدة فالظاهر انه منسحب النجس
 بملاء الفم لا في غير المعدة فلا يستحب كذا يجب ان يعلم هذا الحق فان شره لم يفرضا
 حلقه مع انه واجب على كذا اي كذا ينقض ملاء الفم في في ما ذكره ينقض دم في قية بكثرة ملاء الفم يظهر
 كونه نجسا كونه ما ينافي خروج ولو كان في حلقه طين بزاز لم يكن غلبا او ساوياه من الدم والنجس ساوياه
 حتى لو كانا مغلوبين لم ينقضنا والبلغم لا ينقض طلقا ابرسا وانزل من الرئس او صدر من الحلق سواء
 كان ملاء الفم او لا لانه لا يوجب لانه لا يوجب النجاسة الا عند ابرس يوسف رده في صلبه ملاء اي الفم متنجس
 في الجوارحه وان احتلط البلغم بالطعام اعتبر النجاس فان غلب الطعام وملاء الفم ينقض وان غلب النجس
 لا ينقض الا عند ابرس يوسف رده اذ ملاء الفم والمبلغم متفق في الفم عند ابرس يوسف
 يوسف رده اذ التسبب في متفق عند محمد بن نوفا متفق بحيث لو جمع صار ملاء الفم فابوسف
 رده اذ يعتبر اتحاد الحلق فان حصل ملاء الفم في حلق واحد فنقض عنده وان تعدد الفتيان في حلق واحد
 يعتبر اتحاد السب وهو الفتيان فان حصل ملاء الفم في فتيان واحد فنقض عنده وان اختلف المبلغم في
 حدث في في ونحوه ليس من النجس اما القي فلما عرفت ان قلة يخرج من المعدة وهو ليس بمبل النجاسة

النجاسة واما الدم فلان قلة غير مسفوح فلا يكون نجسا لانه لا يكون نجسا واما حرقه غير المسفوح
 في الادنى بناء جاحدة فلا يوجب نجاسة اذ هذه الحرقه كالحرقه النجاسة غير المسفوح في الادنى يكون
 على طهارة الاصحية مع كونه نجسا وناقضه ايضا نوم يزول من مكانه اي قوته الماسكة وهو النوم
 يزول بقدره عن الارض وهو النوم مضطجعا اي واضعا احد جنبه على الارض او متكينا على احد يديه
 او مستقيما على قدميه او متكيا على وجهه فان المسكة اذا زالت لا يبري عن خروج شي عادية وانما كانت
 عادة كالتيقن به وانما اي والنوم يزول النوم سكتة بان كان القيام والعقود والركوع او النوم
 اذا رجع بطنه عن قعدة او ابد عضد به غيبه فلا اي لا ينقض الوضوء مطلقا خلا لثا في وان
 بعد اي نام قعدة في القعدة خلا لثا لاي يوسف رده اذ اختلف في نوم مستند الى ما لا يزيل
 سقطا قال في الهداية عند النواقض ومستند الى شي لوازيل سقط وقال شره هذا ما اذا
 الطحاوي وليس من اصل واية المبسوط وفي المحيط ان لم يكن مستقرا على الارض كان حدثا وان كان
 مستقرا لا هو الاصح وفيه لزوم فاما او قاعدة اسقط ان التت قبل السقوط او حاله او سقطا فاما
 فانت من ساعته ينقض وان استقر فاما تم انية انقضض ولو نام على اتي يبري عناية ان كان حاله
 العقود وهو يحتاج لم يكن حدثا في حال الهبوط حدث وناقضه ايضا الاعاء والشكر الذي حصل
 في المشية بالليل والنوم اما الاولان فلو زال المسكة بها والثالث لعدم تجزئه الحدث عن غيره و
 ناقضه ايضا في قوله بالية وهي ما تكون سموا له وكبرانه واما الفم المسحوق لفظ فلا يبطل الوضوء
 بل القعدة والتسليم لا يبطل شيئا منهما بظان في صلوة بظان بالتوضي اي مباشرة الوضوء فيكون احراز
 وضوءه في ضمن الصلوة كالحالة اي ذات ركوع وسجود وكذا لان الفضل الوارد فيه وهو قوله صلى
 الله عليه وسلم الاخر فكل منكم قعدة طيلة الوضوء والقعدة ودين صلوة مطلقة فيقتصر عليها فلا ينقض
 غير القعدة وقعدة العتيق وانما لم يمتنع في القعدة فارجح القعدة ولا في صلوة الجارية ودية
 التلاوة وان اشد هما ولو كانت القعدة عند السلام اي قبله بعد التلاوة لان يكون في الصلوة
 الا ان يتعد المعيا في القعدة لانها يكون خروجها بضمه وسباني ان الصلوة تتم به كيف كان فاذا خرج
 الا نام عن القعدة به اي بتمت القعدة فمعه المأموم تنقض وضوءه لان خروج الامام خروج
 له الا ان يكون مسبوقا فانها تكون في أثناء صلوة وناقضه ايضا مباشرة القعدة وهي ان
 امراته تجرد من وانتشر اللثة واصاب وجهه فخرجها لثا شي اي ينقض وضوء الرجل والمرأة كرس
 الذكر والمرأة فانه غير ناقض عندنا خلا لثا في لثة قشرت نقطة في الماء او كونه كالحق
 والدم تنقض وان علا على ريش الجرح فانزل لو كان بحيث اذا ترك سالت تنقض والا فلا ينقض
 خرج في اذ خرج لخرج بخرج نقص لان يكون في الجرحه والا فلا ينقض في عينه رمي
 بفتح الميم ضعف البصر مع سيلان الدم في اكثر الاوقات ان خرج فيها الدم مع نقص وان اخرج
 صار صاحب عذر وسباني بانه كما اذا كان باخر بفتح العين الجية وسكون الراء موق

عليها فيقتصر عليها بيان



في العين يستحق ولا ينقطع الحديث البالغ لا يستحق معصفا ولو بياضه الخالي عن الخط لا ينقطع ولو
متعددا وهو المستتر وقبل منفصلا كالحزبة ونحوها الاول هو الصحيح صرح به في المحط والكافي واقتضا
في الهداية ان لم يكرهه سبه بالكم قبل كرهه قال في المحط كره بعض شيوخنا غسل بالكم كالحزبة
وقال عاتقهم لا يكره لان المستحرم هو اتم للباشرة باليد بل حائل واشاره في المحط ايضا واشاره
في الهداية ان غسل المستحرم باليد في الكتف الشرعية الا انفسه ذكره في محط الفتاوى وغيره والاصل
درصاحب سورة قالوا المراد بالاية الا البصرة وان حازقته فرق في الحديث بين القراءة والمستحرم
لان الحديث حل البدن والنمض يجب غسل البدن النعم ويستوي في التبع للبايض لان البياض والنجس
النمض والبدن يجب غسلهما فهاول بركة العين لان الحب حل نظره لا محض بل اقره كذا في الكافي وكذا
وهو له اي الحديث مسجد آخر الساجد وطوافه بالكتابة كذا في التنزيل رافعة وانما لم يذكره لان حديثه
احكام الحديث لا يكره كالحزبة فغسل المستحرم بالمراد به من حيث ما يتناول فغسل الاعتقاد والعلية
وهو ما يغتسل به بعد الغسل غسل القدم والاف وسائر البدن في داخل القعدة في الصحيح وغسل
السنن والشارب والحاجب وجميع الهيئة اي يجب غسل الماء الى اخره الهيئة كما يجب في اصولها اذا
خرج فيه كذا في المحط والفرع الخارج ذكره في الخلاصة وذلك لان قوله تعالى فاطمرة واصبغت بياضه يغتسل
وجوب غسل ما يكون في ظاهر البدن ولو من وجه كالحزبة المذكورة لا غسل ما فيه كالحزبة في العين وقب
النمض لانه خرج بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج في المحط ان كان لا يغسل الماء الى تحت القعدة
ان يغتسل لا يغتسل وكذا ان النعم بعد نزول القعدة وصارت بحيث لا يدخل القعدة الا يغتسل لا يغتسل
ايضا كذا في كافي في المحط يغتسل بياضه اشارت الى انما لو كانت متفرقة يجب غسلها وكذا
على اصولها وقيل لو لم يغتسل بياضه حيث يجب احتياطا كذا في الكافي وسنة اي غسل البدن بما ذكره
في الوضوء من النية والسمية وغسل البدن وغسل وجهه وجبت بدنه ان كان فيه جنب والوضوء
اي استعمال الماء في جميع اعضاء الوضوء الا رجليه وهذا التوضيح حسن لما قيل في جميع اعضاء الوضوء
الا رجليه لان جميع اعضاءه ليست كفوا له بل بعضها ممسومة وفي لفظ التوضيح اشارة الى انه يمسح برأسه
كما في وضوء الصلوة وهو ظاهر الرواية لو كان رجلاه مستقيعين اي مجتمعين ماء حتى لو كان على سطح يغتسلهما
ثم ثبتت حبة حتى لو لم يغتسل بياضه في الغسل مستونا وان زال الحديث مستوعب جميع البدن حال كونه
باويا في الغسل كالحزبة لا يمسح في الاصح احتراز عما قال في مواج الداراية وقيل بداهة
تختار ثم بالمراسن ثم الابرة وقيل بداهة بالمراسن ثم بنية بدنه وبعده اي بعد التمسك بنية رجليه
تكميلا للوضوء وتنظيها لهما من الماء المستعمل لم يغتسل عليه بالمراسن لا يخرج يكون في سبيل قوله
بادريا وليس له من وسنة ايضا ذلك لان السنة اكمال الغرض في عملة وهو كذا في صحيح غسل
بقية اعضاءه اخرى اي في الغسل اذا تداخلت البقية دون الوضوء لما بيناه سابقا وخرج في الغسل
عند خروج منى ولو في نوم منفصل عن وضوءه بشهوة فبدا لانه اذا خرج من مثل شئ قيل وكذا في الغرض

مسجد

درصاحب سورة

الم يغتسل خلافا للشافعي رحمه الله وان لم يخرج الى ظاهر البدن بما ابي بشهوة ولم يذكر
الدفع لانه ليس بشرط عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد ورضي عنهما الا في احوال ادي
احتراز عن الجني في المحط لو قالت امرأة مني جني يا بني فاجد في نفسي اجد اذ جاني مني
لا غسل عليها لا بعد ام سبه وهو الا يلاجل او الا قدام حشنة او قدر ما في مقطوعها مستقلة
بغير ما في احد متعلق بالا يلاجل سبلي اي احتراز عن سائر الحيوات قال او قال باي احد سبلي
البايم لا يوجب غسل العلة الشرعية حتى احتراز عن ادخالها في احد سبلي حيث فانه ايضا
لا يوجب غسلا على كل منهما متعلق بغرض المقدرة في الا يلاجل وان لم ينزل ميتا لان الغسل في مثله
الانزال يجب احتياطا وعند رواية مستقطنا او عدليا يكون الذال المعجزة ماء وريق
بعض يخرج عند طاعة الرجل الله وان لم يتذكر طمنا لان الظاهر انه مني ريق بهواه اصابه
لا يوجب ان تذكره اي علمه وتذكر اللذة وانزال ولم يتركه لانه يفكر في النوم كما في
طما انزال في الذفيرة اذ استيقظ من النوم فوجد على فخذة او فخذة طمنا لان تذكره طمنا
ويقتل انه مني او مذي او شك انه مني او مذي فغسله الغسل وان يتبين انه ودي فلا يغسل
وان لم يتذكر احتياطا ويتبين انه ودي فلا يغسل عليه وان يتبين انه مني فغسله الغسل
شكنا مني وودي فكل ذلك عندهما وقال ابو يوسف رحمه الله لا يغسله حتى يتذكر الاحتياط
لان الاصل جراءة الذمة فلا يجب الا بيقين وهو القياس وهما اذا احتياط لان النائم
والمنهي قد يرقى بالهواء فيصير مثل المذي فيجب عليه احتياطا كذا في الهداية في الصحيح احتراز عن قيل
لو احتلت المرأة ولم يخرج منها مني ان وجدت لذة الانزال فغسلها الغسل لان ماء ما ينزل
في صدرها لا يراها بخلاف الرجل حيث يشترط الظهور في حق الغسل كذا قال الربيعي او لم يرها
اي الحشنة ملفوفة بحقة وجب الغسل ان لذة الجماع وقصر عند القطع جفت وقفا
لا عند خروج مذي وودي يكون الدال المهمة ماء غليظ يعقب البول وحقة عطف على
خروج مذي ولا عند ادخال اصبع وكفه في الذكر وطى البهيمة طما انزال لقلة الرغبة
كما امرت في عذراء ولم ينزل عذرا يخفى رجل امرأة عذرا فانما لم ينزل عذرا لا غسل
عليهما لم ينزل لان العذرة تمنع من التقاء الخانين كذا في المتن وجب الغسل للميت
اي وجب على الميت ان يغسل الميت وجوبا بطريق الكفاية حتى لو فعل البعض سقط عن
الكل والا ثم الكحل وعامن سلم جنبا او حائضا وقيل مما مندوبان او بطل لا يستعمل
قال لا ينزل في الصحاح قيد الجماع وقيل لا يجب في البلوغ لان الوجوب بعد البلوغ والبلوغ
بعد الانزال ولو وجب به لغرض تقدم الحكم على السبب قلنا لا ينزل دليل على كمال الحيض
فيكون مظهر للوجوب لا مبتدئا لغيره كذا في الهداية ولم يرد ما فانه لو كانت في فمها
لا وجبا كذا في الظاهرية وسن الصلوة لجمعة هو الصحيح لا ما قيل ليوم الجمعة ولعيد واهرام

جماع

قالت امرأة واحدة معي حتى تاتي في اليوم مرارا واجد
لذة الوقوع اشتوا على انه لا يغسل عليها وهذا
اذا لم تنزل وان انزلت وجب الغسل في وقت
مما دون الفجر ووصل الميت الاربعين لا غسل
لغسل الا يلاجل والانزال فان جلت منه وجب
الغسل لانه دليل الانزال فان جلت منه وجب
بعد ذلك الجماع من الغسل فغسله ما حلت
لان خروج من الغسل كذا قال او لم ينظر
ولم يوجد احكام او على كذا فغسل الغسل
في القبل شدة ذكره ووجه من غسل
الغسل وجب الغسل بل وجب الغسل اي
بعد امره بالبالة عليها الغسل لوجود مواراة
على وجهه فغسل ولا يغسل على الغسل لا الغسل
على الا انه يوم حكما في يوم بالوضوء او
الصلوة ولو كان الزوج بالغ والزوجة صغيرة
مستتمة فالحجاب على الغسل وذكر مني
لا يشترط ينزل الا يصح وجب

قالت امرأة واحدة معي حتى تاتي في اليوم مرارا واجد
لذة الوقوع اشتوا على انه لا يغسل عليها وهذا
اذا لم تنزل وان انزلت وجب الغسل في وقت
مما دون الفجر ووصل الميت الاربعين لا غسل
لغسل الا يلاجل والانزال فان جلت منه وجب
الغسل لانه دليل الانزال فان جلت منه وجب
بعد ذلك الجماع من الغسل فغسله ما حلت
لان خروج من الغسل كذا قال او لم ينظر
ولم يوجد احكام او على كذا فغسل الغسل
في القبل شدة ذكره ووجه من غسل
الغسل وجب الغسل بل وجب الغسل اي
بعد امره بالبالة عليها الغسل لوجود مواراة
على وجهه فغسل ولا يغسل على الغسل لا الغسل
على الا انه يوم حكما في يوم بالوضوء او
الصلوة ولو كان الزوج بالغ والزوجة صغيرة
مستتمة فالحجاب على الغسل وذكر مني
لا يشترط ينزل الا يصح وجب

في الغسل يجب غسل ما
وجب او حائضا او في وقت
وجب او حائضا او في وقت

مثال الماء العسر من الحجر وهذه العبارة الحسن مما قيل كالمشرفة على قوم محمل وانظر مثال الماء العسر
 من حجر والمرق مثال الماء الطيب والبطيخ والغلبة عليه ولم يقل لانه عبارة القوم في تغلبه و
 وردا بانهم في الظاهر مخالفة فلما بدى ضابطه يعرف باحقيقة الحال فاستعمل ما يتصل عليه كالماء
 وهو ان الظاهر هو الماء المالح في قول الاطلاق اما بالكل الاستنتاج وبنيته المتبع الاول اما بان
 بظاهر الغلبة المستطيف او مشرب الشاة بحيث لا يخرج لما علاج وانما اما ان يكون الماء الحامض
 بعد او ما يخرق الاقل ان جرى على الاعضاء فانما الماء وانما اما ان لا يخالف الماء في صفته من
 اللدونة والظلم والحرارة او يخالفه في بعضها فلا ولا الماء المستعمل على قول من قال ان طهارته
 والمستخرج من الشاة القطير يعتبر فيه الغلبة بالاجزاء وانما ان غير الشاة او الشاة ثم يخرج
 به وانما حاز وان خالفة في صفته او متفان يعتبر الغلبة من ذلك الوجه كاللبن مثلا يخالفه في اللون
 والطعم فان كان لونه ولطعمه غالبا فيم يكره الموضوع وانما ان كان الماء البطيخ وكونه يعتبر فيه
 الغلبة بطعمه شيئا يستلزم ان يعمل جميع ما جاء به من علم على ما يليق به او بما يستعمل لوقاية او رجوع حدث
 الماء يعتبر مستلزما عندنا في صفته واما يوسف رحمه الله تعالى في قوله وانما ان كان الماء الحار فاذ ارضاء
 الحديث وضوءه غير منبوي يعتبر مستلزما ولو توشا في غير الحديث وضوءه منبوي يعتبر مستلزما ايضا وقد
 محمد رحمه الله تعالى في قوله ان كان الماء المستعمل طاهر في الصحيح احتراز عما روي الحسن في ان صفته
 رحمه الله ان الحسن كانت غليظة وما قال ابو يوسف رحمه الله وروايت عن ابن جنيته رحمه الله في قوله
 خفيفة وقد روي في غير ابن جنيته رحمه الله ان طاهر غير طهور وعليه الفتوى الا ما وجد وهو جلد
 غير مدبوع يظهر بالداغ وهو ما يمنع النتن والفساد وان كان تشبها او تشريفا اما انما
 الخضر ملازمي قدم الخضر لكون المقام ملائمة اما ان اول فلجأت عنه واما ان فلجأت عنه واما ان فلجأت عنه
 جلد يظهر ان بالداغ يظهر بالاكوة لا بالاعمال الداغ فيما زلة الرطوبات الخضر قال خالها
 والوقاية واما يظهر جلد بالداغ يظهر بالاكوة اقول فيه شاع لان الظاهر ان خضر يظهر ان راجع
 اليه وهو مفسد لا تشبهه سمك ذلك قول الاثني وكذلك يظهر لها واذ راجع اليه جلد لم التشبها
 في العبارة ما ذكرنا فخلافتهم في الصحيح كذا في الكافي فخلا في الاسرار وان كان في الهداية خلاف ذكره في
 الخلافة عزالي يوسف رحمه الله ان الخضر ياذن في جلد جلد بالداغ وعظمه وعظمه واما حوا
 وقرنا وشعر الانسان وعظمه ودم السمك طاهر اما السمكة الاولى فلان الجمية لا يحلها واما الاخر
 فلان ليس بدم حقيقة بل لاني يسهل اذا جفت كذا في الخضر غير محمد رحمه الله ان ضرورة في سماء
 على جلد الماء يوقوع فيه وعندنا يوسف رحمه الله ان جلد السمك جلد السمك جلد السمك جلد السمك
 سمك السمكة في سمك قال في جواب الدرر في الصحيح في المذهب عندنا ان عن الكلب جلد السمك جلد السمك
 محمد رحمه الله في الكافي قيل لبعض شيوخنا يقولون عينه ليس خضر يستعملون بجلده جلد جلد جلد جلد
 وقال في التقرير الكلب جلد السمك عندنا حائل فلا في صفته رحمه الله وقيل جلد جلد جلد جلد جلد جلد جلد جلد جلد

في فتاوى ابن أبي الليث الكتاب اذا دخل الماء ثم خرج وانقضى فاصاب ثوب كان افسده ولو انما
ما طهر واما المسئلة كما علم بفسده لان الماء في الاول صابله وفي الثاني صابته وهو غيره طهر
وانما في المسئلة ان يكون رطبة وغيره لثبوتها حتى لو كانت رطبة لكنها لثبوتها في رطبة
ولو كانت غير الرطبة لثبوتها بآية فهي ايضا طاهرة والمك طاهر حال كذا في غايته وراى قوله
طاهر اذا لم يلزم في الطهارة المثل كما في التراب ويوال ما يلو كحل وس قال محمد رحمه الله طاهر ولا يشتر
اصلا للشداد وما ولا غيره وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز للشداد وما وقال محمد رحمه الله طاهر ولا يشتر
بغير دون عشر في عشرة فثبت بانها لو كانت عشر في عشرة لا ينجس بالماء لثبوتها في الماء او طهر او غيره وذكره
فانما خاف وغيره وهو مبتدأ خبر قوله الذي يخرج وقع فيها جمل ان على جزء طاهر وصغير ونحوه
بول كركون الابرة لو كان أكبر من الما لم ينجس وعنا جمل وبغيرنا بول او غيره ينجس لان الشئ كثير
يما نقل عن ان ما لم يمتزج شي ووجه العفوان الابر في العفوت ليس لها راس حافرة ولا يعلو فنجس
بغير حوافها فنجس التراب فيما خلا من القليل لثبوت الخرج وجوده في فعل هذا الفرق بين الرطب
والناس والعقير والمنكسر والبيرو والنجس والرشوش لثبوت العفوة ولا فرق ايضا بين ابار المنكسر
والعفوة في الصحيح لثبوت العفوة في الجملة كما اذا وقعت في ثوب حرمتها الفاء تدل على العفوة قال في
المسحوط ان ينجس اذا رمت في ساعته ولم يبق له لكون العفوة لان في رمتها انما ينجس عند
والانتق في انما هو ان دوني بقية بكميات في ان ما لم يدم اذا انتق وانقضى في الماء والعصير ينجس
لم يذكر الانتق لان حكمه ينجس من الانتق بطريق الال وتوبة او مات كذا في الخرج الواقع في البئر فيخرج
كلها او كما قاله فكان يخرج ما فيها من الماء طهارة لها وقال في النهاية انما ينجس بخر السنج
من غير ثوبه على عمل الاجار ونقل وحال وان تعسر نزع كل ما فيه قدر ما فيه فيخرج قدر ما فيها من الماء
فيغوص في نزع قدر ما فيه الال وي بصارة ابي جليلين لها شعور وموتة في حال الماء فاني مقدار
ثمة في البئر نزع كل الماء وهو الال الكسبة البقية لكونها من الماء المذبة ولان اصل النجس
الاهل العلم عندنا ابتداء بمرقا قال فينا فاسئلوا اهل الذكرا كنتم لا تعلمون وقبله فذكر ما جازا وروى في
ابن جويوسف رحمه الله وبيان انهما ان يجر حفرة عمقا وودور ما نزل موضع الماء منها ويختصص
وبصا لها فاما اذا امتدت فمد نزع ما وادوا انما لا يبرل مقبلة في الماء وجعل علامة لميل الماء ثم نزع
عشر ولا مثلا في باد القصبه فينزع كل المنقش فان انقضى الغمر فهو مائة ولكنه لا يستقيم الا اذا كان
دور البئر في اوجده الماء لا يجر البئر وما وقبل ينزع ما يابا ولو لم ينفذ مائة وهو مروي عن محمد رحمه
افني نجاته في يندو لان ابار كاتير الماء بجورة دجلة وان مات نحو حامة او دجاجة ما يعون
لا ينجس لان ابرهون بطريق الوجوب والستون بطريق الحسن وان مات نحو حارة او عصفورة
فقتلوا لا ينجس هو ايضا كقائمة ما جازا ولو سطا حسب به ثم ما بين الغارة والائمة كالغارة
فينزع عشرون لا ينجس وما بين الدجاجة والائمة كالغارة فينزع اربعون لا ينجس كذا قال

ان رجلا اشبه في النوم فملا وكان له ما يكفي للوضوء فالتفت يمينه ولم يحس عليه الوضوء عند ما
خلع ثيابه فاشفى رجلاه واما اذا كان مع الخلاء فحدث بوجوب الوضوء ان احدث بعد التيمم في غير
الوضوء فالتيمم بالخلاء بالانفاق واذا كان للحدث ما يكفي لغسل بعض اعضاءه فغسلها على خلاف
سبيله اي الماء على الخلاء او سبيله او بوجوب التيمم اربعة الاف خطوة او عرض لا يتعدى
عاشق الماء وان استعمل شدة منتهى ولا يتعدى خوف التلف خلافا لثاني رحمه الله او بوجوب
الاستبراء للمرضى ولو في المص حلقا لهما او عدا وكسج بينه وبين الماء والقاء الغسل للمكة
حرام فيتحقق الحجر او عطف من يحصل له ولدانية او عدمه كانه لو والى او خوف فوت صلوة
خاتمة ان يتخلل الوضوء لغيره او ان يتعدى اذخاف من الاول بالامانة وهو لا يكون سلطانا او
تأنيضا او وان اقام على خوف فوت صلوة خاتمة ان يستعمل الوضوء جاز له التيمم عبارة الاولى
او في البول كالا كفي او خوف فوت صلوة عيده ولو نادى يا ولي الله التيمم لكان التيمم اذ شرب
في صلوة العبد متوفيا ثم سبقت له موت وخاف ان لا يتوفاه فالتيمم جاز له التيمم لئلا
اي لم يحرك التيمم الوقتية والجمعة لان فوتهما الاضيق وهو الظاهر والقضاء بنية الصلوة او عدمه
السلامة متعلق بقوله جاز فالتيمم ان ينوي عادة مقصودة لا تتجوز الا بالظاهرة حتى لو نوى الماء
لدخول المسجد او الاذان او الاقامة لا يؤذي به الصلوة فلتا اى اذا شرط فيه النية لغيره
كاف لا وضوءه لان الكاف ليس بابل للنية والوضوء غير مشروط بما قلناه من طائفة ثم سلم
جاز صلوة بغير تيمم متعلق ايضا بجاز ان استوعبنا اى الضربان والحداد البين المصروف
على الارض وان لم يكن فيه نفع وجهه ويد بغير فدية حتى لو بقي شئ قليل لا يكرهه والآ وان
لم يستوعبنا فالتيمم اى يلزم ضرورة نافلة يحصل الاستيعاب بالنفع او بالضرر ووجه الارض ان
لم يكن وعليه هذا لا يرد ما عدا قولنا من الشرقة ثم اذا لم يدخل الغبار بين اصابه فعليه ان يخلل
اصابه فخلل الارض ثلاثة فخللها من ان هذا يقتضي اشتراط النفع وقد قال المصنف بعده
ولو لم يقع فخر على ظاهر متعلق بغير تيمم من غسل الارض كالتيمم والتمل ووجه الكحل
والمرزوق والذوق الغضبة المتخلطين بالتراب ومطبوخة وغيرهما عار وخرج عنه المالك
لا ليس من غسل الارض وهو لا يخلل اى لا يلائم اضراره الذهب والغضبة والكدر وكذا
ولا يتردد اى لا يجر ماد الا اذا كان كالمشجر وذلك لان التعبد لم يوجبه الا بجمع اهل الله
فلا يتناول ما ليس من جنس ما او ينطبخ او يشرب ولو كان ذلك الخارج لا يقع اى عار وعليه
عطف على قوله على ظاهر الظاهر لا يقع اى بغير تيمم على النفع بلا عجز عن الصعيد كما اذا شرب داء
او عظم حارطا او كمال صلوة فاصاب وجهه وذراعيه عار من شئ حتى اذا لم يحس بوجوب طلبة
الماء صلوة وهو متدارك فلتا ذراعيه الى اربع مائة وخمسة يوسف رحمه الله اذا كان الماء
يحيى لوجه اليه وتوضاء الكفاية وتغيب في بصره كان بعيدا جاز له التيمم وتحسب صاحب

صاحب الحيط ان طعن قربة اى الماء وانما يجب طلبة وتندب لراعية اى الماء الصلوة
آخر الوقت فلو صلى التيمم في وقت ثم وجد الماء والوقت باق لا يبعد ما وضعه
اي الماء في حله او امر عليه بآى بوضعه فيه وسير يمسك به اى بالتيمم ثم بعد الصلوة الاخذ
اي يوسف رحمه الله ولو وضعه غير ملا عليه فقبل جاز التيمم وقا في وقت لا يبعد ما وضعه
فيه طلبة من رقيقه فان منعه او اعطاه بكثر من المثل او الخطاه بآى يمس المثل وهو
ليس شدة تيمم والآى وان لم يمنعه او اعطاه بكثر من المثل وهو غلظ فلا تيمم وقيل اى
قبل طلبة منه وقبل جاز التيمم اختاره في الهداية وقيل لا اختاره في المبسوط ولم يجر التيمم
على ان تجتنب ذرا لانه لا يمس طلبة وان ظهرت بخلاف الصلوة او الكفاية
كافيتها فيها وانقضت افضى الوضوء لا تخطئه والقدرة على ما كافي لظهوره لان الحديث بان
يظهر فيتميم طهورية التيمم ان التيمم يسبب الفضل لانه ليس بخرج من غسل الحقيقة ولا تكما
فاذا قدر على الماء ولم يتوضأ ثم عده اعاد التيمم واذا اغسل اليدين ولم يغسل الماء لظهوره
متلا وفي الماء وحدث حدثا يوجب الوضوء فتميم لهما ثم وجد الماء ما يكفيهما بطل التيمم حتى
كل واحد منهما وان لم يكن لهما وجهان في حقهما وان كفى لهما وجهان بينهما غلظ ويبقى التيمم في
حق الآخر وان كفى لكل منهما منفردا غلظ لانه انما غلظ فغسل فاجتنبه فانه لو كان
مشغولا بالكدفع العطف كان في حكم العدم وما قضى ايضا من رخص اى بالتيمم على الماء
حق لو سببه التيمم يفتق تيمم بالوضوء على الماء كالمسقط اى كالتيمم به ودر
المستيقظ به على الماء لا يرد فانه لا تنقض حتى اذا تيمم التيمم ثم ردت العباداته منه ثم
خرج صلوة به جرح اكثر اى لو كان اكثر اعضاء الوضوء منه جرحا في الحدة الاصغر
واكثر جرح بدنية الحدث الاكبر تيمم لان لكل حكم الكل والآى وان لم يكن اكثر جرحا
غسل الاعضاء في الوضوء والغسل لا يوجب تيمم اى بين التيمم والغسل لان فيه جمعا بين البدل
والبدل منه ولا نظيره في الشرح ولو كان لا يكثر مواضع الوضوء جرحا بغير الماء وما يكثر
مواضع التيمم جرحا بغيره التيمم لا يغسل وقال ابو يوسف رحمه الله يغسل ما قدر عليه ويغسل
ويبعد كذا قال الزهبي المانع من الوضوء لو كان من قبل العباد كاسير يمس الكفاية من الوضوء
ويمكن في السجدة ومن قبل له ان تؤمنات فتدرك جاز له التيمم ويعيد ما اى الصلوة
اذ ان الا مانع وانه اعلم **باب مسح على النكاح** جاز بالنكاح المشهورة فمجرد الزيادة على
فان موجب غسل الرجلين ويكون من لم يمسح به مبتدعا كمن فرأه ولم يمسح به بالزوجة كان
مبتدعا قال في الكافي فان قلت هذه رخصة اسقاط لما عرفت في اصول الفقه فينبغي ان لا يتأخر
باعتبار النكاح اذ لا يثبت النكاح مشروطة اذ كانت الرخصة كالحائط كما في قصر الصلوة
قلنا النكاح لم يمت مشروطة مادام متحققا والثوب باختيار التيمم والغسل وانما عانت شرقة

عطف على قوله على ظاهر الظاهر لا يقع اى بغير تيمم على النفع بلا عجز عن الصعيد كما اذا شرب داء او عظم حارطا او كمال صلوة فاصاب وجهه وذراعيه عار من شئ حتى اذا لم يحس بوجوب طلبة الماء صلوة وهو متدارك فلتا ذراعيه الى اربع مائة وخمسة يوسف رحمه الله اذا كان الماء يحيى لوجه اليه وتوضاء الكفاية وتغيب في بصره كان بعيدا جاز له التيمم وتحسب صاحب

تسع سنين احترز الرحم عن الحمل خمسة اشهر وعشرون يوما وعادة ان المرأة اذا حملت ستة
 اشهر الرحم تخرج منه شي لانها احترز به عما يفسد الرحم كمنزل كالحلادة ونحوها فان النفس
 في حكم الحرة حتى اعتبر شراعاتها في الثلث قبل ولادها لانها تفضل ولا يابس لانه مختلف فيه كما سياتي فلا حاجة
 لاحذره في مدة الحيض والقد ينقص اقل مدة ثلثة ايام ليس لها ينعث ثلث ليل كما هو ظاهر الرواية
 وفي رواية الحسن ثلثة ايام وما يتخللها من ليالين واكثره عشرة لقوله عليه السلام اقل الحيض
 ثلثة ايام واكثره عشرة ايام وهو حجة على الثالث في حواشي تقديره الاقل يوم والاكثر
 عشرة يوما ولو كان رتبة مدة ابي الحيض سوي البياض وظهر منقول فيها ان لكل المدة جنتين
 يعني اذا طالت الدم طوي مدة الحيض كان كالمدة المتوالي في رواية محمد بن ابي جعفر رجمها
 ووجهه ان سبب الدم مدة الحيض ليس بشرط بل بالاجماع فيعتبر قوله واخره كالنساء في
 الزكوة واقل الطهر الذي يكون بين الحيضين خمسة عشر يوما كاجماع الصحابة عليه ولا ضرورة
 للزوم فكان مدة الاقامة قبل تقديره ان اقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة ايام
 فاذا كان اقل الطهر عشرة ايام لم يزم ان يكون في الشهر يوما ليس فيها حيض ولا طهر فاما
 هذا فانه يلزم اذا وجب ان يكون الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد وليس كذلك والله
 اعلم بالثبوت ان المرأة لا تفيض في الشهر عشرة ايام ولا وجب في الشهر عشرين ايام بل
 تفيض ثلثة ايام وطهر عشرين وقد يفيض عشرة وطهر خمسة عشر وسبب زيادة تفيضه ان النساء
 واحدة لاكثره لانه قد يمتد لاسبعة وستين وقد ترمي الحيض اذ لا يمكن تقديره الا بعد
 تسبب عادة اذا استمر الدم في يكون لاكثره عادة واختلفوا في تقدير مدته والراجح انه تقدير ستة
 اشهر لانه عادة في النساء ثلثة اشهر فكل طهر كامل غير طهر كامل اقل مدة الحمل ستة اشهر فاما
 في هذا اشبه وهو السادة وصورة مبتدات عشرة ايام وستة اشهر طهر ثم ستة اشهر الدم تنقضي
 عادة تسعة اشهر ثم ان ثلث ساعات لا يحتاج الي ثلث جنتين كل حيض عشرة ايام والي ثلثة
 ايام كل طهر ستة اشهر لانه عادة اعلم ان احاط الدم بطرفين شرط الاتفاق لكن عند محمد
 بطرفي مدة الحيض وعند ابي يوسف رحمة لطرفي مدة الطهر المختلف وان الطهر الذي يكون
 اقل من خمسة عشر ايام لا ينفصل بين الدين فان كان اقل من ثلثة ايام لا ينفصل بينهما بل هو كالمدة المتوالية
 اجماعا وان كان ثلثة ايام واكثر فنفس ابي يوسف رجمها وهو قول ابي جعفر رجمها اخره لا
 ينفصل ولو اكثر من عشرة ايام بل هو ايضا كالمدة المتوالي هذه لانه طهر فانه لا ينفصل
 بين الحيضين كما مر ان اقل الطهر ستة عشر يوما فلهذا لا ينفصل الفصيل بين الدين لان العاقد
 لا يتعلق به احكام البيع شرعا يجوز بدلية الحيض وختمه بالطمع على هذا القول لان القول بالثبوت
 في رواية محمد بن ابي جعفر رجمها انه لا ينفصل ان احاط الدم بطرفي في عشرة ايام وفي رواية ابن
 المبارك انه يشترط هو ذلك كون الدين نفسا وعند محمد رجمها لا يشترط مع هذا كون الطهر سائبا

مسألة للمؤمنين أو أقل ثم إذا صار الظهر مكنة كما قدم المتوالي وما عداه فإن وجد في
عشرة ذلك الظهر فيما ظهر آخر ينسب الدين الحيطان به لكن يعبر بعلو بالان عده وذلك التيم
الكلج ما كانا بعد ما حجب جبل الظهر الآخر أيضا النافق في قولهم سيل ولا فرق بين كون الظهر
الآخر عده ما في ذلك الظهر أو موخر أو عند الحسن بن زباد الظهر الذي يكون ثلثة أو أكثر يفضل
مطلقا فلهذا ستة أحوال ووضعوا هذا المخرج هذه الأقوال ابتداء رات يوما جمعا والاربع عشر
ظهر اثم يوما وثمانية ثم يوما وسبعة ثم يومين وثلاثة ثم يوما ثم يوما ويومين
ثم يوما ما عدا هذه خمسة وأربعون يوما وفي رواية ابن يوسف رحمه الله العشرة التي
حاديها دم وحاشا ما ظهر والعشرة الرابعة التي طرفا ما ظهر حيل وفي رواية محمد رحمه الله العشرة
بعد ظهر هو أربعة عشر حيل وفي رواية ابن المبارك العشرة بعد ظهر هو ثمانية حيل وعند
محمد رحمه الله العشرة بعد ظهر هو سبعة حيل وعند ابن سبيل الستة الال في هذه العشرة
حيل وعند الحسن الاربعة الاخرة حيل وما سوى ما حكم كل تمهيد يكونه حيلًا خاصة
عند ذلك الحاكم في كل صورة يكون الظهر ناقص فاصلا في هذه الأقوال ان كان احد
الدمين نفسا با كان حيلًا وان كان كل منهما نفسا با قال في حيل وان لم يكن شي منهما
نفسا با فكل واحدة في الاربعة والثانية خاصة وكيفية صورة فيهم منها الا قول احمد
وهي هذه عشرة اول عشر بعد اربعة عشر بعد ثمانية عشر بعد ثمانية عشر بعد ثمانية عشر
في هذا المقام
دم يعقب الولد ومن في الأصل ولادة المرأة اذا وضعت في نساء وسبعة فقل ليس
في الكلام فقل ما يحل في نساء وعشرا كذا في النكاح ولادة لافه لان خروج الولد
امارة بيينة على انها في الرحم فلا حاجة الى ما يوجب كونه في الرحم بخلاف الحيض اذا لم يوجد
بناك ما يدل على انها في الرحم فقل الامتداد دم حيا واستمره اربعون يوما ما لم عليه السلام
وقت للنساء اربعين يوما وكل من الحيض والنفس يمنع استماع ما تحت الازار كما يمتنع
والثنية وحيل البيلة وملاسة ما فوقه وعند ثنية موضع الدم فقط والصلوة والوضوء
للجماع عليه وتغتسل فقط اي العموم لا الصلوة لان الحيض يمنع وجوب الصلوة وحته
ادائها ولا يمنع وجوب الصوم فتعبر به بانه ثنية ومنع حمة اداء في الحيض اذا ظهرت
وقطعا بما عمل بانقطاعه لما قبل ما تحت غسل ويمنع وقت صلوة الوضوء والتميم
اي حل وطى من قطع ومما لاكثر الحيض والاضحى لا وطى من قطع الا قل في الاكثر بان ينقطع الحيض
الحيض لا قل في عدة وانقطاع الا قل في اربعين اذا مضى اذني وقت صلوة سبع الغسل
والعبرة في كل وطى وان لم تغسل لان الصلوة صارت وينا في ثنية فظهرت كالحافاذا

وهو رواية الطحاوي ان تجلس الماء تحت الخجل عند انفصال الماء عنه فيظهر بناء على الظاهر الفحشاء
الاولى التي تتجلى بالجماعة الاولى التي انفصلت الماء والنفوس فيها اذا صاح كل واحد ففوا
او عضوا بالثدي اي بالعضل ثلث مرة والعضل ثلثين اي المتجلى بالجماعة التي انفصلت الى
الماء بالعضل ثلثية سطر بالعضل مرتين والاحرى مرة اي يظهر المتجلى بالجماعة التي انفصلت
الماء بالعضل الاخر مرة واحدة كما هو حكم الخجل عند ملاقات الماء وكذلك يظهر الاما
الاولى بالعضل ثلثا والثانية بمرتين والثالثة بمرة وعلى غير الظاهر يظهر ما يتجلى بالماء الاول
بالعضل مرتين وبالماء الثاني بالعضل مرة وبالماء الثالث بمرتين والعصر على ما حكمه في هذا الفصل
وكذا يظهر ان جماعة الاولى بمرتين والثانية بمرة والثالثة بمرة **فصل** في الاستبراء
محل الفحشاء ما يخرج من البطن والآن جاء طلب الفرج عنه وعن اشره بما اوثر به من غير
في البطن كالبول والغائط والمذي والمني والدم الخارج من احد السبلين كذا في رخصة فلا
يستحب في المني لانه ليس بجنس وان خرج من السبل ولا يسمى طهر ما يخرج من غير السبلين يستحب ان يخرج
كذلك ويستحب ان لا يخرج من السبل بل يذهب قال في الوقاية بعد قوله لا يدرى ما يخرج الا
في غير ذلك عليه ان يخرج من السبل لان العدد وانفي وان كان المراد مني شيئا لم يناسب بعد
ذكر العدد بخلافه في الاول في هذا الفصل من ان العدد ثم اضرب بقوله كل ثوب ثم قال من يدرى ما
ويقبل ان الادبار اذا تاب الى جانب اليمين والاقبال منه ويدبر بالثلاث شيئا ويقبل بالاول والثاني
ويدبر بالثالث فان في المسح اقل او ادبارا من الفحشاء في التقيته وفي الصف يدبر بالاول لان
الفحشاء فيه ثلث ثبات فلا يقبل الا من الفحشاء ثم يقبل ثم يدبر بالثالث في التقيته ولا كذلك في
فيقبل بالاول لانه بلغ في التقيته ثم يدبر ثم يقبل للثبات والمرة في الوقوف اي الصف
والثبات مثله حيثما يدبر بالاول والاقبال يكتسب فخرجوا من الفحشاء اي يخرجوا ان
بالثبات العورة فيقبل يدبر ثم يخرج في الجملة ان لم يكن صارا كذا في الظهورية ويشك
يصلح الصبي واحد ان حصل الفحشاء او صبيان ان يخرجوا لزيادة او ثبات ان اصاب
ازيد ويصلح الرجل صبي او صبي على سائر الاصابه صبي او ثبات ان اصاب
موضعه ثم يصعد بغيره اذا غل مرت ثم يصعد بغيره ثم يثبته ويصلح موضعته ثم يثبته
عليه والمرأة تصعد بغيره كما هو ظاهر في الجملة ثم يقبل كما يفعل الرجل لانه لو بدلت ما يصح
واحدة كما يفعل عيسى في ثوبه اصعبا فثبته وجب عليه الفحل وهي لا تشتر كذا في الظهورية ويصل
يدبر ثانيا ويحب ان يغسل الخجل بماء زهرا موقود الدرع من الخجل ثم يغسل الخجل بالماء زهرا
ليلا ان يبقى متعلقا بجنب ولو لماء اي ولو كان الفحل قد ارتفع في الثلث فان لم يدر
لا العدد حتى لو حصل بواحدة كمن ولو لم يحصل بثبته زاد عليه ان يغسل المسحوق الذي لا عدد في ثبته
رضاه عنه وعند ثانيا ويكره بطلان لانه لو لم يكن كما ورد في الحديث وطعام الانسان

يل

التأخرية
يستحب

انقضاء

الانقضاء

لأنه لما فيه من تحية المال المحترم شرعا ولما فيه من تحية الله في تحية الطاهر طاهرة
وروت لانه متجسس فينا في التقيته واجر وخوف ورجوع من شرم بين الناس في وقته
وخوفنا لا يباين في الاصرام مع ورواين عن الاشياء المذكورة في محيل الله عن اعضاءه
ضرورة بان يكون سبيله مقفولة او براهقة ولو استجيب به في المذكرة جاز لان النبي صلى
في غيره فلا يباين في التقيته ويكره استقبال الفحشاء في البول والاقبال ولا يستدبره ولا يثبته
لا مطلقا بل يثبته العورة لقوله عليه السلام اذا استتم الغائط فغطه قبله الله لا تستقبلوا ولا
تستدبروا ولا تكن غيرة او غيرة في اشارة الى ما ذكره في الاخر من انه اذا لم يكن الحدث بل
لان الله لم يكن مكرها ولو في البيان لان الدليل لم يفرق بينه وبينه في البول والغائط
الماء والغسل انما في حاله فيكون فيه والطريق تحت حجره بخلاف غيره للمني في الجملة
والشرط طاهر والشرط عليه الذي عنه ايضا والبول تأبى الا الاخذ كذا في التاخرية ويجب
استبراء بالثبات او التقيته او التقيته على سبيل الاستبراء في التقيته على سبيل الاستبراء
كذا في الظهورية وفي التقيته في المسح المذكور واجد ثلث مرات والقيح ان طلع كذا في رخصة
فمن حصل في ثوبه ان صار طاهر احادان يستحب ان لا يخل احد اعله كذا في التاخرية وفي
طهارة المسحوق يظهر اليك كذا في التقيته **فصل** في طهارة السبل والعضل والبول
ما تقرر في الاصول ان مدار التكليف بالفرج على ثلثة وان ويب ضرب ابن عمر بن موسى
عشر سنين عليها اي على كراها لروى عنه عليه السلام انه قال مروا او لاؤكم بالصلوة ومنهم
اسماء سبع واضربهم عليها ومن اساء عشر سنين ومنه ان من شكر الصلوة المكتوبة بغير شكر
ففيها كافر فيكون بالاداة القطعية الى الاحتمال في كل حكم كونه قاتلا كذا في التاخرية
فاسق كسب من يغسل لانه يحس في العبد في الله احيى به ويصل يضرب من يسبل الله الدم سبيل
في الدم ويحكمه بالسلام فاعلم بالجماعة يعني ان الكافر اذا مضى جماعة بجملة بسلامه عند ما خلا للثبات
رحمة الله لانه مخصوص به هذه الامة بخلاف الصلوة منفردة وسائر العبادات كوجودها في سائر الامة
قال عليه السلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا قالوا الحمد لله الذي جعلنا الصلوة بالجماعة
بطلان التسمية الشخصية لوجود الصلوة بدون الجماعة في الكوفة ايضا ولا يجزى فيها انية الصلاة
لان النفس كانت في الجملة والبال كانت في العنق في العنق في حق الشيخ الغاية لا كما تقرر
ما ذكره الشيخ ولم يوجد وجوب قول التوبة بجملة من ورد لوجوده كالتقوى في الاصول والتقيته
اي على العدد ورجعي بلغ وكذا في السلم في ثوبه ونفي عليه افاقا وخافض ونفا يظهر ما يجره
لان السبب في حقه ولا يكره قبله لانه لا يمنع السبب السبب في وقت الحجر قدم لانه اول الفحشاء
ومن قدم الظاهر ان الصلوة فيه اول الواجبات من طلع الفجر انما هو الباطن المشتر
في الاخرى المستحب بالعبادة في اطلوع الشمس لماروي ان جبريل عليه السلام اتم

التي يابح بها

ذكر من قال ان الفحشاء
لا يباين في التقيته

الصلوة

يلتصق ماله

يجلس يركب الصلوة في بعض

فيما يتميز ما عمن فعل العادة ان كانت فعلًا وتماثلت كما في انضج او صافها وسواها فثبت
كانت فمما لان التمييز دون العلم لا يتصور اقول هذا الجواب يعنى الاعتراض
ولا يرد فيه لان الجرح علم خاص بل الصواب ان مراده بيان ان المعنى في النية التي هي
الارادة عمل العقل لا ان ارادة وهو ان يعلم بداية اية صلوة يصلي ان لا يتقدم على كونه
ان تاتى لم يكن صلوة ولا عبرة بالذكر بالان كونه كل من الاعتراض والجواب العقل
قوله اما الذكر بالان فلان معتبره والتلفظ صحيح لما في من اختيار العقل للمع الغيبة ولا يصح
بينما هي النية وبين الحرية بفعل لا يصح الصلوة كالاطماع والشرب ونحوهما واما كون الصلوة
بالاكتفاء فلا يرد في وجهها الا ان يقال ان الشرع ان يتصل بالحرية هذا اظام القوت
وقيل بغير النية مادام المصلي في الشك وقيل بغير الركوع وقيل بغير رفع يديه عن الركوع
وفائدة هذه الروايات ان المصلي اذا غفل عن النية اسكن له التذكر فانه احسن من ابطال
لان المصلي الغرض كالركوع والركعة والواجب كالوتر وصلوة العبد والحرارة ونحوها فثبت
بما ذكرنا من ان في انضج او صافها وسواها فثبت ان لا يثبت عدد ركعاته لانها
الظهور منها فقد نوى عدد الركعات والمطاف في عدد الركعات لا يثبت حتى لو نوى في الركعة او الظهور
ركعتين او ثلثا جاز ويلغو نية التبعين كذا في الثانية كذا في التفتل يتعلق بقوله المصلي الغرض
فان مطلق النية كاف فيه لانه ان في انواع الصلوة فينصرف مطلق النية اليه ولو كان ذلك
بمراعاة والسنن المؤكدة فان مطلق النية كاف فيها ايضا عند الجمهور لانها لو اخرجت
من الغرض تفصيل لقوله لا يتصل الغرض ان ينعى نوى في الغرض ظهر اليوم مثلاً ولو نوى
ظلم الوقت والوقت باق جاز له جود التبعين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يلزم
لان فرض الوقت في غير الظهور ولو نوى فرض الوقت جاز ان في الحق لا اختلاف في فرض الوقت
فيما قبل صلواته اي نوى في الحق صلوة الجمعة والاحوط ان يصلي بعد الظهور اي بعد صلوة
الجمعة قبل مستها فاللأوليت اخر ظهر دركته ولم يكتف به لان الجمعة التي صلواتها ان لم
يصل الظهور وان جازت اجزائه لا يرجع عن ظهر فاني عليه يصلي اربعاً لانه احسن من مطلق
النية وينوي في الوتر صلوة اي الوتر لا الواجب للاختلاف في جوبه وينوي في جازم الصلوة
به تكافؤ الدعاء لهذا اليت وان استبداه ذكره واشتق قال نوبت ان اصله هو ان مام الصلوة
بما من يصلي عليه وينوي في حقها النفل الذي شرع به فاشد حقاً وقه حقاً اي بغير النفل
في العبد صلواته صلوة العبد المقتدى بنوى صلوة ابي خنيفة وينوي في دعاءه ان مام او يرد
من جهة امام فلا بد من ان يرد عليه من وقت الامام موافق الامامة جاز عند غائبة النفل ولو
نوى الا قد اذ به ولم يبين الظهور في الشرع في صلواته الامام النفل ان يجزى ويصرف في صلوة الامام
والافضل المقتدى ان يقول اقتدى من هو امامي وبهذا الامام قال الربيعي والافضل ان ينوي الاقتداء

والمصلحة
عنه

بالمقام

الافضل المقتدى ان يقول اقتدى من هو امامي وبهذا الامام قال الربيعي والافضل ان ينوي الاقتداء

ان شاذة
المقتدى الظاهر

الاقتداء بعد تكبير الامام يكون مقتدياً بالمصلي اقول فيه ثبت لان الافضل هو ان كان ينوي الاقتداء
بعد تكبير الامام من ان لا ينوي تكبير المقتدى بعد تكبير الامام لان التكبير امانتان بالنية او صافها
وساقي ان الافضل ان يكبر المقتدى الامام وينوي القوم صلوة لا فائدة المقتدى اذ اقام الرجال
واختلف في ان اذا لم يقتد بما ذكرناه واما اذا اقتدت بما ذكرناه لم يرد مقتداً وان ينوي
الامام ما خيرا وسياق هذا زيادة في معنى في مسئلة التي اوردت ان شاء الله تعالى
منها التحريم فيجعل النية في حرمها والافضل في النية ونقص التكبير الا في الامانة في حرمها
المسألة قبل الشروع بخلاف ما بين التكبير وهو ان التكبير امانتان بالنية او صافها
كبر المذنب وسوان لا في المذنب في مرة الله ولا في اية كبر بعد رفع يديه هو الاصح لان في خطبه
نفي التكبير عن غير الله والنفي عن الله اذ ينهى اي يرفع حتى يجازي بما يهينه حتى اذ ينهى
المهذبة وقال قاتلان ويمنس طرقي ابراهيم عن ابيه وقيل رفع المرأة يديها عند التكبير
ان لا يجزى لانه لا يثبت لها وطا هذا تكبير القنوت والاياد واليمنة والاصابع جازيا اي في ركعة
ولا صلوة بل في ركعة وجازت التحريم بما يدل على العظم فانه اهل او اعظم او الرحمن كبر
بالسبح نحو بحال الله والتمثيل كذا ان الله وبالله العظمة هذا اي بركرك است كماله
قوله بيا ووجه كونه بحال ما يدل على الدعاء بحسب اغفر له فالحاصل انه يجوز ان يدل بذكر
ما يدل على حمد العظم والسيب بالدعاء وهو بركرك اي بالتكبير الامام وكبر معه القوم من الافضل
عند اي حقيقه رضى عنه انه يكبر المقتدى مع الامام لانه يشركه في الصلوة وفي حق التارك
في القناتة وعند هذا الفصل ان يكبر بعده لانه تتبع الامام في التكبير عنه وايمان لانه انما
ولو قال المولود كبر قبل قول الامام ذلك لا يوجب ان يكون شارعا في الصلوة عندهم وانما
على انه في فرضه كبر قبل الامام لا يكون شارعا في الصلوة عندهم كذا في الثانية وهي اي
التوجه شرط عندنا وعندنا في حق وفائدة هذا الظاهر في جوازنا النفل على جهة الغرض
حتى تحسلي الظاهر ان يقوم الى النفل بلا امر جديد وعنده لا يوجب الامام حرام الجديد
ابناء الله اذا كانت شرطاً كان مؤثراً بالنفل شرطاً في الغرض وهو جازم في النفل
واحيى به النفل اذا كانت ركناً كان مؤثراً بالنفل بركن الغرض وذا لا يجوز والمذكورات
سما يخفى رفع اليدين للتحريم ونشر اصابعه وهو الامام بالتكبير ونحوها من الغرائض القيام
في الغرض يعني ان فرضية القيام خصوصية للمفوضة وان يكون فرضاً في النفل حتى جاز اذ
بدونه كما سياتي في باب رفع يديه عياره تحت سنة وعندنا في بعض على صدره
ما وصفه الوضع وصفه الوضع ان يضع باطن كفه اليمنى على كفه اليسرى ويحيط بالخصية وال
والا يلام على الترخيع في يديه في قوته الركوع ويدين التكبير العبد فالحاصل ان كل قول
فيه ذكر سنن في هذه الوضع وكل قيام ليس كذلك فثبت ان ارساله يعني اي يقرأ جازم

التحريم

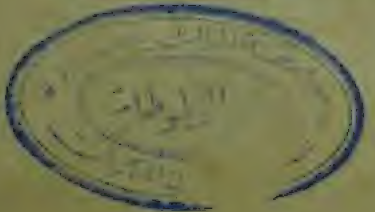
المقام

والسواء

في رفع يديه

فرضه

باجام جديد



61

كيفية الصلاة على الوجه الصحيح

[illegible]

وهو باطل لعل هذا محال صاحب الهداية على ظاهر الحديث فيكون مراده الصحة وراية رواية اقول فيه
بحسب ان الحكم لا يتحقق اذ كان الجماع على خبره بين في المذكورين وليس كذلك كيف ولو كان على العلم
اجماع لما حصل له بول على هؤلاء اقول بل ان الجماع على كون كل منهما سببا للجمهر وقد تقررت في الأصول
ان ما ثبت بالاجماع يجوز تعليقه والحاق غيره به لوجود العللة فيه وجواز الجهر في الوقت في حق النسخ
بل فضيلة معلل بما لا يثبت من الحديث للمدرك ان الجماع كما هي مشروقة في الاداء مشروعة ايضا
في النسخة فينبغي ان يكون الجهر في قضا بالسفر والجمهر ايضا افضل بدلالة الحديث فظهر انه ليس
در اية ايضا ولذا اشار به صاحب الكافي في الجهر كسائر غيره والمخافة في الجمع نفسه هذا مما لا يورد
وقال الكوفي في الجهر سماع نفسه المخافة تصح بحرف لان القراءة في كل ما يوافق في السماع والا والاصح
لان مجرد حركة اللسان لا تستحق قراءة بخاصة وعلى هذا الخلاف كل ما يوافق بالخط كالتبعية في النسخة
وجوب السجدة في السجدة والطلاق والخلاف في استثناء من سورة اول البقرة وقراءة السجدة
قراءة في سورة البقرة المخافة جهر في الاخرين ولو ترك المخافة في الاوليين لم يأت لا يقضي بالافضل
لانه يقرأ المخافة فلو قضي فيها فاحتمل الاوليين يلزم تكرار المخافة في ركعة واحدة وسوغير مشروعة
اولي القرع على الثانية فقط في الاولي سائر السورة الا ما ثبت في القرع بما عاين من تكرار المخافة وسنة
القرع لا يوقف غلظة بخلاف سائر ما في النسخة يعتبر فيه الاحتياط في الطول في القرع وان كانت
متفاوتة اعتبر الكلمات والحرف وينبغي ان يكون التفاوت بعد الثالث والاربعين في النسخة في الاولي
واثنت في الثانية وهذا بيان الاحتياط اما بيان الحكم في تفاوت وان كان فاحتمل الامام من بول في القرع
والطائفة الثانية على الاولي تكره الجماعة وانما حكمه في تفاوت ثلث آيات وان كان آية او اثنتي عشرة آية
عليه السلام قرأ في القرع الموقوتين واخرهما الطول في الاولي بآية كقراءة الكافي في قوله سورة بقره
الصلوة يعني في سجدة بياخو از الصلوة بحيث لو لم تقرأ في الصلوة لا يطلق قوله تعالى فاذكروا
في القرآن وقال في حق سورة الفاتحة متين في الجواز لقوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
فلما انقضى طلق وضرب الواحد لا يقل لانه نسخ وكراهية في الاولي سورة لم يأت في الصلوة مثل ان يقرأ المزمع
السجدة وهل في صلوة المزمع سورة الفاتحة في صلوة السجدة والماكره لانه في سجدة المزمع في
قالوا هذا اذا راعى جواز الجهر في الاولي غير ما ذكره في الاولي فلو كان عليه او تبرك بقرائه
عليه السلام لما كرهه فيه كغيره من غير ما ذكره في الاولي فلو كان عليه او تبرك بقرائه
متين في الاولي في كل صلوة بل كراهية وان لم يثبت في الاولي في كل صلوة لانه في الاولي في كل صلوة
قراءة الامام آية ترعيب وترعيب لقوله تعالى فاذكروا في القرآن ولا تنسوا ان كنتم اهل التسمية
فخطب القسطين ومنهم من حمل على حالة الخطبة والناحية في بعضها فانما امر واهما في خطبة القرآن كذا الخطبة في
المزمع في الخطبة ونسخت وان حمل على الخطبة على حمل على سائر صلواته لم يمتدح في الاولي في كل صلوة
سرا وقت العبادة في اكثره والوقاية بهذا الايراد المزمع بل يمتدح وان قرا ما فيه ترعيب

والله اعلم بالصواب

ایکی ع

۱۰۰

کتابخانه عمومی
موزه و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

تیسرا

تیسرا

4

في الاخيرين

کامیاب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الامم

الامام قال بان ابتداء فرج انتهي اليه الامام لقيام مقامه واذا انتهى اليه السلام قدم من ركعتي
 اتم وجعل التمام بالسجود صلوة الامام بان تعدد الركعتين بغيره أي بالسجود ولم يصله الثاني
 للصلوة كالفرجة والكلام ونحوهما وبغير الامام الاول لانه وجد في إنشاء صلواتها الاخذ فرجة أي
 الامام الاول بان تواتر ما ذكره في حديثه حيث لم يسبقه شي وانتم صلوة طليعة الامام في الركعة
 الثاني للقيام اذ تعدت صلوة الامام لم يسبقه أي الامام الاول حدث وقعد قدر الركعتين
 او حدثت خلفا من صلوة المسبوق لو عودا لما في خلافها بان كل ركعة في ركعتي المسبوق في الركعة
 صلوة المسبوق لان الفرقة بغيره الحج والذبيحة من صلوة الامام بغيره صلاة في صلوة
 الثاني الامام لا يكمل الى البناء والمسبوق يحتاج اليه والتمسك على النفس فانه خلاف الكلام
 لانه في معنى السلام فانه لا مناف ولا يوجب بغيره الصلوة وهو القارة فاذا صار ذلك
 لم يبق في غير ذلك من حق المسبوق وكيفية قطع في رواية لا في رواية والامام في بناء فرج
 انه لا يبطل شرط الصلوة وهو القارة بخلاف الفرقة والركعة عند كونها في ركعتي صلاة فانه لا يبطل
 لا يفسد وما عدا أي ما في انشاء الركعتين والتمسك والامام بالسلام بان ما من صلوة نواف
 لا ينقض وضوءه فالحكم في غير ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة
 حاوز قدر الركعتين وسيلان شجرة ونحوه العورة في الاستحباب الا ان يفسد ركعة واحدة في ركعتي صلاة
 الاستحباب يمنع البناء الا ان ينظر ايضا والقارة والبا وجانبه قبل لو قاروا بها تفردوا في القارة
 وقيل بالنكس والبيع فيها لانه في الاول ادى ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة
 التسبيح والتسليم الا ان لا يسبق فيها اداء ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة
 وتقرأ بالتسليم في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة
 الحدث الا اذا كان في الحدث والركعتي ما جاء في حال يوم الحدث فان ذلك يمنع البناء ونحوه في
 المسجد ونحوه في الصفوف في غير ذلك ما بعد ما ذكره انه حدثت من ظهر ظهره ولو لم يكن في الركعة
 شأني الصلوة تمت الصلوة لو عودا في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة
 لو عودا لما في قبل ما عودا في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة
 اي وتسل ايضا رواية المتوضي القندي بالمستمع الماء قال في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة
 ان يركع الركعة بالركعة القدرة على الاستعمال حتى لو اركع ولم يركع على استعمال لا يبطل ولو عودا في ركعتي صلاة
 بطلت نداء الامام على القدرة لا في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة
 لو كان متوضي يصل خلفه في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة
 وصلوة الامام تامة لعدم قدرته ولهذا غيرت تلك العبارة الى ما في رواية في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة
 بان كان واسعا لا يكمل الى المعاجة في الركعة وان كان السجود بغيره في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة
 ومنع مدة مسح الان وجد الماء وقيل مطلقا وتعلم الامانة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة في ركعتي صلاة

١٠٤٦

نور

بالتعميم والاعتناء بسلوة لوجوده في بعضه وقته في المتن المشهور لفظ سورة مكان آية
ولا يستقيم التأويل لهما ونيل العاري ثوبا يابسا يجوز فيه الصلوة وقدرة الموم على الركوع كان
أو صلوة قوت فلا يجوز زبادة على الضيف وتذكر ما فيه عليه وسومات الترتيب كذا إذا كان
جائز على الإمام تذكر ما لم يتم بطلت صلوة الموم وحده كذا قال الزيلعي وتقدم القاري احتيا
لظهور التمسك بالبرود دخول وقت العصر في المدة وزوال عدد المندور وسقوط الكبيرة غيره
ووجدان المصلح بالبرود في ربه ودخول الوقت المذكور على المصلي الغناء وعدم تكرار آية عز وجل إذا
كانت تصلي بغير خارج فاحتقت فان هذه الآية مشقة للصلوة بلا مشقة عند خلافها وهو
على أن الخروج بغيره فرض عند الاعتناء بما ذكره أو وجد فاحتقت أو ذكر سجدة سجدة كان
أعاد ما حدث فيه قطعا وما ذكر فيه نداء بين أن فاحتقت في ركوعه وسجوده ونحوه وفي ظاهر
أن يعيد الركوع وسجدة الذي أحدث فيه لأن إتمام الركوع انما هو بالاستقبال وهو مع كل ركعة
فلا بد من العادة ولو كان إماما فقدم غيره فقام المقتضى على الركوع وسجدة المكان الإتمام
والان تكرار في ركوعه وسجوده أنه ترك سجدة في الركعة الأولى فاحتقت على كل حال على عادة الركوع
لكن إن أعاد يكون مندوب باليقع الصلوة مرتبة بقدر الاستمكان أم واحد فاحتقت الإمام ولو كان
المقتضى رجلا فقام الإمام في ذلك المقتضى إمام بلائيه أي متعين بكذا قال وإن لم يفرغ من ركعة
الصلوة فقام في الركعة الثانية إمام لا يقف في الركعة الثالثة ولا يركعها ولا يصلي
مقتضى ما إذا أتته بغيره ولا أي وإن لم يكن ذلك لوجوده على ما هو أو امرأه أو حتى في صلوة
في رواية لا خلاف في الإصالة وقيل لا يفيد إذا لم يوجبه منه الاختلاف فصار كذا الحكم إذا
كان ذلك لغيره أم لا أو متعلقا بغيره أو متعلقا بغيره أو متعلقا بغيره أو متعلقا بغيره أو متعلقا بغيره
انقطاعه ثم نوضا ونبي والركب عليه الاستيفاء واستاعلم **المسألة** في ركعة الإمام
قيد بعدم إكمال السلام غير منقطع إلا في غير الركعة كذا في الركعة الأولى فاحتقت
باعتدال ليس في الركعة الأولى ركعة الإمام ولا ركعة الإمام ولا ركعة الإمام ولا ركعة الإمام
أو نسيان أو قسلا أو كثر أو لا عداء بارتكابها من غير أن يكون ذلك في الركعة الأولى فاحتقت
وعند الفرض لم يفسد ولا يفسد والآن بين وسوان يقول في الكافي عن أبي يوسف رحمه الله إن الإمام
لا يفسد سواء كان في رجب أو غيره من شدة أو نسيان أو نسيان أو نسيان أو نسيان أو نسيان أو نسيان أو نسيان
سئل عن من سجد في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى
المريض أو اشتد مرضه أو عاقب في سوان يقول في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى
والأمر أن لا بين ونحوه إذا كان في ركعة الإمام فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى
انار ولو خرج لا يفسد صلوة وان كان في رجب أو مصيبة فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى
ولو خرج بغيره كذا في الكافي وسجدة بلا عذر بان لم يكن مدفوعا إليه أي مضطرا لم يكن

المسألة
في ركعة الإمام

في ركعة الإمام

في ركعة الإمام

لشخص الصوت أن ظهر به حرف نحو الخ الفتح والضم يفسد عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما
وان كان موطأ الاجتماع البراق في حلقه لا يفسد كما قيل في حلقه لا يفسد وان حصل كلام لا يفسد
اليد طمعا وأما جواز حمل حرف وكلمة من مدفوعا إليه يقطع عندهما وان كان مدفوعا إليه
كذا في الكافي وشبهة عاظمي بإسناد الشين والسين فصح وهو أن يقول بركعة الله وجه فساد
أنه من كلام الشين في حلقه لا يفسد ولما قال العاظمي أن السجدة لا يفسد لأنه ليس هو جاز
ولو قال العاظمي لنفسه بركعة الله لا يفسد لأنه ليس هو جاز فصح وهو أن يقول بركعة الله وجه فساد
وهو جاز خبره بركعة الله بان يقول الله وانما الله الحيوان وسائر المخلوقات بان يقول الحمد لله
بالتسبيح بان يقول سبحان الله والحمد لله بان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له ولو لم يركع
الجواب بل علامه بان في الصلوة جاز صلوة العاقا وقبده بالتجديد ونحوه لأن الجواب بغيره
منه اتفاقا وبقيد ما قرأ من حروف لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه
على غير ما لا يعلم ونظمه كذا من كلامه كذا من كلامه كذا من كلامه كذا من كلامه كذا من كلامه
غير المصلي وحده ونحوه أن ما م والندوة على أي شخص كان وكل ذلك في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى
دون الفتح نظيره ما لو قيل له ما لك فقال الجليل والبغال الخمية فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى
والأخلاق وان في حلقه لا يفسد كذا من كلامه كذا من كلامه كذا من كلامه كذا من كلامه كذا من كلامه
إليه وقيل أن الفتح لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه
لعدم الحاجة إليه وبينه للمقتضى أن الفتح لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه
ولما لم أن لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه
صلوة فتشكر في ذلك فاحتقت في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه
عليه ولو لم يكن طول الفتح في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه
من مواته أو الفتح القليل مما لا يمكن إلا في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه
لانها ثمانية في الصلوة ولا فرق بين الحمد والسيان لأن حاله الصلوة فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى
بين كذا ما لو كان إذا كان فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى
رحم الله يفسد السجدة لا الصلوة حتى لو أعاد ما يأمور به طاهر صحيح لأن أدائها على الخجاسة
كالعدم لهما أن الصلوة لا تجزئ إذا فوضها فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى
فان صلوة تجزئ لأن وضعها عليه كركعة الوضوء أصلا وتركة من غير ما لا يفسد في حلقه لا يفسد في حلقه
الوجه فان ترك ركعة من غير عذر أو ترك ركعة من غير عذر أو ترك ركعة من غير عذر أو ترك ركعة من غير عذر
في الصلوة فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى فاحتقت في الركعة الأولى
اليسر في الزمان الكثير فكذا هذا فان أدنى ركعة مع الالكشاف الكثير في الزمان اليسر كالأل
يشكر فيه فإدراكه من فدت وكذا لو قام على خشن أو أصاب ثوبه بركعة من غير أن يركع أو

في ركعة الإمام

في ركعة الإمام

في ركعة الإمام

في ركعة الإمام

[Faint handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

مکتبہ خانقاہ

五

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
التي كنا نحن لا نعلم

لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج كذا في الكفا في قبل الظهر والجمعة وبعد ما انما جمعة والا صلح
قوله عليه السلام من تأخر على شئ عشرة ركعة في اليوم واليلة بيناته له بيتا في الجنة فستر
ذلك على الله عليه وسلم على كونه من ربيع قبل العصر والعشاء وبعد العشاء بثلثة
وست بعد المغرب بثلثة وكبر زيادة ثقل النهار على ربيع بثلثة والليل على ثمان الا في السنة
ورق في صلوة الليل الى الثمان وفي صلوة النهار الى الاربع ولم ترد بالزيادة في كبره لان
لا دليل عليه لا بخت والافضل فيها ان يصلح النهار راي اربع اربعة اربعة وعند ما في النهار
رباع وفي الليل ثني وعشرون في جهات لا يصلح على الشر عليه السلام في القعدة الا في
في ربيع قبل الظهر والجمعة وبعد ما انما جمعة واذا قام الى الثالثة في ذوات الاربع المذكرة
لا يستحق اي لا يراى سحابة اللهم لا لانها كانت كما استبقت الغرض وهذا اختلاف في وجوب
سجدة السهو على من زاد على التشهد في ذوات الاربع ومن ماسوى ذلك
يصلح في سنة لان كل شئ منها يعتبر صلوة مستقلة لا تتأثر بشئ من الفرضية فيها لعل القيام
اولا في ركعة السجود لقوله عليه السلام افضل الصلوة طول القعدة اي القيام ولا في
القعدة كمثل طول القيام وكثرة السجود وكثرة التسبيح والقراءة افضل
وسنن في السجود وهي ركعتان قبل القعدة وقوله عليه السلام اذا فعل احدكم المسجدة
فلا يكس حتى يركع ركعتين واذا فعل الفرض خيرا كذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ركعتان بعد
الوضوء لقوله صلى الله عليه وسلم ما من احد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل
بقلمه وجهه عليها الا وجبت له الجنة واربع مضاعف في الفرض لما روت عائشة رضي الله عنها
انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الفري اربع ركعات ويزيد ما شاء فرض القراءة في ركعتين
يعني ان القراءة فرض في ركعتين في الفرض غير متعين حتى لو لم يقرأ في الكل او يقرأ في ركعة
فقط فسدت واجب في الاوليين حتى لو تركها فيهما وقراء في الاخرين جاز صلوة ويجب
عليه سجود السهو ان سهرى وبأنه ان تمدد في ركعتين في كل النفل والوتر اما النفل فلان
كل شئ منه صلوة عادية والقيام منه في الثالثة بمنزلة ركعة متداة ولهذا لا يركع
الا في الركعتان في الشهور عند احتجابها والوتر فلما احتجابا كما امر بركعتين النفل والوتر
فصد احتراز عن الشرع فلا كما اذا قلنا انه لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فذكر كونه قد صلح
صار ما شرع فيه فلا لا يجب تمامه حتى لو نقصه لا يجب القضاء ولو عند الغروب والطلوع والافضل
في القضاء ما لا فساد وقدر حقيقة في اول كتاب الصلوة ما سوى الاربع قضى ركعتين ولو نقص
الشئ الاول او الثاني يعني اذا شرع في ربيع ركعتين في النفل فصد الشئ الاول بقضيه
فقط لانه لم يشرع في اكثر وكل شئ من النفل صلوة على عدة وان لم يركع في وقتها على
الركعتين وقام الى الثالثة فصد بقضيه الشئ الثاني فقط لان الاول قد تم وصدق ان فرض

الفريض

تستبين

فلم يقرأه او لم يقرأ فيها اي الشئين لان الاصل عندنا في ضيقه ان ترك
القراءة في الركعتين يبطل التهمة وفي احديهما لا يبطل الا اذا فاداهما في الشئ الاول
بطلت التهمة فلم يشرع في الشئ الاول في السنة الشريفة لانه لا يقرأ في الشئ الاول
يقول في الشئ الاول فانه يفسد ويبطل التهمة فلهذا لم يشرع في قضاءه وبطلان التهمة لم يشرع
الشئ في الشئ او في الشئ الثاني لان الشئ الاول قد تم والشئ الثاني لم يشرع في قضاءه او في
احدي الركعتين في الشئ الاول لانه قد تم قضاءه وبطلت التهمة في الشئ الثاني او في احدي
الركعتين في الشئ الثاني لان الاول قد تم وقضى الشئ الثاني فلهذا لم يشرع في قضاءه او في الشئ
الاول او احدي الركعتين في الشئ الثاني لان الاول قد بطل بعد الشروع في قضاءه
ولم يشرع في الشئ الثاني في الشئ الثاني في ركعتين اربعاً لان كل ركعة في كل ركعة
الشئين لانه اذا لم يقرأ في احديهما فاداهما في الشئ الثاني فلهذا لم يشرع في قضاءه او في الشئ
او تركت القراءة في الشئ الثاني واداهما في ركعتين الاول لانه لما ترك في احدي الاول فصد
وبطلت التهمة في الشئ الثاني واداهما في ركعتين الاول لانه لما ترك في احدي الاول فصد
ان لم يقعد بينهما اي اذا صلى اربع ركعات من النفل ولم يقعد بين الشئين كان ينبغي ان
يفسد الشئ الاول ويجب قضاؤه لان كل شئ من النفل صلوة ومع ذلك لا يفسد قيات على القول
كما سياتي حقيقة في باب سجود السهو او يقض بعد التشهد او لا اي نوي اربع ركعات
في النفل فقد على الركعتين بقدر التشهد ثم يقض لا قضاء عليه لان ما وجب عليه اداء ولم
يشترع في الشئ الثاني في قضاءه ويتفق على عدم قدرة القيام ابتداء وكبره بقا الا بعد
ان ان قدر على القيام جاز ان يشرع في النفل بعد اداء وان شرع فيه كما ذكره ان يقعد فيه مع
القدرة على القيام واداء ركعة لم يكره ويتفق على كذا خارج المصنف وهو كل موضع يجوز
للمسافر قصر الصلوة فيه وسببها والتقييد به يعني بشرط السفر والجمعة في المصنفين وسببها
سجوده اخفض في ركوعه ولو كان صلوة في غير القبلة لان النوافل غير متعينة بوقت فلو انشروا
النفل ويستقبل القبلة انقطع عنه عاقلة بخلاف الفريض فانها متعينة بوقت فلا يجوز في
الدائنة الا الضرورة وكذا الواجبات من الوتر والمندور وما شرع فيه فافسده وصلوة
الجمعة وسجدة تليق على الارض واما السنن الرواتب فوافل وفي اي حيفة ان يترك
سنة الحج لانها لا يشرع فيها من النفل يعني اذا اتى ركعة ركعتين من النفل لم يركع في ركعة
غير ركعتين ركعتين لا يشرع فيها فلهذا لم يشرع في ركعة ركعتين من النفل لم يركع في ركعة
التي انقضت التهمة موجبة للركوع والتسبيح فلا يجوز اداؤه بالاناء وسببها زيادة كلام
فيه في باب الصلوة على الدائنة انتفاءه تعالى الشرا وجمع تركه وهي في الاصل اسم
للجمعة وسميت بالتركية كاستراحة الناس بعد اربع ركعات بالجملة ثم سميت كل

تقضاء

مسلم

العصر أو لأخاثة عليه في هذه حال أداء العصر وهو على مقتضى لانه مجتهد فيه كذا في الترمذي اجتمع
الكوفة والعديرة حازت الوقتية بتذكر الحديث ولا يعود الترتيب لولا الكثرة في الصلاة فيص
وقتي في ترك صلوة شهر متخلات سقط الترتيب فاحذر يودي الوقتيات فترك في ضا قوله
فيص تفرغ على قوله اجتمع الكوفة والعديرة لانه اذا احوذ يودي الوقتيات صار حوات
قدية وهو سقط الترتيب فاذا ترك في ضا قول مع ذكره اداء وقتي وقضى صلوة شهر
واحدة او اثنين على قوله ترك صلوة شهر وتفرغ على قوله ولا يعود الترتيب الى ويصح
وقتي في قضي صلوة شهر ان واحدة او اثنين فانه اذا قضي كذلك قلت الغزير ولا يعود
الترتيب فيض اداء الوقتية وفي بعض الشايع ان قلت بعد الكثرة عاد الترتيب زجر المص
المتواون بالصلوة والاول قال ختمت السنة وفيه السلام وقال ابو حفص الكوفي وعليه
اداء كبريت الغزير فاستغنى القضاء عما يحتاج اليه في الظهور والعصر وكذا ما يروي في يوم
كذا وعصر يوم كذا او عند اجتماع الظهور في الجمعة ان يفتي احداهما فاختلاف الوقت
كانت في السبب اختلاف الصلوة فاذا اراد استعمل الام على نوى اول ظهر عليه واخره اي
اخر ظهر عليه فاذا نوى الاول حيا قبله بغير اداء وكذا لو نوى اخر ظهر عليه وصلى فيما قبله بغير
اخره فيحصل التيقن كذا في الصوم اي كما يحتاج اليه التيقن في الصلوة يحتاج ايضا اليه في الصوم
لو كان ما عليه القضاء في رمضان لنوى اول صوم عليه في رمضان الاول والثاني او اول صوم
عليه في رمضان الاول والثاني والآخر وان لم يكن في رمضان فيحتاج اليه التيقن في نوى
عليه قضاء يومين في رمضان واحد فقضى يوما ولم يقن حازه لان السبب في الصوم واحد
وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العدد والسبب في الصلوة مختلف وهو الوقت و
باجتلاف السبب يختلف فلا بد من التيقن كذا في الخلاصة قال في النصاب وفي في القضاء
اذ قضى الغاية ينبغي ان يتيقن في بيته لان السجدة لا يقف السجدة على ذلك لان ناهي الصلوة
في الوقت معينة فلا ينبغي ان يطعم عليه فيه وفي الخلاصة رجل فاته صلوات كثيرة في حالة العتة
ثم من مرضا بضره الوضوء فكان يصلي بالتمه ولا يتدبر على الركوع والسجود ويصلي بالتمه
فاذا في الغزير في الحرم هذه الصفة حاز ولو لم يكن وقد روى في النصاب يسقط القضاء
باب صلوة المرحل اذا تعذر القيام لمرض حصل قبله اي الصلوة او فيها او خاف رداوة
اي المرض او خاف بطلوه البهره اي بسبب القيام او خاف دوران الترتيب او وجد ليقا
الماء شديد او وجد جواب اذا تعذر كيف شاء في التبرع وغيره وصلى قاعدة ركعة وسجود وان
قد روى بعض القيام قام بان كان قادر على التكبير فاما على التكبير وبعض القراءة فانه يفر
بالقيام قال في السنة الثانية هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا خيف ان لا يكون صلواته وان
اي الركوع والسجود لا القيام او في قاعدة وهو افضل في الاماها فاما وكل سجوده وحقق

منه ركوعه لان الاماء اتوا بمقامها فاخذ كلهما ولا يرفع اليدين يسجد عليه لقوله عليه السلام
لمريض دخل عليه عايدة ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فاقوم ولورفع اليدين
وقضى ربه وسجد على الجحيم وكسقر عليه جبهته جاز لوجود الالام والافلاك وان قدر
اي القعود او في سلقها وحملها نحو القبلة لقوله عليه السلام يصلي المريض قايما فان لم يستطع
فقاعدا فان لم يستطع ففقاها يومئذ اياما فان لم يستطع فانه احمى بقبول العذرة ويستثنى من
يوضع تحت ربه وسادة ليشه القاعد ويمكن من الالام اذ حقيقة استلقاء ربه الالام الصريح
كليف للمريض كذا في الكافي وان تعذر الالام اذ عرفت الصلوة فيه اشارة الى انما انفقها ولا يحمي
بميسره وجايبه وقلبه لما وينا وفيه خلاف في رفع ربه مرض في صلوة يتم كما قدرنا اي يصح محض
بعض صلوة قايما ثم مرض قاعدا ثم كسر وسجد او يومئذ ان لم يستطع ان لم يقدر او مستلقا ان لم يقدر
لانه بناء الادب على الايجاب كما قدرنا الموصى بالصحيح فتحكي اي الصلوة راجع وسجد ما عدا الغنى
ان مرضا خرج القيام فصلا قاعدا ثم كسر وسجد او يومئذ ان لم يقدر ان لم يستطع ان لم يقدر او مستلقا ان لم يقدر
بقية اي بالفاخذ هكذا التفرق بينه في صلوة على اقلها وموم كذلك اي في في الصلوة لا يبين
على اختلاف لان اقتداء المراكب والساجد الموصى بغيره فكذا البناء المستطوع القايمة يجوز ان يمكن
على استثنى العضا وحاطب او يقعد ان يعذر لانه عذر مومستانا مسئلة انما العذر وكسنة القعود
وكل على عليان بعدد ما عذرا ما انما العذر كرهه واجماعا وبغير عذر كرهه اي جففة ربه انما
وعندهما كرهه وانما القعود بعدد غير كرهه وبغير عذر كرهه وعندهما لا يجوز حتى او
اعني عليه يوما وليدة قضى له وان زاد وقت الصلوة فلا ذكره في باب قضاء الغفائت
ان عذرا ربه انما اعني عليه اقل من يوم وليدة فقضاها بن وعاد من يار اعني عليه يوما وليدة فقضاها
وعندنا بين غير ربه انما اعني عليه اكثر من يوم وليدة فلم يقضهن فذل ان التكرار مستحب في التقصير
والجئون كالانفاذ فيما رواه ابو سليمان هو الصحيح هو الصحيح لا تاقلع في يوسف رحمه الله ان
الترادف يثبت في الساعات اي الاشارة لا تاقلع فيه بل التجموع زال فعلم بالفتح والكره في القضا
وان حال اي زال العقل لان سقوط القضاء عرفا لا تارة اذ حصل ما فيه سما وفيه فلا يقا
عليه ما حصل فعلم فقلت يده ورجلاه في المرفق والكعب الف ونشر لصلوة عليه لئلا في الكافي
وقيل ان وجد في يومه يا مريد ليعمل فيه ووضع القطع ويمسح ربه والا وضع وجهه
وربه في الماء ويمسح وجهه ووضع القطع على جبهته كذا في التار فانية باب **الصلوة**
في الدابة كل موضع يجوز لنا وقصر الصلوة فيه اي في ذلك الموضع وهو خارج عن مقامه سواء
كان مقامه معصرا وقرية كما سياتي في صلوة المسافر جاز فيه اي في ذلك الموضع الطلوع والاي
للسافر وغيره عليها اي على الدابة بما عجزت لو جهت الدابة قبله كان او لا ولو لم يعذر
اي جاز الطلوع في غير عظم العذر وجاز فيه المكتوبة اي بعدد قال قاض خان ادب

ਅੰਤਰਰਾਸ਼ਟਰੀ ਸੰਮੇਲਨ

الاستقصال في

۱۲

الوالدین

عمر تا ۱۰۰ سال

قسم اول

فرض

ن

يخرج في الوقت ويعد واما بعد الوقت فيما يتغير استدلاله بناء العرض على غير العرض كما انما في
القعدة ان اقتضى في الشئ الاول القعدة فرض عليه لا على الامام وفي حق القراءة ان اقتضى
به في الشئ الثاني القراءة ففرض على الامام فرض على المقتضى وتام حقيقة في شئ من المقتضى
الكبير وعكس ان اقتضى المقيم بالمسافر في وقت وفيما في الوقت ويعد لان حال المقيم لا يتغير عما
كان في الوقت فانه لو اقتضى بالمسافر في الوقت كان في حق القعدة اقتدا المتغير بالمقتضى
وكذا لو اقتضى بعد الوقت ثم ان المقيم المقتضى بالمسافر اذا قام الى الامام لا يقرأ في الصلاة
كما لا يجب حيث اذكر ان صلواته مع الامام وفرض القراءة صار في قراءة الامام بغيره
بالشئ الاول فانه يقرأ فيه وان قرأ الامام في الشئ الثاني لانه اذكر قراءة نافعة وان لم يقيم
المقتضى بالمسافر لانه على الامام على من سافر يفتي بان سافر من قبله بصلواته بالصلوة فانه
قوم سافر وذهب ان يقول الامام المسافر انما صلواته في سافر كما قال عليه الصلوة والسلام
والخبر لا يغير ان الغاية هي اذا قضى فائتة الشئ في الخبر بقصره واذا قضى فائتة الخبر
في السفر يتم والعمدة في تغير العرض بان الوقت فان كان في آخره سافر وجب عليه ركعتان
كان مقيما وجب عليه أربع لانه المستتر في السببية عند عدم الاداء قبله كما تقرر في الاصل بطلان
الوطن الاصل في بلد فقط وبطلان الوطن الاقامة بمنزله واستقر والاصل في الوطن الاصل هو السكن
ووطن الاقامة موضع لو ان يتمكن فيه من شئ ولو ما واكثر من غير ان يخلو سكننا فاذا
كان الشخص وطن الاصل فان اتخذ وطنا أصليا فخره سوا بينهما مدة السفر ولا يبطل الوطن
الاصل الا في وقت لو دخل لا يصير مقيما الا بالنية ولا يبطل الاصل بالتحقق لو قدم المسافر
اليه بغيره مقيما بغيره والدخول والامام في الاقامة فيبطل منه حتى لو دخل وطن الاقامة اخذ
بعد ان ول ليس بينهما مدة السفر لا يصير مقيما الا بالنية وكذا اذا سافر عنه او انتقل اليه وعنه
الاصل العمدة بنية الاصل لا يتبع بنية الاصل السفر والاقامة يكون السجدة كذا والاصل
يحتاج الى النية مستقلا لا كالمدة مع زومها تكون تبعا اذا كانت مستوفية كمرافا والاصل
ينبغي كذا في المحيط والعبد مع مولاه والجندي مع الأمير الذي يلي عليه وركبته ومثله
مع الخليفة والوزير مع من استأجره وركبته منه السلطان اذا سافر قصر الا اذا طاف في
ولايته في غير ان يقصد ما يصل اليه في مدة السفر فانه لا يكون سافرا او طاف في بلد
أين يدركه فانه ايقان يكون سافرا ذكره فافيه فان وقر الرجوع بقصر ان كان بينه وبين
شتره ميسر مسر سافرا وصحب مع ابية اي خرافا قاصدين مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فاسلم
الكافر وبلغ الصبي وبنهما وان بنهما اي مقصد مما بالشئ اقل من المدة قالوا اي عاة
المشايخ المسلم بقصر فيما يفي في السفر والصبي يتم لان نية الكافر معتبرة فكان مسافرا في الاول
بخلاف الصبي فانه في هذا الوقت يكون مسافرا والفضل ان الباقي ليس بمدة السفر وقيل

مطلوب
صدقه
ونبذة

وقيل تمام بناء على عدم العمدة نية الكافر ايضا وقبل بقصر ان بناء على تبعية الامام لا على
المسافر باسبغ طهره وبنية تبعية لقوله تعالى فاسعوا اليه وكرهه والامام بالسر الى الشئ خاليا
عن القادر لا يكون الا لا يجابه بغيره بمصر فلا يجوز في القرى خلافتا في وهو
قال لا يسر اكبر مساجده اياه بغيره يجب عليه الجمعة لا مكانه مطلقا انما له بغيره ذكره فانه خالف
وامير وناقص في هذا الحكم ويقوم الحد وكذا المعين منقول عن ابن يوسف رحمه الله
اختيار الكرخي وان من اختياره بغيره لوفاءه عطف على المص والعمدة وجوده الفصل في المسافر
بعد المصالح كركض الدابة وجمع العسكر والخروج للموت ودفع الموت وصلوة الجارية وكذا
ذلك وشتره حتمها ايضا السلطان او غيره من السلطان باقامة الجمعة واليه المصير في اي اقامته
بهم طبيعة اي البيت او صاحب البيت في حق الشئ والبر بغيره العادة وهو الذي يقال له
شخصه حتى لا يضره جعلوا لانفسهم علامة ليعرفون بها والقاضي جاز لان امر العامة يعوق
اليهم ذكره فانه خان ولا عبرة لغيره العادة الا اذا لم يوجد في ذلك من طبيعة الميت او
الشروط والقاضي وجازت الجمعة بغيره في اليوم بغيره وامير كذا وهو السلطان بملكه فقط
في المجموع اي لا يجوز زيارات ولا يفتي في غير اليوم ولا في شئ من اليوم لانه اليوم في شئ
لصحتها ايضا وقت الظهر فتبطل الجمعة بخروجها اي وقت الظهر فيبقى الظهر ولا يقام
وشتره لصحتها الخطية كحسب بغيره وعنده حاله بغيره كحسب بغيره خطية وعنده ان في بغيره
لا بد من خطيتين يتحمل كل منهما على التمسك والصلوة والوصية بالتقوى والاولى على القراءة والاقامة
على اداء المؤمنين قبلها اي الجمعة في وقتها فلو صلوا بلا خطية او برباعية الصلوة او قبل الوقت
بطلت الجمعة فتعذر في وقتها وشتره لصحتها ايضا الجماعة واقامة الجمعة حال سوي الامام فان عرفوا
ان يفرق الجماعة قبل سجدة اي الامام بطلت الجمعة لانها شرطها ونزوم البداية بالظهر وان
بقية ثلثة او ثلثة او ثلثة بعد سجدة الجماعة لان الجماعة شرط لانها قد انقضت فلا شرط دوا
لانما ليست شرطها وشتره لصحتها ايضا ان الامام اي ان ياذن الامير للثلاث اذنا عاتما
حتى لو علمت باب قصره وطلب باصحابه لم يخرج من قصره لانه في شئ من الدين فيجب انما
عاب ببل الشتر واذا فتح باب قصره واذن للثلاث بالدخول جاز ذكره لانه لم يقض حتى
الجامع وشتره وجوب عطف على قوله شرطتها الاقامة بغيره النية والنية والذكورة و
البلوغ والعقل وسلامة الغيبان والرجل فافيه اي فاقد هذه الشروط وكذا كالحق
شر السلطان الظاهر والمسلمون وان صلوا ما يقع فافيه لان استعطف لاجله تخفيفا فاذا علمه
جاز فرض الوقت كالسافر اذ اقام ما في الجمعة في مواضع في قصره وهو قول في حنفية ومثله
رضي الله عنهم وهو الاصح لان في الاصل في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا في يوم مدفع
الصالح لانه في غير ما صلح فيها فاجاز للمسافر والعبد والمريض وقال زفر رحمه الله لا يجوز

غير واجبة عليهم كالمصيبة والحرارة والامساك لئلا يملأوا ما واما سقط عنهم فوجوب تقصيرها
فانما حضروا ليقع فيها كمال افرادها من خلاف البقية لان غير اهل المراتب الا لئلا يتقلدوا ما
لغير اهلها وتصدق المصيبة على من يحضرهم من لو لم يحضر منهم من كانت لانهم حلفوا بان لا يملأوا
لما اقتداره وكسره يوموا انما المصيبة بمحض اثر ازغ الشواظ لم يقدوروا على الجوان ومساوا اهل مصر
فانهم المصيبة كانت متعلق بمحض اظهر مدوروا ما كسره لانهم من اهل المراتب لانها جامعة للجماع
اهل الشواظ لانها جامعة عليهم ولو حصلوا افرادهم لكانت الشريعة ومنه يعلم كراهية اظهر غير المصيبة بل يبق
ان ولي كسره مظهر من غير ان في المصيبة والى الجوان والى اهلها لان المصيبة لا تفرق الا لكان فان بد
واراد ان يحضرها وسعى ليداروا الامام فيها اى الصلوة بطلت له ويجوز سبعة الهياكل او ادر كرها او لا
وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السعي دون الظهور فلا ينقضه بعد تمامه ولا يفتقر حتى ينقضه
فصار كما لم يتوجه بعد فرائض الامام ولو ان السعي الى المصيبة فخرها بصل المصيبة فيقول ان من لم يفرق
الظهور احتياجا لظهور ما بعد الفراغ من اهل السعي ليس يملأوا الهياكل ولا يتناهوا ومدركا في التشهد او جرد
السجود بما لان في ادر كرها الامام يوم المصيبة يصل مع ما ادر كرها ينع عليه المصيبة عند ما يقول عليه السلام
ما ادر كرها فصلوا وما فانكم اقدسوا وقال محمد بن ادر كرها ان ادر كرها اكثر الحركة الثانية بين عليا
المصيبة وان ادر كرها بين عليا الظهور لا يستلزم الامام الحظية اصلا والصلوة بدلية لان اهلها
الحظية لا يجوز اصلا ولا للصلوة ابتداء بل يجوز بعدها احداث الامام وهذا معنى ما قال في الهياكل
في تأويل القاضى خلاف الامور بما قام المصيبة حيث يتحقق لانه على شرط المصوبات لتوقفة فكان
الاصح ان اهلها لا خلاف وقد قال شارحه يجوز ان لا يتحقق لان اداء المصيبة على شرط المصوبات
لتوقفة بوقت المصوبات اداء بانقضها فكان الاصح في الحظية ان لا يباين خلاف ولانه لكن انما
يجوز ذلك لان كان ذلك الغير سمح الحظية لانها من شرط انتاج المصيبة ووجهه ان الحظية والامامة بعد
في انحال السلطان كافتقارها لم يحضره المصيبة او لا بد فانها لم يوجد بحج ومحققة ما قال الشيخ ابو العباس
في شرح الجامع الكبير لا يجوز اختلاف القاضى الا اذا فرض السلطان ذلك لانه يستند القضاء
بالاذن فرض في المالم يؤذن ان يلقى ما كان قبل الاذن ويجوز استعماله بعد ما فرض السلطان ذلك
بأذن السلطان كما ملك القضاء بنفسه بان الكسب واعتبر هذا ما كليل بالسبع اذا وكل غيره بملك
المستعجب كان له ان يصير لان المصافح تحت على ملكه بملكه كذا في غيره فكلون متصرفا
بحكم الملك بملكه فانه متصرف في حكم الاذن فيملك بغير ما اذن له ثم قال وغيره ان يتنازع
بيد او قالوا في تمام مقام غيره لانه يكون له ان يقيم غيره مقام نفسه وفي تمام مقام غيره
نفسه كان له ان يقيم غيره مقام نفسه والقضاء ما يشاء فان قيل يصل يجوز خطابة الناس بحضور
الى صل عند عدم الاذن كما جاز حكمه انما يعرف الكليل عند حضور القاضى والموكل عند عدم
الاذن قلنا لان مدار امرنا حضور الراى فاذا وجد جاز ذلك المصيبة الا انما فعل الراى في تأنيدها

والآن اذا خرج اى لا يجوز اختلافهما اذا كان ما ذكرنا من السلطان قد اختلف في يجوز ذلك
 وبذلك على حفظ فان التمس عنه فخلو بالاذان ان قال جالس ومكره البيع لقولنا
 اذا نوى في الصلوة فهو بمكة فاسعوا الى ذكره وذروا البيع وقيل بالاذان ان لا اذان
 لم يكن في زمن النبي عليه السلام والا قول الصحيح لانه لو توجه عند اذان التمس لم يمكن من السنة
 تقيا ومن سماع الخطبة بل غشي عليه فوات الجمعة قبل وحرم البيع وان قال في الهداية وجوب
 سعة البيع لان البيع وقت اذان ما فيه ولكنه مكره كما تقرر في كتب الفروع والاصول
 ولهذا اورده بعض الشراطين في الكراهة بدل الحرمة ونجوه الامام اى صعوده الى المنبر حرم
 والسلام الى تمام الصلوة لم يكن تمام الخطبة كما قال في الهداية كما خرج في الخطب ونهاية البيان
 انها لم يكن فيه جاز فخرج الامام الى ان يخرج الزمان او كان في صلاة وان كانت سنة
 يقطع على رأس الركعة فان صلى ركعة ثم صلى ركعة اخرى وسلم وان كان في الثالثة اتم
 الاربع فاذا جلس على المنبر اذن بان يدبره كمن ان يخطب فخطبتين بينهما صلاة فاما ما ظهر
 لانه لا تكرر الخطبات واقدم بعد تمامها لا يبين ان يعلى غير الخطب لان الجمعة مع الخطبة كسائر
 فلابد في الاخير ان يقرأ اذنان وان دخل جاز فخطب جميع بان السلطان وصل ما بلغ جاز فكذا في
 الخلاصة لا يقرأ في السفر يوما اذا خرج من عمران البلد قبل خروج الوقت اى وقت الظهر
 لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو ما خرج في الفتوى اذا دخل المصربوم الجمعة انما
 ان يكتسب يوم الجمعة بمرور زمان نوى ان يخرج في ذلك اليوم قبل الوقت وبعده لا الجمعة
 عليه لانه في الاول عصاره من اهل المصربوم في ذلك اليوم وفي الثاني لم يصر واذا قدم المصربوم
 المصربوم الجمعة لا يقرأ الجمعة ما لم يقرأ الجمعة في ذلك اليوم وفي الثالث لم يصر واذا قدم المصربوم
 عترة فخطب الخطيب على المنبر بالستيف بغيرهم انما خلت الستيف فاذا جتمعهم على السلام فذلك ما
 في ابي الحسن بقا لنكون بكم حتى ترجعوا الى الاسلام وكل بلدة مسلم اهلها طاعة فخطب خطبتين
 بالستيف ومدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بالستيف فخطب الخطيب بالستيف ومكة فخطب
 بالستيف فخطبون بالستيف كذا في انما راجع الى باب الجمعة في صلواتها على من خطب الجمعة
 بستر ايتها وجوب اذاعة عن ابي حنيفة رضي الله عنه وهو الاصح ما نقل عن محمد رحمه الله قال عيدا
 اجتماعي في يوم عيدا فلا لاؤنة وانما فريضة ما قال بان وجوبها في بالستيف في الخطبة
 فانها ليست من شرط العيد بل سنة وهي مخالفة خطبة الجمعة بان الجمعة لا تصح بدونها خلاف
 العيد وابتدائها في الجمعة مقدمة على الصلوة خلاف العيد ولو قدمها في العيد لكانت جازة ولا
 بعد الخطبة بعد الصلوة كذا في الفتاوى وتقدم على صلوة الجيزة اذا اجتمعت وان كان
 بخلاف وتقدم صلوة الجيزة على الخطبة كذا في الفتاوى وتقدم على صلوة الجيزة كل قبل الصلوة
 واستبان الاعتدال والخطيب وليس احسن التمام لانه عليه السلام كان يفعل كذلك في

سلام صلاه العید علی صلوہ و سلام صلاه قضاء علی صلوہ و سلام

يوم النحر لا يكمل حتى يروح فكل من مضى في حجة واداء الفطر ثم الرجوع الى الجاهلية لقوله عليه السلام اغتسلوا
عن المسئلة في مثل هذا اليوم وفي التحليل يغتسل في كل يوم للصلوة والخروج الى الجاهلية وان كان
المسجد ولا يمسح باخره المنيه اليها في زمانها كذا في الاخبار ولا يكبر جهرا في طريقها خلافا لما هو
المراد من غير وجهه انه قال لا يفتش ان يمنع العامة من ذلك لئلا يعتد بهم في الحرات وان تنقل قبل
صلوته لانه عليه السلام لم يفعل مع حصة على الصلوة ويوجاز الفعل قبلها للجواز
وقد اشرع ارتفاع الشمس الى الزوال لانه عليه السلام كان يصلي البعد والشمس على قدر
او روي ان قدما شهدا بمرورية الهلال بعد الزوال فامر النبي صلى الله عليه وسلم
بالخروج الى الصلوة في الغد ولو جاز ان اداء بعد الزوال لما اخره بصلاتهم الامام ركعتين كثيرا
ثم قيل يكبر ركعتين في كل ركعة ويوالي بين القرائتين يعني ان الامام يكبر فاقام
ثم يستمع ثم يكبر ثلثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر للركوع فاذا قام الى الثانية يقرأ الفاتحة
وسورة اول ثم يكبر ثلثا ثم يكبر للركوع ويرفع يديه في الركعة الثانية لقوله عليه السلام لا ترفع
اليدي الا في صبحي وماطن وكذا من يكبر في الاعباد وسكت بين كل تكبير مقدار ثلث
شبهات لا ياتقام بحج عظيم والمكولات يشبه على ان بعيدا ويطلب بعد خطبتين لا يركع
السلام فعمل كذا بخلاف الجاهلية لان الخطبة قبل الصلوة لا تشرط لها والصلوة مقدم عليها
فيما احكام الفطر لانها شرعت لاحل فان قيل قد سبق ان المندوب اداء الفطر قبل الخروج الى
الجاهلية وادائها قبل العلم حال الخطبة است الا بعد الخروج اليها فبين الكلامين ثلث فلتا لا
تتافى لان مندوبه تقدم الفطر على الخروج لانها في حوزة من يخرج فان كان لا يعلم
انها ركعتين او انها فيفقد التحليل بالنظر اليه فاقام مع الامام لا يتقنع بركعتين ان الامام
صلوات جماعة وفات بعض الكمال لا يقصرا في الوقت وبعد ان يات بصلته كونها صلوة
لم تعرف قربة ان بشرائط تتم بالمنفرد وتؤخر بعد ركني الغدا اي تؤخر صلوة الفطر الى الغدا
منع من اقامتها عذر بان علمهم الهلال ويشهد عند الامام بهلاله بعد الزوال او قبله حيث
لا يمكن جمع الكمال قبل الزوال او صلواتا في يوم غيم فظهر انها وقعت بعد الزوال فقط اي لا
تؤخر اليها بعد الغدا لان الاصل فيها ان لا تقصير كالقصة بان انا شرعنا بهما وينا في اخير عليه
الي الغدا ولم يردنا في الغدا حتى على الاصل والاحكام المذكورة في الفطر هي الاحكام
في الاصح لكن فيه اي الاصح جاز تأخيرها اي الصلوة الى ثلث ايام نحو ما عذر بركعة وجاز
تأخيرها الى الثالث اي بعد ربه ونيا اي الكراهة فلما موقفة الوقت انما هي فيجوز ما دام
باقيا ولا يجوز بعد فوجوه لانها لا تقصير والعذر منها في الكراهة وفي الفطر يجوز ما دام
الي الغدا لما عذر بركعة ولكن فيه ندم تأخيرها لاكلها اي الصلوة بخلاف الفطر وفيه
يكبر بصلته المجهول جهرا في الطريق بخلاف وفيه يعلم الامام في الخطبة تكبير التشريق والاحقية بخلاف
الفطر

سنة ما

ما

بنا في الفطر والتشريق وهو ان يخرج النكاح يوم عرفه في موضع شربها بالواقفين في عري
وعنه اي يوسف وقد روي في غير رواية الاصول انه لا يكبر والعري هو الاقرب ويجب التكبير
لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات والتشريق في اللغة تعديده اليه وعلى الجليل التكبير
قال شافعية البيان فليل التسمية بتكبير التشريق وقعت على قولهما ان التشايع التكبير لا يقع الا في
التشريق عنده كما سياتي ويجوز ان يقال باعتبار القرب اخذ اسم ايام التشريق من الثلاثة بعد
يوم النحر واما يوم النحر يوم العيد ويومان بعده قال في الاربعه نحو التشريق والاربع
تشريق وان ثلثان نحو التشريق والتكبير قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
ونه الي اصل ذلك روي ان جبريل لما جاء بالقرآن خاف العجلة على امره عليه السلام فقال الله
اكبر الله اكبر فلهذا امره ابراهيم عليه الصلوة والسلام قال لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر الله اكبر
السلام بالعداء قال الله اكبر والله المندفق في الاخرين واجبا مرة بان يقول ما نقلناه في قوله
الي اخره مرة وجواز اخره عن قولنا ثلث فلي روي الله فان التكبير عنده ثلث مرة الله اكبر والله
عليها وله في التحليل بعده قولان من يوم عرفه بخلاف بين علمائنا فيه لا نقا كبار
الجماعة عليه السلام في عصر العترة فيكون التكبير عقب ثمان صلوات في كل صلاة فيجب ان يعتد
فرضه بصلواته بمنع البناء من بالفرض النوافل صلوة العيد التي خرج به القضاء ولا
يكبر فيه جماعة تشبه خرج به جماعة النساء اذ لم يكن منهن رجل اذ لا يكبر فيها ايضا على امامهم
فلا يجب على المنفرد والامام مسافرا او امرأة او من رجل العري والمفارقة وعلى مقدمه مسافرا
او قرويا او امرأة وقال لا يجب التكبير في كل فرض مطلقا اي سواء اوتي بالجماعة او لا
وسواء كان المصلر رجلا او امرأة او مسافرا او مقبلا في المصرا والعري الى عصر يوم النحر
فري يوم عرفه ويومان ثلث عشر من ذي الحجة الذي هو التشريق وليس خروجي الي
بالتكبير الى هذا الوقت وعدم الاقتصار الى عصر العيد يعني ان احتياطا في الاحتياط
وان يتركه المومنان وان ترك الامام لانه لو دعي بعد الصلوة لانيها فلم يكن ان امامه منة فاستحب
الطاعة بخلاف سجود السجدة لا يرد في الصلوة ويكبر المسبوق لانه لم يتركه كونه لا يكبر
ان امامه بل عقب القضاء اي قضا ما فات ومنه يعلم حال الاحتياط لانه كان خلف الامام بالجماعة
وايه اعلم باب صلوة الكسوف امام الجمعة او ما مور السلطان اي من امره السلطان ان
هذه الصلوة يصلي بالنكاح عند الكسوف ركعتين كان شغل الا على منية التعلق بالاذان ولا اتمام
ولا حيز ولا خطبة ويكبر في كل ركعة وعند الشافعية رحمه الله بركوعين منه ويطلق الامام
القراءة فيركع اي ان ركعتين ويؤمهما يدعونه تحلل النفس وان لم يحضر اي الامام وما مور السلطان
صلواتا في الكسوف والشمس الشديدة والظلمة الحائلة والفرق اي الخوف الغالب في العدو
لا جماعة فيه ولا خطبة بل يودعا ويستغفرا لقوله تعالى استغفروا ربكم انكم ان كنتم

علم

خلاف الامام في التشريق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰



50

و

وقد ضم صدر الشريعة الزكوة الى الصدق والكفارة وسوقا للعبادة وغيره فكان سهو من
الناسخ الاول اعني الحاجة الاصيلة كحدو السكن وخوفوا سيأتي نام ولو تقدر النماء اما يحصل
يكون بالتمتع والتمتع او تقدر ان يكون بالملك من الامتياز بان يكون في يده او
يا يبي فادافتم يجب الزكوة فلا يجب تقبل على قول الملك لنام على الملكات ليس بالملك ولا
بل بيا فقط ومدون البعد تقبل على قوله فان عن الدين بقدر رتبته متعلق بقوله فلا يجب
فانه اذا كان له اربعة درهم وعليه دين كذلك لا يجب عليه الزكوة ولو كان درهم ما كان
يجب زكوة ما يقين ولا يور الكسني تقبل على قوله والحاجة الاصيلة وخوفوا كتاب البدن
واتات المخرج دوا المركوب وعيد الله وكسب العلم اهله واتات المخرج في الوصول
بما لا يخار تقبل على قوله نام ولو تقدر ان النصارى مال تقدر الوصول بيع قيام الملكات
ومفقود ومفقود اذا لم يكن عليه بيتة وبالساقط في الجور ومدفون في غارة في مسكنه و
مال الله الحظان مصابرة وورثة في الموضع وهو ليس من مصاريفه ودين في محله
يكون عليه بيتة ثم صارت له اربعة دراهم بان اقعدت الساقطه اذا وصل اليه بغيره لان لا يجب
زكوة للمسلمين الماشية لا استواء النماء ولو تقدر ان يختلف على ما عقر ولو كان متعرا او مكنته
الوصول اليه ابتداء ولو سئله التخصيل ومثل ان يكون ما بالنام او على ما عليه
بيتة او على قاض فان هذه الاموال اذا وصلت الى المكاتب يجب زكوة المسلمين الماشية
ولا يجب ايضا في دور الكسني تقبل ايضا على قوله نام ولو تقدر ان يكون ما بالنام لا يجب
لاستعمل ودوا الترك وعيد الله استخدم كتب العلم بغية اهله وخوفوا ذلك لم يفرق التجارة
لاستواء النماء التقدير في ما لا يخار الهداية على هذا كتب العلم اهله وقال في النهاية ان
غيره غير ان ان لم يفرق اهله وبسبب من التجارة لا يجب فيها الزكوة ايضا وان كثرت لعدم
وانما يبعد ذلك الاصل حتى تصرف الزكوة فانه اذا كانت له كتب شي او ما في درهم وهو محتاج
اليها للتدريس وغيره يجوز في الزكوة اليه واما اذا لم يخار اليها ومن ساوينا في درهم ولا يجوز
صرف الزكوة اليه وكذلك كانت المخرجين وسبب جوب دواها لوجه الخطاب يعني قوله فانه
الزكوة وهو عيب جواز الحق من ذلك يقول ان وجوب فوري وفي آخره من ذلك يقول
انه تم في كسني بانه وشرطه ان شرط وجوب دواها لوجه جوب ان جواز الحق من ذلك يقول
كالا درهم والذات في السلم او في التجارة اذا لم يوجد به الامتياز بان يكون متعرا لكانا نام
بالتكرار شرط اذا دواها او على ما عقره فانه لا عداة فلا تجب بلانية متعرا لكانا نام
المصدر في او مقارنته لم يلزم واجب فانه اذا نزل عن النصاب قدر الواجب فما لا زكوة وتصدق
على الفقراء بلانية تسقط زكوة وتصدق كله عطف عليه فانه اذا تصدق بكلمة دخل في الزكوة
في ذلك حاجة الى التعيين احتكاما وان تصدق ببعضه سقطت زكوة عند قدره وانه وعدي لا يفسد

رحمة لا واتا وجوبا فقبل عمر بن الخطاب على الترخي لان جميع العو وقت الاداء بعد
لا يضمن هذا ان الغناب بعد الترخي وقبل عمر بن الخطاب واجب على الفور لانه مقتضى الامر
وهو قول الكوفي فانه قال يا قوم ياخذ الزكاة بعد الترخي وروى غير واحد من اصحاب
الزكاة من غير عمر لم يقبل شهادته لا يبق للجاره ما استراه لرا نفوي خدمته ثم لا يصير
للجاره وان فاه لما دام لم يبيع منها شيئا في امة للجاره فهو ما للخدمة بطلت الزكاة
لا اتصال السنة بالمال المسك للاستخدام وان نفوي التجارة بعده لم يكن التجارة حتى يبيعها بالزكاة
في شها زكاة ان كان دراهما ودينار لعدم اتصال السنة بالبيع لا بتغيره فلم يغيرت سنة
ولم يغير المصارف بمقايير والية ولا يكون المقيم اخرا بالانساب وما وروى انه لا يكون للجار
السنة لان السنة لم يتصل بالبيع لان الموصو ليس بمسك الوارث فيه بل بالقيمة ولهذا يغيره
وان لم يغيره المثل حتى يغير فيه لا تقبل السنة بالبيع الا بالذهب والفضة كذا في
غاية البيان وما يملكه بنية او مبيته او حقه او فسخه او صلح فيه قد كان لها في التجارة
لا تنهانا بعل هو قبول العقد هذا عندنا يوسف رحمه الله واما عند محمد رحمه الله فلا يصير
لاننا لم يقبل تقارن عليها وقبل الخلاف على العكس لا زكاة في المال والماله كالمال في
والرمة ورواها كذا في الكافي ان ان يكون للجاره كذا في الترخي فانه ورواه
باب صدقة الترخي هي جميع سائمة بين المكتنية بين النبي بالهجرة الكلاء والفتحة مصدر في الترخي
تتعلقها نصف الخول لا يكون سائمة فلا يجب فيها الزكاة نصا لا ليل فيس وفي كل نفس
من عشرين بنت بنت بنتي وهو المولد بين العرب والجم ودان سائمة من سائمة الترخي
او عرب جمع عرب شاة عليه التفت النار وشهت كس رسول الله صلى الله عليه وسلم
وما بين النصارى عفو كذا الحكم في سائمة النصارى المائية وقيل في خمس وعشرين بنت بنت
هي التي طعت في الثانية سميت بذلك ان احتياكون خاصية اي يكون حاطا باخرى عادة وفي
وثق بنت لبون هي التي طعت في الثالثة سميت بذلك ان احتياكداخرى ويكون ذلك
لبن غالبا وفي ست واربعان جقة هي التي طعت في الرابعة سميت بذلك لانها لم يملك
والركوب او الرمة وفي احدى كويتين جقة هي التي طعت في الخامسة سميت بذلك في
استانايه رة رابا لابل في ست سواجان بنت لبون وفي احدى كويتين حقان في مائة
وعشرين ثم تناف الغريضة ففي خمس سائمة بالحقين وفي مائة وخمس وعشرين بنت فاض
وحقان وفي مائة وخمس نحات حقا في ثم تناف الغريضة ففي كل خمس شاة مائة
حقا وفي خمس وعشرين بنت فاض وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي مائة وست
وثلاثين اربع حقان اليمانيين ثم تناف الغريضة ابدحا في الخمسين التي بعد المائة و
في مائة وخمس في كل خمسين حقة فقه كذا في الترخي كذا في الترخي كذا في الترخي

بخی نقره

الاول ليس فيه ايجار بيت لبون ولا ايجار ربح حق لا لعدم نصها لانه لما اقرض
وعشرون على المائة والعشرين صار كل القضا مائة وثلثين اربعين فهو نصيب بنت الخاضع
المعتق فلما زاد عليها خمس وصار مائة وثلثين وثلث حق ونصيب بنت الخاضع والمأمول
جمع بينهما ان حكمها واحد حق قالوا ان المقر يتنازلها لتكون وليس فيها دويرة واحدة
وفيهما يتبع هو مائة عليه الخول وبقية هي ثمانية وثمانون اربعين مائة هو مائة عليه الخول
اوسنة من ثمانية وثمانين النصيبين عفوا وفي المزايدة الاربعين لا يكون عفوا كسب
البيتين في الواحدة اربعة عشر سنة وفي الثانية نصف عشر سنة وهذه رواية
الاصول لان العفو يشترط تفاوت القيس ولا ينفع هنا وفيها نصيب مائة في الثانية
تبعان ثم في كل اثنين يتبع وفي كل اربعين مائة في سبعين يتبع وفي ثمانين
وفي تسعين اثنتي عشرة وفي مائة تسعين وثمانون وفي مائة وعشرة تسعين وثمانون وفي مائة
عشرين اربعة عشر سنة او ثلث سنات هكذا الى غير النهاية ونصيب ثمانمائة ومائة اربعون
ونصيب ثمانمائة وواحد وعشرين ثمانمائة وفي مائة وواحدة ثلث شاة كذا ورد
في رواية اخرى في كتابه سواله صلى الله عليه وسلم في كتاب ابن كبريت في ثمانية وعشرين سنة
مائة اربع ثم في كل مائة شاة ويؤخذ فيها الثلث في مائة كسنة لا الحدة ورواها عليه كسرة
لان الواجب هو الوسط ومنه الصغار ونصيب ثمانمائة وواحدة ثلث شاة فان صاحبها
في حوزة الفتاة ويقال بوجه الطلح ونصيب ثمانمائة فاذا كان اقل من ثمانمائة لا يخرج قال ابو
القاسم العياشي نصيب ثمانمائة فاذا كان اقل منها لا يجب وفي كل فرس من العرب اختلط في الزكاة
وربما اربعة عشر سنة نصيبا قال صاحب الجوهري في شرحه هذا الخبر فحق بالافعال العرب
كان ثمة كل فرس اربعة مائة درهم وقيمة الدنار عشرة دراهم فيكون عن كل مائة درهم ثمانمائة
درهم فاما الاوسان التي تتفاوت قيمتها فاما ثمانمائة فمقدور لا يكون مقدور لا تتساوى كذا
في رواية لا يربا انما هو اربعة مائة لا تتساوى ويجب فيها في رواية اخرى لا تتساوى في الخول
المستعار بخلاف المذكور لا يستحق في حواصل من التي اعتدت طلل الا فقال في حواصل من التي اعتدت
للعمل كاتارة الارض فانما هو من الخواص الاصلية وعلوقه يفتح العين من التي تعطين
فلا يكون سائمة ولا يبيع حمارا للتجارة لقوله عليه السلام لم يزل علي فيها شئ ولا يبيع
شئ سماعا بخلاف ما اذا كانت للتجارة لان الزكاة حينئذ تتعلق بالمائة كسائر مواال القضا
والعمل في حلال الاتعاف في صورة المثلثة نوعا كمال لان الزكاة لا يجب بالبيع كمال
وبعد الخول لم يبق اسم المثلث الفصيل والعمل في حلال في صورتهما رجل شترى ثمة وعشرين
من الفضل ان او ثمانين من الخواجل او اربعين من الخول او مائة من ذلك لم يبق عليه
الخول ولا نصيب الخول اربعة مائة منهما لا ينفقه وعند غيره ما ينفقه في حواصل الخول

سنة

في رواية اخرى في كتابه سواله صلى الله عليه وسلم في كتاب ابن كبريت في ثمانية وعشرين سنة مائة اربع ثم في كل مائة شاة ويؤخذ فيها الثلث في مائة كسنة لا الحدة ورواها عليه كسرة لان الواجب هو الوسط ومنه الصغار ونصيب ثمانمائة وواحدة ثلث شاة فان صاحبها في حوزة الفتاة ويقال بوجه الطلح ونصيب ثمانمائة فاذا كان اقل من ثمانمائة لا يخرج قال ابو القاسم العياشي نصيب ثمانمائة فاذا كان اقل منها لا يجب وفي كل فرس من العرب اختلط في الزكاة وربما اربعة عشر سنة نصيبا قال صاحب الجوهري في شرحه هذا الخبر فحق بالافعال العرب كان ثمة كل فرس اربعة مائة درهم وقيمة الدنار عشرة دراهم فيكون عن كل مائة درهم ثمانمائة درهم فاما الاوسان التي تتفاوت قيمتها فاما ثمانمائة فمقدور لا يكون مقدور لا تتساوى كذا في رواية لا يربا انما هو اربعة مائة لا تتساوى ويجب فيها في رواية اخرى لا تتساوى في الخول المستعار بخلاف المذكور لا يستحق في حواصل من التي اعتدت طلل الا فقال في حواصل من التي اعتدت للعمل كاتارة الارض فانما هو من الخواص الاصلية وعلوقه يفتح العين من التي تعطين فلا يكون سائمة ولا يبيع حمارا للتجارة لقوله عليه السلام لم يزل علي فيها شئ ولا يبيع شئ سماعا بخلاف ما اذا كانت للتجارة لان الزكاة حينئذ تتعلق بالمائة كسائر مواال القضا والعمل في حلال الاتعاف في صورة المثلثة نوعا كمال لان الزكاة لا يجب بالبيع كمال وبعد الخول لم يبق اسم المثلث الفصيل والعمل في حلال في صورتهما رجل شترى ثمة وعشرين من الفضل ان او ثمانين من الخواجل او اربعين من الخول او مائة من ذلك لم يبق عليه الخول ولا نصيب الخول اربعة مائة منهما لا ينفقه وعند غيره ما ينفقه في حواصل الخول

في رواية

في رواية

الخول عليها خمسة مائة ملكها وجبت الزكاة وقيل ان كان لم يصبها بغير نصيبها فليس عليها زكاة
تخلفت على عدد ما تم ملكها الا في حوائج بيت الاولاد بل يبيح حوال الاصول على الاولاد
عند ما لا يبيع عند ما لا يبيع ولا في مال العبد التلقيني وعلى المرأة ما لا يبيع الرجل منهم لان العبد
قد جري على ضعف ما يؤخذ من المملوك ويؤخذ من النساء المملوك لا يبيع منهم كذا في رواية القيمة في الزكاة
وكفاة غير الاعتام والعشر والنذر يعني ان اداء القيمة مكان المنصوص عليه في الصورة
المذكورة جائز لا على ان القيمة بدل عن الواجب لان المصير الى العبد لا يوجب زكاة لعدم
الاصل واداء القيمة مع وجود المنصوص عليه في ملكه جائز فكان الواجب عندنا احدهما
اما العبد او القيمة وتحقيق هذا المقام في الاصول يؤخذ ان الكسرة رعاية للجانبين بل ان
اى اذا امتنع غدا الزكاة لا يأخذ مالا من عبادة فلا تؤدى الا بالاختيار وعندنا في
رسمه انه يأخذ ما ذكره في الناحية الفقيرة نصا كدبرين وجب للعبد على العبد لا يتركه اى لو
ما تملك الزكاة لا يؤخذ من ثمة الا ان يوجه في بيعه ثمة ثلث وعنده تؤخذ من ثمة
لم يوجب وجب واجب السن مع وقت يسمي بها حياجا واداءها كما يكون في الدوا والاربع
لاننا نعرف ما يستحق المالك الا ان يرضى مع الفضل والاطع ورد الفضل او دفع القيمة قال في
الهداية اخذ المصدق اعطاه ورد الفضل واخذ ورواها في الفضل قال في النهاية ظاهر
ما ذكر في الكتاب يدل على ان خيار المصدق وهو ثمانية الصدقات ولكن الصواب ان الخيار
شرع في ضمن عليه الواجب المرفوع انما يتحقق بتجارة فكذا ان اراد به اذا بحث في نفسه في عليه اذا
انظر من حال السلم انه يختار ما يوافق حال الفقير ويوافق كلام القاضي وانما قلت دفع
مكان اخذ المصدق انما هو الخول من جنس النصاب فيمنع ان يكون النصاب فاستفاض في ثمان
الخول من جنس قيمه وركاه فمن كان له ما يتاخرهم في اول الخول قد حصل في كسرة مائة درهم
يضم المائة الى المائتين ويبيع في زكاة الكسرة في النصاب لا العفو عند اربعة مائة وادى
رسم الله عنهما فانه اذا ملك مائة شاة فالواجب عليه وسو شاة اثم اربعين مائة في حواصل
لو ملك ستون بعد الخول فالواجب على مائة وخمسة ورواها في كسرة مائة وثلثين اربعين
النصاب بعد الخول سقط الواجب وهكذا البعض حصة ويعرف المملوك الى العفو ولا فان لم
يجاوز المملوك العفو فالواجب على مائة اذ ملك بعد الخول عشرون من مائة شاة او اربعة
ست مائة بل حيث سبق وجوب شاة ثم النصاب يمين ان جاوز المملوك العفو صرف النصاب
عليه كما اذا ملك مائة من اربعين مائة اربعة مائة تعرف الى العفو ثم احد عشر الى النصاب الذي عليه
وهو مائة من مائة مائة وست وثلثين حتى يجب بنت خاضع ولا تقول المملوك يعرف الى النصاب
والعفو فيقول الواجب في اربعين بنت لبون وقد ملك ثمة عشر مائة اربعين وثلثين
وعشرون فيجب نصف وثلث ثمة بنت لبون النيرة ستة وثلثين شاة ويخرج منها ثمانمائة وربع

نصيب في النصاب

شرطه

تسبوا وثلاثا واربعة وعشرون وربع تسبوا واحد يكون خمسة وعشرين فزنت لبون ولا
تقول ان البكال الذي جاوز العفو يعرف المجموع النسب حتى تقول ان العفو من نصف
الاربعة عشرة ثم تسبوا يعرف اربعة والعشرون يعرف اربعة والعشرون ستة وثلاثين ان كان
الواجب في ستة وثلاثين بنت لبون وقد وكل احد عشر وبن خمسة وعشرون الى مجموع
فالموجب ثلثا بنت لبون وربع تسبوا بنت لبون ثم وثلاثون تسبوا كما لو ملك من اربعين
بغير اربعة عشر فاربعة تعرف الى العفو واحد عشر انصاب الى العفو خمسة الى انصاب هذا
الانصاب حتى يبقى اربع تسبوا وتسبوا عليه اذا ملك ستة وعشرون وثلاثون او خمسة وثلاثون
اخذ النكاح ذكوة التسليم والعشر والراجعياد غير الراجعياد لم يعرف في حقه فان ولاية اخذ
الراجعياد لا مام وكذا اخذ الذكوة في الاموال الظاهرة ومن عشر المظنة وذكوة السواير وذكوة
اموال التجارة ما وادست تحت حاية العاشرة فان اخذ النكاح او سلك في زمانه الاموال الظاهرة
على المال كان تصرفه في المقاتلة وهم منهم لا يخرجون الكفار وان اخذوا الذكوة المأذونة
فان صرفوا الى مصالحها التي ذكرها في هذا اعادة عليهم وان ائتمروا ان عادة الى سجنهم فيما بينهم
وبين الله تعالى عيب طلاقا وخطبا بما صار ملكا له حتى وجب عليه الذكوة وورث عنه كذا
في المخرج فلو ان نصابا سبوا والنسب جاز قد عرفت ان سبب وجوب الذكوة المال الذي هو ملك
شروط وجوب الاداء وقد تقرر في الاسئلة ان السبب او وجبه الاداء وان لم يجب فاذا
وجد النصاب صح الاداء قبل الحل وان اذ كان له نصاب واحد كان في درهمين كذا في سبب جاز
حتى اذا ملك كل منها نصابا اجزاء ما ادق من قبل وكذا اذا كان له نصاب واحد ما دق من نصاب
حتى اذا ملك النصاب ثلثا الحل بعد فاقه الحل جزاء ما ادق لا يضمن معطاة غير متعلق اي ان
تقرر في عليه الذكوة في الاداء حتى يملك النصاب مطلقا عنه الذكوة ولا يضمن قدر ما كان اقل من
لا يملك ويضمن ولو لم يملك يضمن لان النصاب صار في حق الواجب فصار المستحق متعلقا
فيضمن **باب ذكوة المال** المملوك بالمال غير السواير والتمام فيه اشارة الى المذكور في قوله عليه السلام
فاذا اربع عشرة اموالكم فان المرام غير السواير اذ ذكوة السواير غير مقدرة بربع العشر نصاب
الذهب عشر ومن متقالا والفضة مائتا درهم وزن سبعة ايام يكون كل عشرة منها وزنا سبعة
شاقيل والمتقال عشرةون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والغيراط خمسة عشر قيراطا والدرهم
قد كانت على عهد عمر رضي الله عنه ثلثه فمئة عشرة درهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة
مثاقيل وعشرة على ثمانية مثاقيل فاخذ عمر رضي الله عنه من كل نوع ثلثا كذا في المذكور في قوله تعالى
فثلث عشرة مثاقيل وثلث وثلث ستة اثنان وثلث ثمة درهم وثلثان ما لم يجمع سبعة
وان ثبتت فجميع المجموع يكون احدى عشر من ثلث المجموع سبعة مثاقيل ولذا يسمى الدرهم وزن
سبعة ومن مضروب كل جزء بمبدأ هو قوله ان اربع عشر ومولود لوليتا وما ينسب في قوله الذهبي

المخرج

حق النصاب
للحق

والفضة مطلقا اي كلفا مباح الاحتمال او لا وعند الشافعي رجمانه لا يجب في كل اناء وحقا في الفضة
لأنه قال لا يملك الا احتمال كسبه ثياب اليدنة ولما عارضوا في الصلوة والسلام قال لا يملك الا في
اليدنة ما سواها من غير ذهاب التوبة بان ذكوة قاتلا لا يقال عليه الدماء او كما رويته وبهرة وعرض
تجارة قيمته يتوفا بعدة صفة عرض وهو يكون الدراهم لا يملكه كبل ولا وزن ولا يكون
ولا عقار كذا في الصحاح واما العرض فمئة مثاقيل الدنيا ويتناول جميع الاموال الظاهرة ومنها
بطانة مقابل للذهب والفضة نصاب من احدى امان الذهب والفضة قال الربيعي قوله في عروضة
يسير جري على طلاقه فانه لو اشتري ارض خارج ونوى للتجارة لم يكن للتجارة لان المراجعي
وكذا اذا اشتري ارض عشر وزرعها او اشتري بذر للتجارة وزرعه فانه يجب فيه العشر ولا يجب
فيه الذكوة لانها لا يجتمعان اقول بهذا الكلام منه في حاية التيسر اما ان طالع عرفت ان الارض
غير العرض لا يملك العقار والعرض يقابل العقار واما ثانيا فلان عدم وجوب الذكوة في اليدنة
حدث بعد الترتيب وذلك لا يعرف لان جردية الخدعة اذا اسقط وجوب الذكوة في اليدنة
للتجارة كما علمت ان يقطع التصرف الاخرى من اليدنة او لم يقطعها بل انفع للفقير ربع عشر اي ان
كان التصرف بالدرهم انفع للفقير قوم عرض التجارة بما وان كان بالدرهم انفع قوم ما في
كل خمس اربعة نصاب ربع عشر حساب فان الذكوة في الكسور لا يجب عندنا الا اذا بلغ خمس
فاذا زاد على ذلك درهم اربعون درهما زاد في الذكوة درهم وفي ثمانية درهما ولا شيء الا في
ما غلب حاله خالص اي في حكم الخالص ذهبها او فضة او ما يضمن يقوم لانه في حكم العرض واختلف
في المسألة في بعض ان كان الغش في الفضة سواء ذكره او لم يذكر ان يجب فيه الذكوة احتياطا وقيل لا
يجب الذكوة وقيل يجب درهما ونصف النصاب ثلثا الحل حدثت ان الحل لا ينفذ الا على النصاب
ولا يجب الذكوة الا في النصاب فلا تدرجه في البداية والنهاية ولا عبرة لما بينهما او قلما يبيع المالك
حول حاله كمن لا يدرى بقاء شئ من النصاب ليضم له ما دله لان ملك الحل يبطل انعقاد
الحول اذ لا يمكن اعتباره بلا مال يضمن قيمة العروض الى اثنين يعني اذا ملك مائة درهم او عشرة
درهما وملك عرضا قيمته مائة درهم او عشرة درهما فيجب عليه الذكوة لان الكحل للتجارة
وان اختلف جهة الاعداد او اختلفان للتجارة وفعاء العروض فضلا ويضم الذهب الى الفضة قيمة
الاجزاء وعندما اجزاء حتى لو ملك مائة درهم وثلثا مائة درهم فيجب عليه عشرة مثاقيل
وحتى درهمين يجمع اجماعا ولا يظهر الاختلاف عند تحامل الاجزاء لان قيمة احدى امانته انتقلت
يزداد قيمة الاخر فيمكن تكميل ما استقصى قيمته بما ازداد فيجب الذكوة بمثل خلاف واما يظهر الخلاف
حال نقصان الاجزاء **باب العاشر** هو من نصاب اي نفيه الامام على طريق الاخذ صدقة
التجارة اي اموال من التصرف وكما ياتخذها من الاموال الظاهرة ياخذها من اهل المدينة التي مع التجار
كاسياتي حديق باليمن من قال لم يكن يقيم الحل اي صدقة العاشرة من اكثر تمام الحل وحلف

ثم عند ما ولو ملك مائة درهم وثلثا مائة درهم فيجب عليه عشرة مثاقيل وثلثا مائة درهم فيجب عليه عشرة مثاقيل

للزراعة

۱۱۱

سید

مختار

26

والمسحوق الموصوف مسامحة لا استعانة بالواجب ان جاء رمضان افرضا له وقتا
الاول لانه وقت التقاض بالافدية لان وجوب التقاض على التراضي كان له ان يتطوع
الاشقي رحمه الله بغير العزيمة وقدية كل صلوة حتى الوتر الصوم يوم هو الصبر وقيل فدية صلوة يوم
واحد كغيره صوم يوم والشح الثاني الذي لا يتعدى على الصوم الفطر وقد في كل يوم
كما يلزم في الكفاية فحق ان قد على الصوم ان يطول حكمه التقاض لان الخلفه اتم ان الغريم
تعمل بشرع فدية تصدق بغير حقيقة في صلوة النفل او قضاء اي يجب اتمامه عليه فان افسد عليه
التقضاء لان في الايام المنهية فان الشروع فيها غير مكره ومنه ثبوت ايام عبد الفطر والاشقي
من ثبوت بعد الاشقي ولا يفسد الاشقي في النفل ما عذر في رواية لانه لا يبطال العمل قد قال
انه لا يطلو الا كما في رواية اخرى يجوز لان التقضاء خلفه فلا يبطال ولا الضابط عند
يقع على ان ظهر دور في الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه ليس بعدد وهذا الحكم يشمل الضيق
والصنف النوي المسافر والافطار واقام فنوى الصوم في وقتها اي في وقت النية وهو في
الضيق الكبري لا قبل الزوال المرام بالصوم اعم من الفرض والنفل بهذا قال صح لانها
لا تختلف في الضيق وانما تختلف في الوجوب وعدمه واذا كان ذلك في رمضان يجب الصوم
لان السفر لا ينافي وجوب الصوم كما يجب على نعيم اتمام صوم يوم منه اي رمضان سافر فيه
في ذلك اليوم ولا كفارة فيها اي في اتمامه المسافر وسفر المقيم بالافطار لوجوده في وقت
الافطار في اوله واخره كما يستحق الحد بالانكاح الفاسد لانه ينفق ايام الاعشاء ولو كانت
كل الشهادة لانه فرض ينفق العوي ولا يترك العقل فلا ينافي الوجوب في الاداء الى يوم
حدث ان غدا فيه او في الليلة فانه لا ينفق لوجود الصوم فيه في الظاهر انه ينوي من الليل على اكل
المسلم على الصلوات حتى لو كان منتهى التقاض الاكل في شقها حتى منسأه لانه وجوده في وقت
يقضي ايامه حتى افاق بعد ما في الوقت لان السبب هو ان قد وجدوا امله نفل الوجوب في وقت
وهي حقيقة بلا مانع واذا تحقق الوجوب بلا مانع يتعين التقضاء ولا ينفق كل شهرة في وقت
في ايامه ان لا ينفق في الحج بخلاف الاعشاء لا ينفق في شهره عادة والنجون يستوعب
مطلقا اي هو ابلغ من ثبوت او عاقلا ثم صرح نذر صوم الايام المنهية او السنة صح لانه نذر بصوم
والغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى لنتيجة نذره ولكنه اخطأ في اعتبار المقضية المجاورة وقضاء
استعانة الواجب وان صامها اجزا فخرج من العدة لانه اداها كما التزمه فان لم يوشى اي يقول
سنة على صوم هذه الايام والسنة وهذه المسئلة على وجوب سنة اتماما لان لا ينوي شيئا او نذر
فقط دون البين وان لا يكون نذرا كان يميناً كان نذرا فقط لانه نذر بصيغة وقد يترجم
وان نوى البين وان لا يكون نذرا كان يميناً لان البين محتمل كلامه وقد عينه ونفى في قوله
ان افطر كما هو حكم البين وان نوى بها او البين بلا نفي النذر كان نذرا ويمينا فلو افطر في التقاض

اجابة

المسئلة

التقضاء للنذر والكفارة لليمين لانه نذر بصيغة ويحتمل وجوبه ومنها اشكال من هو يتركه
في كونه لا يصلح الحاجة الى ايراده منها نذر تفريق صوم سنة في سؤال يعني ان الصوم لا ياتي
السنة بعد الافطار سنة بعد شهر كره وهو كالكلمة استعانة ونذر كره وان كان
في سؤال فهو بعد في الكرامة والتمسك بالنذر كذا في الثانية نذر صوم كذا في الثانية
يومان يستقبل لانه لا يملك البصيرة في تعيين ان لو نذر صوم بعينه واخطى يوما لا يستقبل ونفي
لا يقع كلفه في غير الوقت كذا في الكفاية لا يقبل نذر غير معلق بزمان ومكان ودرهم ونقير
اريمان فان يقول الله علي ان الصوم رجبا لله او عتف رجبا لتمام وعتف شرا لتمام
ذكره الصلوة على هذا الوجه جاز في النذر وقال محمد رحمه الله وزفر لا يجوز ولو قال الله علي ان
اتصدق كذا فقد اتصدق به اليوم جاز عندنا قاله زفر رحمه الله واما الحكم فانه لو نذر ان
يصل او يكتف او يصوم او يتصدق بمكة ففعل في غير ما جاز فلا نذر فاما ما لا درهم وغيره
فان يقول الله علي ان اتصدق بهذه الدرهم او علي ان يفتقر فتصدق بغيرها او علي غيره
جاز فلا نذر بخلاف النذر المعلق بغيره لو قال ان جاء فلان ففعل علي ان اتصدق او صوم
او اصلي او عتف فتفعل قبله لم يجز والعرف ان النذر سب في الحال والداخلة نذر ما هو
قرية وهو اصل التقديق دون التعيين والمنتهى القرية بخلاف التعليق لان التعليق يمنع كونه
سببا في غير التعليل قبله نذر صوم رجب ففعل رجب وهو رجب لا يستلحقه اي الصوم ان
بغير فطر ونفي كرههنا اي لو حصل او بفصل **باب الاعشاء** في وقت الاكل والافطار
عاشق وشه قاله رطل في سيرة جماعة وامرأة في بيتها بيته ان عتاف وهو واجب النذر
وسنة مؤكدة في العشر الاخر من رمضان وسببها سواها ان العشر الاخر الصوم شرطه
الاول بين الواجب ان الثالث بين المستحب فانه اي قول لا يكتف في المسحوق على عتاف
الصوم وهو ظاهر ولا يتبعه الا عام ومما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من افطر في العشر الاخر
نوى ان عتاف الى غيره منه صح ان سبب النفل على المسألة وقيل الصوم شرطه في العتاف
يوزن وانه حسن في ابي حنيفة رضي الله عنه ما قلده يوم من ثبوت فدية في اليوم يعني لانه شرع
فيه قضاء واطل لا يخرج من المسجد الحاجة ان كان كالبول والفايطلان ان الثابت بالافطار
يقدر بعد ما اوقعت ان نواهم فاجاته فيخرج لا يخرج لا جلا ضرورة وقت الزوال وكان
مكتفيا قريبا من الجامع بحيث لو انظر نوال الشمس لا يغفر الخطية ويغفر منه لانه وقتها
الجمعة يعني لا ينظر نوال الشمس بل يخرج في وقت يمكنه ان يغسل الجامع ويغسل ركعتين في صلاة
واربع ركعات سنة وبعده الجمعة يكتف بقدر ما يغسل السج على الخلاف في اربع ركعات
حقيقة في سنة وسنة صام ولا يكتف اكثر من ذلك لان الخروج الحاجة وهي اقية في حق السنة
لانها تابعة للعرض والحاجة بعد الغرض منها فلا يكتف اكثر منه ولو يوافق المصلحة لان

غير موصوف
عاشق

لما

دره

[illegible]

200.
200.

والمختارين

راجع الى الوصف الفوقه ثم
 يتقبل الى كون يمينه الى
 اقباط الكائن
 ان انظر الصلبي
 الى وجهه ثم
 الى وجهه الفوقه
 لان وجهه الكتاب
 يعني الكتاب والاب
 في الوصف

[illegible]

بعضون الماء الى الانبار
في هذا اليوم
الوارثه المرفقة

سكون الزمان وفتنة

وقع اتفاق بينه وبينهم
على ان يبيعوا له ما في
القبائل

المستوفى ندر حاشا شياش بطوف الغرض بينه وبين على نفسه ان ينجى كلبا فانه لا ينجى
بغير بطوفه في الزبارة اشتري جارية احد من الاولاد من مولا كلبه لواحده ينجى
لا يكون حرة له ان يشتري ان ينجى كلبا بطوفه او ينجى كلبا بطوفه او ينجى كلبا بطوفه
بالجاء بقطب الامم الى امة العلم بالصورة **كتاب النجاة** ووجه شدة هذا الكتاب كذا
وقوع النجاة في ايامه وهي اسم لما ينجى بها ويخرج على انما على انما على انما على انما على
في النجاة ويسمى ما ينجى بها ايام النجاة كذا ينجى وقت النجاة سمى به وقت وفي الشريعة اسم
طوبى ان يحصل من النجاة في يوم النجاة في يوم النجاة في يوم النجاة في يوم النجاة في يوم النجاة
اسم الام والاقامة واليسار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر وسببها الوقت وهو ايام
وركنها اذ ينجى ما ينجى بها في سنة من فروع دينها في سنة من فروع دينها في سنة من فروع دينها
والتسليم ان لا يكون البنية كلها الا في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
بالاخرة وهو يوم ويوم في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
والبنية من سنة من سنة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
رغم انه في الاصل وانما ينجى من سنة من سنة من سنة من سنة من سنة من سنة من سنة من سنة
اشاء وامرأة ونحوه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
هذا النجاة كونه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
ذلك الواحد لا ينجى بها في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
وجه انما ينجى من سنة من سنة من سنة من سنة من سنة من سنة من سنة من سنة من سنة
النجاة كونه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
اذ انهم بعد من ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
من ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
وجب في الجوامع غدا في يوسف انما سنة وهو قولنا شاش وكذا النجاة في ايامه في ايامه في ايامه
ايه يوسف في يومه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
رواه احمد وابن ماجه ومثل هذا الوجه لا ينجى الا في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
بالكل في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
في المسافر وتكون بعض الوقت فلا ينجى عليه ونحوه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
لا ينجى على التادير وهو النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
لا ينجى عليه لا ولادة النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
صدقة الفطر فان فيها معنى النجاة والسبب فيها انما ينجى في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
الولد وروى الحسن عن ابي حنيفة رضى الله عنه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه

ان النجاة

ابوه عنه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
وباقية بعد اكل كل سبيل بما ينجى به من ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
ولا ينجى به ما ينجى به من ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
ان ينجى به من ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
في يومه بعد طلوع يوم النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
للموت في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
للقبر والنجاة والولادة والموت فاشاء انما في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
وفي النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
ايضا في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
والنجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
والنجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
واذا تركت في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
شاة وقال على ان النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
فانما ينجى على النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
لصدق بنية النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
اخر ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
النجان ما يكون له اية والنجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
وهو ان النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
فانما ينجى في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
صحو بالانجاء انما ينجى على النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
والنجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
وعنه ان النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
او اليها وقيل الثلث وقيل البرية وعندها ان ينجى من النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
لأنه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
يجوز عن النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
لان انما ينجى في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
وان اختلفت جهات النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
النجاة في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه
في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه في ايامه



[illegible]

وان تشا

اور سال ۱۹۰۰ء

507.

قد علمت

در بیان فضیلت

[illegible]

الحضارة

5/16

إذا أكل الغنم في العيد يكره الكلب
بين يديه لياخذ العبرة منه

والاجابة هي نعم كما ذكرنا في الاعتبار

لکھن

الذاج

التي صلى الله عليه وسلم يحيى بكثرتين ايتين احدهما في نفسه والاخرى في غيره فخرهما في قوله
عند الله وقال جنت وجهي الذي خلق السموات والارضين فافادنا ما افادهم المشركون
وتسكن في جنات ومانتي تترت العالمين لا شر لك وبذلك احرقت وانما قول المفسرين ثم فرج
وقال عند الله بكم اسم الله اكبر وبعد الذي في قوله تسكن في جنات وهو ايضا لا يفسر
روي في الحديث عليه السلام انه قال بعد الذي في قوله تسكن في جنات من شهدك ليلة القدر
وفي ليلة القدر والشرط في التسمية هو ان يكون في كل ليلة دعاء وغيره فيقول اللهم اغفر لي
لا في فضل دعاء بخلاف ما ذهب اليه من ان التسمية فانه في كل ليلة فيقول اللهم اغفر لي
لعدم قصد التسمية والمشهد في قوله في الاخرة وهو بهم اسم الله اكبر من قوله في الدنيا
ثم يكرر الاية في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
ولا يجمع العروق في الموضع في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
والجمل في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
انما يضاف اليها عند العرج في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
يجل بالحق وانما ذكرت في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
البحر في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
على انهما وان ندر في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
عليه صمد الله في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
بطنا جنات ميت لم يزل لا يزل في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
يصيد به وحيوان يصيد به في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
فانما خلق البهيمة والبهيمة في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
كذلك يحصل بالاجابة في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
وابو العباس في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
مترق وفي قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
والله مال صاحب الهداية وروي في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
لا يفسر بغيره في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
خلق في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
والله يبع وانه يبع في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
حق الله في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
واباها اربع ارباب في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات

كاتب

مطهر
في قوله تسكن في جنات

مطهر

منه بغير سبب لا يزل كالكافي وان شرب سكره ففقد بعض ما يملك اكله اياها وما بين الايام
وما بين من الحيوان كان ميتا في سنة طلال الارض وكذا ان وجد في بطنها سكره اخرى لان شرب
سبب موتها وكذا ان شربها في بطنها ماء او ماتت في جيب ماء او بطنها في بطنها في بطنها
وهو يلد على هذا في بطنها في بطنها في بطنها في بطنها في بطنها في بطنها في بطنها في بطنها
على التفسير في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
بين الله وماتت في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
لان الله لم يزل السك حيا كان اباراد في الكافي وقوله ان السك حيا كان اباراد في الكافي
في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
قال في حاشية البيان ان بعض الروايات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
ويؤيد ذلك في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
الجزء في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
منه الارض ومنه الارض في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
والحق في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
فانما يضاف اليها عند العرج في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
يجل بالحق وانما ذكرت في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
البحر في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
على انهما وان ندر في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
عليه صمد الله في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
بطنا جنات ميت لم يزل لا يزل في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
يصيد به وحيوان يصيد به في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
فانما خلق البهيمة والبهيمة في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
كذلك يحصل بالاجابة في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
وابو العباس في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
مترق وفي قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
والله مال صاحب الهداية وروي في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
لا يفسر بغيره في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
خلق في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
والله يبع وانه يبع في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
حق الله في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
واباها اربع ارباب في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات
في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات في قوله تسكن في جنات

٦٦

كان او جوا لا يتوقف تاجرا منه لم يجره ما لم يجره لان المسلمين عند شرطه لا يتجروا
 ان لا يتوقف لهم بالتعرض بعد وفاء اخره بملكه كما ان الملك يملكه ولا يتجروا ما لم يجره
 او جوا لا يتوقف لهم بالتعرض بعد وفاء اخره بملكه كما ان الملك يملكه ولا يتجروا ما لم يجره
 لا يتوقف لهم بالتعرض بعد وفاء اخره بملكه كما ان الملك يملكه ولا يتجروا ما لم يجره
 بعد الشرط بخلاف الاسير المسلم حيث يملكه التعرض ولا يكون له عذر او ان اطلقه فلو كان له عذر
 ولم يوجد له التزام ولا يتوقف فوجبه لان الفوج لا يملكه الا بالملك لا بالحرية كما ان
 وجد عذره الماسورة او ام ولدها ومدرسته لانهم مملوكون ومملوكون لا يتجرون او لو كانوا
 وطائفة او وطلد المالك لم يتجروا لانهم مملوكون لا ماسورة مطلقا لا بطلان ما وادى لم يملكه
 الحربي لانهم مملوكون اذ ان الحربي ليس له التزام من مديوناته حتى يملكه او عكس في اذن المالك
 الحربي او عكس من مديوناته الا ما وجب له من اثمان الحربي لم يتوقف لاصد منها حتى اذ ان
 فكلان التقاضي بعد الولاية ولا ولاية وقت الولاية اصلها ولا وقت التقاضي على اثمان
 حكم الاسلام فيما يخص من اذ ان الماسورة كذا في المستحق اما التقاضي على اثمانها فليس له
 عليه لصا دقة ما لا يخفى خصوص كذا في اثمانها ولا في اثمانها فان جاء اصلها فليس
 يجرها بالدين لا التقاضي بالدين فلا وقت صحيح لوقته بالتعرض والولاية ثابتة حال التقاضي
 لا في اثمانها الا حكمها بالاسلام وما ان التقاضي فكلان ملكه ولا في اثمانها في ملك الحربي او جوا لا يتجروا
 سلم متافقة في دار الحرب بملكه شاملا او حطوا ودي ابي يطين لادته في مالها في مالها في مالها
 العمد والخطا وكذا في الخطا اما الكفارة فليقله من قتل مؤثما خطا فتحرير ربة مؤثمة لا تقبل
 بدراهم الاسلام او الحرب ما يقتضيه بالخطا فلا في الكفارة في العمد عذرا واما الدية فلا في العمد
 بالاحراز بدراهم الاسلام بطلانها في الكفارة او ما عدم العمد في العمد وهو ظاهر المروية فلا في العمد
 لا يمكن استيفاء عالا بئس لان الواحد يتجاوز الواحد غالبا ولا منعة الاسلام واما الماسورة
 ولم يوجد في دار الحرب فلا فائدة في الوجوب فلا في الكفارة او ما وجوب الدية في مالها في مالها في مالها
 العمد لا يتقبل العمد كما تقر في موضع وفي الخطا اذ لا قدرة لهم على العافية مع ثباين الدار
 والوجوب عليهم على اعتبار كذا في الاسيرين اذ اقبل احداهما الاخر كذا في الخطا اذ لا
 يذنب في الخطا فلا في العمد اذ لا قدرة له في العمد كذا في الخطا اذ لا قدرة له في العمد
 الا الكفارة في الخطا عذرا وقال في الكفارة في الخطا اذ لا قدرة له في العمد كذا في الخطا اذ لا قدرة له في العمد
 كما لا يتقبل بغير اثمان الكفارة في الخطا اذ لا قدرة له في العمد كذا في الخطا اذ لا قدرة له في العمد
 يتجروا لهم بغير رقة متروكة في ايدهم ولهم بغير رقة متروكة في ايدهم واما بغير رقة متروكة في ايدهم
 اصلها وحاصلها كالمسلم الذي لم يجره اليها وحق الخطا بالكفارة بالاحراز كذا في العمد عذرا
 كالمسلم من اسلم لغيره في ثوب لا يجب بملكه الا الكفارة في الخطا فقط لا يمكن حرجه في اثمانها

كذا في

الصبا

الاساس من اسلم لغيره في ثوب لا يجب بملكه الا الكفارة في الخطا فقط لا يمكن حرجه في اثمانها
 فان رجح اليه داره قبل ذلك القدر من السنة او اوش في ثوبه فجزا الشرط منه في داره في اثمانها
 لم يجره فهو في اعلم ان الحربي لا يمكن من اقامة دليمة في داره الا بالاسير فاق او جوا لا يتجروا
 مديوناتهم وعونا علينا ويمكن من اقامة البيعة لان في ثوبه قطع جلب الخراج وسد باب التجارة
 فعرض في ثوبه لا فائدة في ثوبه الا في ثوبه يكون اقامة البيعة الحرة فان رجح بعد قول الامام
 قبل تمام سنة اليه وطلد فليس عليه وان تمت سنة فهو من لانه اقام سنة بعد قوله جازا لانه
 الحرة ولا مام ان ثوبه ما دون السنة كاشهر والشهرين واذ اقام ثوبه بعد تمام السنة لا مام
 بغير رقة متروكة في ايدهم لان دار الحرب لا تقبل الدية لا يتوقف لانه ثوبه في اثمانها ولا مام
 لا يتوقف كذا في ثوبه كذا في ثوبه لان ثوبه لا يقبل الدية لان ثوبه في اثمانها ولا مام
 الامام كانه اذ لم يجره ردة فالبقية هو المولى لان ثوبه لا يقبل الدية لان ثوبه في اثمانها ولا مام
 كذا في ثوبه لا يقبل الدية لان ثوبه لا يقبل الدية لان ثوبه في اثمانها ولا مام
 ان يشترط اذ ان ثوبه لا يقبل الدية لان ثوبه لا يقبل الدية لان ثوبه في اثمانها ولا مام
 السنة واثباته في ثوبه لا يقبل الدية لان ثوبه لا يقبل الدية لان ثوبه في اثمانها ولا مام
 حرا في ثوبه لا يقبل الدية لان ثوبه لا يقبل الدية لان ثوبه في اثمانها ولا مام
 ثوبا وضع عليه الخراج ثوبه في ثوبه من وقت الوضع فيكون له سنة مستقلة او كونه عطف
 على اشترى ارضا او يكون الحرة في ثوبه او كونه ثوبا في ثوبه لا يقبل الدية لان ثوبه في اثمانها ولا مام
 يعلق في ثوبه في ثوبه مستان من ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في اثمانها ولا مام
 الاسلام من مال على خطا فان اسير المسلم او ظهر عليهم اهل الحرب فليس سقط دين كان على
 معصوم مسلم او في لان اثنان اليه عليه بوسيلة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه يسقط منه
 يد العانة فيحقن برفقها واذ في اثنان اليه عليه بوسيلة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه يسقط منه
 الموضع كذا في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في اثمانها ولا مام
 فهو جازا حتى واخذ المهر من ربه بدينه عذرا في سفرة باع ويوفى ثمنه الدين وانما فضل البيت
 المال عند ثوبه كذا في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في اثمانها ولا مام
 لان حكم الامان باق لعدم بطلان ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في اثمانها ولا مام
 ودية مع معصوم وغيره فاسلم فكلهم عليهم حكمه في اثمانها ولا مام
 وعقاره فكلهم في اثمانها ولا مام او لادته الصغار فلا في اثمانها ولا مام
 بطلانها ان كان في يده وحق ولايته ومع ثباين الدارين لا يحصل ذلك واما المواله لم تفر حرة
 باجران في اثمانها ولا مام في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في اثمانها ولا مام
 الاسلام كان سلبا بطلانها لا اجتماعا في دار واحدة بخلاف ما قبل اذ اخرج الى دار الاسلام لا خطا

الامام

مطلوب حل دار الحرب

وما لم ينسحب فليس له الرجوع ما أخذ منهم بل يجب يعرف من صلاته كمن فوضها وقطعة
وهي ما يكون مركبا وجسرا وهو خلاف ما مثل ان يشترط السخن وكفاية العلم والقدرة
ورزق المقابلة وزراعتهم من مات في وقت السنة حرم من العلم ما من صلة لا تملك قبل القبض
كمن في السنة عام السحر او ارفع الفلحة وقد سبق في معنى السنة لا سنة ومنه فله بعض السنة
والبقرة لو كانت الحضانة فان كان الامم وقت الحضانة منهم في المسجد حتى فصار كالبقرة وموت
في طحال السنة وفي فوايد صدره السلام طاهر بن محمد وفيها اراضي الوقت على عام لم يجد
اليه نظريا وقت الادراك فاخذ الامم السنة وقت الادراك فمضى في تلك القرية لا يسترد
حتى ما بين في السنة وهو في موت الفلحة واحدة الرزق ويحل الامم اكل ما بين في السنة ان كان في
ولا كلكم في طلب العلم المذكور وفي فوايد صاحب المحيط الموقن والامم ان كان لها وقت
تلم يستوفى ما تافاه لا يستقل في سنة الفلحة وكذلك القاضي وقت لا يستقل ان كان له وقت
اعلم **باب** المهر من ارثه والى اذابة عن علي السلام وكشف في سنة ووجه في سنة ايام
ان يستعمل قبل مطلقا وان لم يستعمل فان تاب لم يجرى في كل من سوي الاسلام او عاقل
اليه فيها ونحو وان اس وان لم يثبت قبل الموت لصلاته عليه ولم يترك في سنة فاقطع واه
احمد والبخاري وغيرهما وكبره ان يملك قبل العرض من الكراهية ما شاعرا لا يملك لان الكفر
يخرج والعرض بعد بلوغ الدعوة قبل ان يزوج ولا يستحق وان لم يزوج بدرا الحرب اذ لم يشرع في ذلك
الاسلام والسيف لولا ان يقاتلوا منهم ويسلموا وكذا الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين عليه
في زمن ابي بكر رضي الله عنه لان الاستحقاق للمسلم الى الاسلام واستحقاق المهر لا يقع ولا يستعمل
في مختلف المهر اذ لم يزوج بدرا الحرب فانما استحقاق الاسلام واستحقاق المهر لا يقع ولا يستعمل
الامم كمن في او المهر ولا جارية على النسوان فكان ابي بكر رضي الله عنه الكفر مع المهر في الفقه المسلمين
ابا في المهر في سنة الكفر ملة واحدة خلا في الشافعي فلو تبصر يهودي او عيسى ترك على حاله لم
يجز على الحرة واحدة المهر في سنة الكفر عند ابي حنيفة وابي يوسف لا طلاق وعند محمد ردة
الزوجه طلاقا قياسا على اباة الزوجه وغيره وان ملكه في ماله موقفا فان اسلم عاوان مات وقتل
او لم يزوج بدراهم وحكمه حتى مدبرة وام ولد له وحل دين عليه فانه في حكم الميت والدين الموقف
يعبر حال الموت المدبورة وكسب الامم لو ارثت المسلم فان قبل المسلم المهر في الكافر فكيف يرث المسلم
قلنا ان ملكه في كسبه بعد الردة باق ما عرفت انه موقوف فيقتل كسبه الاسلام الى واثقه لا مكان
استناده لوجوده قبل الردة ولا يمكن التمسك في كسبه المهر بعد الردة قبلها ومن شرط الاستناده
الكسب قبل الردة فيكون ثوب المسلم في السلم وكسبه ردة في وقت دين كذا في كسبه كسبه
حال الاسلام تبصر في كسبه حاله ودين حال الردة من كسبه حاله موقوف طلاقا فان الشك في ذلك
بلردة كانت المرأة معتدة فان طلقها بغير وكذا اذا ارثت من طلقها فانما سلم ما كان الكسب لم

معه

لم ينسحب فليس له الرجوع ما أخذ منهم بل يجب يعرف من صلاته كمن فوضها وقطعة
وهي ما يكون مركبا وجسرا وهو خلاف ما مثل ان يشترط السخن وكفاية العلم والقدرة
ورزق المقابلة وزراعتهم من مات في وقت السنة حرم من العلم ما من صلة لا تملك قبل القبض
كمن في السنة عام السحر او ارفع الفلحة وقد سبق في معنى السنة لا سنة ومنه فله بعض السنة
والبقرة لو كانت الحضانة فان كان الامم وقت الحضانة منهم في المسجد حتى فصار كالبقرة وموت
في طحال السنة وفي فوايد صدره السلام طاهر بن محمد وفيها اراضي الوقت على عام لم يجد
اليه نظريا وقت الادراك فاخذ الامم السنة وقت الادراك فمضى في تلك القرية لا يسترد
حتى ما بين في السنة وهو في موت الفلحة واحدة الرزق ويحل الامم اكل ما بين في السنة ان كان في
ولا كلكم في طلب العلم المذكور وفي فوايد صاحب المحيط الموقن والامم ان كان لها وقت
تلم يستوفى ما تافاه لا يستقل في سنة الفلحة وكذلك القاضي وقت لا يستقل ان كان له وقت
اعلم **باب** المهر من ارثه والى اذابة عن علي السلام وكشف في سنة ووجه في سنة ايام
ان يستعمل قبل مطلقا وان لم يستعمل فان تاب لم يجرى في كل من سوي الاسلام او عاقل
اليه فيها ونحو وان اس وان لم يثبت قبل الموت لصلاته عليه ولم يترك في سنة فاقطع واه
احمد والبخاري وغيرهما وكبره ان يملك قبل العرض من الكراهية ما شاعرا لا يملك لان الكفر
يخرج والعرض بعد بلوغ الدعوة قبل ان يزوج ولا يستحق وان لم يزوج بدرا الحرب اذ لم يشرع في ذلك
الاسلام والسيف لولا ان يقاتلوا منهم ويسلموا وكذا الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين عليه
في زمن ابي بكر رضي الله عنه لان الاستحقاق للمسلم الى الاسلام واستحقاق المهر لا يقع ولا يستعمل
في مختلف المهر اذ لم يزوج بدرا الحرب فانما استحقاق الاسلام واستحقاق المهر لا يقع ولا يستعمل
الامم كمن في او المهر ولا جارية على النسوان فكان ابي بكر رضي الله عنه الكفر مع المهر في الفقه المسلمين
ابا في المهر في سنة الكفر ملة واحدة خلا في الشافعي فلو تبصر يهودي او عيسى ترك على حاله لم
يجز على الحرة واحدة المهر في سنة الكفر عند ابي حنيفة وابي يوسف لا طلاق وعند محمد ردة
الزوجه طلاقا قياسا على اباة الزوجه وغيره وان ملكه في ماله موقفا فان اسلم عاوان مات وقتل
او لم يزوج بدراهم وحكمه حتى مدبرة وام ولد له وحل دين عليه فانه في حكم الميت والدين الموقف
يعبر حال الموت المدبورة وكسب الامم لو ارثت المسلم فان قبل المسلم المهر في الكافر فكيف يرث المسلم
قلنا ان ملكه في كسبه بعد الردة باق ما عرفت انه موقوف فيقتل كسبه الاسلام الى واثقه لا مكان
استناده لوجوده قبل الردة ولا يمكن التمسك في كسبه المهر بعد الردة قبلها ومن شرط الاستناده
الكسب قبل الردة فيكون ثوب المسلم في السلم وكسبه ردة في وقت دين كذا في كسبه كسبه
حال الاسلام تبصر في كسبه حاله ودين حال الردة من كسبه حاله موقوف طلاقا فان الشك في ذلك
بلردة كانت المرأة معتدة فان طلقها بغير وكذا اذا ارثت من طلقها فانما سلم ما كان الكسب لم

وكسبان

في المهر

ان من عتبه وذا لينا في الشافعي وان لم يكن لم يفعل ما ذكره لان جواز القتل كان لا يلزم
الحق في اذ لا خوف لعدم الخية فلا تملك لكونه مسلما ولا يمس ذريتهم وجسدهم حتى يتولدوا
لان الاسلام يمس من قبل الجسد كان قد خرج شرهم واصل الى الامام مسلم ومحمد بن
الحاجه لان الامام لم يفعل ذلك في حال العدا عند حاجته فلو كان الباغي او لم يكن يقتل في حال
ان ظهر عليه ثم لا يقطع ولا يذبح الا ما هم منهم فلو اخطى من قتل محرم فظهر على المحرم قتل التام
ان يقتله ثم اذا لم يجر وادى البغاة قتلهم في المدا واما ما ذكره من ان لا يقطع ولا يذبح الا ما هم منهم
عنه المحرم جري احكامه بخلاف ما اذا اخرجوا منه احكامهم قتل عادوا باقية او قتلوا في العدا والاعمال
ذلك الباغي بغيره وشره القتل عاد لان كان وباقي يدعي كونه اعدا ولا يمان العدا ولا يذبح
الباغي واما ما ذكره من ان لا يقطع ولا يذبح الا ما هم منهم فلو اخطى من قتل محرم فظهر على المحرم قتل التام
ان يقتله ثم اذا لم يجر وادى البغاة قتلهم في المدا واما ما ذكره من ان لا يقطع ولا يذبح الا ما هم منهم
عنه المحرم جري احكامه بخلاف ما اذا اخرجوا منه احكامهم قتل عادوا باقية او قتلوا في العدا والاعمال
ذلك الباغي بغيره وشره القتل عاد لان كان وباقي يدعي كونه اعدا ولا يمان العدا ولا يذبح

حسن

ان من عتبه وذا لينا في الشافعي وان لم يكن لم يفعل ما ذكره لان جواز القتل كان لا يلزم
الحق في اذ لا خوف لعدم الخية فلا تملك لكونه مسلما ولا يمس ذريتهم وجسدهم حتى يتولدوا
لان الاسلام يمس من قبل الجسد كان قد خرج شرهم واصل الى الامام مسلم ومحمد بن
الحاجه لان الامام لم يفعل ذلك في حال العدا عند حاجته فلو كان الباغي او لم يكن يقتل في حال
ان ظهر عليه ثم لا يقطع ولا يذبح الا ما هم منهم فلو اخطى من قتل محرم فظهر على المحرم قتل التام
ان يقتله ثم اذا لم يجر وادى البغاة قتلهم في المدا واما ما ذكره من ان لا يقطع ولا يذبح الا ما هم منهم
عنه المحرم جري احكامه بخلاف ما اذا اخرجوا منه احكامهم قتل عادوا باقية او قتلوا في العدا والاعمال
ذلك الباغي بغيره وشره القتل عاد لان كان وباقي يدعي كونه اعدا ولا يمان العدا ولا يذبح
الباغي واما ما ذكره من ان لا يقطع ولا يذبح الا ما هم منهم فلو اخطى من قتل محرم فظهر على المحرم قتل التام
ان يقتله ثم اذا لم يجر وادى البغاة قتلهم في المدا واما ما ذكره من ان لا يقطع ولا يذبح الا ما هم منهم
عنه المحرم جري احكامه بخلاف ما اذا اخرجوا منه احكامهم قتل عادوا باقية او قتلوا في العدا والاعمال
ذلك الباغي بغيره وشره القتل عاد لان كان وباقي يدعي كونه اعدا ولا يمان العدا ولا يذبح

مقتله

ويل

الصالح لم يجز

بلغ

ما

ان

ما نعوده ثم يخرجها وانه حق المصلحة فاقبل فيه اجبت واما انما احاط الاحياء بحولها
 بالحق فطريق الاقوال في الارض الرابعة على ما روي عن محمد لانه اذا اسكت عن الاول واستحو
 انكث صار الباقى طريق له فاذا احياء الرابع فقد احيى طريقه كسب المصلحة فيكون له فيه طريق
 تحريم او افعال بل ان ذلك جرمها للوطن وهو غير صالح بل هو جرمها لغيره او ما يجرى به
 يستخرج ما لا يفسد بل هو جرمه او يعاون ذراعا في كل جانب اما انما في الارض احتراز عاقل البعوض
 من جميع الجباب وللعين حسنة الكسب من كل جانب لتوقل حاصله عليه ولم يجرم العين من
 ذراع ولان العين لا تتجوز للرعاية فلا بد من موضع يجري فيه الماء ومنه فحسب جميع الماء في
 موضع يجري منه الى الممرضة فلها اليد بالزيادة والتقدير حسنة بالتوقف والارض التي
 من كل جانب ومنع غيره من الحفرة أي الجرم لانه صار ملكا لخاص البئر ضرورة ملكه من الارض
 بأكملها متديا بغيره في الملك غيره فان حفر فلا دلالة له ولا يمنة التقضا وان باخذ
 ما احتاره لانه لانه حياه حفره به كما في نسيه ليقها في ارضه يؤخذ منها وقبله انفسا
 ثم يكره نفسه كما اذا بدم جدار غيره وهذا هو الصحيح وان حفر البئر باحوال فام في غيره جرم
 حريم منه قد ضاع بالبيوت والاولى في حفره في حفره فلا شيء عليه لانه غير معد فاصبح الى
 تحت الارض غير مملوك لا حد فليس له ان ياصح في حفره بل يجرى به بئر ان كان جارا اذا كان طائفا
 فاختار حفره فاما ان كان ملكا فملكه تحت جناة الاول ذلك لم يكن له الا انما حرم ان كان حفره في
 ولان الذي حفرها وراء الحريم متصلا بحريم البئر الاولى الحريم في ثلث جواب سوى جداره
 لبق ملك الحافر الا قوله وان اراد ان التوسع عليه فغيره الحريم بئر الارض وللنساء حفر
 ما يصليها الصفاة تجري الماخوذ الارض ولم يقدروا على شي يمكن ضبطه وغيره حسنة انه منزه
 البئر في احتياق الحريم وقبل هذا عند ما وعدنا في حصة فانه لا حريم له فام يظهر علم جرم الارض
 ولا حريم للبئر الا في حصة من حفره في ارض غيره وليس له حريم عند ان حصة فانه لا حريم له
 عاقله وقاله سنات التهريش عليه ما يلق عليها طينة واذا لم يكن له حريم الا في حصة فانه لا حريم له
 غيره قوله ان تصاحب الارض وقوله بان نذر رجل صفة مساة وارض ان وقيل ملك الملك
 في جداره ليس لاحد ما عليها غش وطين ملحق يكون ملكه ليس لخاص الارض اما ان كان احد
 عليه في ضاحك العمل او لانه صاحب **يد** اصل اعلم ان الماء لو اوج احد الصائب وان الشقة
 وقد غلط فيها ان كنت بئر منها في بئر او ان شربوا حكمها ثم الشقة واحكامها حيث قبل البئر
 فبئر البئر في الحكم فلو اذ في حفره لم يملكه فلو اذ في حفره لم يملكه فلو اذ في حفره لم يملكه
 كما في ارضه ولو كان في ارض غيره لم يملكه فلو اذ في حفره لم يملكه فلو اذ في حفره لم يملكه
 عليه ان كان في ارض غيره لم يملكه فلو اذ في حفره لم يملكه فلو اذ في حفره لم يملكه
 ولا ارض في حفره لم يملكه فلو اذ في حفره لم يملكه فلو اذ في حفره لم يملكه

الارض ويبقى الشرب له وهو غني به ونسب الشرب بقدر ارض قوم اختصاصه من ارضه
 كان من غير قوم واخصوا في الشرب ولم يعلم كيف اصل الشرب بينهم كان على قدر ارضهم لان
 الاستقلال بمقتضاها بقدر ما يحتاجه الطريق لان المقصود التفرق ويؤمن الدار الكسوة والضيقة
 على منطوقه ومنع الاعلان منهم من السكن التماسه على راحهم وان لم يتبرجوا بين النهر بدونه
 السكن يعني ان الاعلان منهم لا يشرب حتى يسكن النهر لكي لا يركبوا لان في ابطال حق الباقي فان
 تراخوا على ان يسكنوا على الشرب بجمعة او اصطحا على ان يسكنوا كل جملتهم من ثوبت ما زلوا
 الطمخ لهم وكل منهم غفل على الاعلان من كل منهم من ثوبت ما زلوا على اصل النهر واصل النهر واصل
 او دلالة او حجة على ان لا يشرب لانه سخره النهر وشغل موضع شرب كالباء والاركان
 رضى نصيب من ملكه غير مقرر بالنهر والمائة لا تعرف في ملك نفسه ولا حفر في حق غيره ومنع من شرب
 فمن النهر الى نهره من ارضه لانه يسخره على اصل النهر وينزله على مقدار حقه في انزاله ومنع
 من الشرب الى الايام وقد كانت بالكلية كسرة الكانج كوة بفتحها وقد يعنى الكانج في الشرب فانه
 كوى كعرة وعوى وهن رورن البت استعيرت لثقب التي ثقب في الخشب الجوي الماء فيه الى
 المزاج والحد والوجه المانع ان التديم يتكرر على قدره ومنع ايضا من شرب الا على اصل
 اخرى لم يمس لها شرب لان تمام العهد دليل على ان حقه وبورث ويورث بفتحها ولا يبيع ولا
 ولا يربح ولا يبيد قار ولا يجمل مهر او بدل خلع واصل والغنى ان الورثة خلفاء التي يتقو
 مقام في حق التي واطلعه وجزان التوقوا امتناعه في كل كونه كملكه كملل واصلات والبرعات
 كالدين والنقصان واخرها ان ملك الارض وكذا الشرب والوصية اخذ الميراث بخلاف البيع والابا
 والهيئة والصدقة والوصية بنفس الشرب ونحوها حيث لا يجوز للفرار والملك او لعدم الملك فيه
 للمال ولانه ليس بالمتقوم ولو تزوج على شرب بغير رضى فانكاح جائز ولا شرب لها لانه في الارض
 لا يتحمل التملك بعد العاقبة وحيث مهر للفرار لانه يجوز ان يهاجرت فانها تسمى بغير رضى ولا يرضى
 ملاذ رضى فزنت ارض جاره وغوت لانه سبب غير متعد كغير البير وارضه كالحج فان ضلعة في رضى
 سبب على من قالوا هذا ارضه سبب امتان ارضه عادية واما ارضه فيقال لا يتحمل بغير رضى
 ارضه ولا ارض جاره تقدير الكذا في الكافي ولا يعنى ايضا من شرب بغير رضى روايت
 رواية الاصل في رواية اخرى يضمن وسوختار في الاسلام وكره في الكافي كسري منكم بملك
 بيت المال لانه في حاجة العامة وان لم يوجد في بيت المال شيئا خاصة العامة ولا عام ان يبيع من
 على كسري لانه سبب الجور وفي تركه شر عام وكسري النهر المملوك على اهله النهر المملوك الذي دخل
 ما وحت الترسه اما عام واما خاص والفرق بينهما ان ما يسخى صاحبه بشفعة كما في ثوبت
 فوخاص وما سخره عام وكسري على اهله لا على بيت المال لان المنفعة يعود اليهم على النهر
 فيكون غوته الكسري عليهم اس على الخصوص وكذلك لان الضمير بالضم مأخوذ من ان الشرب

پیشہ

جبرئیل

تیسویں

١٦٤

1892

من انما ذهب ابتداءه وانما كان فلان مراد من الادوية المصنوعة في الحركات انما يحرم استعمالها اذا
استعملت في حركات لم يحس بها فذلك لان الادوية الكبرية المصنوعة من الذهب والفضة لا يصلح
الطعام انما يحرم تناولها اذا اكل الطعام منها باليد واللفظة لا ينهت لاجل ابتداء اكلها من
باليد واللفظة في العرف وانما اذا فزمتها ووضع على موضع يبلغ فاعلم ان يحرم استعمالها ابتداء اكل
منها وكذا ان وافر الصغرة المصنوعة على اكل ان كان ونحوه انما يحرم تناولها اذا اخذت وصفت منها
الذهب على الخرس لانها انما صنعت لاجل التداوي منها بذلك الوجه وانما اذا دخل يده فيها واخذ من
وحسب على الخرس من اليد فلا يكره لانها ابتداء اكلها من استعمالها ان مراد من ان يكون استعمالها على
المتخالف في ذلك الحرم ونحوه كما يأتي في موضع استعمال الادوية المصنوعة والسرير للفضة مع ملاحظة قوله
في موضع الفضة لئلا يبرئ اكلها للفضة وانما يقال على ما ذكره في استعمال الادوية وحل اكلها
رحاص وزجاج وبور وغيره وانما المفضضة وحل طهونه على سرير وسج المفضضة في موضع الفضة
فان اكلها والسرير في الادوية المفضضة والجوس على الكرسي او السرير او السرج او نحوه مفضضة انما
يحل اذا اتى موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع الغم عند اكلها والسرير وفي موضع اليد لاخذ
وفي موضع الجوس على السرير فانه لا يكون استعمالها على الادوية المذكورة بخلاف ما اذا لم يمتح موضعها
وكذا الادوية المفضضة بالذهب والفضة والكرسي المفضضة باحد مما ذكره عند يده فستحرم استعمالها
ابو يوسف رحمه الله وقول محمد بن عيسى مع ابى بن شبة ويروى مع ابى يوسف وهذا القول
فيما اذا كان في الادوية المفضضة بالذهب والفضة والكرسي المفضضة باحد مما ذكره عند يده فستحرم استعمالها
ابو يوسف رحمه الله وقول محمد بن عيسى مع ابى بن شبة ويروى مع ابى يوسف وهذا القول
فيما اذا كان في الادوية المفضضة بالذهب والفضة والكرسي المفضضة باحد مما ذكره عند يده فستحرم استعمالها
ابو يوسف رحمه الله وقول محمد بن عيسى مع ابى بن شبة ويروى مع ابى يوسف وهذا القول
فيما اذا كان في الادوية المفضضة بالذهب والفضة والكرسي المفضضة باحد مما ذكره عند يده فستحرم استعمالها

كان في حالة الخيش اشترى من عبده الماذون في حاضرت خلق اى عند العبدان ^{سقط}
 وانه كفت تلك الخيشة من الاستبدال ما دخلت في ملك المولى وقصدت وقت الشراء والا
 وان اى لم يستقر فيه فلا يلايك تلك الخيشة عند ربيته فانه فلا فالها ويجوز الاستبدال
 حتى شريكه في الجارية المشتركة لان السبق قد تم في ذلك الوقت والحكم يضاف الى تمام العلة لا عند
 عود الماتق وورد المفسر بطلان ما ورد في ذلك الماتق وفسر جيل خطا وقد
 اى يوسف طائفا لم يورث بالمال لان عدم وطن بالبيع باءه في ذلك الماتق وبالنسبة الى وطن وهما اى
 الجيلة ان يتزوجا المشتري قبل الشراء ان لم يكن حتى حصة لو كانت ثم لم يخرج كالحالة كما سأل في
 كتاب الفكاك ثم يشترى بالمال المتبقي الا بالاستبدال ثم اذا اشترى ما جبه بطل النكاح وقيل الوطى
 وبطلان الاستبدال في النكاح الصغير يقال فليس الدين وارث في الاستبدال بعض الشيوخ اذ انما
 يملك المشتري وطنا في هذه الصورة لو تزوجها وطنا ثم اشتراها لانه يملكها ومن غير ذلك انما اراد
 قبل ان يطنا فلما اشتراها بطل النكاح ولا حاجة حال بقوت الملك فوجب الاستبدال المحقق بسببه وهو
 حتى الوطى يملك الدين فانه لم يورث بذكر في الكتاب هذا رتبوا حسن النكاح فطنا فاطلقوا الزوج بل
 وان كانت حصة حرة فمن اى الجيلة ان تزوجها بالمال قبل البيع او تزوجها المشتري قبل
 من يورثا به بفعل تزوجها اى الجيلة ان يورثها على ان يطلقها ثم يشترى بها المشتري ويقتضا ثم يطلق
 الزوج الا بالاستبدال لانه يشتري بكونه الغير ولا يملك وطنا فلا استبدال فاذا اطلقها الزوج بل
 الدخول حل على المشتري وجم لم يوجد حدث الملك فلا استبدال او تزوجها المشتري قبل القبض
 ثم يورثا به ويقتضى فطلق الزوج فان اكرهت او يكره بعد القبض في المالك الوطى واذا حل بعد
 طلاق الزوج لم يوجد حدث الملك فمفعول فطلق الزوج متعلق بالقبض ايضا فحل شفعة احدى
 وادعى الوطى بائنه لا يفتحق كما حاشية امية سواء كانا اثنين او اكرهت او يكره بالبيع بينهما كما
 حرم عليه وطن واحدة منهما ورواها حتى يحرم احدهما عليه يعني ان ضلها امتساكها ذكر فقبلها مثلا
 بشهوة فانه لا يجمع واحدة منهما ولا يتلها ولا يمسها بشهوة حتى يملك فخرج الاخرى غيره بملك
 او نكاح او بيعتها او اصل فيه قوله تعالى وان تزوجوا من الاختين عطفنا على ما حكمنا في قوله تعالى
 حرمت عليكم ما حكم وبناكم ثم لم يرد من تزوج من تزوج من حق قضاء الشهوة واسباب بالطلاق
 وكمره تبديل الرجل وعاقبة في راروا حله وعليه نقص اوجبة لا يكره وغر عطاء سائل ابن عباس
 رضى الله عنه المعانة فقال قول من عاقب ابراهيم خليل الرحمن عليه الصلوة والسلام كما بركة فاقبل
 اليها في التزويج فلما وصل بالطلح قيل له في مدة البلدة ابراهيم خليل الرحمن فقال في التزويج فاقبل
 في ان الركب من بلدة فيها ابراهيم خليل الرحمن فقبل في التزويج فاقبل في التزويج فاقبل في التزويج فاقبل
 واعقده وكان هو اقرى عاقب وقد ورد في الحديث في المعانة وتزوجوا وادخلوا في التزويج فاقبل
 الماتريدى وقعا بينهما فقال النكح ومنها ما كان على الشهوة واما في وجوب الكراهة في الشهوة وحسن

[illegible]

الانجاء
لكم
واكلهم
اعلى

[illegible]

والماء الامع الحار لا يورث
شتم لا يثلم لام شتم ذي الرحم الاقرب
منه

[illegible]

فان الباعث

وسطه و طیت و بی طاهره

الحواصی

221

ایضاً

وہابیہ اور اہل حق

Frank:

و علام

سفر داوود

۱۰۵

2011/11/11

۷

والموت

عمر فضل
عمر فضل
عمر فضل

[illegible]

شهر

۱۹۱۵

انام

PH

۱۶۱.

214

[illegible]

عن ابن خنيس وقال لا تتركوا الفرس وقرعة الخلف تظهر من كثر ولا من قلة ثم قال ان وطنا ليس
اذ تفرق اوراقها كانا سدا وخر بها ثم التزم منه في الحال فيجب فيه عهدا لا يطالب بالبعد العتيق
وكذا تسمى بكونها ثانيا او اخرى بعد ما وجبها واقف على الاذني ينع اذ تفرق اوراقها كانا سدا
ودخل بها ينع الاذني عند الحاجة لو خرج بها ثانيا او اخرى بعد ما وجبها واقف على الاذني ينع اذ تفرق اوراقها كانا سدا
بل ينف على الاذني زوج عند الحاجة وسادت المرأة فاداه من فرغوا والعهد منه سدا اما
صحة النكاح فلا بد من تلك القرعة فيكون تقيضا او اقالما فلا يلزم محاسن الا في الزوج او في صحة النكاح
لا في مرضه ولا في بلاءه مثل هذه الصورة ولو تزوج المولى على كثر من هذه النكاح فلا يلزم بطلان العقد
الزواج كدين الصحة بين المرض من زوج الله لا على السبوتة ومن لم يخلق منها ومن زوجها ولا يقيم
مصدر بواشنة فلا بد من ان لا يملك له المولى ولا يملك له المولى ولا يملك له المولى ولا يملك له المولى ولا يملك له المولى
واذ لم يجب تقيده من اطلاقه بولا ما وانما لم يملك له المولى في زوج المولى فلا يلزم محاسن الا في الزوج او في صحة النكاح
مخالق الزوج ولو لم يجب السبوتة لبطل في الاستخدام وحس الزوج في المولى لا يملك له المولى ولا يملك له المولى
المرضى يظهر بان كل من يجب بها بالسبوتة النفقة والسكن على الزوج ولا في ذلك فزاد من حسن ورضى
الزوج بعد ان لا اراد استخدامه بعد السبوتة فلا بد ان تملكه لا يملك بها كما لا يملك بها المولى ولا يملك له المولى
وسقطت النفقة بان ابي الزوج لما تزوجها فزاد من حسن فادار ان يملكها ولو خدمته بل استخداما
ان لو خدمت المولى على استخدامه بعد السبوتة لا يملك النفقة عن الزوج لا لاجبار بعده وانما على النكاح
منه الاجبار فانما زاد كذا عليه بل ما مضى ما وعدت من حرامه لا لاجبار في العود ووراءه في
حينه وانه يوسف من الله انما جازاته مملوكة ربة واما فيك عليه كقرق منه بياته مملكة
وسقط المهر بتمتة المولى انتم قبل المولى متعلق بالتمتة بعد اعادة ربة بتمتة ربة الله وتعلقا بسقط
انتم بالتمتة تحاقف الغنا فان لم تقبلتم ربة الله ولا ربة الله ربة الله انتم المولى اتلف الموقوف عليه
قبل تفرقه بوصول الزوج اليها فلا يجب عليه شي يا فذه المولى بما لو باعها وذهب بالتمتة في المهر
او اعتق قبل الدخول ففككت الفقرة او تمسكها بوجوه لا يصل اليها الزوج وانقل جعل التامان حق
احكام الدنيا حتى وبها لخاصة والدية ولو كان في الارث كذا في المداينة والكا في غيرها وقال صدر
الشرية لانه عمل بالقتل فتمت فجزى بالجرم اقول ان فيه حجة لانه على سقوط المهر لو كان حراما للمهر
في الارث لكونه قاتلا لزم ان لا ياتيه المهر اذ تمسكها بعد الدخول وقد قال بعد هذا وانما قال قبل المولى
لان بعد المولى المداينة في الصورين لان لا يملك المهر بتمتة لمرة نفسها قبله ان قبل المولى خلا
لغيره مما هو يقول انما قوت المبدل قبل التلخيص فبوت المبدل قبل المولى انتم وانا انما جازاته المهر
على غير مبررة اصلها في احكام الدنيا وهذا اذا قتل من قبله لا يصل عليه ولا في المولى لا في الدية
في الغزل لانه لا منه غير مبررة الولد وهو حرام مولانا وفيرت امة ومكاتبه وكذا مبرته واتي
ولدها ولولا كانت بنته سواء كان النكاح حراما او لا فان كانت تحت العبد فلها ان الرضا

المشايخ لان عوام الامور لا يعرفون بين وجوه الاحوال فغلب احتمال الجواب عن سؤال الطلاق
لا الرزق ولا البتة احرى بغير كون اي حكم يدين كفاي قوله تعالى وما امر منكم بشئ ولا يحل
اراد ان لا يبالى في حق الطلاق كما سألني اخي ابي اختاري نفسك بالطلاق في الشك او في
نفسك في اخرها فانها لا يصحح للزوج والشيء فيكون جوابا لسؤال الطلاق وهو انما ياتي في
وقته لا في غير وقت يعني قوله احرى بغير كون احتمال لا تطلق المرأة ما لم تطلق نفسها في
الذي يليه وذكر ان يقول اما اصل الحديث عن سؤال الطلاق والبرء لسواها كما خرج في اي من عدي
لان طلاقها او احرى ولا تطلق الطلاق وكذا اذهب في قولي وما تعلق وما تعلق به هو ان
يستوي لان طلاقك او التمسك به في وقتي ما زلت له كما في من غير الحائض ولا تطلق الطلاق
وكذا خرج في الاستسكان وانما اخرج في الغيرة اي اختاري الغيرة لان طلاقك او التمسك به في وقتي
وقيل في غير ما في الغيرة وهي التمسك به في وقتي ما زلت له كما في من غير الحائض ولا تطلق الطلاق
طلاقك او التمسك به في وقتي ما زلت له كما في من غير الحائض ولا تطلق الطلاق
الزوج مشكرك بين الرجل والمرأة ولا تطلق الطلاق الحق باي حكم اي لان طلاقك او التمسك به في وقتي
كذلك لا تطلق الطلاق حبك على غيرك الغائب ما بين السنين والافاق اي اذهب في حيث ثبتت لاني
طلاقك او التمسك به في وقتي ما زلت له كما في من غير الحائض ولا تطلق الطلاق
لا يمكن عليك احتمالها بالطلاق ظاهر واما احتمال الرزق فظاهر فلا يجوز ولا يصح فلا يكون
طلاقا بل كذا في سائر فروع الجدل على الرزق بدين وجه وهو انما ياتي في وقتي ما زلت له كما في من غير الحائض ولا تطلق الطلاق
يؤثر واما اصل الجواب والشيء فيكون بغير شبهة بين فارقك حرام احتمالها بالطلاق ظاهر واما
احتمال الشتم فليكون ان يرد ان خلت في الجواب كبرية عن الطلاق والجواب شبهة بين
بعض المنقطة اي منقطة من كل ردة او خلت في الحاشية فانك في مقابلة صورة حرام الصحة والبرء
ثم ان الاحوال ايضا تملك حال الرضاء وحال منكره الطلاق بان تال من طلاقها او بغير
وحال الغضب في حال الرضاء لا يقع الطلاق بشئ منها الا بانيته الاحتمال له والقول لم يمتنع
في عدم اليقين وفي حال منكره الطلاق يقع الطلاق بالصالح الجواب والبرء بانيته الاحتمال له والقول لم يمتنع
والرد شبهة الادنى بدون اليقين والبرء لا ينافي ما كان على ما كان واذا وجدت تعيين الجواب
ويقع الطلاق بابا قين ومما يقتضيه الاول الصالح الجواب فوظف وان ان الصالح الجواب والشيء هو
ان بانيته اما الاول فلان الحال الجواب على بديهة الاحتمال فصار طلاقا وكذا الفارق لان
الان لا يصحح للطلاق الذي يدل عليه فصحح لا يصحح للزوج والشيء وبتع بابا قين ومما يقتضيه
الصالح الجواب والبرء وان ان الصالح الجواب والشيء بان بانيته الاحتمال الجواب وغيره
احتج الي ما به الجواب وهو اليقين وطلاق المرأة بالثلاث الاول يعني اعتدي سبيري في كل انت
واحدة واحدة وجبة اما اعتدي فلان حقيقة الاحوال كما في حيث ثبتت لاني

في وقتي ما زلت له كما في من غير الحائض ولا تطلق الطلاق

او نفي عليك واعتدي في الشك فاذا نفي الاخير انما هو بام وقوعه الطلاق بعد الدخول
اقتضا كان قال انت طالق فاعتدي وقيل الدخول محل مسخار لغير الطلاق لا يكسبه ويجوز
استمارة الحكم لغيره اذا كان الحكم مختصا كما تقرر في اصول الطلاق معقب للرجعة واما استمارة
يستعمل معنى الاعتداء لانه تصحح ما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة وكما في الاستمارة لغيره في
حال خلع رجما اي توفيقه في رة تركك لطلقتك اما انت واحدة فلان في كل ان يرد به انت واحدة
عند فورك ومنقذة عند ليس عليك غيرك ونحو ذلك ان يكون نفي المصدر مذكور في انت طالق
طلقت واحدة وقد مر ان عوام الاعراب لا يعرفون بين وجوه الامور فاذا زال الابهام بالان
ولان على الصحيح لا على ما يوجبوه والعصم يعتق الرجعة ولا يقع في هذه الثلاث نية التمسك لان
انت طالق ثبتت اقتضا في اعتدي سبيري تركك من غير قول انت طالق واحدة ولو كان حكم
لم يقع به الا واحدة فاذا كان مقتضى فصح الاول ان لا يقع به الا واحدة فان قيل المصدر لا كان في
في قوله انت واحدة وجب ان يقع في الثلاث قلنا التمسك على الواحدة في نية التمسك كذا في
وتطلق بغيرها في الفاظ الكليات طلاق واحدة بانيته وان نوي شيئين اما البيونة فلا يمكن
كتابة من مجرد الطلاق بل في الطلاق على وجه البيونة واما استحالة اربعة الشئين فلما تقرر ان الطلاق
مصدر لا يحل فخص العدد ويصح في التمسك في غير ثامن الكليات الا في اختاري ما سألني في راس
الذي يليه الاختيار لا يتوقف وهذا اكتشاه بالبدن ولم يقع في اكثر من قال اعتدي شيئا في فارق
اعتدي اعتدي اعتدي ونوي اي قال نويت بالاول طلاقا وياك حيفا صدق في القضاء
نوي حيفا كلامه وان لم ينو اي قال لم ينو اي بالباقي شيئا فثبت لانه كما نوي بالاول الطلاق
صار الى حال منكره الطلاق فيعين الباقين الطلاق فلما يصدق في نفي النية سبست على ردة
يعني ان قول الزوج لامرأة سبست لربا امرأة وكذا القول بانها سبست لك من زوج طلاقا بدين ان
نواة وقال لا يكون طلاقا لان نفي الشك وهو لا يكون طلاقا بل كذا يكون في الرجعية معلومة
فصار كما لو قال لم تزوجك وسئل هل لك ردة فقال لا ونوي الطلاق لا يقع فكذا جاوله
ان هذه الالفاظ تقتضي انكار النكاح وصح لان نية الطلاق لا يبري ان يجوز ان يقول
بل بامرأة لان طلاقها كما يجوز ان يقول سبست لربا امرأة لان ما تزوجتها فاذا نوي الطلاق
فقد نوي في كل منقطة فيجوز كما لو قال لا نكح بين وبينك طلاقا واحدة فمجلسها ثلثا صارت
ثلثا وقال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا يتصور ان يكون ثلثا وله ان الواحدة يكون
ثلثا بانقحام الثلثين فيجعل على هذا تعجيبا كلامه طلاقا رجعا فمجلسها ثلثا الرجعة جعلت ذلك
الطلاق بانها صارت بانيا وعند محمد رحمه الله لا يصح تغيير الشرع وسواها لا يبري الرجعة
بعد شيئا فيلغو ولها ان ما كان للطلاق بوصف البيونة ابتداء لوجود الحاجة اليه فيجوز طلاق
هذا الوصف به تعجيبا لتفرقه وتخصيصا لوجهه وانما قال الرجعة لما قال في الحيط هذا اذا قيل

استماع

مطلوب الرجل من امر المرأة قال لا
وقيل الطلاق لا يقع

سنة

[illegible]

১৭৭৭ খ্রিঃ ১২ মার্চ

محل

طريق

والتاريخ المذكور في هذا الكتاب

او علق طلاقها بفعل نفسه مع ما ان التعلق بشرط المرض او شرط فظية او علق طلاقها بفعلها
 ولا يراهات كالاكثار في كلام العرب وقتها الذين استيقنا وسما في المرض او شرط فظية او علق
 او قوله ردت المرأة لكون الزوج فاروق في نفسها في هذه الصورة المذكورة لانها عرفت المرأة وهو
 اذا انكح التعلق في العدة في اوجبه طلاقا او كالتعلق في العدة فيما علقه بفعل الزوجية
 الوقت او كيف ما كانا اذ علقه بفعلها لانها سبقت فاقبالته في هذه الصورة على انه لم يملكه
 اوجه اما ان علق الطلاق على الزوج او بفعل جهن او بفعل الزوج او بفعل المرأة وكل وجه صحيح
 اما ان يكون التعلق في العدة او شرط المرض او كانه عرض بالموثوقين او ان عين ما ذاع له
 الاما او بفعل الزوجية فان كان التعلق او شرط المرض عرفت المهر وان كان التعلق في العدة او شرط
 في المرض لم تشره وانما الوجه الثالث وهو ما ذاع له علقه بفعل نفسه فترش كيف ما كان اذ اوجبه الشرط في
 سواء التعلق في العدة او في المرض وكما الفصل تالسه سبقت اولها ان صار قاصدا لاجل جهن بالتعلق
 او شرطه وبالشروط هذه لان الشرط شبه بالبعث لان الوجود عند فضا عدا في وجه حياته كعصا
 واضطراره لا يسلط عليه كالتعلق بالغير كالانكاح او النوم وانما الوجه الرابع وهو ما ذاع له
 فان كان فعلا بهات بدكم تشره مطلقا سواء كان التعلق او شرط المرض او كالتعلق في العدة او في
 في المرض لا يراهات بالشرط والرضا بكون رضا بالمرأة وطا بانها في حصة وقد علقه بالرضا
 وابانها فارتدت فاسلمت فارتدت الزوج فترش اما الاول فلان العدة ما تعلق في الطلاق والموت
 بين ان ليس لها عدا فانه ان كان المرأة بارئ او ما ابلت البتة لان المرأة لا تراهات
 بعده لا يملك عدا والى ان حوت فان طلق ثلثا كان فاروق طلقها اذ اوجبت فان تشره فان
 الزوجية المرض طلق ثلثا فان كان مولود طلق في الطلاق الزوجي ولا يراهات في الرضا رضا وان شئت
 فاذا ارجع بالزوج فمارا ورتت المرأة فالفرق المرأة والزوج طلق ثلثا فزوج المرأة ثم كان
 الزوج طلق المرأة الاخرى عند التزوج فلما يبيع الزوج فان طلقها المرأة عند طلقه عند الموت
 فبيع فارا ورتت المرأة ان اخرى لا تملك الا بعد تزوج غيرها بعد ما وذلك في حق الموت فكان الشرط في
 عند الموت فيقيم عليه وان المتيعة عرف واقفا بالافرية في وقت الشراء في سبقت **مسألة** **الرجعة**
 المستعدة للقيام في العدة اما بقضاء الكحل على ما كان مادام في العدة فان الكحل فاعلم فيها القول فانما سكو
 يعرفون ان المسك عبارة عن مستعدة القابل في عارة الزهر فيديل على عرية الرجعة وشرطه انما
 ان المستعدة انما تخرج مادامت العدة قائمة اذ الكحل باق في العدة فاعلم انما بعد انفسا بها فخرجها عنك باق
 حصة العصابة من الوطني وغيره على ما تفرع بطلاق الشافعي رحمه الله ان الرجعة عنده لا يكون الا بالقبول
 عنده الوطني قبل الرجعة بالقول فيخرج من الرجعة فمادون البتة في طلقه وطلعتين وبذلك في قوله
 في العدة كانت في حرة وقد مر وان ردت المرأة عن الرجعة فاعلم ان المسك طلق في فعله انما
 اصلا على اعلام الزوج بانها بالرجعة لا يملكه لكونه في العدة فاعلم انما تفرع بطلاق الشافعي رحمه الله

کتاب التلخیص فی معرفة النجوم
من مؤلفات ابن کثیر بن عبد الوہاب
رحمہ اللہ

أذا طغفت المرأة بالجنين من حوض الرحم

三

فصل

250

وعلقته

مقدم

[Handwritten note:] 10-11-1962
D. H. S. 10-11-1962

یہ

226

مجلس تدریس و تحقیقات

٤
وطلبه بالحق وفضله الولد الصالح
يطلب الحامان مسكن الولد مجانا
او تدفع الى العمة كذا في خلاصة

الشيخ جبر القضاة

لأنه إنما سئل
عنه ما إذا عاين
ما لا يحسن

وَقَدْ قَامَ عَلَى رَأْسِ الْوُجُوهِ

2017

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

دو نواں لایہ وہ الحکمت سے لیتا ہے اور بالکل
عاشق کا ہے

[illegible]

لا يعارض الحقيقة فاذ استغنى بصدراي جاز يكون بينه وبينها علاقة وهو هذا فان
الحرية لازمة للقوة فكيف الانتقال في العرف من العلم ثم كذا في قوله هذا في سائر ادبيات
لا يعنى ان اذا قالوا ان فان هذا الكلام لا يعنى العقب الا بكيفية اذا موجب في ذلك
الا كما سبق من ملك هذا جبره قوله لا ان يعنى عليه دارهم ثم في ادراكه على الولد في بطن امه
وسيت التزمية من جهة الولد وفا ومنه والزم ثم المولى ان يحسن لا يجوز السكينة
لو كان احد هما ذكرا والآخر اُنثى وهو صفة ذواته وفا ومنه قوله عليه السلام في ملكها
رحم محرم منه فهو في اللفظ عموم يتناول كل ذواته مذكورة بالجنسية ولا الا كانت اوجرة ولا
فوقه بين ما كان له الملك مسلما او كافر في دار الاسلام وعموم العلة والمكان اذا اشترى اخاه
لا يكتب عليه اذ ليس له ملك يقدر على الانتفاع والاروم عند القدرة وتعود وصية كان
الملك نصيبا ومجربا يتبع العتق عليه ما عند الملك اذ يتعلق به حق العبد في التمتع
او اعتق عطف على ملك لوجه الله اولئك طعان اولئك فانما يتبعه لوجوده كسائر الاشياء
من الملك فله ووصف القدرة في اللفظ الا ان زيادة ملكه يحل العتق في ارضين نعمه فان
يكون المتعلق عاجيا لان ذلك من فعل الكثرة وعدة اصنام واعتق ملك ما كان
فان اعتاقه جميعا لصوره عن اهل مضاف الى محله ولا يشترط في اسقاطات الرضا
والا كراهه يعقد الرضا ولا تأثير في العقد ام لا يري في ما روي عنه عليه السلام
انك جبرته من جهة ومن جهة السكينة والطلاق والعتاق والامان لا يري في ملكه واضاف
على العتق فقه الشترط وجوبه في الشيطان قال ان دخلت الدار فانت طالق فقل على عتق
عليه اي طامن ملكه المذكور بعد كعبه خرج من بيننا مسلما فانه يتبع قوله عليه الصلوة
والسلام في عتق الطالق على من خرجوا اليه مسلمين هم عتقاء الله ولا اخرج نفسه وهو سلم
ولا كراهة في على السلم ابتداء والمسلم يتبع امة يتبعها بالانصاف ولا يعبر به ومسته
لا ان التسليم فيه شرط في الهبة والقدرة عليه في البيع ولم توجد في ملكه من ماله
بشرط في الاعطاء ثم قيام الحلف في الاعطاء انما يعرف اذا ولدت بعد عتقها اقل من
سنة فان قلتم قلتم ان كل ما خرج من المملوك في كنف القوم ان المملوك يتبع باعتقائه
باعتقائه مطلقا فان عتقت من اجله بان ولدت بعد عتقها اقل من سنة فمتبع للمملوك ولا يخرج
ولا ذواته وان اعتقت ومن غير معلوم المملوك ولدت لانك تيق تعالاه لكن يخرج ولا ذواته الى
مولد الام كما جاز هذا يظهر ان في عبادة صدر الشرع حيث قال اعلم ان المملوك يتبع باعتقائه
لا بطريق التبع بل بطريق اصابته حتى لا يخرج ولا ذواته الى مولد الاب وهذا اذا ولدت بعد
عتقها اقل من سنة فمتبع من اهلان طاهر تاخلف لبيعة القوم حيث قالوا ان اعنى حاله
عقبه كلها بعتقا ايضا قلوا ولدت بعد عتقها اقل من سنة فمتبع قوله مطلقا فان وقت

محمّد؟
من بعد ذلّ اربع غوم عونا عليه

المجلس

اعمال المکره وان سکره یحیی

5426

عبدلحميد بن عبدالمطلب

331

استغفر

18

الاستغفار

06
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

۲۱۱
وہو

٧
عنه ان حفيظه لا تقدم التعدي على الشئ حاله اولا
اي سواء علم انه ابن شريكه اولا ام لا فورا
اي لا تقدم الاب ج ج ج ج ج

توضیحات

الماسية في القديس بولس في التسعة وكان الاطراف بالانوار
واقعا على قيمة المدبر و هو على القيمة الثمن م م م م

fol. 1

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

سبعة فيقول من خارج سما
وبسورة حمزة ويقول من داخل
سما وسورة حمزة ويقول من

نور القادر

ان يستخرجها وكان له الارش اذا ضاع عليها
واظهر اذا وطئنا بشبهه لان الفقه المسمى
مستحق بالبيان والمعلق

لا تكتب في هذا المكان

اعتق احد عبده في مرض موته او شتمه على نفسه في حجة او منته او ارشاده في
في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في حجة ما وقع وصية وكذا العتق
مرض الموت وصية والوصية انما هو الموصى به وهو الموصى له وعنه خلق هو الموصى
او الوارث او قول مراده ان يات الشاهد انما يكون اذ الشاهد له انما يكون له انما يكون له
فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة
لان نفعه يعود اليه فيكون مدين عليه حقيقة او كان الموصى له في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
الموصى به في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
لان الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
يريد ان يشاهد وكيف قبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة
الموصى به في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
احد عبده كيف لا وقد قال في العداة وهذا كذا في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة
اما اذا شتمه اعتق احد عبده في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
تأنيده بل جعل الموصى به عبدا وبنا عليه كما بناه في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة
في مرض الموت اذا شتمه عبده في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
وعنه خلق هو الموصى به والوارث فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة
الموصى به لان الموصى به في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
انما هو الموصى به في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
سواء كان في مرض الموت او في مرض الحياة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
يعود اليه وانما هو الموصى به في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
في مرض الموت او في مرض الحياة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة
معتق أصلا لانه اذا قال اعتق مورثي احد عبده كان او لا ولا دعوى فلا يتبع الوارث به فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة
في هذا المقام فانه من اراد ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
ميراثه ان قال لا ميراثه احدكم طالق فان الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
لانه في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
حري يوم اذا دخلتها عتق من له وقت الدخول مطلقا ما سواه لم يكن له ملك في شتمه او في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
دخل وكان في ملكه مملوك يوم خلف في ملكه حرة دخل في ملكه قيام الملك وقت الدخول هو
حاصل شتمها وبنا يوم ميراثه في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
عليه تأخر الى حوالته في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد

لا يهاج

الموصى به

موجود

حري الوارث

يوم

بعد عدم الاضافة الى الملك وسبب كذا اذا قال كل مملوك لي او قال كل مملوك لي بعد عتقه
وله في الصورة مملوك فاستمرى اخر ثم جاء بعد عتقه او قال كل مملوك لي واملكه حرة بعد موت مورثه
مملوك فاستمرى اخر ثم جاء بعد عتقه او قال كل مملوك لي واملكه حرة بعد موت مورثه
بعد البيع لان قوله كل مملوك لي الخ لا يملك كل مملوك له في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
الاستقلال بغيره السبع او سوف في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يعتق في ملكه بعد البيع لان الاضافة حقيقة في الحال في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
ملكه وانما صار من كان في ملكه وقت البيع مدين له من الاخر ولها ان هذا الجواب يتفق بطريق
الوصية حتى اعتبر من التملك والوصية انما يكون بعد الموت فيكون المقصود من حال الموت
الاربي ان من مرضه وصية ماله وليس له مال كحدث غيره تناولهما اذا بقي في ملكه الموصى به
المملوك ان يعلق مملوك تينا ولان لان ماله المملوك المطلق والمملوك يتبع المالك ولا يلزم
بغيره عتقه عن كفارة العبد وانما عتق من وجهه ومن مملوك تينا ولا يملك الا ان يعلق الموصى به
جمل جاريته من قال كل مملوك لي فهو حرة لان ماله مطلق فعتق الامم في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
ولا تينا والملكات ايضا لا يملك مملوك مطلقا لانه ماله مطلق **على** في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
ما يجعل الا من شتمه في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
درهم او بارقه درهم فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
انما يعتق العتق كذا في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
حتى يملكه ولو لم يكن في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
وهو قيام الرق كالميراث والميراث في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
غيره شتم الملك والميراث في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
غيره حرة او مملوك في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
حرة ما دون ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
حرة ما دون ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
ولا تينا في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
ولا يكون العبد احمى من مملوك في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
اداره بالحقية بينه وبين المولى بين ان العبد احمى من مملوك في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
بينه وبين المولى احمى من مملوك في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد
المال لا يعتق لان عتقه المولى على التناول اعتبارا بالمرء لا بكل فان كان المالك
اداره فاعتق قبل التعليق رجوع المولى عليه لانه مملوك لم يملكه لان ماله مملوك في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد في مرض موته او بعد الوفاة فقبل ان يات الشاهد

الملكة

سبب كذا

بهاج

لان المولى

بما رضاه بخلاف الملكات ولا يرى اي حكم له الولد
قبل الاداء كما يبرى في الملكات وعتق حرة

كانت كتاب واثم اولاب ليس عصبته مع البت وكلهم يقدم على المتيقن وقد تروى العصبته على
ذي الرحم وهو من لا فرض له ولا دخل في الميت انتهى فان مات السيد ثم المتيقن فارتفع
لا قرب عصبته سيده اى ان مات السيد ثم المتيقن ولا وارث له من النسب فارتفع قرب عصبته سيده على
الترتيب المعروف ويثبت به ان ابنا بولاب العقل هو العاقل وسيأتي بيانها في المعامل
ولادته الحكم وقد مر في كتاب اوصياء اولاد الميت وبره على كل منها ان عصبته بعضه مالو
والمرث لها يجوز اشتراكها كما في المالك ذكره في الحديث لا ولاد للشاء انما عصبته كما في الحديث
وهو قول عليه السلام ليس لك ارض الولاء الا ما اعتققت او اعتق ما اعتقت او كاتبه وكاتبته
او دبر من دبرن او جولا مستقرن او متفق مستقرن اى ليس لك ارض الولاء الا ما عصبته
اعتقته او لاد من عصبته واما ولاد المدبر فقد عرفت بيانها بالوجوه وعرفت ايضا مسئلة
جر الولاء انما اى الولاء انما يصلح للموالة اذا ولى امر مكلف اى عاقل بالغ قديم لان عقد
تفرق فائبرين الغنى والفقير لان فيه ايجاب الوارث والتمتع العقل فلا يصح بدون ذلك لان الوارث
كما سيأتي فيقول النسب قديم لا لا فرقة في نسب يجوز ان يولى غيره على قيد بل لان تناهم العرب
بالقبيل فانفع من الولاء او والى حبيبه عاقل قديم لا اذا ولى لم يعقل لم يعتبر تفرقه اسلاما بل ان ابيه
او وصيه لان العصبين من اهل البيت لولاء العاقبة اذا ثبت بسبب بان ملك قربة وكما ثبت
ابوه او وصيه بحده وعلى كان ولاد له للصبي فجاز ان يثبت له ولاد الموالة اذا عصبته
عقد ما لا يولد او والى العبد بان سيده فانه يكون وكيل سيده لعقد الموالاته واخرى على ان
يرتفع عقله لعقد والى ولى لعقد الموالاته اى ان مات رجل ورثه الاطراف ويعقل عنه اى الاب حبي
الافضل حديثه على الاعلى سواء اتم الاصل في يد ابي له الاطراف ولا كان ما وقع في يد غيره بعض
العقبه او في ذكر الاب لا في يد غيره فخرج الصالح بوليس شرط صحة هذا العقد خلافا لما في
وعقل عليه وارثه في الاولين اى انكر المكلف والصبي العاقل بان كلامها اهل الوارث
والتمتع بالمال للصبي في الاخرى اى العبد لا ليس له مال له بل هو وكيل في اهل كافر والوسط
اى ولاد الموالاته كما بين بان يتوارثان اذا ما عصبته بخلاف ولاد العاقبة حيث لا يورث
الاطراف واخر موالاته الموالاته عن ذي الرحم لان الموالاته عقد مما لا تنظمه في مهادن ذي الرحم واثبت
شرعا على المكلف ان يطلع له ليعقل العقل عنه الا غيره اى يجوز ان يتصل ولاد من الاعلى الى غيره ما
لم يعقل عنه فانه اذا عقل عن الاعلى ليس له ان يجزى ولاد لتعلق حق الغيبة او غيره ولاد فانه
في حق الولاء كخص واحد ولا يعلل التبرأ عنه اى عن ولاد من يعقل عنه منه اى الاعلى حال
في الهداية للاعلى لا لغيره وعن ولاد لعدم الكفر لان شرط في هذا ان يكون مجزى والى
مجازى عن الوكيل قصد اختلف ما اذا عقد الكسطل مع كافر غير مجزى عن الاول لان من شرطه كونه
الغنى المالك في الوكالة المتيقن لا يولد لان ولاد العاقبة لا ترمز ليعقل العقل وان

التصرف

والله اعلم بالصواب

५७८९०१२३४५

در مقام یک نویسنده

وإذا سكره يتيقن وإذا استأجره على الغش في ثمانون جلد وعلية الجمع الصالحة رضاء الله
فليسبب من القذف لأن جنابة الشرب مطلقا ولو جازية القذف لا احتمال كون التماز صادقا
وعجزة من أقالمة البنية لا يدل على كذبه لا احتمال عيشته مشهورة أو ما يسمعون من ادعاءه ولا خلاف
قد لا يخرج القذف في كل جنابة الشرب جامع بين الشرب والقذف فيخص منه ما لا يخرج ولا تعاد في جنابة
فلهذا كان من حقه أن يفتى من الشرب والآن كان منصوصا عليه كذا في الكافي فاصحح ما قال صدر
الشيعة في قولهم القذف ثابت بالنسبة هو قولهم فاجلدوه مائة من جلد وهدموا من جلد وهدموا من جلد
حد القذف لأن حد الشرب لا يثبت باليمين بل بالجمع القضاة غايبون عن هذا الجمع هو القذف
تقرر في الأصول أن الحكم مستند إلى الجمع لا إلى الفرد وعرف بقذف مملوك عبدا أو أمة أو ولد
أو كافر من نال جنابة قذف وقد استنع وجوب الحد لغيره أن لا احتمال في جنابة الشرب ولما لم يلج
في التنويه غايبه وفي الصور اللاحقة الرأي إلى ما وصفتنا من أن يجب فيها البلوغ في التنويه
أحد بهما ما إذا أصاب من الأجنبية كل حرام غير الجماع والثانية ما إذا أخذ بالسارق بعد ما جمع المال قبل
الانحياز إليه كذا في الكافي وعرف بقذف مسلم بما ساء إلا أن يكون معلوم القذف لا يغير ذكره في القذف
فإذا أراد ابتداء دفع التنويه لا يسمع له أن يشهد على الخراج المجرى خلافا لما قاله ابن فارس في أنما
حيث يسمع لا يثبت عليه الحد وهو حق الله تعالى فلا يكون حرجا على ما يأتي في كتاب الشهادة وعرف
بأنه لا يوجب بأسا في ما جاز ما عرفت ما جازين بالوطي لا يثبت على ما عرفت أن لا يكون القذف
الخاصة ما يثبت من غير ما يثبت على ما عرفت ما يثبت على ما عرفت ما يثبت على ما عرفت ما يثبت على ما عرفت
فما كان من الزنا ما بين النكاح والظهار في الظاهرية الظاهرية الزانية ما عرفت في القذف هو السعال كما
الزانية في الحب إذا قرأ رجل بحدت ليقض منها حاجته فستر الزانية لهذا القذف وقيل يكون
بستر الزانية وقيل هو قذف الزانية لأن الزانية قد تفعل سرا وتناف من وجهه من الجاهل
بالأجرة أو قول برز على ظاهره أن مقتضى هذه المعاني أن يكون في القذف معنى الزنا مع زيادة الزنا
فثبت أن يجب فيه الحد كما وجب في ابن الزانية اللهم إلا أن يقال أن الحد إنما يجب إذا قذف
بغير الزنا ما هو في حد ما يدل عليه اللفظ اقتضا كما قال است لا يكون است بغير
اليمين في الغضب كما هو لفظ القذف القذف لم يوضع بغير الزانية على عمل فيه بعد وضعه لم يوضع
ولا يدل عليه اقتضا وهو ظاهر يؤيده ما قال الزبلي لا يقال يجب الحد بقوله لغيره است لا يكون
بغير بغير في الزنا لا احتمال أن يكون في غير ما يثبت بالوطي ما يثبت بالوطي لا احتمال أن يكون في غير ما يثبت
والمتفق إذا ثبت نيت جميع لوازمه في الحد أو إثباته اقتضا كما ثبت بالعبارة بهذا غاية
ما يمكن من هذا المقام كونه بعد موصية ناسك بالزنا العاجزة فأنما في نيت كل معصية فلا يكون في نية
الزانية ولا في حد فلاحظ أنه أنك ما في المصنوع وانت ما في الزنا ما يثبت بالوطي ما يثبت بالوطي ما يثبت بالوطي
زاده منه المستوفى في الوطني الحرام وهو عزم الزنا كالوطي حال الجنون وفي العرف لا يراد أن يولد

قوله

وإذا سكره يتيقن وإذا استأجره على الغش في ثمانون جلد وعلية الجمع الصالحة رضاء الله
فليسبب من القذف لأن جنابة الشرب مطلقا ولو جازية القذف لا احتمال كون التماز صادقا
وعجزة من أقالمة البنية لا يدل على كذبه لا احتمال عيشته مشهورة أو ما يسمعون من ادعاءه ولا خلاف
قد لا يخرج القذف في كل جنابة الشرب جامع بين الشرب والقذف فيخص منه ما لا يخرج ولا تعاد في جنابة
فلهذا كان من حقه أن يفتى من الشرب والآن كان منصوصا عليه كذا في الكافي فاصحح ما قال صدر
الشيعة في قولهم القذف ثابت بالنسبة هو قولهم فاجلدوه مائة من جلد وهدموا من جلد وهدموا من جلد
حد القذف لأن حد الشرب لا يثبت باليمين بل بالجمع القضاة غايبون عن هذا الجمع هو القذف
تقرر في الأصول أن الحكم مستند إلى الجمع لا إلى الفرد وعرف بقذف مملوك عبدا أو أمة أو ولد
أو كافر من نال جنابة قذف وقد استنع وجوب الحد لغيره أن لا احتمال في جنابة الشرب ولما لم يلج
في التنويه غايبه وفي الصور اللاحقة الرأي إلى ما وصفتنا من أن يجب فيها البلوغ في التنويه
أحد بهما ما إذا أصاب من الأجنبية كل حرام غير الجماع والثانية ما إذا أخذ بالسارق بعد ما جمع المال قبل
الانحياز إليه كذا في الكافي وعرف بقذف مسلم بما ساء إلا أن يكون معلوم القذف لا يغير ذكره في القذف
فإذا أراد ابتداء دفع التنويه لا يسمع له أن يشهد على الخراج المجرى خلافا لما قاله ابن فارس في أنما
حيث يسمع لا يثبت عليه الحد وهو حق الله تعالى فلا يكون حرجا على ما يأتي في كتاب الشهادة وعرف
بأنه لا يوجب بأسا في ما جاز ما عرفت ما جازين بالوطي لا يثبت على ما عرفت أن لا يكون القذف
الخاصة ما يثبت من غير ما يثبت على ما عرفت ما يثبت على ما عرفت ما يثبت على ما عرفت ما يثبت على ما عرفت
فما كان من الزنا ما بين النكاح والظهار في الظاهرية الظاهرية الزانية ما عرفت في القذف هو السعال كما
الزانية في الحب إذا قرأ رجل بحدت ليقض منها حاجته فستر الزانية لهذا القذف وقيل يكون
بستر الزانية وقيل هو قذف الزانية لأن الزانية قد تفعل سرا وتناف من وجهه من الجاهل
بالأجرة أو قول برز على ظاهره أن مقتضى هذه المعاني أن يكون في القذف معنى الزنا مع زيادة الزنا
فثبت أن يجب فيه الحد كما وجب في ابن الزانية اللهم إلا أن يقال أن الحد إنما يجب إذا قذف
بغير الزنا ما هو في حد ما يدل عليه اللفظ اقتضا كما قال است لا يكون است بغير
اليمين في الغضب كما هو لفظ القذف القذف لم يوضع بغير الزانية على عمل فيه بعد وضعه لم يوضع
ولا يدل عليه اقتضا وهو ظاهر يؤيده ما قال الزبلي لا يقال يجب الحد بقوله لغيره است لا يكون
بغير بغير في الزنا لا احتمال أن يكون في غير ما يثبت بالوطي ما يثبت بالوطي لا احتمال أن يكون في غير ما يثبت
والمتفق إذا ثبت نيت جميع لوازمه في الحد أو إثباته اقتضا كما ثبت بالعبارة بهذا غاية
ما يمكن من هذا المقام كونه بعد موصية ناسك بالزنا العاجزة فأنما في نيت كل معصية فلا يكون في نية
الزانية ولا في حد فلاحظ أنه أنك ما في المصنوع وانت ما في الزنا ما يثبت بالوطي ما يثبت بالوطي ما يثبت بالوطي
زاده منه المستوفى في الوطني الحرام وهو عزم الزنا كالوطي حال الجنون وفي العرف لا يراد أن يولد

في السرقة

خفية

من ماء الرطب كذا في الهداية والكافي وبين الرازي في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
والسبع وكذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
الشيء في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
اصلا كما في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
غير فان سكره اما الكحل في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
وبني عليه وان على وجهه وسكن في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
وكثيره حرام سكره في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
لا يملكه كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
فاما ان قصد السقي فلا يملكه كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
طبخه حكمه كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
نكت الكحل لا الماء يذهب اول اللطافة او يذهب منها فلا يكون الذاهب غني عن الماء العذب وبين ان
يقول في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
وان في حرامه والكلام في كذا الكلام في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
يخرج بين ما في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
وبين الرازي في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
اذا سكره كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
كما في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
حل هذه الاشربة الاربية اذا شربت ما لم يسكره واذا سكره كان القدر الاضطراري المانع
بما هو وطرب متعلق بقوله شربت وهذا القدر ليس بغير هذه الاشربة بل في الاشربة الماء وغيره من البعاث
بغيره وطرب على ما في الفقه حرمت اكله ان كان له حالة لغرض الاكل فاما في حالة الحاجة المتعددة
التي تطلب من غير هذه الاشربة في الامور الحسنة والبيحة وهو حرام لما في كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
في الاشربة السائلة وقد يكون مباحا كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
والاشربة المتعددة في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
واجب الحركه السكر على ما ذكره ليس بفعل ففعل كونه اختياريا قلنا في كونه حراما في المشربة
الى التحريم والسكر سبب حصوله كما قالوا في وجوب الايمان وحرمه الكفر بانها من الكيفيات التي
دون الاعمال الاختيارية فتدبره وحل الحركه عطف على الشك في اي حال فكل الذي في قوله تعالى
لم يملكه ولو كان تحريمه بعلل كالتأليف والمختر مثلا اليها ولا يكره تحليلها وقال ان في حركه
ولا يملكه لخالصه ان كان بالحقا يعني بغيره قولا واحدا وان كان بغيره فله في كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
والاشربة في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي

الخط بالزحف والشيء هو طرف يكون من الحب المنقوع فان هذه الظروف كانت مختصة بالمر
فذا حرمت حرم النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف في الامانة في شرب الخمر والامانة في شرب
الخمر فاما حرمت هذه الامانة التي عليها السلام استعمالها وايضا يباح في ابتداء شرب الخمر في شرب الخمر في شرب الخمر
مدة ما ذكره واستقر الامر في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
لان في اجزاء الخمر غير معدم القاطع فيه كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
لان وجوب الحد في قليل الخمر كونه داعيا الى الكثرة والندرة ليس كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
كتاب البنات لا ينجى وجه منسوبة بهذا الكثرة والندرة ليس كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
شرها سواء تعلقت بالان او بفن وفي اصطلاح الفقهاء نكت بما يتعلق بالنفس والاطلاق وحل
النفس السرة بما يتعلق بالاموال المتعلق به هو فعل مؤثر في افاق الروح وهو على ما ذكره في البسوط ثمانية
اقسم على خطا وشبهه وكان ابو بكر الرضا يقول سوغتة انما هو شبهه بغيره خطا وجار
جوي الخطا وقتل السبب اقتضاه التماخرون والمراد من انواع قتل يتلوه في الاماكن الآتية
والا فاقول انواع كثيرة كالحرق والقتل والقتل جفا في قطع الطريق بين الاماكن
يقول كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
بجو سلة اي بسلا وخو في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
القائمة غالبا مقامة في كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
وحج فان الآلة القائمة غالبا هي المدة لا ما هي المدة للقتل حتى لو ضرب بجر كبير او
بعضه يد او كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
المدة وما يشبهه كالحبس في غير نظام الرواية وشرط اي شرط القتل كونه القاتل مطلقا اي
عاقلا بالاعمال في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
عقد وخطا منها وكذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
قتل بغيره فان زيد لم يكن معصوما بالدم بالنظر الى او يابى كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
ابا ولما وجب على القاتل ان كان قد زيد بعد الدية ان كان خطا كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
اي بين القاتل شبهه ولا يشبهه ملك كذا في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
لنقله في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
الاجماع والتعود عينا وقال الشافعي وهو غير مستلزم بل هو في حيزه وبين اخذ الدية وبقوله تعالى
كتب عليكم القصاص في القتل والمراد به الدية لانه واجب في الخطاء الدية لقوله تعالى وكتب عليكم القصاص في القتل
الاية والاية قال عليه السلام في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي
مشكال ما في قوله تعالى في الرطب كذا في الهداية والكافي

والمتقون

عند او قطع يد ما عدا الاستيفاء في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 وحلهم على ما كان ان قبل لا يفرق في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 ما ان اجب بالعدو الاصل في امثلة الملو كالملة والشحن وسقط ايضا بصلح احد منهم وعقود لان العدو
 اذا ثبت لم يفرق في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 في الملو كالملة في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 حصة صلح باق كمن لم يفرق في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 به اي بالان في نصف بينهما الا ان يفرق في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 العدو طاردا لا يصلح في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 قس جماعة واحد بعد البقرة الجماعة به لاجتماع العدة في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 قس جماعة واحد بعد البقرة الجماعة به لاجتماع العدة في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 ان قس جماعة واحد بعد البقرة الجماعة به لاجتماع العدة في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 الاول في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 لان الموجود منهم قس الجماعة به لاجتماع العدة في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 وان كان كل واحد منهم قس الجماعة به لاجتماع العدة في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 التماثل ما وجب ولو حذر في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 المقتولين في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 فحقا احد من قس الجماعة به لاجتماع العدة في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 بن اثنين فعلا احدهما في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 هذا قول يفرق ولكن لما كان متساويا وجهه في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 ذلك انما هو على ما وجب القصاص كذا في المحيط رجل جرح رجلا فمشرده المجرع على نفسه فلان
 لم يجرع ثم مات المجرع في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 قبل الموت جانبا لعدو استسما كذا في الفتاوى المسحوق لا يجرع العدو يقتل عبد الوفاء بعد
 كذا في الفتاوى ولا ينفذ الا بالاسقف في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 الصحابة رضي الله عنهم قالوا في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 الكافي في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 حصة اذا كان من نصف احد بعد البقرة الجماعة به لاجتماع العدة في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 اذا قطعت من المقتولين ولو لم يفرق في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 بقا ولو لم يفرق في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد

وبقيت العين وتبين طريق القود بقوله فيجعل على وجهه اي الضارب قطع رطب وتبين عينه
 بمرات ثمان فان صعد عينه الضارب نزل ولو قطعت اي عينه لا ينفذ الا بالاسقف في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 قود وكل شجرة عطف على الرجل اي كذا كل شجرة نبت في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 ان يظهر العطف كما سبقت في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 رضى الله تعالى عنه لا ينفذ الا بالاسقف في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 في النصف وقطع من الضارب ان قطعت من المصروع وسردي في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 ولا يفرق في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 في القيمة ولا يفرق في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 يمكن ان يخرج الشئ ويومئذ فيكون ابدا كالملا كوز واما اذا لم يفرق في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 وان فلا ينفذ الا بالاسقف في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 فيها لان الا بغيره في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 قطع من النصف في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 وفيه المخرج عليه ان كان القاطع سكا او ناقصة اي ناقصة او صابغ او دريس الشاج الكبير في سعة اليد واليد في سعة اليد
 المشجوع في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 او ناقصة الا صابغ في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 القطع وبين ان ينفذ الا بالاسقف في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 المزدوي في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 الكبر بان كانت الشجرة مستوحيت ما بين قرن الشجيرة وهي لا يستوعب ما بين قرن الشجيرة فلان المشجيرة
 الشجرة انما كانت موحية كذا في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 على ما فعل في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 يقطع يدان بيان او اسكتها واحدا عليها فقطعت بيده اذا قطع رجلا يد رجل ان اخذ اسكتها
 واحد الزجاجة اراه على يده سنة الغنص لا يقطع يداهما وقال الشافعي رحمه الله يقطع اعتبارا
 بالانفس لان الاطراف تابعة لربها كذا في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 في الوسط وما سبب حيث لا يجب القود على واحد منهما اذ لم يوجد من كل منهما اذ لا صلاح الا على
 بعض العضو ونان كل واحد منهما قاطع للعضو لان ما قطع بقوة احد ما لم يقطع بقوة الآخر
 فلا يجوز ان يقطع كلاهما في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 من جانب الآخر بخلاف النفس فان الشراطينها السواوة في القيمة في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 في النصف والقيمة وثمانية يراها اي ضمن القاطعان دية المقتولة لان النصف حصل بغيره
 نصف الدية على كل منهما لانهما لهما من روادى قطع رجل يجرى سواه قطعهما معا

المبرور كذا في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد
 قس جماعة واحد بعد البقرة الجماعة به لاجتماع العدة في سعة اليد واليد في سعة اليد واليد في سعة اليد



او ما كانت فلها اذا حفر عنه اي قطع يمينه ودية اي نصف دية النفس فيسقط بها الفدية
اما ثبوت القطع لهما فلان ثبوتها في سبب احتياقي بوجوب التوبة في الاحتياقي ولا عبرة في
التقدم والتأخر كالنهي في التركة وذلك لان كل واحد منهما ثابت في البدن لسبب
حق كل واحد منهما وهو القطع وتكون مشغولتان بالاحتياط لا يمنع تقرر السبب في حق الكسوة وهذا
لو كان القطع لهما بعد الاستوى في الاحتياقي رتبة واما ثبوت الدية لهما فلان في ان الاطراف
مستأجرة حكم الاموال وعرفت ايضا ان العود ثابت لهما على الكمال لكن كل منهما لم يستوف حقه كما هو مقتضى
بالضرورة اعتبار رتبة الاطراف ايضا كذا بين في المظالم على الظالم ولهذا وجب الدية لثبوتها
اذا كان العاصي في النفس حيث يقتضي ثبوتها بالقتل لهما بدول الدية فيمن يربح لانه لو قطع
بين رجل ورجل فمقطع يدها وكذا اذا قطعها لهما احد فانه حقه احدى الاطراف المقطوعة
قطع في القاطع فلما خذ الدية اي دية واحدة لان للآخر ان يستوف حقه والى عليه ان يقطع
الاخر ثبوت حقه بيمين وحق الاخر مستوف في حال ان لا يطلب ويقتضى ان لا يقطع فانه يستوف
الاول تمام حقه بالعدو حتى يكتفي تمام دية واحدة لان الاطراف ليست كالنفس كما هو مقتضى
فقطه سبب الاخر فاما ثبوتها لاول لا بد من عدو على عاقبة الدية لانه لو قطع رجلا فمقطع
اخر فمقطع اخذ من القاطع بها اي يوجب قطع وقيل في عدلين وقيل في رجل واحد وقيل
خطا او عكس برهانها ولا يتعلق باليمين او المختلفين والما في الدين فابري بغيره يقتض
ما يقتض ثم بالقتل وان لم يبرأ فمقطع عنه لانه نفس صورة ومنه وعندهما يقتل ولا يقطع فمقطع
القطع في جوار النفس واسا في المختلفين فانه اذا قطع رجلا فمقطع خطا يقتض للقطع ولو خذ دية النفس
وفي عكس فمقطع الدية للقطع ويقتض للقتل لاختلاف الجنين لكون احدهما عدوا والاخر خطا
مما ايتى في خطا بين بغيره اي يوجب دية القطع ودية النفس واحدة دية واحدة في خطا بين اي خطا
القتل وخطا التل بغيره لان دية القطع انما يوجب عند استكمال اثر الفعل وان لم يعلم
السراية والنزق بين هذه الصورة وبين عدلين لا يبرأ بينهما ان الدية مستغرقة في الاصل
عدم وجوب اختلاف العاصي فانه مثل مقتول في الاصل ان يقتل اما لو خطا والقطع كذلك صار
رابته فمما ان يكون بينهما براء ولا صار ثمانية وقد بين حكم كل واحد منهما في ضرب مائة سوط
براهن معين ولم يبق اثروا في عشرة حيث يقتضي دية واحدة فانه لا يبرأ في سبعين لم يبق
الاخر في التعزير وكذا في اربعة اندمعت ولم يبق لها اثر عند اربعة وعشرين يوسف في مثل حكومة
عدل في خمسة اربعة الجلباب وثمان اربعة وان يبق اى اى اثر وجب حكومة عدلين وسباني في اربعة
الدية ودية النفس على المقتول على القاطع في منة ضمن دية يمين رجل قطع يده رجل فمقطع
المقطع على القاطع في منة ضمن دية في ماله فلو عفا عنه كذا ايضا او عفا عنه في
عفو النفس لا يبرأ عليه اي على القاطع في النفس والوفا في النفس ان كان في خطا وقيل عفا

فقطه

تدبر

وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر في الثلث لان الدية مال فيحق الوفاة بتعلقها بالوفاة
وصية فيعتبر في الثلث واما العمد فتوجب خود وهو ليس بمال فالتعلق به في الوفاة يقتضي
عنه على الكمال هذا عنده وعندهما العفو عن القطع عفو عن النفس ايضا كذا في الشرح لانه
العفو عن الشرح كالعفو عن القطع عنده وعندهما عفو عن النفس ايضا فمقطع اجرة يد
رجل فمقطع يدها فمقطع يدها فمقطع يدها فمقطع يدها فمقطع يدها فمقطع يدها فمقطع يدها فمقطع يدها فمقطع يدها
اي حسم لان العفو عن اليد والقطع لا يكونا عفو اي حسم منة عنده ثم ان كان القطع عدلا كان تروجا على العفو
في الطرف وهو ليس بمال في تقديره كسيفه وفي تقديره السوط ولا فلا يصلح للمهر فيجب
عليه من المثل فان قيل قد سبق ان الفصل لا يوجب بين الرجل والمراة في الطرف فكيف
يوجب تروجا على المهر في الفصل لانه الفصل لا يوجب في قوله تروجا ورجوع فمقطع واما
سقط للعدو ثم يبرأ عليه الدية لان التزوج وان تضمن العفو لكن في الفصل في الطرف فانه
سرى بغيره ان قتل ولم يبقا والعفو بغير الدية لعدم حقه العفو عن النفس هو في حاله لان عدم
والعاقلة لا يقطع فانه وجب له الدية ولها المهر بقا قسارن استوبا وان كان اقرها اكثر رجوع
في الاخر وان كان القطع خطا كان تروجا على النفس اليد وادسية الى النفس بين من ارسله
وان المهر معدوم فيجب من المثل كذا في تروجا على ما في يده ولا يمين في الدية ووجهه بغيره لا
خطا ولا يقع المقامته لان الدية على العاقلة اقوال ينبغي ان يقع المقامته على القول في الدية وهو
عدم وجوبها على العاقلة بل على القاتل كما سبقت في حقه ولو لم يكن على يده وما كبرت منها في السر او خطا
الحماية فانه منة فلهما مهرها لو عدل لانه كالحق على القاتل وهو ليس بمال فلا يصلح للمهر في المثل
اذا نكحها عاقر او خسرته وكسب على اي لادته ولا قصاص لان حقه العاصي وقد رخص سقوطها عنه
بغيره واولا يصلح له سقوطها لانه رخصه العاقلة قد رخصها له خطا لان هذا اثره على الدية
بما يقتض للمهر فان كانت اي مهر المثل الدية ولا مال له سواه اي سوية مهر المثل فلا يمين عليه اي
العاقلة لان التزوج في الحواج الاصلية فيعتبر في جميع المال هم لا ينعون في ثمانية اربعة اثمانا فكلوا
عنا بسبب خاتمة فكل من ينعون لها في الاكثر اي ان كان مهر المثل اكثر من الدية لم يوجب الزيادة
لانما رخصت باقل من مهر المثل والراعي الاقل ان كان مهر المثل اقل من الدية يرضخ في العاقلة
مهر المثل في الزيادة منها وصية لهم اي للعاقلة وتخرج لانهم في الجانب فان كان يخرج في الثلث
يرفع عنهم ايضا والا سقط عنهم قدر الثلث وادوة الفضل الى الولي اذ لا تستفد الوفاة
الاخر الثلث فمقطع يده يمينه فمقطع يدها يد كبر فانه يمينه فمقطع يدها يد كبر فانه يمينه فمقطع يدها يد كبر
زيد له اي كبر ما يقطع يدها يد فمقطع يدها يد فمقطع يدها يد فمقطع يدها يد فمقطع يدها يد فمقطع يدها يد فمقطع يدها يد
بمقطع ساقا او يمين بالسرية الا انما كانت فمقطع يدها يد فمقطع يدها يد فمقطع يدها يد فمقطع يدها يد فمقطع يدها يد فمقطع يدها يد

عليها

المترشح أو موجب الرهن ثبوت يدا المستأمن المترشح من المالك مكان الرأه أو عامله فيجب الجعل عليه وإن
أوجد صوم الرهن أو الرهن بالبطل بالموت وهذا إذا كانت قيمته مثل الدين أو قبل موفى الأمانة
قد الرهن عليه والباقي على الراهن لأن فيه بالقدر المضمون فيه وصار كمن الدوا والخصم فيه
التي فيه بالمداد فانه غير المترشح بالقدر المضمون فيه وإن كان مديونا في الجعل على المولى إن اختار
القضاء أي قضاء على ما على العبد في الدين وإن لم يكن القضاء بوج العبد في الجعل أو في صاحب
الجعل عملا ولا والباقي على الموعود لأنه مونة المالك فيجب على من يستقر المالك وإن كان العبد جانيا على
المولى في القضاء أي الجعل على المولى إن اختار العدة لأنه مظهره مع الجانية باختياره العدة وتبين
الرأه أصيب طالته والاولاء في الرهن أي الجعل على الاولياء إن اختار المولى دفع العبد اليهم
أوجب حكمه وإن كان العبد موهوبا على الموهوب له وإن رجع الواجب من قيمته بعد الرهن إن
الموهوب له عده الرهن في الموهوب يتقبره وهو ترك المقر في عده فلا يسقط عنه الواجب بالرد
إن كان ليحيى حتى ماله مونة ملكه وإن ردته وميت فلا جعل لأن تدبيره واجب عليه فلا يسخى إلا
الأعراق بعد البيع وقبل القبض في المترشح أي فانه متى لم يرد أن صرح بوجه الابق أو
رهن الأول الثاني يسقط العدة حكمه على ما جاز في التمسك وذكر في الكافي في باب المقر في الرهن
كتاب المفقود هو المفقود من ثلثي أو غاب عنه أو أنما فاقده وهو مفقود أو اصطلاحا غاب
لم يذره في أي موضع هو ولم يسع جده أي هو لم يمت في أي مكانه بالاسم أو في ظاهره
لكنه غابا لثبوت كونه والذين يتوفون حكم الامة ولا يتسم بالقبول بغير حاله ظاهر حال الجبوة والتسمية
بعد الماتة لا تسحق اجابته لا تالاه في حق الموت وتقيم في القاتل من بعض حقه الكاين في قيمته والتمسك
بالرهن في كونه فاده إن القاتل قُتل فظاهره في النظر في كونه كالبصير والمفقود
وفي من كانه فاقده والتمسك عليه نظره فانه يتعين غلته والدين الذي اقترع عليه من غايته لا في كونه
ويجاء في كل من وجب بعد ماله اميد في حقه والظاهر في الدين الذي ثلوه بالمفقود ولا في نسب
في غماره وطرح في يد آخر فانه ليس باكله لا يمتنع بل هو دليل بالتبين من جهة القاتل وانه لا يمكن
بإخلافه والظاهر في الوكيل المتعين من جهة المالك في الدين فان ادعى أحد المفقود حقه في الحق
لم يثبت له ادعواه ولا قبلت بشيئ منه ولا يمكن وكيل القاتل ولا ادعى الورثة نعمنا وإن رأى القاتل على اليد
وكل من ذلك لم ينفذ حكمه إلا خلافا في دفع القضاء ذكره الزميلي ويتيق اقربانه بالولاء كولد له
وعنه كافر في باب النفقات الاصل أن كل من سبى النعمة في مال المفقود حال حضوره لم يقض
يسقط عليه في مال عند غيبته لأن القضاء يكون العادة وكل من سبى حقه في حضوره لا يقض عليه
ماله لأن النعمة في كونه بالقضاء والقضاء على الغائب لا يجوز إلا بقرينة وبما بين المفقود وعمر
توسعه عليه لعدم انقضاءه حتى في البان ولولا ربح سنين وعند ماله إذا مضى ربح سنين يولى بينهما
وقد عده المولى ثم تزوج إن شاءت وميت عطف على حي في حق غيره فلا يبرئ من غيره ولا يحق

ولا يستحق من اوجبه له الا ذوات الحيوان بل يوقف قطع مال مورثه ومواريه الى موت اقرانه في طلبه
 اقتلعت في تقدير مدة حياته فظاهر الروايات ما ذكره من ان ما يقع المانع المانع للموت في الشئ المرجع
 الى امثاله كمنه المتلفات ومنه مثل النساء وتجاوز بعد كل اقرانه داره سواء الحكمه شرعية او الظاهر للناس
 واعتبر اقرانه في بقية لان التخصيص في حال الاقران في كل البلدان خارج عن الامكان وقال ابن ابي شيحة
 ان ينفذ الى ارض الامام لا ينفذ في البلدان وكنز غلبه الظن بخلافه في البلدان الا في حال
 الملك العظيم اذا انقطع جبهه يطلب على الظن في ارضه منتهى انما اذا دخل بماله ولم يكن سبب
 اختلاف في الشئ في مدة الاطلاق اياهم فيه فانه لا يقتدر بمرئيه له فان ظهر على ابي قبل موت اقرانه
 جيا طلقه لكان لقطع الموقوف وبعده ابي بعد موت اقرانه يحكم بموته في حال ما لم يموت تحت المدة لظن
 متعلق بالمال اياهم كمنه في حال ما لم يمت في مدة تفرقة حقيقة او حكمه تمام المدة فتدبره
 لان كان الاقران مات الموت بين اربعة اشهر وعشر او خمس ماله على غير شرطه وان ولا يترت وارت
 مات قبل المدة وفي حال غيره عطف على ما في ماله ابي حكم بموته في حال ما لم يموت في حين قيد حتى لا يكون بعد
 ذلك الجان ما كان المال للغير لان كان ميت والميت لا يملك ماله فيرد ما وقف له في يده مورثه عند
 موته لانه المستحق لهذا المال الموقوف الى ان وذلك لما تقرر في الاصول ان الاستصحاب في احوالهم
 احوال حجة واقعة لا يثبتها بالمعقود قبل المدة مما فلا يبرئ الله كان جازا حقت فقهه ومات قبل
 بموته لان الظاهر ان كان جيا فيصلح حجة لدفع الزيادة الغير وفي حال غيره ميت لان الظاهر لا يصح
 لا يجب ارثه في الغير فيرد ما وقف للمعقود في يده مورثه يوم موته ليس القاصح تزويج امة الغائب
 والمجنون وعدها ولد لان كانت بينهما وبينها كذا في الفصول **كتاب الميراث** ميراثه ما
 يلقط ابي رافع في الارض فيقبل بمنه معقول ثم غلب على الوجه السوي باعتبار ما له لانه ما لقطا
 ابي رافع في الارض وشرع ما لم يوطر ما لم يوطر في العيلة او في ارضه انتمت ندب رافع
 كما لم كيف يملكه بان يوجد في المصارف لان في اوطار السقفة على الاطفال هو افضل الاعمال او
 وجب ان كيف يملكه بان وجد في حارة ونحوه فانه المالك كما راي ابي يعقوب في البرزوخة يجب
 عليه حفظه في الوقوع وهو فرض كفاية لحصول المعقود ببعض وهو لا يلحقه رقة لان
 في بني آدم الحرية كونه اولاد ادم وحوا لان الاصل في دار السلام ايضا الموت ثم انه
 يخرج من احوالهم حتى ان قادمه يتركه في اقله لو وجد ولد منها لا يعرف له ان ينفذ
 وبنايته في بيت المال وارتكبه لان الزعم بانتمت اتفاق الملقط عليه ترجح لا يكون له عليه
 ابي اللقيط وان امره ابي الملقط القاضي به ابي الاثناس في الصحيح الا ان يقول على ان يكون
 دينا عليه في يكون دينا على الملقط يرجع به الملقط على الدنا حتى ولا يرد عليه المناقاة في
 الاصل لان مجوز اموال القاضي بالاتفاق عليه يلحق في الرجوع على اللقيط فيما ذكره الطحاوي وكذا اذا
 قبضه دينا على شخص باجره فانه يرجع عليه وفي الاصل لا يرجع الا اذا امره بما ذكره لان مطلقه قد

عند يكون الحق والبر غير على ما عليه بل احتمال فان ادعى الملقط الاتفاق كما ذكرنا فيقول القاض على
ان يكون دينا عليه فكله اي العتق الملقط لا يرجع الى البينة بخلاف الوجه اذا انفق على العتق
حيث يصدر في الاتفاق المتعارف ولا يخفى الى البينة في الملقط ان ينفع على ذلك القاض ان
ياخذ منه فانه اي القاض لا يلتزم اي الملقط لا يلتزم على كونه ليقط لا يثبت له احتمال ان يكون
ولده او بعض من يولد منه واحتمال هذه الحيلة ليدفع النفع عن نفسه واذ قلنا ان القاض
يلازم حاضره ويعد في اي بعد البينة الاول فيقول ان عليه ان يخرجه اي الملقط فان لم يجد
قبلا ان يخرجه اي القاض عند اخر فقلنا الاول هو القاض فيخرجه بين الدفع وعدمه لا يخرجه
اخره لبقية في الاخر والاول دفع اي اخره الى اخر ليس الا اخره لاسقاط حقه ونسبه
ثبت ممن ادعاه ولو كان المدعي رجلين فيكون ولدا لهما كما في الجارية المشتركة او ثبت
ممن يصف منهما اي الرجلين المدعين علاقة به فانه يكون ولدا لهما وصف دون الاخر
دات زوج عطف على رجلين ان لو كان المدعي امرأة دات زوج فانه يكون ولدا لهما من عند
اي زوجهما وبرزت على انه ولد او كان المدعي امرأة في برزنت كل على انه ولد فانه يكون
ولدا لهما او عدل اي لو كان المدعي عبدا ثبت نسبه فيكون حرا لان الاصل في دار الكساح
الحرية او ثبت نسبه فيكون مسلما ان لم يكن في مفرقه اي حر الزميين بل في مفرقه مناصرا
المسلمين او قرينة قرأهم او موطنه فيه كفار وسلمون وذات ان كان فيه اي حر الزميين مان
وجد في قرينة قرأهم اهل الذمة او بنية ما ثبت عليه المال او على داتيه هو عليه الملقط
اعتبارا للظاهر في الملقط ذلك المال اليه اي الملقط باجر القاض لا مال ضائع والقاض
ولاية صرف مثله اليه وقيل بدونه لانه ليقط ظاهر اول ولاية ان انفق عليه للملقط فثبت
اي ما وجه القضا لا ينفذ من شخص وقيل حيث شاء ذكره قاضه فان وسليم في حقه سانه
سأديه وحفظ حاله لا كساحه لانها سبب الولاية من التزاد والمك والحكمة ولا تصرف ماله
كالام فان ولاية التصرف في المال هو يحصل بالرأي الكامل والشفقة الواجبة والموجود في
كل منهما احد هما ولا اجابة لانه لا يمكن ان يملك ما ينفذ فيه قاضه الملقط الا ان كان ماله مملوكا كما ذكر
في كتاب الكراهية في الاصل احراز عاقل كذا اجابة لانه يرجع الى تارة والاول والى تارة
الصغير ولا ان يثبت فان فعل وحكم به ضمن كذا في الخاتمة **كتاب الملقط** وسمي باسم
الملقط في المعنى كمن غلب استعمال الملقط في الاول في النقطه في غيره ندر رضاء الصل
لان ان تركه كارتياق فصل اليه ما يد فانه فيكون كساحه ما كساحه فيصير ماله لو كان رضاء سبيله
اليه ايصال الحق اليه المستحق وهذا لو اوجب في اخاف الضياع كما قرأنا في استر عليه بان
اخذ في رضاء صاحب وعرف في مكان وجدت فيه وفي الجامع بان نساؤه افر وجدت
نقطه لان كساحه ما كساحه فيصير ماله لو كان رضاء سبيله اليه اي ان علم ان صاحبها لا يطلب او

من سا

انها عند ان يثبت بعد هذا كمال طهر المدة لا يكون بعد تاركات لمانه عند خراج
مهلك بل بعد كل يومين وقت او ثلث او اذنت من الجمل والحام وعند ان في كساحه ليقط آراء
ان في صاحبها فيصير اي الراجح بها اي بالنقطه لوجوبه او بالنقطه بها فيقترن ولو علم على
الاناء والامتنان العتق او غيره من الاولاد او لادهم الفقراء او غيره الفقيرة فان جاء
صاحبها اجازة اي التصديق والرجوع الى التوبة او اخذ فالحق العتق لو كانت قائمة وان ضمن
صاحبها الاخذ والعق بدار جوع بينهما يعني ان ضمن الاخذ يرجع على العتق وان ضمن العتق
لا يرجع على الاخذ وان لم يثبت عطف على قوله فان استشهد فان اقر الملقط باخذ فانه يثبت
ضمن وقا فان هلك في يده لاسعة وان تصادقا اي الملقط والصاحب على اخذ فالحق صاحب الم
يعلم وقا فان تصادقا في ثمنها وكان البينة وان اختلفا بان قال اخذ فانه يثبت على صاحب
اخذ فانه يثبت عند ابن حزم ومحمد بن عيسى ان اخذ به يوسف بل القول في انه اخذ به ليرد
وان لم يثبت في يده او وجد كساحه تركه فانه اخذ الطاعم بان قالوا لم يضمن ذكره الزميين كذا
البينة في ان الحكم المذكورة وما انفق الملقط عليها اي البينة على ان القاض يبرع وبه اي بانه
وبن عا صاحبها فاذا اخذ فانه منه الملقط حكم القاضيه واجر القاضيه نفع اي يستغنى به بالاجارة كما
كانت من البخل والمار والشور والعق عليها من يدين او ثلثه بقدر ما يقع على ان المالك
كان حيا لم يخر لانه في البينة على ملكه بلا ازام الدين عليه قال في الهداية والكافي في هذا المقام
وكذا كساحه في البينة وان لم يجد في غيرهما بل في حد في المحط والبدايع والحدامة فثبت في ذلك
لا يجوز اجارة الابن لا احتمال ان يابى ولما تركته وما ان نفعه من البينة كانت وكذا اذن
القاض بالاتفاق عليها بشرط الرجوع على صاحبها لما قرأنا في الاصل ان كان الاتفاق هو الاصل وان
اخر ابداء بغيره وحفظ مقادير النفع اذارة مستحيلة والمنفق فيها اي منع البينة في
صاحبها لانه يثبت ان بقاء ماله الا ان كانت نفعه فصار كانه يستفيد المالك منه فان ملكه بغيره
سقطت لانه في معنى الرهن فيمكن ما حبه به وقبله لانه لا يملك له وانما اخذ حكم الرهن عند
الجس من مديها على اعتبار حل الدفع لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا اجاز صاحبها وعرف بغيره
فاذا خيرا وبه الاخر لما باه لان وجوب الدفع انما هو بالبينة على ما يستدبر وهو قوله عليه
السلام البينة المدعي واليمين على من انكر ولا يجب بل جرحه لما ذكرنا وعند ان في كساحه البينة
رجوعا الى البينة بالباية جاز ليقترن به شاهد ومكره وحمل ثمنه الى اهلك كذا في الفصول العاشرية طلب
وجه في الماء ان كان رقبته مملوكة يراعى فيه حكمها وان لم يملك لمن اخذ كساحه الملقط انما عليه **كتاب**
الوقف هو لغة بمعنى الحبس فان وقف الذي مصدره الوقف فثبته معناه ما ذكره وقف الكساح
مصدره الوقف لازم وشرا عاقل العين على ملك الواقف والوقف في المانع بغيره العارية فانما
لها فانه عند صاحب العين على حكم ملكه انما يفرز من ملك الواقف عنه الى الله تعالى وحيه يفرز

ماله

علا شرا

This image shows a page from a manuscript, likely a Hebrew or Arabic text, written in a cursive script. The text is arranged in multiple columns, with some lines written diagonally. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored. The handwriting is dense and fluid, characteristic of medieval or early modern script. The text is written in a cursive style, possibly Hebrew or Arabic, and is arranged in several columns. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on a separate sheet of paper.

تفتي عداوة رضا بايبي الكو
بدون

بأن حق في الحقوق وبيع الحقوق كان تفراد لا يجوز والشك كذلك أي صح بيعه بغيره بالحق
ووجه في رواية هو أن بيعه لا يملك له نصف من الماء ولا يخرج من الأرض وهو اختيار من
لجاءه لا يملك له نصف من الماء ولا يخرج من الأرض وهو اختيار من
على الأرض كان يملك له نصف من الماء ولا يخرج من الأرض وهو اختيار من
حق التعلق بتعلق بين لا يتبع وهو البناء كما يشهدنا في حق المرو وتعلق بين يمين يمين وهو لا يملك له
الأعيان ولا البيع إلى البر ورموت بوز وهو أول يوم من الربيع والمهر جان وهو خريف وأما
لم يتجوز لأن البر ورموت بوز وهو أول يوم من الربيع والمهر جان وهو خريف وأما
صوم النصارى ونظر اليهود إلى البر ورموت بوز وهو أول يوم من الربيع والمهر جان وهو خريف وأما
بجانب خط النصارى بعد ما سئل عن صومهم لأن مدته بالأيام معلومة وهي ثمانون يوما ذكره في
وقد وقع الخلاف في هذا الماء وكسره فخطه الزرع والديس وسواها يطول الطاهر هو
الرباب ونحوه والقطاف قطع العنق والبراق قطع من العنق والصب واما ما يخرج من الثمار في
ويكفل إليها أي إلى هذه الأوقات لأن الثمار البسيرة تجزئ في الكفالة وهذه الثمار البسيرة لا تجزئ
الصغار منه في أي شيء جاز البيع أول وجه أي البيع إذا سقطت من قبل حلوله في الزمان المفسد قبل
تفوت ولو كان مطلقا لم يجل البيع إلى هذه الأوقات فحينئذ لا يملك له الدين والجلالة في الزمان
تحتل وبتوسط غطف على البر ورموت بوز أي البيع بغيره لا يقتضي العقد ولا يقع له حصة من الثمار
أو بغيره بغيره أي البيع بالبر ورموت بوز أي البيع بغيره لا يقتضي العقد ولا يقع له حصة من الثمار
والبر ورموت بوز أي البيع بغيره لا يقتضي العقد ولا يقع له حصة من الثمار
فيكون له دوا وكل عقد شرطه الربو يكون كسرها شرط أن يقطع أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
فإن شرط لا يقتضي العقد وفيه نوعان أحدهما أن كسرها أن كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
أي كسرها أو كسرها أي البيع في الشرط كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
كذلك الرب وبيع البيع في الشرط كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
عند هذا الخط شرط لا يقتضي العقد وفيه نوعان أحدهما أن كسرها أن كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
في الاستحسان أو بدونه أو كسرها أي البيع في الشرط كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
العقد وفيه نوعان أحدهما أن كسرها أن كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
البيع ووجه على الأصل المذكور بغيره لا يقتضي العقد ولا يقع له حصة من الثمار
فإن شرط لا يقتضي العقد وفيه نوعان أحدهما أن كسرها أن كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
وسلطانها ولا يخرج من الأرض وهو اختيار من
كسرها أي البيع في الشرط كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
المعتبر في هذا الباب المصلحة الكسيرة أي أجرة الكسيرة في المأثورة والنظر في ذلك وأما المصلحة

بأن حق في الحقوق وبيع الحقوق كان تفراد لا يجوز والشك كذلك أي صح بيعه بغيره بالحق
ووجه في رواية هو أن بيعه لا يملك له نصف من الماء ولا يخرج من الأرض وهو اختيار من
لجاءه لا يملك له نصف من الماء ولا يخرج من الأرض وهو اختيار من
على الأرض كان يملك له نصف من الماء ولا يخرج من الأرض وهو اختيار من
حق التعلق بتعلق بين لا يتبع وهو البناء كما يشهدنا في حق المرو وتعلق بين يمين يمين وهو لا يملك له
الأعيان ولا البيع إلى البر ورموت بوز وهو أول يوم من الربيع والمهر جان وهو خريف وأما
لم يتجوز لأن البر ورموت بوز وهو أول يوم من الربيع والمهر جان وهو خريف وأما
صوم النصارى ونظر اليهود إلى البر ورموت بوز وهو أول يوم من الربيع والمهر جان وهو خريف وأما
بجانب خط النصارى بعد ما سئل عن صومهم لأن مدته بالأيام معلومة وهي ثمانون يوما ذكره في
وقد وقع الخلاف في هذا الماء وكسره فخطه الزرع والديس وسواها يطول الطاهر هو
الرباب ونحوه والقطاف قطع العنق والبراق قطع من العنق والصب واما ما يخرج من الثمار في
ويكفل إليها أي إلى هذه الأوقات لأن الثمار البسيرة تجزئ في الكفالة وهذه الثمار البسيرة لا تجزئ
الصغار منه في أي شيء جاز البيع أول وجه أي البيع إذا سقطت من قبل حلوله في الزمان المفسد قبل
تفوت ولو كان مطلقا لم يجل البيع إلى هذه الأوقات فحينئذ لا يملك له الدين والجلالة في الزمان
تحتل وبتوسط غطف على البر ورموت بوز أي البيع بغيره لا يقتضي العقد ولا يقع له حصة من الثمار
أو بغيره بغيره أي البيع بالبر ورموت بوز أي البيع بغيره لا يقتضي العقد ولا يقع له حصة من الثمار
والبر ورموت بوز أي البيع بغيره لا يقتضي العقد ولا يقع له حصة من الثمار
فيكون له دوا وكل عقد شرطه الربو يكون كسرها شرط أن يقطع أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
فإن شرط لا يقتضي العقد وفيه نوعان أحدهما أن كسرها أن كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
أي كسرها أو كسرها أي البيع في الشرط كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
كذلك الرب وبيع البيع في الشرط كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
عند هذا الخط شرط لا يقتضي العقد وفيه نوعان أحدهما أن كسرها أن كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
في الاستحسان أو بدونه أو كسرها أي البيع في الشرط كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
العقد وفيه نوعان أحدهما أن كسرها أن كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
البيع ووجه على الأصل المذكور بغيره لا يقتضي العقد ولا يقع له حصة من الثمار
فإن شرط لا يقتضي العقد وفيه نوعان أحدهما أن كسرها أن كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
وسلطانها ولا يخرج من الأرض وهو اختيار من
كسرها أي البيع في الشرط كسرها أي البيع وهو شرط البيع وتحتل
المعتبر في هذا الباب المصلحة الكسيرة أي أجرة الكسيرة في المأثورة والنظر في ذلك وأما المصلحة

حدالي

الملك

التي

[illegible]

مجلس اول در بیان فضیلت علم و تحصیل آن

من التهنين

منه الترخ كالعندرة لا تجلس عنده وارجح بيان ان التعيب بان نقا حياها من نقا او نقا كما انجب فاضلا
لانه صابر مقصود انما لا يتاها في ما شغل في العنق ووطن انكر لان العندرة جرد من العين فبما العين
حسب الكسرة بغير عولية لان صابر مقصود انما لا يتاها في ما شغل في العنق ووطن انكر لان العندرة جرد من العين فبما العين
بالد ورجح منية وبيع بروج مائة ولم يبق في المشتري فبما المشتري لان شاء وقبل وان شاء رد لان الاصل
منية البيع حتى يزاد في البيع لاجل الشك منه من علة بالنية فصار كذا مشتري شيئا وبيع احد
مراحمه بغيرها فثبت له ان الشك به بالنية فان ابلغه ثم علم بزمه كنه وهو الفاية لان الاصل انما لا
شغل في العنق كذا التولية يعني اذا كان دابة ولم يبق في المشتري فبما المشتري لان شاء وقبل وان شاء رد لان الاصل
على العنق الاول وان كان استعمله ثم علم بزمه فصار كذا المشتري لان شاء وقبل وان شاء رد لان الاصل
باقام عليه ولم يعلم مشتري بزمه فصار كذا المشتري لان شاء وقبل وان شاء رد لان الاصل
صح البيع لم وان ابلغه قبل تخرجه وجرى المشتري ان شاء وقبل وان شاء رد لان الاصل
العلم بغيره في ما شغل في العنق **فصل** صح بيع العنق بغيره في ما شغل في العنق
رصد وعنه جرد لا يجوز له على السلام اذا اشترى بغيره في ما شغل في العنق لان العندرة على تسليمه قبل تخرجه
بجوزيه كالتقديرات لهما ان كان البيع كدر عن بلد ووقع في فخره فحدث معلول في الحال انما لا يجوز له ان يبيع
تاديرج لا تفسد بصله قبل القبض بان كان على انشطه انهم ونحوه قاله ابو الجوزيه حتى قبله فلا يفسد على
المشتري وقد اضطرب بها كلمات شرح الهداية وغيرهم من اظهر الموافقة لقواعد الاصول فادرك في العنق وادرك
ان الاصل ان يكون بيع المشتري في غير التقديرات قبل القبض فبما التقديرات وادرك في العنق وادرك في العنق
الربوا بدليل مستقل متعارف وهو قوله في جرم الربوا والعامة لم يخصص بجوزيه فبما الربوا وهو ما
ان اصله عليه علمه ولم يفسد في ما شغل في العنق فبما المشتري لان شاء وقبل وان شاء رد لان الاصل
كان ثبت المطلوب حيث لا يتناول المقار وان لم يكن وقع التعارض بينه وبين ادلة التجار وذلك
مسند الى الراجح عندنا في حرة ان البيع عليه السلام في بيع الغرور بين ادلة التجار وذلك
بمنه انكر وجعله معلولا في كذا في التوبة التوبة وان قال متعين لا محالة ويكون متعينا بغيره
بذلك الكسوف قبل القبض مشتري الكيل ليل الاجا فادرك في العنق وادرك في العنق
لم يفسد ولم يفسد في كذا في التوبة التوبة في بيع الطعام حتى جرى فيه ما فاضاع البائع وصاع
المشتري ولا يفسد في كذا في التوبة التوبة في بيع المشتري وذلك البائع بخلاف جازا لان الزيادة في المشتري
وخلاف ما ذاباع التوبة تارده لان الزيادة له الذرع وحقق في التوبة بخلاف التوبة كما ذكر
النسري لانه اذا ملك شيئا او حوزا بمئة او مئة حاز لملك لا يتصرف فيه قبل القبض وقبل البيع وقدر
يكون الكيل بسلامة اذا كان ثمنه جاز التوبة في سلمه كذا في النهاية الا ان يكيل البائع بعد بيعه في كذا
الا الكيل يصير معلولا كذا واحد وحقق في التوبة وغيره في التوبة اجتماع الصنفين كما كان في التوبة
ان شاء الله واذا كان البائع قبل البيع وان كان كسرة المشتري لم يفسد في كذا في التوبة التوبة

مفتی محمد رفیع الدین صاحب دارالعلوم دیوبند

تاریخ فیض الاسلام

البر

اخرى رجل لا ياتيها ولد فلابد ان يكون له ولد فلابد ان يكون له ولد فلابد ان يكون له ولد
من الاولاد كان متعلما لا يمتدحيت بها الا انها في هذا الاخرى فاحتمل
المالك في الخبر ضرورة حجة الجرح وما ثبت بالضرورة في الضرورة والتناقض بين
دعوى المالك لانه يكون متعلما في دعوى الحق اما في دعوى الحق فالحال ان يكون له ولد
الولد كلب في دار كلب صغير ولا يعلم بحرية ابده وانه في حق الحق ثم يعلم بحرية ابده
الحرية والتناقض فيما في طريقه فله لا يمنع صحة الدعوى واما العارية في حق المالك فينفذ
بالاخرى والتقديم على العارية في حق المالك فينفذ بالتناقض في حق المالك واما اذا قام
المالك بيمين على اعتناق كسبة قبل الكتابة فيقبل كسبة في حق المالك فينفذ بالطلاق فان
الحرة اذا اخلت ثم اقبلت بيمين على ان تطلقها فقبل المالك في حق المالك وان تانقت
للقضاء في تطبيقه لاستلزامه بالنسب كما اذا قال المالك هذا ابني ثم قال هذا ابني
اذا قال المالك هذا ابني ثم قال هذا ابني ثم قال هذا ابني ثم قال هذا ابني ثم قال هذا ابني
قال رجل لا ياتيها ولد فلابد ان يكون له ولد فلابد ان يكون له ولد فلابد ان يكون له ولد
مكافاة بانه لان المالك يورث من سلافة المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
حريه واهلية لقمان وقد استقر في الباطن حكمه على المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
الباطن اذا وده لانه في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
اذا قضى الدين فليس له ان يورث من سلافة المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
ليس على العارية وان علم ان المالك لا يورث من سلافة المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
ارتمى في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
يتاخر في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
الشبهة ان الدعوى بيمين في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
البينة في الدعوى بيمين في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
وقال المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
تدفع المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
غية الدابة في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
المشتري تلقى المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
يوثر ماله الا انه اذا كان في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
العلم بالاخرى لا يمنع حجة الرجوع بين اذ اشتري شيئا من رجل يعلم ان ليس ملكا له بل لغيره فبعد

في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك

فبعد ما استحق ذلك العلم بغيره فانه المشتري في حق المشتري على الباطن ولا يمنع علمه
بالاخرى حجة رجوعه وانما الاستدلال في حق المشتري على الباطن انما كان الولد رقبا وسيرج بالعلم
اذا اشتري حرة فمضمونة وهو يعلم ان الباطن غاف فاستولد فالحال ان الولد رقبا لا يورث
المعروف لعلمه بحال الحال ولكن يرجع بالعلم على الباطن ولو اقام الباطن بيمين ان المشتري اشتري
بعد الشراء بيمين على المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
انه كما ان المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
السجل ووجهه بيمين في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
كسبة في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
اذا قال في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
هذا ان المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
على قدر المشتري عليه كذا في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
والشهادة والصكوك فان كل من سأل في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
كونه حجة في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
العلم بالتناقض في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
فاستحق الباطن بيمين في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
السبب في الباطن او كان المشتري في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
المشتري في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
بانه ان لم يورث الباطن في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
ينظر ان كان المشتري في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
بعضه في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
خطا في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
فقرين او غيرهما في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
تبعه فلم يورث المشتري في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
اي كما يطل في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
السبب في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
دار قصور على ما في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك
في البطل على المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك في حق المالك

استحقاق

البعض

الاول تناولات احدهما وهو مجهول فلا يجوز في تلك تناولات صدر رهن منها وهو متعارف
 القسمة فيجوز فيكون البضاعة التي مستدرة في دار السلام لطفلة لان دار الموالي باقية عليه حكما
 لتمام يد اهل الدار عليه فمتى ظهر ربه ملكه ان دخل فيها ولو وجد بعد دخولها لم يخرج وقد مر
 في باب استيلاء الكفار وكذا في رزمة البناء داول الرزمة اذا ذل له أي الموهوب له كالموالب
 في النفقة وحب ارض منها زرع دونه أي دون الزرع او كل فيما دونه أي دون التمر اذا
 احره أي الموالب الموهوب له بأقصا في الزرع والحد في الكثر لان المانع للجار الاستعمال بمسكه كونه
 فاذا ذل الموالي في القرض والمصادرة وفعل الموهوب له زال المانع في جازية الهبة **الرجوع**
عنه مع أي الرجوع في اجبني ارادة من لم يكن دارهم حرمة منه خرج به كان دارهم
 بحرمة ومن كان حرما وليس بدركهم ولذا قال في منفعة المحمية بالقرابة او حصره بغير المحمية
 بالسلب لا بالنسب كالآباء والاقرباء والاخوة والاخوات في الرضاع وعن المحمية بالمصاهرة
 كاتحات النساء والربائب والارواح البينين والبنات وقال ان فعل الرجوع في الغنوة على الصلوة والصلوة
 لا يرجع الوالد في بنته لا الولد في ابنته ولعله وضا ماربح قوله عليه السلام الوالد الحق في
 بيته ما لم يثبت منها أي ما لم يعوض والمرد في الرجوع بعد التلذذ لا بالكون به هبة حقيقة قبل التلذذ
 المراد بما وصى ان لا يفرج الرجوع بلا قضاء ولا رضاء الا الوالد اذا اصاب في ذلك فانه يتفرع
 فاجبة الى الاتفاق وتسمى ذلك الرجوع انظر الى النظام وان لم يكن رجوعا حقيقة على ان به الحاشية
 مخصصا لهية بل ان اذا اصاب فله الاخذ في مال غيره ولو غابا كما ذكر في باب الشفقات قال صدر شرعا
 ونحن نقول به اي لا ينبغي ان يرجع الا الولد فانه يملك للحاجة فتم بعض الكثر في قوله ونحن نقول
 ان ذلك ان يرجع فيها وبسلبه عندنا ايضا مطلقا وهو وهم باطل مشقة الغنوة فوقه فانه يملك
 للحاجة فان حاده ما ذكرنا حتى لو لم يخرج من داره في مال غيره فان مالته هو اختلف لصرح علمنا في الحاجة
 وغيره ان قرابة الولاد في حلة اللواحق كالأب والابناء والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد
 والاقرباء والاقرباء والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد
 بحكمه كما ذكرنا في الشك في نواضع الرجوع في الهبة لجهة ذكر الاول بوجهه المحمية بالقرابة ولو
 كونها مانعة من الغنوة وهو صفة الرجوع بحصل فانه واجبة في المحرم وكل عقد لا مقصوده يلزم
 وذكرنا في قوله زيادة مطلقة علقنا في قوله المحمية بالقرابة كسواء وعرض وسمن ووجه كونها مانعة
 ان الرجوع انما يبيح في الموالب والقرابة ليست بمصلحة بل هي الرجوع فيها والفضل غير ملك الرجوع في
 لا القرابة فانتفع الرجوع بصلواته وذكرنا ان الشك في قوله وسمن احد هما اما اذا مات الموهوب له فلان الملك
 قد انتقل الى الورثة واما اذا مات الوالد فانتقل النص له بموجب حق الرجوع لا لنواصب الوالد بل لنواصب
 وذكرنا ان الرجوع في قوله فانتفع الرجوع في الهبة كالحل في مقصوده وقد عدم ذلك في جعل الوصل اليه
 اصحف اليراث الى الهبة بالاقفال فانه عوضا يمكنه وبدا لغيره او بغيرها او بغيرها فقبضه كما يرجع

لم يرجع فلو وجع عوض ولم ينفذ رجع كل بستان مطلقا ان سواء كان العوض في الموهوب
او لا والاشيى بالموهوب بل وان كان العوض مسلم فله يبق حق الرجوع وكذا ليس بالرجوع المطلق
الرجوع في عوضه لانه متبرع في الموهوب له لا سقاطا حتى الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع
المعوض على الموهوب له اذا كان بغير امره لانه متبرع وكذلك اذا امره الا اذا قال عوض على
انني ضامن كذا في الاضمان او كذا في المسئولية بقوله الرجعية وقروها على ملكه فان تبدل الملك
كبدل العين وقد تبدل الملك كبدل السب وكذا ليس بقوله الرجعية فانما ينظر الترتيب الترتيب في
الضمان بل لا يرجع الى الترتيب بينهما بل في بطلان وكان المقصود القسمة وقد حصل وقت الرتبة في
لوازم الرتبة ثم لم يرجع الى الرجوع فيها ولو لم يكن له الرجوع فيها لم يرجع له في الرتبة في
الاول وقت الرتبة ووجدوا في الرتبة وكذا ليس بقوله الرجوع بل الموهوب فانه اذا استقر الرجوع
فلو ادعى الموهوب له الملك صدق على حلف كذا في الكافي وضابطها اي ضابط المواضع حروف مخرج
ما خذوا في مواضع الرجوع في الرتبة باصا صي حروف ومع فرقة فائدة في الزيادة في الموهوب احد ما
العين العوض والياء الجوز في الملك الزيادة الرجعية والناف التزات والياء الملك الخ في الطن
والخارج القسمة والياء الزيادة في الرتبة الرجوع بالسان ويملك له ورجع عليه عبد الحنفية اي
الاج والاشيى العبد اي الواجب الرجوع في الرتبة لانه في الرتبة في حقه تكون الغيبة لا
يتهم ولا مانع من الرجوع بخلاف الا في الترتيب فيه فانه عند وجوب الرجوع اي الرتبة في
اي الرتبة العبد لا يرجع اليه او رد عليه فلو الرجوع عنه لان الموهوب لا عاد ولا في الرجوع بالياء
جديد كان له الرجوع فيه ولو تصدق به الثالث على ان كان قد اوباعه من ان كان غيبا لم يرجع
الاول لان هذا ملك جديد يعود اليه بغير جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك بل يرجع كذا في
المخيار يرجع في استحقاقه لنفسه اي نصف البتة والحد الموهوب بنصف عوضه ان لم يرد له الا ليس
لموهوب كلمة فانما نصف رجع عليه بقدر غيره من العوض في الرتبة في نصفه يعني اذا حق نصف
العوض لا يرجع بنصفه يرد ما بقى من العوض لانه يصلح للعوض في الكل ابتداءا لا استحقاقا فله ان لا
عوضا لا هو فيكون مختصا لا ان يرد في الرجوع لم يبق الا في كل العوض ولم يبق فان شاء رد ما كان
ورجع في الكل وان شاء لم يبق ولم يرجع بنصفه في كل ما اذا كان العوض مشروطا لا غير
فيكون البديل على المبدل فانه استحقاقه بغيره مما يتامله في العوض كذا في السرار ولو عوض بغيره
رجع على الموهوب لان التعويض مانع فاذا وجد في النصف بمنع بقدره لواء نصفها او لم يرجع
في النصف لان له الرجوع في الكل في البعض او في كل ما يمنعه ببيع النصف وذا في الرجوع انما يصلح في
مطلوبه الموهوب بغيره الموهوب بغيره من الطرفين او لم يبق لان الرجوع في الرتبة متوقف فيه
فمنه في راي ومنه في راي وفي اصله فاما لان الواجب ان يطلب ان يرد فانه لم يرجع عليه وفي حصول
المقصود وعدمه فلا اذن لما يرد ان يكون مراده الثواب والتواضع هذا لا يرجع لحصوله

وخرارها لان يكون مراده العوض فعلى ما خرج فلا يخرج الفصل الرضا والقضاء فليس عتاق
الموهور ان عتاق الموهور له العود للموهور كعود الرجوع مستطاع لا عتاق قبل القضاء لان
يخرج من ملك الموهور الى المقتضاء فحق اعتاقه قبل بيعه لبعض الموهور بل يملك اى الموهور بعد
الرجوع وقبل القضاء بعد المنع غير الواجب لقيام ملكه فيه وكذا اذا ملك في يده بعد القضاء لم
ان اصل فيه فبعضه لم يكن موجبا لصال المقتضى عليه ولا بدوام عليه واستثناء الشيء منقوض باصله
ولكن ضمن اى يملك بعد القضاء والمنع اى من بعد القضاء وطلب الواجب فان الموهور لا يخرج
امانة عند الموهور والمخ غير الطلب بوجبه الغنى في الامانة ومع احد ما عطف على قوله تراض
الرجوع تراض او حكم قضى نسخ لعقد البتة في الاصل واعادة ملك القديم لا يثبت للطلب فلم يشرط
قبض اى قبض الواجب لان القبض اى بيعه في انتقال الملك لاني عود الملك القديم وخرج اى الرجوع في
المشاع القابل للقبض كخمس دراهم ولو كان مائة لاجب قبضه للموهور اى له الموهور فانه
فان كان المضمحل مائة لاجب قبضه فانه يثبت فيه الامانة حتى يسلط الرجوع لانه يخرج الى
اى المانع لاعداد الرجوع بانه اذا بيع اى اى اى الموهور وبطل الغرض رجوع الواهب بسبب ابتداء
تدعيم الموهور له ابتداء واعادة الدار كما كانت فله ان يرجع فيها خلاف ما لو اشترى عبدا فاشترى
ابا من غيره في مدة الجارية فاشترى المشتري بالبيع في الرد وبطل الغرض حتى في الرد بسبب مخي تم
والا لم يكن في مدة الجارية ليس ان يرد كما في المحيط فهي بشرط العوض بمائة ابتداء يملكه بملكه
يعا بان يقول ومبت هذا العود لى ان يقول في هذا التوب واما اذا ذكره بحرف ابتداء فان يقول
ومبت لى هذا التوب يملك هذا اى اى فدرهم وهكذا الاخر يكون بيعا ابتداء وانتهاء بالاجماع
كذا في شرح الهداية وغيره فاستدفعوا اى العاقدين العوضان لكون كل منهما مائة وبطلت الشبهة
كما هو حكم التوبة ولم يخرج بمائة اى مال فله شرطه كمال يخرج بمائة وبيع ابتداء فخره بالموهور في الرد
وقسفت الشبهة كما هو حكم البيع يذاعضا وعذرة وان في بيع ابتداء وانتهاء لان العود للقبض
ونما انه اشغل على ضمان فبيع ايتها ما يمكن علما بانتهى فان قلت الامة تملك عان عوض وكيف
يبيع بيهما وايضا تملك الجارى في شرطه وكلية في قبضه لشرطه قلت قد عرفت ان بيعه كونهما يملك
بالعوض كونهما يملك لشرطه عوض لا بشرطه عوض فلان في كونهما بيعا وعرفت ايضا ان الشرط
المانح للقبض شرطه من الرضا او الغار لمطلق الشرط حتى لو قال بعث هذا منك علما ان يكون
ملكك حتى ابيع فيكون ما شرطه شرط ابتداء نظرا الى العيادة مع لا يغير كالباع لا ما قبل القبض و
شرط بعض العوض نظرا الى ما يولد اليه حتى لو فرض عليه ان تمام البيع بحالة البقاء ومبت كمر باب
فقحة الموهور لم لا يرجع حتى عين ابتداء عين العمل بان في العاصرة زيادة متفصلة دون
القبض كذا بعد كذا في المصنف لم لا يرجع له وجازية علما للموهور الرجوع الى او الكتاب او نحوها
حيث لا يرجع الواجب في هذه العصور لان ما سلم وتعلم القرائن ونحوها اراد الموهور فبطل

فقط الرجوع وكذا تم ومن بعد ذلك الموصوف. لا يخرج حيث بطل حتى الرجوع فمادة متصلة في بقية
الموصوف تصدق على الشيء أي قال لشيء تصدقت عليك هذه الدراهم وهو بعض الشيء قال له
ومنك هذه الدراهم الرجوع اعتدلا للفظ في المصنف الأول واللفظ في الثاني شيء آخر أن المكلف
وهو بطله لا لغيره أو على ما ذكره عليه من غير ما يعتد به أو هو بطله أو تصدق على ما كان بطله
شيئا مباحا وموصوف في البنية والصدقة حيث صاحبها أي البنية لا يزال بالشرط الفاسد كما في البنية
على الصلوة والتمام جاز في الموصوف وبطل الشرط كسائر بطل الشرط كسائر البنية أو بطله لا يملكه
الذي يعمل فيه العقد وقد عرفت أن بطله لا يجوز فلا يجوز اشتراطه أيضا وبطل الشرط هنا في مقتضى
العقد وهو بثبوت الملك مطلقا فإذا اعتبر الشرط والمدة لم يرد في العقد بطله لا في الإطلاق وفيه
الزيف على قولهم وهو بطله شيئا مباحا لا المدة أو المدة بشرط العوض أي والشرط جاز أن لا يفسد
قوله بطل الشرط ولا إذا راد أن موصوفه غير صاحب البنية الموصوف به فلو كان بعضه لا ذكر بقوله على
أن يرد عليه شيئا مباحا في غير الشرط الأول قوله أي والشرط جاز أن لا يفسد وإنما يجوز أن إذا
كان العوض معلوما كما عرفت في المسائل السابقة وصرح بعض شراح المدة وذكر الحال في الصدقة
اعتق عليها وبها صححت المدة في الأثر لأن الجحش لم يعلق عليه الحكم وهو مشمول لملك الوهاب
بخلاف التبرع يعني تبرعها وبها صحح المدة في الأصل على ما ذكره في الجحش لم يعلق عليه الحكم وهو مشمول لملك الوهاب
بشرط لا يملك أي بشرط ما كان فلو قال كونه إذا جاء عند فانت تبرع كذا أي في الدين بطله لا
البر لا في تعليق بشرطه ولو قال كونه أن كان له عليك من البر لك عنه ولا عليه ومنه
البر لا في تعليق بشرطه كما يجوز تخيير جاز العزم في الرجوع العزمي أن يجعله أو لا في رجوعه
عنه وإذا مات شرط عليه فصح العقد وبطل الشرط والرفق أن يقول أن مات فملكه كذا فليكن ملكا
مضافا إليه وأنه وهو في القاب وهو أن نظرا كأنه يتقدم موت فلا يصح عدم العقد في الحال أو قال
أبو يوسف رحمه الله بطله الرضى أيضا ما عدا ما عليك كذا والشرط الاستعداد بعد موت عبده
فكأنه كذا في القاب **الأجارة** لا يخرج من حيث العقد على عوض شرع في مباحة ملك
المتعة وبعض قال أي كونه في الأجر فرب طلبه فرب اسم للأجارة وهو ما يعطى من
كسب أو غيره وشرط فملك بعض عوض وإنما عدل في قوله فملك فصح معلوم بعضه كذا
أن كان تعريفه للأجارة الصحيح لا يكون ما فانت أو المدة الفاسدة بالشرط الفاسد وما تضمن
الصدق وإن كان لا علم بكون تسمية النفع والعوض معلوما صحيحا وما تضمنتها تعريفه لا علم
كان تعريف البيع كان كذا حيث يتناول البيع الفاسد على أو من أو نفع الأول في ظاهره
وأما الثالث فبأن توهمه من مقتضى بطله هذه الدراهم كذا أو ومنك شيئا فبطله
الأجارة تنفذ لفظ العارية حتى لو قال العبرة أعزك هذه الدراهم كذا أو قبل الحاطة كانت
أجارة صحيحه ما العارية فلا تنفذ لفظ الأجارة حتى لو قال أعزك هذه الدراهم كذا أو قبل الحاطة كانت

[illegible]

الاعارة ولو قال له وبتك منافع هذه الدراستين كذا وكذا في النسيئة الصغر أو خفف
في النسيئة أو ما يعلق به من شئ من الاعارة ان في خلاف الشارح قال اذا قال له اقرضني ثوبك
فقال له اقرضني ثوبك من الاعارة لا تتقدم لفظ النسيئة في رجع وقال تتقدم كذا في المداينة وعلو
بيان المدة فان اقرضت كالتسليم والزرارة كذا فيمكن كذا في الارض وزرارة الارض كذا
كذا في بيان العمل بالبيعارة والصنع والخطا ونحوه او لا تارة عطف على ما يعلم النسيئة ايضا بالاشارة
كذلك في قوله فان النسيئة ليس بشئ الى كذا في الاشارة ان الفعل المحصور في المدة لا يقرض الى
يكمل من العقد ولا يثبت به عينا كان او لم يكن ان العقد معاوضة احد الطرفين منفعة تحتلها في وقتها والآخر
مالا متقدما للآخر والساو في ضرورة النسيئة في جاز النسيئة التي في العمل على تسليمه بان يعلقه في حصول
الاعارة فيكون هو الواجب للعقد حتى لا يكون له الحق في استرداده او شرطه ان يشرط في العقد فانه يجب ان يكون
ان يستند بالمنفعة المقررة على ما كان الاجر يجب ان يكون من غير النسيئة ووجه على هذا ان النسيئة
يجب ان الاجر لا يثبت ولو لم يكن لوجود النسيئة في النسيئة وبتك من الاعارة ان في النسيئة لا يعتبر
خاصة به لفظ الاعارة بل هو لفظ الاعارة والاعارة لكل يوم وليلة لكل حصة والنسيئة ان يعلق
كل ساعة بحصة الاعارة كذا في قوله كذا في النسيئة الى ان لا يعلم حصة النسيئة في رجع الى كذا في
والتحاطة ونحوه في النسيئة للمدة اللازمة في هذه النسيئة او في اعارة العمل لا يعلق به وان عطف في بيت
المستاجر اذ يعلق في بيت المستاجر ولم يقع في العمل لا يستحق النسيئة على ما في الهدية والقرية وذكر
في المسوطين والنواير الظهيرة والظهيرة وسفره الخاص الصغير انه اذا عطف البعض في بيت المستاجر
بالحاجة الى حصة اذ اسرق الثوب بعد عطف بعض النسيئة في بيت المستاجر او بحصة النسيئة في بيت المستاجر
الاجرة لغير بيت المستاجر بعد اجرة النسيئة فان اصرق بعد عطف الاعارة ولا عطف الاعارة الى ان في النسيئة
لا يعلق به ولا يعلق به في الوقت فان اصرق بعد ما عطف الاعارة وقبله لا ولا عطف الاعارة فان قال
صدر الشريعة في الاعارة قبل الاعارة وبعد الاعارة في قوله اما في الاعارة فان عطف الاعارة في سرق الهدية
ان في الاعارة الاعارة عطف الاعارة في الاعارة وانما في الاعارة الاعارة في صورة الاعارة بعد اجرة النسيئة
لا اذا اصرق قبل الاعارة فله الاعارة في قوله اما في الاعارة اما في الاعارة فان عطف الاعارة في صورة الاعارة
ذكر كذا في الاعارة المستقر في النسيئة ما يعلق به في الاعارة في بيت المستاجر وذكر كذا في
ان يجره لغيره فيكون اجرا خاصا ويحكي ان ما يعلق به في النسيئة في بيت المستاجر في بيت المستاجر
حيث قالوا ان الاجر هو صفة وقع العقد في حق عطف الاعارة بالنسيئة كذا في النسيئة كذا في النسيئة كذا في النسيئة
لا يجره لغيره وما كان فيه مستاجرا العمل بالاعارة ولا عطف الاعارة في بيت المستاجر في بيت المستاجر
غيرت البعارة لا يجره لغيره هذه النسيئة ان صاحب البعارة قال في الاعارة في بيت المستاجر في بيت المستاجر
فلا اجرة للمالك قبل التسليم فان اصرق في غير عطف الاعارة لا يجره لغيره في بيت المستاجر في بيت المستاجر
عليه ان لم يجره لغيره في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر

ان

من ملهم السوا واليد المرجع والمآب من لعل في النسيئة كذا في النسيئة كذا في النسيئة كذا في النسيئة
فقد يكون العمل في الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة
في العمل في الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة
لان المعقود عليه ملك قبل التسليم وفي الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة
اي لا يجره لغيره في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
على كذا في الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة
ووجه الى الجاهل الصديق فانه في الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة
اخر في النسيئة فان كان عطف الاعارة في الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة
عليه العمل في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
غيره والاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة
بشيء في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
مطلوبه لانه اقرض بعض المعقود عليه النسيئة في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
فله ان لكل الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة
لونه ان يدا عطف في كذا في النسيئة في الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة
او حصة اليد هو العمل في الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة
اذا عطف الثوب في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
الى ورثة في صورة الموت في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
الاجرة المستحقة التي يجره لغيره في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
ان يعلق به في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
لا يتفاوت في قيمته في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
العقد بما وراء كذا في الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة
لنقد بعض الاعارة عادة في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
الموجبة في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
وان في حصة او يجره لغيره في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
يجوز عليه في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
كذا في الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة
داية للثوب او العمل في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
في النسيئة والاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة من الاعارة
ان الاعارة المستحقة في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر

بمنه الاخرين وجازي المثل يستفاد المنفعة اذ قيل استيفاءها بالاجزاء بالعام المنفعة والاداء
اي وان لم ينفذ بها بل بشرا او شيوع لم يرد اي ارج المثل على المستفيدين اذ كانا اجماع المثل
على المثل الزيادة لا تهاون بها كمالها حيث لا يقل عن اقل ويقتضيه ان لا كان اجماع
تأخير المثل لا يجب قدره للسبب والتمسك به وانما ارج المثل في العباد بها ما بلغ ولم
يرد على المستفيدين في العباد بغيره لان المتأخر لا ينفذ بها عندنا وانما يقوم او يشبهه فاذا
لم يتقوم في انفسها وجب الرجوع الى ما قوتت به العقد وسقط ما زاد عليه رضاءها بما يتقاربه
اذ جمل السبب او عدمه تسببه اشق المرجع وجب الجواب الاصل وهو وجوب القيمة بالقيمة
كلما ينظر في ان يقر هذا الكلام فان عادت القوم مضطرة في هذا المقام فان اجماعه انما يكون
قوله وجازي المثل بعد اى عبد جمل يكون مدة كسبه شهر مثلا ولم يرد بعد اى عبد عليه المدة
المثل بالعام المنفعة يقتضيه في البياض المدة اجماعه ارج المثل بعد اى عبد في واحد فقط وسقط في البياض
اولا يمكن نعم العقد على كسبه الشهور والاعمال ما بين الادنى والكل لعدم ولوية بعضها البعض
فيكون الادنى كذا في الشهر الاول فكل منها ان ينقص الاجارة لانها العقد الصحيح وفي
كل شهر سكن في اوله فاذا سكن سبعة في الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن الخروج الى غيره
اي ان ينقص الاجارة وكذا في الشهر الثالث وان كان التراجع منها بالعقد يتاخر في الشهر الثالث
وهو هو السكن وقدره الى بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل منها الجواز في البلية
الاولى في الشهر الرابع في يومه لان ذلك الشهر وفي اعتبار الاول نوع جرمه لان السبب المثل
بان يقول اجماعه سنة شهر كذا مستقلا بالمستقلين معاينين اذ بين جملة الشهر وحقا حصة كل
منها حصة العقد لان المدة حشرت معلومة فارتنع التامع في الجواز اجرة سنة كذا صح وان
لم يرد اجماعه لان المدة معلومة لا يرد ان اجارة شهر واحد يصح وان لم يرد سبب كل
يومه وان اول المدة مسمى بان يقول في شهر رجب من هذه السنة والاولى كسبه رضاء فوفت
العقد لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي غلبة يقين الزمان اليك يكتف السبب
في الاجارة بان باع الشهر والايام بان حلف لا يملك فلما حثت بجملة فيها ابتداء بعد الزمان
من السكن فان كان اى العقد حين يملك المثل اعتبر الاجارة اي شهور سنة كسبه بالاجارة
لان الاجارة اصل في الشهر وقال تعالى هي موافقة للسكن وانما قال يا م لا يملك لان اصل اذا
تعدت بغيره الى البدل استأجر عبدا باع معلوم ويطعمه كسبه بها لانه بعض الاجارة اجارة
الكلام في اجارة مائة سنة عليه وسلم دخل في الخاص في الحققة والتعارف التام
والخاص مائة سنة عليه وسلم اجماعه واعطى اجرة في الظاهر مائة سنة والى ان لا يصح
ان لا يرد على الملاك الدين وهو لا يفسد كسبه حمار البقرة او الشاة بشرط مائة
السنة في كل مائة حماره حماره فان ارضع ذكره فالتوهم اجرة مائة حماره عليه العقد

باجرة

اشهد ان جماعه قد جرى به التقاضي ان عصار بلا يملكه لانه ان العقد ورد على استهلاك العين
بل على المنفعة وهي خصاتة الصبي وتلقته ثديا وتربيته وحملته والدين تارة وانما لا
يشتق الاجارة اذ ارضعت بلين انشاء لانها لم تات بالمال الواجب عليها لانها لم تملكه
وطعامها لم يمسكها وعندنا لا يجوز للمالك ان يملكه لانها لم تملكه لانها لم تملكه
ومنها ليس كذلك لان العادة بين الناس القسمة على الاطراف لا المنفعة ذلك ترجع الى الاول
والزوج وطبها لا يثبت المستأجر لان ينفذ زوجها في طبها لان الزوج
صح الزوج فلا يمكن ان يبطال كسبه المستأجر ليمنع من وطبها في منزل لان المثل لا يملكه لا يجوز
لان يدخل طبها في كسبه اي الزوج في طبها اي عليه شهود شهود اي شجرة اجارة نظير
او غير ذلك سواء كان الزوج كسبه ان يكون ارضية نظير الاول لان هذه الاجارة كسبه طبها
في حق الزوج وللزوج ان ينفذ امره بما يوجب خلافه في حقه وفيما في طبها في طبها في ما يقرأ
اي لا يملكه الاجارة لان العقد قد رضاء وقوله لا ينفذ في حق الزوج كسبه كسبه
صحتها وان رضاء او حثت او حثت لان البنا ينفذ ما يولد وعليه على الصبي وتبانه واعطاه طعامه
ومنها لان العادة ان الظاهر هي التي تتولى هذه الامور فصار ذلك كالمشروط لا كسبه منها
اي في الشبب والطعام والدين وهو اي شهو واجره اي واكل الرضعة وارضاعها على اية
وفرت على هذا بقوله فاذا ارضعت بلين انشاء او مدة طعامه منعت المدة فلا ارجح ان
الارضاع لانها كان على الاصل جرمه ما ناع الاجارة لان الارضاع هو شرط الصبي لينا
بادخال حليته ثديا في ثديها لذا قال صاحب الهداية فان هذا الجار وليس بالارضاع فهو لا ارضعة
يكون له كسبه كسبه فاذا ارضعت الاجارة حثت ارضعت حيث يتبع الاجارة كسبه كسبه
نعم الاجارة لثاقل من المائة في حق تعليم القرآن والعقود والنساء والملاهي والسرور والى الخيط في
كتاب الاحتساب اذ اخذ المال بلا شرط باع كسبه اعلاه مال خرطوع بلا عقد عيب السن وهو
ان يزوج حليته على الاثام والمراو اجرة عليه وان حصل ان الاجارة لا يجوز عتقها على
الطامع والمعاين كسبه لما وقع العقد في الامور الدينية يجوز ما المتأخرون ولذا قال في يوم
بعضها اي الاجارة تعليم القرآن والعقود والمائة والاذان وكسبه المستأجر عاقل في حق حسن
بيد على كلوة الموسومة وهي مائة تدرى الى المعلنين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها
لان العادة اهداء الخلاوة لقصد اى الاجارة ان دفع الى اى عاقل لا يفسد رضاء واستأجر حمارا
ليجمل رضاء بعضه اي بعض الزاد او ثمارا ليطبخ برة بعض دقيقه هذا الاخير سبب كسبه الطبخ
و قد نفي النبي عليه السلام عنه لانه جعل الاجارة بعض ما يخرج في حقه والاولان في معناه ومنه يخرج له
كسبه اليوم كذا اي اذا استأجر حمارا بغير له هذه العشرة الاصح في الحديث اليوم بدرهم
فقد لا ينفذ رضاء عسكه باله المعقود عليه لان ذلك الوقت يقتضي كونه المنفعة وذكره القائل

الذي يقتضيه كونه العمل ولا ترجح لاهد على الآخر مع ان نفع المستاجر في وقت الحاجة لا يستحق
الاجور الا بكونه اجير بشرا كونه لا يجبر في وقت الحاجة لا يستحق الاجور بكونه كونه على
فقد العقد ولو كان العقد عليه كونه لا يجبر في وقت الحاجة لا يستحق الاجور بكونه كونه على
اي شئ من شئ انما هو كونه على في اليوم حازت الاجارة لان في الطرف لا يستحق
المدة لا يقتضيه الاستراقة وكان المعقود عليه العمل او هو معلوم وارضاه بشرا ان يستأجر
كبريا انما هو كونه على لان اثر هذه الاعمال يبقى بعد انقضاء المدة وليست مقتضية
العقد فيه نفع صاحب الارض فحقه كاسبه كلفه ان يكرها ويرزها او يستأجرها
ويرزها لان شرط مقتضية العقد لان الزاوية مستحقة بالعقد وهي لا يثنى ان الاستراقة
فلا تفسد ولا تفسد زراعتها او ما يزرعها بها من اموالها لان في الارض تستأجر للزراعة
والنوع والنوع فاما بين شيئا منها لم يعلم المعقود عليه واما ان كان فلتقتضيه الزاوية
واخر بعضها بالارض فاما بين شيئا منها لم يعلم المعقود عليه الا ان يعلم المورع ان يقول
على ان تزرع ما شئت من شئ فلو خذ الاذن منه ولو زرعها فلا تفسد الزاوية انما تفسد
الاجل على ان العقد صحيح وان لم تزرعها فلا تفسد الزاوية بل تمام العقد كذا في كلامه
بعد ذلك لم يفسد على مقتضى العقد لان الاجارة فاسدة والعين امانة ولا تفسد
الشيء وان لم يفسد على مقتضى العقد لان الاجارة فاسدة والعين امانة ولا تفسد
فاسدة او لا تفسد لان الاجارة فاسدة والعين امانة ولا تفسد
الزراع في الصورة الاولى او المصلحة في الصورة الثانية يستحق الاجارة بغير فسخها الفاسد
وضاها وان تفسد على مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
احد ما اخرجنا من ان كان كذا في كل الطعام كونه على الاجارة فاسدة والعين امانة ولا تفسد
فلا تفسد ان الاجارة فاسدة والعين امانة ولا تفسد
كاجارة لان مقتضى العقد على مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
في الشئ من شئ انما هو كونه على في اليوم حازت الاجارة لان في الطرف لا يستحق
استاجر وانه في وقت الحاجة لا يستحق الاجور بكونه كونه على
لما بعد تفسد اجاره لا يفسد اجاره فاسدة والعين امانة ولا تفسد
رحمة الله على الاجارة لان مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
للمنفعة بعد تفسد مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
وحده فوجب له الاجارة المستأجر لا تفسد اجاره كذا في كلامه
اختلغا واذ انما لا يفسد اجاره لا يفسد اجاره كذا في كلامه
الاجارة او ثوبه ليس ثوبه اجاره لان مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد

وذا غير موجود في الحال فاذا ائتمن المصلح كان كونه على في وقت الحاجة لا يستحق
الشئ عندنا فاختلغا ما اذا ائتمن المصلح كان كونه على في وقت الحاجة لا يستحق
الكافي اقول ان مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
الربوا ان مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
حل مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
والنساء فان الاجارة فاسدة والعين امانة ولا تفسد
المتعلق بالاجارة فاسدة والعين امانة ولا تفسد
القدر كما في بابيه ومما لا شك فيه ان مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
لم يجرم النساء ان تفسد اجاره فاسدة والعين امانة ولا تفسد
هذا وقد علق في الخط اعلم ان مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
لا سيما واليها على الصلوة من غير بيع الكاين بالمال الا ان مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
من الاجارة ان اجير نومان احد هما الاجير المستأجر والثانيها الاجير المستأجر
بما ان اول من يعمل لواجده كالمطبخ ونحوه او يعمل له اي لواجده على ما عرفت فانه
اذا استأجر رجلا وحده للمطبخ او الخبز في بيته في يومين كان اجيرا
بشركا وان لم يعمل لغيره او موقفا لا يخص به اذا استأجر رجلا ليرحمه في بيته
بدرهم فهو اجير بشركا لان اول من يعمل في بيته غيري في بيته اجير واحد وسواء
تحقق او لم يتحقق ان لا يستحق الاجير المستأجر الا ان يعمل كالمطبخ ونحوه لان الاجارة
عقد معاوضة فمقتضى المساواة بين العوضين فاما ان مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
لا يملك الاجير الحوض وهو الاجارة ولا يضمن ما يملكه يده سواء يملك بسبب يملكه
عنه كالسكة او مال يملكه كالمطبخ العالي في الفارة لان العين امانة عنده لا تفسد
ماذن المالك ببيعها وهي امانة العمل فانه فلا يكون مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
الوحيد وان وصليت شرعا على الضمان لان مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
المقتضى انما يملكه لا يملكه الترخيز عنه فاما ان مقتضى العقد فاسدة والعين امانة ولا تفسد
يقتضيه العقد عندهما وعنده يفسد ما ذكره واقتضى المتأخرون بالصلح على النصف اختلاف
الصحابه روي عنه في المادية بل يضمن ما يملكه كالمطبخ في حق الترخيز الحاصل في الدق
اي في التصاريف في الحال لان الترخيز الحاصل من ذلقة حصل من ترك الترخيز في الشئ
في القطع بل يشبه الحال فان الترخيز الحاصل حصل من ترك الترخيز في شئ في الدق
السنة في مدة الاداء ما عدا ان لا يضمن ادما عدا في مدة السنة او سطر من دابة
وان كان سبوقه وحده لان ضمان الاداء لا يوجب العقد بالاجارة وما يجب بيا على العاقلة

والساقية لا تحمل ضمان العقد وهذا ليس بمباينة لكونه ما دون فيه وبذلك في حجة وفيد
لم يحرم المقادير وكذا وانما لا يصح ان يضمن ان يملك من فضل ونحوه من المقادير
التي هي بالعقد فصاروا جميعا عليه والواجب ان لا يضمنه الضمان اذا كان العقد او غير
ومات المضمون به الا ان يمكن الترخيص في كذا في الترتيب ونحوه اذ يفتقر الترتيب ورتبة يعلم
ما يحتمل من الدق بالاجتهاد كما يمكن بقية ما يملكه خلاف العقد ونحوه فانه يبنى على ذلك
وضعه ولا يعرف ذلك بنفسه لا ما يحتمل من الخرج فلا يمكن تقييد بالدية سقط اعتبار
الا اذا جاوز المقادير فبعض الزايد كذا لم يملكه اذا يملك بعض نصفه في نفسه لا يملك
ما دون فيه وغير ما دون فيه في نفسه بحسب وهو النصف حتى ان الضمان لو سقط المشقة و
المطلوب يجب عليه بديه كالمثل لان الزايد هو المشقة وهو العطف الكافي في علمه فانه وان
ما كان عليه نصف الدية وهو من الترتيب حيث يجب الاكثر بالبر والاقول ان الزايد ذكره الزايد
فان انكسر في الطريق فبعض المال حصة في مكان كسره حصة اخرى اما الضمان فانه يملك
بعضه لان الدية اقل من العقد على نفسه والمقدور على اقل اما المقادير فانه اذا انكسر الطريق ونحوه
واحد بينه وبينه وقع تقديره لا يضمنه من هذا الوجه ولو جاز اخره وانما انما يملك حصل بانه
فلم يكن تقديره انما صار تقديره عند انكسار الطريق لا في الترتيب فانه مال الى كونه مقدرا
ضمني فبديه في الدية ولا يجب الا جاز بينه ان كان مقدرا في الدية وان مال الى كونه ما
ما دون فيه في الدية وانما صار تقديره عند انكسار الطريق فبديه عند انكسار الطريق
وثان في الترتيب ان الاجر الخاص ليس اجيرا او امد ايضا بل هو احد خلاصه في الترتيب
فما يد الترتيب عرفنا ما سبق في شرح الاجر بديهة وان لم يعلم كذا في حصة فبديه
او في حصة ولسان ان يعمل بغيره لا يضمنه فصار تقديره له والاجر مقابل بها في حصة ما لم ينع
في العمل ما كان في المطر وكذا في ما ينع في العمل ان الاجر المضمون في العمل
انما يكون اجرا خاصا اذا شرط عليه لا كونه غيره ولا يرى لغيره او في حصة المدة او لا فانه ان
او في حصة المدة فانه لو لم يملكه فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
وغيره بعد ذلك لغيره في العمل فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
في العمل وان يكون لغيره في العمل فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
يعني في الاجر الخاص ما لم ينع في العمل فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
الا في الاجر المضمون في العمل فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
او في حصة المدة بان يشترط لغيره في حصة المدة فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
لا ينع في العمل فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
اجره وحده ويحتمل ان يكون تقديره على العمل فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا



بصرفه خلاصه ولا يضمن ما يملكه فبديه او لغيره فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
واما حصة المدة فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
خلق كثير طمعا في كسره او قد ينجح في القيام بها فيمكنه من طموحه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
بما يمكن الترتيب عند يده لا يشاء بل في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
فان المداخلة صارت ملكا لغيره فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
مستورا اليه كانه فعله بنفسه ووقع عليه تقديره فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
عليه اي على الصانع في العمل لكونه كونه اجيرا وحده فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
فبديه وان حصة المدة في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
مكافاة لو ان كسرت في هذه الدار فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
سكن فيه جدا فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
وكل حصة المدة في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
لم ينع في حصة المدة فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
انما يجب العمل اذا وجد العمل المضمون عليه فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
لا ينع في حصة المدة فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
لكن اذا كان في الترتيب في الزمان فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
يجب في الاول ان ينع اذا وجد العمل المضمون عليه فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
الترخان جازان وغد زفر فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
واجب احدهما وان ينع في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
مقصود حصار كذا في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
الا في حصة المدة فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
في حصة المدة فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
او كذا في حصة المدة فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
بني باذن صاحب الدار او لغيره فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
ان ينع في حصة المدة فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
كذا في حصة المدة فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
في حصة المدة فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
عبدان في حصة المدة فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
صحة حصة المدة فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا
اكثر حصة المدة فبديه في حصة المدة فبديه او يكون لغيره فبديه ايضا

مستور

حصة

الاجارة تكونه نقعا في حق المولى فان اخذ العبد الاجرة فاحد الناصب الاجرة فاحد له
يعضن عند ان جنته رضى الله وقال بعض الناس ان تلف مال الغير بغير اذنه او علمه الا ان الاجرة مال المولى
ولم ينفذ في غير مقتوم في حق المتلف فلا يصح كسب السرق بعد القطع كما اذا جره
الفاصل فانه اذا جره عدا نفسه واخذ الاجرة وانفق لا يعرض لان الاجرة في وجه العبد
فبعضها الى الاجرة الى اصله في اجارة نفسه نقعا قاله نافع محض ما دون في كقول الله
وقايدته تظهر في حق خروجه المستاجر عن عهدة الاجرة فانه يحصل بالاداء اليه وتأخذ ما مولاه
فانتهى له وجهه على ما له ولا يلزم من بطلان التقوم بطلان الملك كما في نصاب السرق بعد
القطع فانه غير مقتوم وهكذا لك استاجر عدا نفسه او رضى الله عنه في حق المولى
المذكور لان الشر المذكور لا ينفذ الى ما يلي العقد كحرمان المالك من المالك الاول
ضرورة حكم المالك ان اختلاف في ابقاء العبد ورضه وجرى ما في الرضى ينع اذا استاجر عدا
شبهه بغيره فبعضه في اول الشهر ثم جاء الشهر والعبد رضى او ابق وانفصل فقال المستاجر
مرض هذا بالحق في اول المدة وقال المور في اخرها فانه كان العبد رضى او مرضه في
حكمه بانه كذا في اول المدة فلا يجزى الاجرة ان لم يكن اظا او مرضه كما بانه كذا في اول المدة
ففي الاجرة وكذا في اختلاف في جري ما في الرضى في نفسه وقضاء العسرة و
والعسرة ينع اذا قال رضى الله عنه في نفسه او رضى الله عنه في نفسه او رضى الله عنه في نفسه
امرته لا ينع في حق المستاجر في نفسه او رضى الله عنه في نفسه او رضى الله عنه في نفسه
فالقول في الصورة ان رضى الله عنه في نفسه او رضى الله عنه في نفسه او رضى الله عنه في نفسه
في فادى لم يكن له ما يبيته وحلف لرب التوب في الصورة الاولى ان شاء نفسه قيمة
التوب غير مقتوم ولا اجرة وان شاء اخذه واعطاه اجرة له ولا يجاوز له المستاجر
اجرة في اصل ما اجره وهو القفل والخطا ولكن خالف في الصلة في حقها رايها شاء في التوبة
خير ان شاء نفسه قيمة التوب ايضا وان شاء اخذ ثوبه واعطاه اجرة له ولا يجاوز له المستاجر
ايضا والقول لرب التوب في الاجرة عداه اي صدق رضى الله عنه في نفسه او رضى الله عنه في نفسه
في حق المستاجر قال بل يجزى لانه يترك العقد وجوب الاجرة وتقوم عليه **في الاجارة**
تقضى اي المستاجر في التوبة لا ان ينع في الاجرة لا ان ينع في الاجرة لا ان ينع في الاجرة
تقضى بغير السرق بان استاجر وراسته على انه او المور ما جاز في ثلثة ايام وانما استخرج
به لانه عقد معاوضة ولا يبيته في المجلس ويحكم الفسخ بالاقالة فيجوز شرط المياض
كالبيع ويجزى الرضى لانه عليه الدام قال في رضى الله عنه في نفسه او رضى الله عنه في نفسه
شر المياض في نفسه او ظاهر الحديث لفظا او دالة وتجارعت حاصل قبل العقد وبعده
اجارة المور يعيب حاصل قبل العقد وبعده اما جاز ان ينع في نفسه او رضى الله عنه في نفسه

واما جاز به ما بعد العقد فان المعقود عليه هو المور وانما توجبت في كل ما كان
كذلك فكل جرح منه يتركه الا ان كان العبد حاصل قبل القطع وذلك لو جاز في البيع
وعلى هذا لا فرق بين ان يكون العبد حاصل قبل القطع او بعد ذلك لان البيع
المستاجر كان قبل فسخ المعقود عليه هو المور كذا في شرح الهداية في فسخ التوفيق
عيب جرح الدار والظلماء ماء الرضى وما الارض فان طلائها بعوت التوفيق جرح
او يخل عطف على بعوت في اي التوفيق في اي التوفيق في اي التوفيق في اي التوفيق
الا يتفق به في الخلق فمضى العبد وورث الدار فان الاجارة في نفسه ايضا فلوله على العيب
بما في التوفيق او استغنى اي المستاجر بما يملك بالتوفيق واستوفى المكففة وقد رضى العيب
او ازاله اي الاخلال المور سخطا بغيره لروايل سبب ولهذا قالوا ان العيب في المور
بالتوفيق المقصود لم يكن جرحا للتوفيق كوماذا كان في الدار حايط للمالك ولا يتفق به في نفسه
ويستطاع ذلك كما يراى في ولاية العبد لان المعقود عليه المكففة فادى لم يكن الخلق فيها
لم يثبت الجارة بعد عطف على الجارة المستجرة فمضى العبد ان كان اي العقد
في سكنه وجع فوس او مستاجر وهو الجارة حداد العلة فان العقد ان ينع في نفسه
صحيح وهو غير مستحق بالعقد وموت عرس او اخلا عدا المستاجر اي الطلاق في البيع
فان العقد ان ينع في نفسه المستاجر بل مال في غير الولية والزوج من عطف على الزوج
الا يتفق الا بيمين المور فانه اذا جرحه وكانا او دارا ثم افسس ولزمه دون لا ينع في نفسه
الا بيمين ما جرحه او اذ فسخا نفسه والارز من رضى الله عنه وسقط عطف على الزوج مستاجر
للختم في المهر او مطلقا اي غير متبذرة كذا في المهر ان كان في المهر في المهر فان منه ما
مالك من السرق فلكم التوفيق لوجوه العذر واذا اراد المستاجر سرقه فلما كان المستاجر
العذر وان رضى المالك سرقه فليس المستاجر التوفيق لا تقبل العذر وانما سرقه في نفسه
ليجرح فان الاجارة ان ينع لزم اذ اجاره كان وهو يتبع بالافلاس وانما سرقه في نفسه
يعمل بما له استاجر عدا نفسه فتركه على قدر قوله يعمل بما له ان لم يزل بالاجرة او اسماه
اجرة ومراض فلا يتحقق العذر في حقه وبدا مكرى الدار في سرقه فانه عذر لانه لو سرق
موجب العقد لزمه ضررا لا ضمانا لكون نفسه بسرق في نفسه في فسخه او طلبه لم ينع
او التجارة فاقية خلاف متعلق بقوله وخطا يعمل بما له كذا في المهر في المهر فان منه ما
له اي يخط يعمل متعلق بالترك في العرف فان لا يكون عدا او يمكنه ان يعقد الفلام
للخطة في تاجيته ويعمل في العرف في تاجيته وبدا المكارية متعلق بقوله وبدا المكارية في تاجيته
ليس العذر ان يمكنه ان يعقد ويبعث على يد تلميذه واجيره وبيع ما اجره متعلق بقوله
دين فانه ايضا ليس بعذر بدون حد دين كما عرفت فتخرج الاجارة بلا حاجة الى الفسخ

س

من المال دون الدين فالاستيفاء بالدين كما ذهب اليه يكون استيفاء المدين مستوفيا
مستوفيا انما يحصل بالاستيفاء بالدين والتمت بين الاموال باعتبار رتبة المال في
الدين هو ما في الدين كما يكسب في حصة الاستيفاء وانما كان لفظة الرهن على الرهن
في حياته وكفالة بعد وفاته وهذا من قول من قال ان عليه وسلم عليه خذوا اموالكم
فمن الرهن اي المدين بالمال في كل توفيقه بالدين بل لا يتوهم كونه في قوله من حصة ومن الدين
تفصيلية وليس كذلك بل بيانية والدين بالمال الذي هو الرهن المذكور في الرهن كما كان
وقد وقع في نسخة الوفاة فيكون او لو استوفى اي الدين وحصة الرهن سقطت منه امواله
الرهن مستوفيا لديه ولو كانت قيمته اي الرهن اكثر من الدين فالفضل فانه لا يكون
بقدر ما يتبع به الاستيفاء وهو بقدر الدين ولو كانت اقل منه سقطت من الدين قدرها
ورجع للرهن بالفضل مثلا اذا رهن ثوبا بقيمة عشرة فبذلك عند المشتري سقطت منه
فان كانت قيمة الثوب خمسة برجع للرهن على الراهن بثلث ارضه وان كانت ثمانية
فالفضل امانة وضمن اي للرهن بثلث ارضه كما لا يخفى ان الرهن بثلث ارضه
ان لم يترك القيمة عليه مطلقا او كان في الاموال الظاهرة كالطيران والصيد والبقار او في
الاموال الباطنة كالنقد والخل والعروض وقال مالك يضمن في الاموال بالقيمة فقط
اي للرهن بثلث ارضه لان الرهن لا يسقط طلب الدين ولا حصة به اي الرهن بالدين
وان الراهن في يده لان حصة باقية للرهن والجس خرافة الظاهر فاذ كان ماله عند القاض
يحبذ في الظاهر انه ايضا يسقط منه بعد الغشمة حتى يقتضيه في يده او يبرره لان الرهن لا يبرر
بحر الغشمة بل يبرره على الراهن بطريق الغشمة كما في بقية مضمونا ما بقى القرض والدين لا
الاستيفاء به اي بالرهن عطف على قوله طلب به مطلقا لاي مال استجره ولا يكتفى ولا يبرر
اجارة او اعادة سواء كان في الرهن او الراهن الا بالاذن اي اذن الراهن ان يخلط الغشمة
الرهن او اذن الرهن الا كان المستفيع الراهن فلو دخل اي انتفع بالرهن قبل اذ يبرره
ولم يطل اي الرهن به اي بالتدري او اطلب اي للرهن دينه ولو في غير عقد العقد او ارجع
الرهن لان حصة قبض استيفاء فلا وجه له مع قسام به الاستيفاء لان هذا مما لا يذوق
ملكه في يد المدين بغير الاستيفاء ان لم يكن مضمونا مشقلا بل لو في غير عقد العقد فان الاموال
يملكها في حق الشئ مكان واحد فبالدين مضمونة فان اخرجها اي للرهن الرهن سلم الراهن الدين
ثم للرهن الرهن يستوفى حق المدين كما في حق الراهن في حضور الرهن تحت التمسيرة كما في
المبيع والشئ بغير المبيع ثم الشئ وان كانت اي بطلت مضمونة سلم اي للرهن الدين لما
احضار الرهن لا يملك المدين احضار الرهن لان الواجب عليه التسليم بغير الضمان لان الفضل
مكان الا مكان ولكن للراهن ان يملكه كما في الكافي فممن طلب به لا يملك اي

اي للرهن احضار رهن وضع عند عدل يدر الراهن كونه في يد الغير او الراهن فلا يملك
ايضا للرهن احضار رهن رهن باعده للرهن باعده ان باع الراهن بغيره لانه صار ماله
بيع الرهن فصار كان الراهن رهنه وهو دين واذا جفت يملك احضاره لقيام الدين مقام
المبدل لا يملك ايضا للرهن رهنه بملكه اي يملك الراهن رهنه بملكه اي للرهن بملكه
وبه يدين لو اراد الراهن ان يبيع الرهن بغيره يدين بغيره لا يدين بملكه على المدين ان يملكه
من البيع لان حكم الرهن ليس الا بملك الراهن بغيره يدين بغيره بغيره بغيره ولا يملك
ايضا من حق الرهن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
كل الرهن من رهنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
واجبه فاشهره وامانة يسكن من ماله فان العدة بملكه لا النقصه حتى ان المدة لم تكن
الار وبرا لا يضمن وكما في الرهن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
او ايداعه كانه رهن امانة وجعلها للرهن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
جعله في امانة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
الرهن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
فلا يضمن وعليه اي للرهن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
وان كان قيمة الرهن اكثر من الدين لان وجوب رهن الجس وحق الجس ثابت واما ماله
رذه او روجه منه اي يدين بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
خرج في يده فجعل الباقي على المدين ان كان قيمة الرهن خسر الدين وكذا مضمونة روجه منه
بدل المدين كذا واية الجرح ان كانت قيمة الرهن امانة او امانة او امانة او امانة او امانة
والامانة فالمضمون على المدين والامانة على الراهن وكذا امانة او امانة او امانة او امانة او امانة
والعدا من الجارية وعلى الراهن امانة او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة
وكسوة او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة
بقاياه فهو على الراهن سواء كان في الرهن ففضل او لان الدين يقتضيه بملكه وكذا امانة او امانة
مملوكة له وما يرجع اليه على المدين امانة او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة
الراهن والرهن فاذ كان الاخر كان مضمونا لانه في غير امانة او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة
لا ولا يمانة كان صاحبه به **بسم الله الرحمن الرحيم** والرهن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
والنقصه والمكيل والموزون كونه على الاستيفاء فلو رهنه المذكور بخلاف حصة ملكه
ملكته بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

الحاصلة

التي هي عليه سلم سجد الشهادتين ورضي ايضا اتفاق مال مسلم لان اتفاق مال النسيئة
للمفردة كما في نفسه وقد ثبت وكذا صاحب المال ضمن المال لان اتفاق مال النسيئة
ان لم يوافق في هذا العسل بان يلقه عليه فقل لا يعلق على الاتفاق اي لا يرضى قبل
سلم بل يصير على ان يعلق فان قيل كان اتفاقا لان قبل السلم لا يستحق الفروجه ما كان ان يعلق
لو لم يعلق فسلمه ويقاد في هذا المال فقل ان هذا هو وجهه ووجهه لان الفاعل يصير ان لم يعلق
يوسف الفداء واحد منها الشبهة وقال في هذا المال على ان يعلق ما يشبهه وقال ان يعلق فقل
انما على ما يشبهه والمال بالبيع لا يرضى بالاول في الرجل لان كان يعلق لان ذلك الزمان
كلما لم يرضى به فلا يستحق الفروجه ما كان يعلق ولكن لا يعلق استأجره او ارضى زناه
بالبيع كما لا يعلق في القياس ان يعلق لان ذلك دليل الطاعة ولكن لا يعلق استأجره
استأجره لان لا يعلق على الطاعة او قد يكون طبعيا كما في النكاح واستأجره على ما لا يعلق
بما كرهه غير على ان لا يرضى الامور المذكورة لكنه اي استأجره الا كراهه استأجره في زنا
وان لم يكن مكرهه فلا يعلق في الشبهة كذا في الفاسد لان الفاسد في زناه لان الاكره
لم يكن رخصة في حقه كما كان في حق المرأة حتى يكون غير المصلحة فيه فلهذا لم يعلق
يعلق ان المال ان يعلق في القولية للمكره هو ان كان مكره ما بالبيع او غيره فقله عندنا كما في البيع
النافعة وما يعلق في نفسه في نفسه للمكره وما لا يعلق في نفسه في نفسه في نفسه
بيعه وشراؤه واجارته وحملته او كلفه او هبته فانه اكره على واحد منها
نوع الاكره في نفسه بعد زوال الاكره ان شاء الله وان شاء الله فان الاكره مطلقا
يعدم الرضا شرطه هذه العقود فقله في قوله واقراره فانه يعلق في الصدق والكذب وانما
صار يعلق في حال حان الصدق والاكره دليل على كذبه فيما يعلق فانه يعلق في نفسه في نفسه
ويعلق في جميع الاكره المستحبة ان يعلق في جميع الاكره في نفسه في نفسه في نفسه
المشتركة لكونه ملكا ولزم اي المشتركة في نفسه لان اتفاق ما يعلق فانه يعلق في نفسه
المكره التي لو لم يبيع طوعا قبله لكونه يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
مكره لان لا يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
يعلق ان يعلق لان الفهم كان امانة عند المكره لان الفهم كان امانة عند المكره
فان يعلق في الفهم ان يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
بجلاء اكره على الرتبة بل اكره في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
الصححة بناء على ما يعلق ان الاكره على الرتبة في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
مكره في البيع في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
فكان مضمونا عليه فانه في البيع في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه

فقد
يصدق

والرضا

الكره

في البيع

فالمكره كما لتمام المشرك كفا في الفاسد فان ضمن المال رجع على المشتري لانه قام مقام
البائع ما دونه الضمان لان المضمون ليس ملكا للمشتري ومن وقت سبب الضمان وان ضمن احد
المشتريين ما دونه الضمان لا يرضى ووجه الضمان في كل الشراء كان لكونه احد المشتريين لا ملك
ما دونه الضمان فقله في رابع ملكه فلو لم يعلق ما كان قبله ان يعلق ملكه المشتريين في وقت فقله
ما دونه الضمان فقله في رابع ملكه فلو لم يعلق ما كان قبله ان يعلق ملكه المشتريين في وقت فقله
والشراء هو ما لا يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
الاكره في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
ان لم يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
شرف السبق لوجه الحق في رابع ملكه فلو لم يعلق ما كان قبله ان يعلق ملكه المشتريين في وقت فقله
فكان يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
بجلاء اكره في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
لان يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
ولا يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
الشرع فلا يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
وطلوعه تحت الاصل في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
بان يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
او في رابع ملكه فلو لم يعلق ما كان قبله ان يعلق ملكه المشتريين في وقت فقله
ثم رجع في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
ردته لان يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
الاقرار فلو لم يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
لم يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
حتى يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
البيع مطلقا وشرعا من غير نفاق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
ان في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
عدم بقاء الفهم الصادر في رابع ملكه فلو لم يعلق ما كان قبله ان يعلق ملكه المشتريين في وقت فقله
كان مضمونا عليه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
محتل واذا كان في رابع ملكه فلو لم يعلق ما كان قبله ان يعلق ملكه المشتريين في وقت فقله
يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
فان يعلق في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه

المصلحة

لا يصح نفس العبد منه اعتاق كشرى العبد منه مال فجاء الاتفاق بينه والوكيل بغيره فصار
بشرى نفسه فله المولا والمولى واللام يقل ويكثر بشرى نفسه كان أي العبد لو كمل له اللفظ
حقه للمأذنة وامكن القول بأن لم يمتد في شيء ذلك كلف شرى العبد نفسه بشيئين للمأذنة عليه
أي على الوكيل منه لانه العاقبة واللائق بالحقبة العبد للمولى لانه كسر عبده قال أي المأمور بشرائه
العبد بشرى عبد لا وفاء أي العبد وقال أي لا تأمل بشرى لنفس فان كان أي العبد حقيقا فله كان
يتألف قول المأمور مطلقا أي سواء كان الشئ مفقودا ولا ولو يشاء فان كان الشئ مفقودا فقد
أي القول للمأمور واللام وان لم يكن مفقودا فله أي القول له وان كان غيره أي ان كان العبد
غير مضمون كذا أي القول للمأمور ان كان أي الشئ مفقودا سواء كان العبد جابرا ومسا واللام أي ان لم يكن
الشئ مفقودا فله سواء كان العبد جابرا ومسا قال في الكافي منه المسئلة على ثمانية اوصاف لانه افعال العبد
مأمورا بشرائه عبد له وما يشرى عنه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الشئ مفقودا او لا وكل وجه على وجهين
اما ان يكون العبد جابرا او غير جابرا او متسا فان كان مأمورا بشرائه عبد جابرا فان اضر بشرائه
والعبد جابرا فله قول المأمور باللام مع مفقودا كان الشئ او غير مفقودا اضر جابرا على كسائه والمخبر
في الحقيقة والشئ يستثنى كسائه بغيره وان كان العبد جابرا اضر فقال ملكه عند العبد بشرائه
وانكره الموكول كان الشئ غير مفقود فله قول المأمور لانه مخبر على ان يملك كسائه وغرضه الرجوع بالثمن
واللام شكر وان كان الشئ مفقودا فله قول المأمور مع ثمن لان الشئ كان امانة في يده وقد اذن
الخروج بغيره لانه في يوم الكسر اضر به فكان القول له وان كان العبد غير جابرا فان كان جابرا فله
المأمور بشرى لانه لا بل هو عند كسائه كان الشئ مفقودا فله قول المأمور لانه مخبر على
يملك كسائه وان لم يكن مفقودا فله قول المأمور عند اضره بغيره وعندهما القول للمأمور وان كان العبد
متسا فان لم يكن الشئ مفقودا فله قول المأمور لانه اضر على ان يملك كسائه وغرضه الرجوع بالثمن واللام شكر
وان كان الشئ مفقودا فله قول المأمور لانه اضر اذ في الخروج بغيره لانه امانة فيقول القول له قال
في الهداية في اضره بشرائه عبد جابرا فله قول المأمور لانه اضر على ان يملك كسائه
فله قول المأمور لانه اضر على ان يملك كسائه فله قول المأمور لانه اضر على ان يملك كسائه
وهو الرجوع بالثمن على المأمور وهو شكر والقول للمكره انك هو معين يدعي طريقه عند الامانة
فيقول قوله قال صدر الشريعة كل واحد من السعيين مثل المصورين فلانهم في الحق يقول المأمور
ليس كما قال في التعليق ان لا يجزي في الصورة الا ان لا يجوز ان لا يقال للمأمور اضر على ان يملك
غرضه الامانة لانه انما يكون امنا اذا كان قابضا للثمن والغرض انه لم يقبض له بالوكيل
بشرائه الرجوع بالثمن على اضره اذا فعل اضره سواء دفعه أي الشئ اليه او لا وله ايضا ضمن
المبيع منه أي اضره بغيره ثمنه وان لم يدفعه أي الشئ السابغ للمأمور بغيره ثمنه عليه بينهما
ولهذا اذا اختلفا في الشئ فلهما فان ويرد الموكول على الوكيل ما يلزم فان ملك أي المبيع في يده ان

اي الوكيل قبل المشتري الا ان ادى ملكه فماله ولم يسطع التمسك لان يد ملكه الموكل فان ذلك المحس
 يعبر الموكل بانها فيه ولا ان يكون في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 التمسك لان الوكيل كان يبيع منه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 شراءه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 باءه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 يكون المشتري للموكل الا ان يحصل له ما في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 ان يملكه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 الموكل لكن لو اشتراه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 هو مال الموكل وان لم ينفذ التمسك منه فان احاطه بالمال فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 او اشتري منه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 في كتب التمسك فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 اي بالمال التمسك يقول التمسك لا يملكه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 يكون التمسك في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 صاحب قبل القبض في العقدين بطلان الوجود او الفاقه قبل القبض ولا يملكه فلو كان في يده فلو كان في يده
 العاقد هو الوكيل فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 في العقد لا يملكه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 المشتري زيد في الكفاية وقال بالمال فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 حارسا فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 زيد لان اثر التمسك بانه بده الا ان يراه لان التمسك لا يملكه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 بشرائه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 نحن فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 الصورين اما في الاول فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 بمسئله فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 شري الباني قبل حصوله لان الشراء والا وفاقه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 الاول والثاني فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 صدق بالمهور ان ساواه اما المشتري الا ان يملكه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 وقال التمسك بانه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده
 الخ في عقد العارية والوديع عليه فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده فلو كان في يده



أجلتني بدينك عليك يعني إذا قال المحلل المحلل اعطني ما قبضته من فلان فاني احملك لتعقبه
وكنيت وكنت في قبضة قال المحلل اعطني بدينك عليك قال المحلل لان المحلل يدعي عليه الدين
وهو حاكم فالحق للدين والدين لا يكون الا في رضى المحلل بالحوالة واقدم عليه ان ارسله ان عليه دين المحلل
لان لفظة الحوالة يستعمل في الوكالة بغير المحلل اذا اراد المحلل ان يتركه لا يحتمل عود المطالبة الى المحلل
بالقول اقال عزم على رجل على ان يعطيه من عزم دارة اى دار المحلل اعطيتك من عزم لا يحتمل عود المطالبة الى المحلل
بما يقدر على اقباله لانه يملك بيعها ولا يحتمل على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع بغيره على الاداء
لحقه الجور ولو اقال على ان يعطيه من عزم دار المحلل لانه لا يقدر على بيعها الا اذا اراد بيع
في بيعه لو جرد التقدرة على البيع والاداء باع بشرط ان يبيع على نفسه بالشرع في حاله ان البائع يملك
البيع لانه شرط لا تعقبه العقد فيه فله البيع ولو باع بشرط ان يبيع في حاله ان يملك البيع لانه لا يقدر
العقد او الحوالة في العادة يكون على الاملاء والاختصاص فكذا في الجور كرهه الفقهاء وهي
بعض البين وفتح السائر واحدة السائر توجب قبضة وهي في حكمه وهي هذا القرض به ان الحكم
اخره كسوته ان يدفع ايتا ج مبلغا وصاله في صدقة في بلد اخر يستفيد بغيره ما حفظ
كلام المصنف وجوب المساس بين الكتابين وجوده في حاله في الحوالة والمضاربة في الجور
لانه مضاربة في الجور وهو التمسك بها في الجور في حاله في المضاربة في الجور
فالمطلب للمرجع وشرعا عند شركة في الرجوع بالرجوع وعلى من اخر وكرهها اليك ان يقول بان
المال منتهى هذا ان يكون مضاربة او حصة او قد هذا المال واعلم ان ما رزق الله تعالى من فضله
او نحوه كذا في المضاربة بالقبول بان يقول المضارب قبلت وكذا في انواع الاخر
ايضا اوله لا يقضي المال اذن ماله لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه بخلاف المقتضى على سبيل ما
قبضه بدل وكذا في الرجوع لانه قبضة وثيقة وتوكل على لانه يتعرف فيه بانه يرجع على الحق
من العدة على مال او شر كان ربح لانه يحصل بالمال والعمل فشر كان فيه وعقب الا فالفائدة
على مال غيره فيكون مضاربة ولو وصلة اجارة بعدة انما مضارب اذا اشترى ما من عزم فباعه وتعرف
في غير اجارة بالمال لم يجر وكذا في المضاربة واجارة فائدة ان السبب في ان الواجب المضارب
فيها اجارة كاجارة الفاسدة وهو سبب كماله انما السبب في المضاربة وهو ربحه بالمال فانا نحن
الشرط فلا يربح فيه لانه يكون في المضاربة النسيئة والمافيت مضاربة اجارة بل احر حله كما هو حكم الاجارة
الفاسدة مطلقا ان يسود ربحه او لا يربح على الشرط وان هو حكم الاجارة الفاسدة وقد روي
ضمان فيها المضاربة الفاسدة كالمضاربة لانه بين فلا يكون مينا واما في حاله في اخر وشرط الرجوع
للمالك فبضاعة وشرطه للمعاينة فربح وانما في ربحه الوفاية حيث لم يجد البضاعة والوفاء في سبب
الايداع وغيره لما روي عن جرد المضاربة ان المضاربة اذا كانت عند شركة في الرجوع فكل من يكون
بضاعة او قرضا وشرطها خمسة الاول كون رأس المال من الثمن فلا يربح الا بالبيع بالشرع لانه لا يبيع

تصير شركة للحصول الربح فلا يربح مال بغيره بالشرع وهو الدرهم والدينار والثلوس فقه كما
سيان ولو دفعه قضا او بغيره قال مضاربة في عزم قبل حله لا يقضي المضاربة الى الوضوء بل
وهو مضاربة المضاربة لا تضاعف الى المستحق كجزائها وكان او ودية او اجارة فلا يربح
الا فائدة اليه وانما كونه مضاربة لان المضاربة امين امانة ولا يقدر كونه مضاربة على
الدين فلو قال على بالدين الدين في ذمتك مضاربة ما نصف لم يربح كذا في مال كان له دين على ثبات
فقال اقبض ما لي على فلان واخبره مضاربة حيث يجوز ان تضاعف المضاربة الى زمان العقب والدين
فيه بغيره فيها وهو مضاربة ان يكون رأس المال واقفا في المضاربة حتى لا يربح في المضاربة
فيه بدلا لان المال يكون امانة عنده فلا تملك الا بالشرع كالمودعة خلاف الشركة لان المال في
المضاربة من احد الجانبين والعمل في المال لا يربح الا بالشرع كالمودعة خلاف الشركة لان المال في
فيه واما العمل في الشركة فمن الجانبين فلا يربح الا بالشرع كالمودعة خلاف الشركة لان المال في
شركة وهو العمل منها فشرط العمل على رب المال عند فاذن ان شرط ان يملك المال في المضاربة
فقد المضاربة لان سبب شرطه من ثمن المال في المضاربة والتجربة عن المال المضاربة بشرط
حتم العقد فاما ما كان من مضاربة ضرورة والا لا يكون رأس المال معلوما بل باليقين في المضاربة
سببية بان يقدرا على قدر معين من مال بغيره بالشرع واشاره كما اذا وقع مضاربة الرجل
درهم لا يربح قدره فانه يجوز ان يكون القول في قدره ما وصفتها للمضارب مع يمينه وبينة
للمالك وانما من كون مضاربة المضارب في الرجوع معلوما عنده اى عند العقد لان الرجوع هو المقصود
والمضاربة توجب فساد العقد وانما في الرجوع بغيره بالشرع كالمودعة خلاف الشركة لان المال في
القبضة لشركة في الرجوع لا يحتمل ان لا يحصل في الرجوع الا قدر ما شرط له واذا انتفى الشرط في الرجوع
لا يستحق المضاربة لانه جرت بكالات العمل بالنقص بطريق الشركة في الرجوع فيقف في مورد البين
فقد بشرط زيادة قدر معين لاحدهما فله ان يشترط لانه لم يربح بالمال فانا نحن
بالبضاعة مضاربة الى الجور مضاربة ورجوع الربح لانه ماله كذا في المضاربة على
شرط لو جرت جهالة الرجوع كما قال في الرجوع انما نصف الربح او ثلثه او ربعه لما قرأ ان الرجوع هو المقصود
عليه في المضاربة فغيره لا اى غير ذلك في الشرط الفاسدة لا يربح المضاربة بل يربح الشرط
كالمضاربة في المضاربة لانه اخر فانه لا يربح الا بالشرع كالمودعة خلاف الشركة لان المال في
يجب قطع الشركة في الرجوع والجملة فيه لا تقضي المضاربة لانه لا تقضي الشرط الفاسدة كالمودعة
ولان صحته تتوقف على القبض فلا يربح الا بالشرع كالمودعة خلاف الشركة لان المال في المضاربة
وهو ما لم يربح بزمان او بوقت من التجارة فانه ان يقول في ذلك ان هذا المال مضاربة ولم
يرد عليه البيع مطلقا اى يقدّر ونسبه الا باجره لم يربح عند التجار كغيره من سبب وانه يبيع
الشراء والنسبة ليس بها ارباب البيع والشراء والنسبة والابضاعة وهو دفع المال بضاعة ولو كان

بل له اجر شرط على المضارب الاول والآخر بالشرط لزم الربح وان اذن اى المالك قد مضى بالثبوت
وتصرف اى الربح وقيل بازاء الله فبينا ان ينفذ بعد ما دفع اليه رب المال المال المضاربة
بالنصف واذا كان يدرعه الى غيره فخره بالثبوت وتصرف اى الربح فان رب المال قال
لم علي ما يدرجه الله فبينا ان ينفذ فلما لم ينفذ الاول والآخر وانما الثلث لان دفع
الاول الى اى مضاربة حيث كان ما من المالك شرط النصف نصف جميع ما رزق الله وما رزق
جميع الربح فكان له نصف جميع الربح فلا يكون للمضارب الاول ان يوجب له ذلك لغيره بل ما
اوجبه الله وهو الثلث الربح ينفذ الى غيره جاعلة فيه الى السمسرة ويطلب له ما ذكره لان عمل
ملكه وقيل لم يكن يستاجر رجلا على شرط ان يدرهم فاستاجر الى طاهر لخطب نصف درهم طلب
للاول النصف كذا ما رزق الله ولو قيل ما رزق الله فبينا ان ينفذ فلما لم ينفذ الاول والآخر وانما الثلث لان دفع
السبب والى السلمان بين المضاربة الاول بين المالك نصفان لان المال شرط النصف فمقتضى
للاول الربح فان استحق اى جميع ما شرط وما رزق الله جميع ما حصل للمضارب الاول والمالك
شرط النصف نصف ذلك ولذا كان الباقي وهو الثلث بينهما ولو قيل ما رزق الله فبينا ان ينفذ
فبينا ان ينفذ ذلك وقد دفع الى غيره بالنصف فلتاى نصف ولها اى الاول والمالك نصف لان الاول
شرط لك نصف الربح وهو ما رزق الله فيه فخره المالك فاستحقه والمالك شرط النصف نصف ما رزق
الاول ولم يدرجه الاول الا النصف فكان النصف بينهما ولو قيل ما رزق الله فبينا ان ينفذ فلما لم ينفذ
ميتى وبسبب نصفان وقد دفع الى اخره مضاربة بالنصف نصف المالك والنصف نصف ولا
يشي الاول لان المالك شرط النصف للربح فان نصف شرط الاول والنصف نصف المالك فبينا ان ينفذ
فيكون لك بالشرط ولا يشي الاول لانه جازى ما كان له الاول لم يكن الاخر جازى لخطب له ثوبا
بدرهم فاستاجر الاخير لخطب له بدرهم فانه لا يسلم الاول شي حيث عقد على جميع حقوقه ولو
شرط لثاى ثلثه اى المضارب اى ثلث الربح فلما لم ينفذ الربح فبينا ان ينفذ فلما لم ينفذ
ويضمن المضارب الاول لك السمسرة الربح لانه شرط لك شيئا هو مستحق للمالك وهو السمسرة
فلم ينفذ في حق المالك وجب عليه الضمان بالسمسرة لانه التزم السلامة فاذا لم يسلم جميع عليه
لم يكن يستاجر رجلا لخطب له ثوبا بدرهم فاستاجر الاخير لخطب له بدرهم ونصفه فانه يضمن
له زيادة الاخر شرط للمالك ثلثا وبعده اى عبد المالك ثلثا لخطب له ثوبا بدرهم فاستاجر
ونصف ثلثا لان شرط العمل على العبد لا يمنع القلعة والتليم لان العبد راغب في مصلحته خصوصا
اذا كان مأذونا له وشرط العمل اذن له ولهذا لا يملك له الاخذ ما اودعه العبد وان كان
محجرا عليه وادام منع القلعة لم يمنع القلعة ولا كذلك شرط العمل على المالك لانه يمنع القلعة
ويمنع القلعة واذا صحت كان ذلك الربح للمضارب لان المشروط له هذا القدر والثلثان
للمالك لان لم يكن على العبد دين لان ما شرط للعبد فسيده وان كان عليه فله نعماء وتبطل

تتعلق اى المضاربة بموت احد المالكين المضارب لانه لا يملك الموت والكل يتصل بالمالك
وتتعلق المالك بدار الحرب مرتد او حكم القافة لانه كالميت لا يملك للمضارب لانه لا يملك القافة انما
توقف بالشرط لملكه ولا يملك له مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلو توقف في ملك المالك ثبتت
المضاربة على حالها ولا تبطل بالدفع الى المالك بضاعة او مضاربة فان قيل ينبغي ان يكون الاصل
للمالك شرط العقد لان الربح يثبت للمالك وقد اعتبر في موهبة الشريك في الربح وشرط كونها
بمقتضى العقد اذ اجمع ابتداء باعتبار شيوع الربح بينهما لا تبطل بتخصيص احد المالكين وشرط كونها
تتعلق وينزل اى المضارب ينزل اى مال المالك لانه ان غلب له لانه وكيل في موهبة شرط على غيره
كما ذكره الوكايلة واذا علم والمال عرض بينهما ولا ينزل عند لان له حقه في الربح ولا ينظر في ذلك
الا بالنقد فيثبت له حقه في البيع يظهره ذلك ولا يفرق في غير ذلك لان البيع بعد القول كان للضرورة
ينظر الربح ولا حاجة اليه بعد العقد ولا يفرق في حقه من مال المالك لانه موقوف في حقه وبسبب خلافه
اى اذا غلبه والمال بقدره لكن في خلاف حسن من مال المالك ليس له ان يبيع بمسكن من مال المالك
لان النقص من حسن واحد في حيث الثمن وفي الاستحسان لانه لا يملك الا بالبيع والمضاربة ان يرد
من مال المالك وانما تحقق ذلك بمرور خمسة كان له البيع ضرورة افرق اى المضارب والمالك
وفي المال دين لربح لانه اى المضارب طلبه لانه كالاخير والربح كالاخرة وقد سلم له ذلك فخره
على اتمام عمله كما في الاجارة المحقة كانه قال فانه يعمل بالاجارة واستسار هو الذي يجب له العمل
والميت اى لغيرها باجره من غير ان يستاجر هو ايضا يعمل بالاجارة ويجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة
بحكم العادة فخره ان على طبع النسخ والمال لا يملك ان لم يكن في المال لم يدره المضارب طاعة وكيل
معه وشرعه والاجير على المخرج وتوكل اى المضارب المالك اى ان الطل لان حقوق العقد تتعلق
بالعاقبة والمالك ليس بعاقبة فلا يمكن من الطل الا بتوكيله فيؤخر بالتوكيل لانه لا يبيع حقه كذا
سائر الوكلاء اى وكل وكيل بالبيع اذا امتنع عن التعاقد لا يجبر عليه بل يجبر على ان يعمل صاحب
ولا يبيع حقه اى المالك الربح يعني ان ما يملكه مال المضاربة فهو الربح دون ربح المالك
والملك يعرف الى التبع لا الاصل فبما يفرط الملاك مال الركوة الا العرف لا الضمان فان زاد ولم
يضمن اى ان زاد الملاك على الربح لم يضمن للمضارب لانه اى فلا يكون نصف الربح والعقد
باق ملك المالك او بعضه ثم ادر الربح لثاخذ ربحا له ينع اقتسام الربح والمضارب كما راى
بملك المالك او بعضه ثم ادر الربح لثاخذ المالك ربحا له لان الاصل ان العسمة لا يبيع حقه
للمالك ربحا له لان الربح زيادة على الاصل وهو لا يكون الا بعد سلامة الاصل فاذا اهلك
ما فيه المضاربة امانة ظهر ان ما افذه من ربح المال فبينا ان يضمن للمضارب ما افذه لانه افذه لنفسه
وما افذه المالك محسوب من ربح المالك واذا استوفى ربح المالك فافضل قسم بينهما لانه ربح وما
نقص لم يضمن للمضارب لانه اى وان اقتسم الربح ونسخا اى المضاربة ثم عقد اعتقدا

فبان يشترك مسأولاً فيما ذكره من المال يشترط أن يكون بينهما وبينهما نصيبان
لما قرآن السقف على الغير لا يجوز إلا بوكالة أو ولاية ولا بد من النصيبين الأولين وكذا لا يحقق
بمعنى المعاوضة وأما الغنائم فيها أي في شركة الوجوه فبان لا يعتبر النصيبان فيها أي في
الأموال المذكورة في المعاوضة ونصبت وكالة فقط لما قرآن شرطاً أي لا يشترط أن يكون
الوجه مناصفة المشرى أو متأنية فالمرجح كذلك شرط الفضل لا لئلا يرجع لا يستحق إلا
بالفضل كالمصارفة أو بالوكالة لا لئلا يكون كالمساواة في العمل والفضل في العمل فيلزم على
القيمة ما قلنا من أن فضيلته العنصر بالفضل ولا يستحق بغير ما لا يرجع إلى أن قال لغير نصيب
في ما قلنا أن لا يكون نصيباً لغيره من هذه المعاوضة **فصل** في الشركة الفاسقة
لا شركة في الاختلاف والاحتساب والاضطراب وسائر المعاملات لأن الشركة تقتضي التوصل
وهو تنازل ولا بد من التوصل فيها هو تواتر الموكول وهذا لا يتصور فيها لأن الموكول لا يمكنه
ملك أمانة الغير فقامت وما حصل أحدهما فله لأنه اشترطه وما حصله معاً فلهما لأنه اشتر
عملهما نصيبين فحققت المساواة وما حصل أحدهما بلفظة الآخر فلا يحصل له الأصل
في العمل ولا في الأجر مثلاً بالمال بل في غيره مما لا بد من نصيبين منه عند أبي يوسف
رغم أنه كما هو حكم الاجارة الفاسقة على خلاف سبيلهما ولا بد من الاستقاء بأن كان لأحدهما
يقول ولا خلاف في أنه يشترط أحدهما والكسب العمل كونه عاملاً وعليه جاز المثل لا بد من
اجرة اجارة فاسقة في الرجوع في الشركة على قدر المال وإن شرط الفضل لأن الأصل أن كل
تابع للمالك كالمزينة ولم يرد عنه إلا عند صحة التسمية ولم تقع في شرط التفاضل
لأن اشتراطه بالبعد فيكون فيه تقرير العناد وهو واجب الدفع وتبطل أي شركة
بموت أحدهما ولو علم أن يتردد لم يجرى بدراً في حكمه فالفاسقة لأن الوكالة لا بد من الشركة والموكول
الوكالة ومبطل الأجر مبطل المدوم فلا يترك أحدهما مالاً إلا إذا كان له نصيب واحد الشريكين
أن يترك زكاة مال الآخر إلا إذا كان له نصيب في حصة التجارة فإن تركه كل نصيبه فادار
ولا بد أي بالتمام حصص الكسب وإن جهل ما داء الأول لأنه يفرق للمأثور به لأنه استقطب الغرض
عنه ولم يستقطب نصيبه فالفاسقة نصيب علم أو لم يعلم لأنه صار معزولاً ما دام الموكول على الجوانح
المجمل والأختلاف بالمال والموكول كالوكيل مع العبد إذا اعتقه الموكول يفرق علم به أو لا وإن أذن
معاً أي بترك واحد نصيبه صاحبه وانفق إذا وبقا في ترك واحد ولا يعلم بالتقديم
والتأخر فمن شرط الآخر ويقامان فإن كان مالاً أحدهما أكثر يرجع بالزيادة للشريك
مما مضى أنه ما بدو شركة ليطاء الذي له حصة في الأجر إذا أقر أحد النفاذه من لصاحبه بزيادة
فالشريك في المأثور والى التمسك في مال الشركة ففيه بغير شيء أي لا يفرق لشريكه شيئاً عند أبي
يوسف وعند غيره يرجع نصيب الشريك لأن الشراء وقع للمأثور فقامت مكان الشئ واجبا

واجبا عليه وقد اداه من مال الشركة فخرج عليه نصيب الشئ كما في ثمن الطعام والكسوة لأن
الاجارة تدخل في ملكها جازاً على مقتضى الشركة في الأذن ينص من نصيبه لأن الموكول لا يجاز إلا
بملكه فصار كما إذا اشترى ما في مال أحدهما لآخر اقتضاها كان نصيبه ومنه المشاء فيقال
يتم جازية بخلاف الأهل وكسبه لأن ذلك مستثنى من الشركة للضرورة كما في بيان ولا خلاف
في مسكنتها وأخذها بالبيع بقولها أي شللاً بالاشتراك بالاصالة وصاحبه بالوكالة في الطعام و
والكسوة **كتاب** في الشركة في الفاعلة في المزرع وشرعاً عقد الزرع بعض طائفة
ولا يقع عند أبي حنيفة رضي الله عنه جازية من راحة من خدمه أي صلابة عليه وهم من غير الجازية
وهي مزارعة الأرض على التملك أو الزرع وهو المالك للمأخذه الجازية وهي الأرض
المرجوة ولا يلزم اشتراط أرض بعض ما يرجع في حصة فحينئذ الطمان كما في الاجارة و
تقع عندهما لأنه عليه السلام وقع في كل شيء إلا أنها معاملة وأرضها فزاعته على شق ما يرجع في
وكرهه وبه عمل الصحابة والتابعين والمصنفين إلى يومنا هذا ويقتله تركه في الواحد والسياس
ولهذا قالوا لو بدعني وركبنا الأجر بالقبول كسائر العقود وشرطها فأنه أحوال الأولية
العامة من الأول حتى لعقد ما دونها وأما صلاحية الأرض للمزاعة فيحصل المقصود والثالث
بيان مدة معاوضة بان يقول في السنة أو سنتين مثلاً لأن العقد يرد على منفعة الأرض أن كان
البذر في قبل العامل أو على منفعة المالك أن كان قبل صاحب الأرض والمنفعة لا يعرف مقدارها
البيان المدة فكانت المدة معيار المنفعة في أن يكون المدة ما يتمكن فيها من المزاولة
حتى إذا بذر المدة لا يتمكن فيها منها فحدث لعدم حصول المقصود وكذا إذا بذر مدة لا يعيش
أحدهما إلى مثلهما عادة كذا في الذخيرة والرابع بيان رب البذر أن كان في قبله لأن المقصود
عليه يختلف باختلافه فإن البذر أن كان في قبل المالك فالمقصود عليه منفعة الأرض وإن كان
قبل صاحب الأرض فهو منفعة العامل ولا بد من بيان المقصود عليه لأن جهالة بعضه إلى النزاع
والخمس بيان حصة أي حصة البذر إذا لا بد من بيان حصة الاجرة وهو لا يعلم إلا ببيان حصة
البذر وأما سبب بيان حصة الآخر أي بيان من لا بد من قبله لأنه يستحق عوضاً بالشرط فلا بد أن
يعلم ولا يعلم لا يستحق شرطاً بالعقد وأما سبب التخليع بين صاحب الأرض والعامل حتى إذا شرط
في العقد بغير قول التخليع وهو على صاحب الأرض مع العامل فسدوا شامناً الشركة في الخارج عند
حصوله لأنه ينفق اجارة ابتداء شركة استواء وكل شرط يوجب قطع الشركة في الخارج كما
منه العقد أو أماناً فخرج مما إذا كان الأرض والبذر الواحد والبق والحق لا خلاف لأن صاحب
الأرض استأجر العامل للكل والبق الله تعالى شرطه عليه كما لو استأجر جازياً لخطا بارة
نفسه أو الأرض الواحد والباقي للآخر لأن رب البذر كساجر الأرض يخرج معلوم من الباقي
ولو استأجر جازياً معلوم من البذر والآخر والباقي فكذا إذا استأجر جازياً فذلك العمل الواحد

بمنتهى ولم يخلو من خفية رجة انما هي كمنه بالاولى له لولف وقع في القدر والبال
فان بعض الكسبي يصدقونهم بغيره فاذا قدر بغيره صان عونه وهو حسن قال عليه السلام
انهم لم يولدوا ولا يخلقون الا بغير الله الذي لا يخلقهم بغيره لا يخلقهم بغيره لا يخلقهم بغيره
المدرسة كذا في ما اذا استر بغيره فوضعه دراهم مثله لا يخلقهم بغيره لا يخلقهم بغيره
بغيره بغيره لا يخلقهم بغيره لا يخلقهم بغيره لا يخلقهم بغيره لا يخلقهم بغيره لا يخلقهم بغيره
في قدره بغيره لا يخلقهم بغيره لا يخلقهم بغيره لا يخلقهم بغيره لا يخلقهم بغيره لا يخلقهم بغيره
راية وادى الشريعة انما يدرهم كسادة او غيره بان ادعى البائع انما يدرهم كسادة او غيره بان ادعى البائع
بما دراهم واختلف في قدر البائع ان اعترف البائع بغيره البائع وادى الشريعة انما يدرهم كسادة او غيره
حكم لمن برهن اي انها لا تقام البينة حكمه لانه يوزر دعواه بالحق فيبقى في الاثر لا يخلو من خفية رجة
والبينة اخرى لانها يلزم على القاضي الحكم والدرك لا يدرهم وان يبرهن حكمه ثبت الزيادة
لان البينة لا تثبت ومنه لا يخلو لا يبرهن من كذا الاكثر وان اختلفا بينهما الى الشئ والمبيع جميعا لان
قال البائع بعت العبد الواحد بدين وقار الشئ لا يبرهن البائع البينة البينة البينة البينة البينة البينة
البينة والبينة في البيع او لا لان جرح البينة والبينة اكثر اثباتا وجه الشئ في البيع اكثر
اثباتا وان جرح اي لم يكن الكل منها بينة قبل للبينة اما ان يرضى البينة البينة البينة البينة البينة
البيع وقيل للبينة اما ان تسلط ما ادعاه المشتري في البيع البينة البينة البينة البينة البينة البينة
وقد امكن ذلك برضاء احداهما لا يبرهن اكثر من ان لا يخلو القاضي بالبينة بغيره البينة البينة
لا يخاره وان لم يبرهن مدعى احدهما خالف اي اختلف القاضي على كل منهما على دعوى الاخر
اختلف ان التعلق قبل القبض حال قيام السعة على وفق البينة لان البائع يدعي على المشتري
زيادة الثمن والبينة يدعي على البائع وجوب تسليم المبيع لما ادعاه ثمنه والبائع ينكره فكل منهما
منكر وكيف موافق للبينة اما الخالف بعد القبض فخالق البينة فخالق البينة فخالق البينة فخالق البينة
يوسف رضى الله عنها لان لم يبرهن فلا يكون مدعى على البائع شيئا في دفعه البائع على المشتري
زيادة الزيادة الثمن وهو ينكر فيبقى كله وانما ثبت الخالف بعد القبض بقوله عليه السلام
وانهم اذا اختلف المتبايعان والسعة قائمة خالفوا فتراد ويدعيان الشئ لانه اقوامها
الحكم لا يخلو من خفية رجة انما هي كمنه بالاولى له لولف وقع في القدر والبال
كسابع عيان بدين وانما اي لم يكن كذلك ليس عيان بدين او ثمن حتى يكون خافا بديته
اي بداء القاضي بيمين ايها الشاهد انما هي كمنه بالاولى له لولف وقع في القدر والبال
بانه ما اشره باليمين ويكلف البائع بانه ما جاء باليمين فسمه القاضي البيع بيمينه لطلب
احدهما او طلبها ولا يبرهن وقيل القاضي في الصحيح هو الاول لانها لا خلاف في ما ادعاه
كل منهما في بيعا بيمين مجهول وممنوع القاضي قطعاً للثابت منها فخرج عليه ما ذكره في البسط

في البسط بقوله فلو وطئ المشتري الحاتمة وقبل الشئ بيمينه طئها لا يخرج من حكمه ما لم يبرهن القاضي
وذكر كل من البينين المتبايعين كمنه دعيها الا في النكاح لانه صار مقرا بما يدعيه الاخر وبالاولى
لما خالف في اصل البيع والاصل في طئها وقيل الشئ وكان دفع السلم فيه وحلف المكنى ان يبرهن
البيع والاصل في غيرهما لان هذا اختلاف في غير المبيع والبينة فثبت الاختلاف في الخط والاصل في
خلاف الاختلاف في وصف الثمن او غيره كمنه بيمينه لا يبرهن الاختلاف في العذر ولا يبرهن المبيع
او جرحه غير حكمه او غيره البينة بيمينه اذا ملك المبيع او جرحه غير حكمه او غيره البينة بيمينه
بحال لا يبرهن على مدته بالبينة في اختلاف في الثمن لم يخلو من خفية رجة انما هي كمنه بالاولى له لولف وقع في القدر والبال
القول للبينة وعندهما وثائق يتبايعان فيبيعن البينة على قيمته اليها لان كلامها يدعي جرحا
ينكره الاخر فيما يتبايعان ولها ان الخالف بعد قبض المبيع خالف للبينة فلا يبرهن الا باليمين
السعة كذا العينة اي اذا ملك بعض المبيع او جرحه غير حكمه في اختلاف في الثمن لم يخلو من خفية رجة انما هي كمنه بالاولى له لولف وقع في القدر والبال
اي يبرهن البائع بيمينه لانه لا يبرهن البينة لانه لا يبرهن البينة لانه لا يبرهن البينة لانه لا يبرهن البينة
على التام ولا يبرهن البينة اي لا يخلو من خفية رجة انما هي كمنه بالاولى له لولف وقع في القدر والبال
غيره لا يبرهن البينة واذا اقدم القاضي وجب اختياره في جرحه والا فليكن قوله البينة بيمينه
لا يبرهن الزيادة وان اقام البينة بيمينه المولى او لا يبرهن البينة الزيادة ولا يبرهن البينة المولى
اقالة اي اذا اقاله المولى واختلف في رئيس المالى لم يخلو من خفية رجة انما هي كمنه بالاولى له لولف وقع في القدر والبال
السلم وهو لا يجوز لان اقالته كسقاط الدين وابسقاط لا يبرهن بيمينه المولى المولى المولى المولى
السلم يدعي عليه زيادة وهو ينكر ولا يبرهن السلم لا ذكر ان الساق لا يبرهن في البيع بيمينه
اذا اختلف في قدر الثمن بعد الاقالة وقبل قبض المبيع حكمها خالفها وعاد البيع والفرق ان البينة
في الخالف في العقد في يبرهن كل منهما الى اصل ماله والبال اشارة بقوله صلى الله عليه وسلم في الخالف
وقد اذ او الخالف في الاقالة في السلم لا يبرهن البينة لان الاقالة في السلم بعد قبضه لا يخلو من خفية رجة انما هي كمنه بالاولى له لولف وقع في القدر والبال
الزئج سائر اسباب العينة حتى قالوا فلهذا الاقالة لا تنقص فلا يخلو من خفية رجة انما هي كمنه بالاولى له لولف وقع في القدر والبال
يعود واما الاقالة في البيع فخالق البينة سائر اسباب العينة حتى لو قال لا تنقص الاقالة لا يخلو من خفية رجة انما هي كمنه بالاولى له لولف وقع في القدر والبال
فخالق البينة بالخالف ايضا لا يخلو من خفية رجة انما هي كمنه بالاولى له لولف وقع في القدر والبال
ففي لمن برهن اي اقام البينة لانه يوزر دعواه بيمينه وانما كسرها بيمينه وان يبرهن فيها
اي في قضية المدة ان شهره المثل له اي المزوج بان كان شرا يدعي على الزوج او اقل
لان الظاهر شهره المزوج وبينة المدة ثبت خلاف الظاهر وقضية لانه لا يبرهن ان شهره
اي شهر المثل لان كان ما يدعيه او غيره لا يبرهن البينة الخط وهو خلاف الظاهر وان لم يبرهن
مثل المهر لهما الواحد منهما بان كان اقل مما ادعته واكثر مما ادعاه بيمينه اي في الخط
لاستوائهما في الاثبات لان بينهما اثبت الزيادة وبينة ثبت الخط فلا يكون احدهما او

يد ملك صار مقرفا كونه حقا او قال المدعي غصبته او سرقة او حرقا من حيث لا يدفع
 بالخصومة وان جرحه من ذوق اليد على اليد ريدا ما لا اولان فلان المدعي انما صار مقرفا
 يدعيه الفعل عليه لا يدعيه فلا يدفع دعواه بالملك المملوك لانه يدعيه الملك عليه بل ادعي
 الفعل عليه وهو الغصب او السرقة واما الثالث فانه يدعيه حرقا من حيث لا يدفع دعواه
 الفعل عليه بل ادعي الفعل على غيره او يدعيه باطله فان ثبت بالعدم فثبت دعواه الملك ولها ان هذا يمكن
 فلو لم يرد السرقة ولو عتبه لم يرد فثبت كذا ما لا ان ذلك الفعل يثبت في فعله والطاهر ان الكسب يدعيه
 واما القدره راء القدره فثبت في كذا من حيث لا يدفع دعواه من غير ان يثبت الدعوى بالملك
 بالخصومة او لا صرفه فلا يثبت دعواه كسبه فثبت عليه من غير الغائب فقام البينة على الملك
 فثبت لانه لم يرد مقرفا عليه واما القدره فلا يدفع دعواه بالملك فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 ان ريدا او حرقا فثبت ان الخصومة لما حقه لتصادقها على ان اصل الملك فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 ان وصوله الى يد ذوق اليد حرقه فلم يكن يدعيه بالخصومة بل يدعيه بالملك وادعيه على
 فيكون له ملكا اذا برهن المدعي ان ريدا او حرقا فثبت عليه الدعوى لانه ثبت حرقه
 اذعيه بالملك فان طالع المدعي بيمينه على ما ادعيه الا لا يدفع دعواه لانه ثبت حرقه
 وليد مدعيه البينة لان الوكالة لا تثبت بقوله **باعتني** بل **باعتني** فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 او في كذا من حيث لا يدفع لان الخارج من المدعي والبينة المدعي بالملك فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 فاذا انكسر المدعي عليه فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 وغالبا ما اذا ادعيه على الملك فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 احد ما سبق فان في هذه الصور فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 لان التنازع حرقه عند حرقه فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 الا وهو قول المدعي لا وهو قول المدعي لا وهو قول المدعي لا وهو قول المدعي لا وهو قول المدعي لا
 العبد عاين من يد غيره وقال في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 ما ذكر المدعي تاريخ غصبه العبد غيره لا تاريخ ملكه فكان دعواه في ملكه مطلقا لا تاريخه
 صاحب اليد ذكر التاريخ كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 اليد دعوى مطلق الملك كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 ادعيه اثنان عينا في يد رجل منهما يدعيه اثنان او اقام البينة فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 لا ريب ان رجلين اختصما في دعوى مطلقا على ما عليه وسلم فقامت دعواه كل منهما البينة فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 ادعيه اثنان كل منهما يدعيه اثنان او اقام البينة فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 نصف العبد نصف النصف كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع

عيا

لاستوائهما في الدرجة والحيث كان دعواه في الملك المطلق واما البينة وان شاء ترك
 لان شرط العقد الذي يدعيه وهو تمام الصفقة قد تغير عليه ولعل رغبته في ملكه الكامل
 فلم يحصل فيه رده وياخذ كل البين وشركا دعواه بعد العقد لم ينفذ الاخر فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 القائلين بينهما نصفين فقال احداهما لا افتار لم يكن للاخر ان ينفذ جميعه لانه صار مقرفا
 عليه بالنصف فانفسه العقد فيه والعقد حق البينة فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 يوجد في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 كذا في الغاية وهو اي ما ادعاه شخصان للباقي ان افاض اي ذكر كل منهما تاريخا فهو لاو
 منها لا اثبت الشراء في زمان لا ينافيه فيه احد فادفعه الاخر ولدي يدان لم يرد اي
 ان لم يرد كذا تاريخا كذا في يد احد ما او لان يمكنه فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 عاين من يد احد ما ان احدث ايضا في الاوقات واثنان ان يدعيه بعد رده
 فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 في الحال فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 شرا غير الغائب من يد شرا فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 او في ارض احد ما يدعيه المدعي ليدان ارض احد ما لان التاريخ كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 مبيع كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الاخر ان يكون مقبلا وبطلان البينة لانه لا يدعيه بالملك فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 المبيع في ثالث يدعيه اذ كرهت الخارج وقتا فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 سمي في اليد لان كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 شرا صاحب اليد فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 اخر يعني ان بين كل تاريخين على ان هذه المرأة زوجته سقط اي البرهان ان لم يرد
 او يسمي تاريخها فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 مما حكم به بصادق الزوجان فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 يكون ان المرأة في بيت الاخر او دخلها فيكون اولى لان الصحيح ينفق الدلالة فالحاصل
 اذ تنازعا في ارضه واما ما بينه فان ارضا وتاريخا احداهما اقدم كان هو الذي وان لم يرد
 او سمي تاريخها فان كان مع احد ما فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 يوجد في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 صدقت احداهما فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 الزوجين فان برهن الاخر فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 البرهان الا اذا ثبت سببه لان البرهان مع التاريخ اقدم من البرهان بدونه كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع

وان ثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 وليد مدعيه البينة لان الوكالة لا تثبت بقوله **باعتني** بل **باعتني** فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 فاذا انكسر المدعي عليه فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 وغالبا ما اذا ادعيه على الملك فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 احد ما سبق فان في هذه الصور فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 لان التنازع حرقه عند حرقه فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 الا وهو قول المدعي لا وهو قول المدعي لا وهو قول المدعي لا وهو قول المدعي لا وهو قول المدعي لا
 العبد عاين من يد غيره وقال في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 ما ذكر المدعي تاريخ غصبه العبد غيره لا تاريخ ملكه فكان دعواه في ملكه مطلقا لا تاريخه
 صاحب اليد ذكر التاريخ كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 اليد دعوى مطلق الملك كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 ادعيه اثنان عينا في يد رجل منهما يدعيه اثنان او اقام البينة فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 لا ريب ان رجلين اختصما في دعوى مطلقا على ما عليه وسلم فقامت دعواه كل منهما البينة فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 ادعيه اثنان كل منهما يدعيه اثنان او اقام البينة فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع
 نصف العبد نصف النصف كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع فثبت في كذا من حيث لا يدفع

على وجه يد ظاهر الحكم الابتنائية اي اثبات سبق حكمه على كل شيء كونه الشراء والهوا في رتبته و
 صدق من قبض يعني اذا ادعى احد من اهل البيت شخص ادرى الاخر بهيته وقضاة ذلك الشخص في احوال
 البنية ولا تاريخ معها كان الشراء اوله لانه لو لم يكن معاوضة في المابين وشا للملك فذلك
 اذا اختلف الملك لهما او كان سهما تاريخ حيث لا يمكن الشراء فيه اولى اذ قد اختلفا في الملك
 كل سهما فصار ملكا خاصا لاشياء سهما ومعاوضة كرسوا وفيما اذا اختلفا في الملك لا يحسبان الا ان
 سب الملك لاشياء وفيه تقدم الاخر وفيما اذا كان سهما تاريخ والملك لهما واحد كان لا قدرهما
 تاريخا الشراء ملكه في وقت لا تاريخ فيه فصار ملكا ما اذا كان الملك مشتركا في وقت لا يعتبر فيه
 التاريخ كما يشاء ان شاء الله وكذا الشراء والصدقة مع القبض في جميع ما ذكره الاحكام فاما
 كون المهر في رتبته وصدقة مع قبض فمعناه ان رجلا ادعى عذرا في رجلته وانه واهله
 او تصدقه عليه وقبض واودعت امرأة ان واليه تزوجها على ذلك العبد وقبضه كان المهر
 اولى لانه لا يشترط اذ كل سهما معاوضة فثبت للملك في رتبته من مع اي مع قبض اولى رتبته
 مع استحسانا والقبض كون البنية اولى لانها ثبت للكو والربن لا ثبت وهو الحق في القبض
 حكم الربن معقب وكلم البنية غير معقب وعقد النكاح لا يثبت البنية اكثر اثباتا في الله بشرط
 العوض لانه بيع واستاء والبيع ولو بوجه كونه من الربن برهن فاحال على ملكه فطلب في
 او شراء موزع في واحد غير ذي يد اضر هذا اذا برهن على ما في يد اخر كما في او برهن في
 خارج على ملك مطلق موزع وادعى على ملكه تاريخا فالسابق اولى لانه ثبت ان اول
 المالكين فلا يتلج الملك الاخر جهة ولو برهن على شراء متفق تاريخا فافرو وقت اضر
 فقط قبض لهما نصيبين في الصورتين اما في الاولى فلان كلا سهما ثبت للملك لايه وملك
 بايه مطلقا ولا تاريخ فيه فصار كما اذا احم البايحان فلا يحم الملك تاريخا فيكون سهما
 نصيبين والما في الثانية فلان لو ثبت احداهما لا يدل على تقدم الملك تجوز ان يكون الاخر
 اقدم على ما اذا كان البايح واحد انما انقطاع ان الملك لا يتلج الاخر جهة فاذا اشرت
 احداهما تاريخا حكم له به حتى يبين ان غيره تقدم ولم يبين برهن خارج على الملك وادعى على
 منه ان كان عذرا في يد زوجه فادعاه بمرانه ملكه وبرهن عليه وبرهن زوجه الشراء منه
 وادعى اولى لان الخارج ان كان عذرا في يد زوجه فادعاه بمرانه ملكه فادعاه بمرانه
 يتلقى الملك منه ولا تاريخ فيه فصار كما اذا اقر بالملك له في ادعى الشراء منه كذا ان برهن كل من
 الخارج وادعى عليه التاريخ وكونه وكل سبب الملك لا يتكرر فانه في معنى التاريخ كالتاريخ
 ثبات البنية الاخر كسب الثابت القطنية وغز القطن وحدها والباقي والباقي والباقي
 والباقي في وقت الصنف وكذا وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى التاريخ فيصنف في الخارج
 كالمملك المطلق وهو مثل الحر والبناء والعرض ووزارة لظنة وجوب فان اشكل يرجع الى اهل

الملك البنية
 بانها ما وان
 في حال البنية

الى اهل الخبرة لانهم اشراف به فان اشكل عليهم فخص به الخارج لان القضاة سببية هو الاصل
 والعدول عنه كدلت الشايع فاذا لم يعلم يرجع الى الاصل ولو كان الشايع وكونه عذرا بايه
 فان كلا سهما اذا اختلف الملك في رجله اقام البنية على سبب ملكه فانه لا يتكرر فهو بمنزلة تاريخا
 على ذلك السبب عند نفسه فذواليد اولى بالخارج لان بنية قامت على اولى ملكه فلا يشترط
 الا بالقبض منه الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا قال في الرضعة الما حصل ان بنية ذواليد على التاريخ
 ترجع على بنية الخارج على التاريخ او على مطلق الملك ان ادعى ذواليد التاريخ وادعى الخارج التاريخ
 او ادعى الخارج ملكا مطلقا اذا لم يدع الخارج ذواليد فعلا في الرضعة او في الرضعة او الا
 او الربن او العارية او كونه فاما اذا ادعى الخارج فطالع ذلك بنية الخارج اولى وانما قال
 في رواية مال في العارية فكل كلام الرضعة ذكر القضاة البنية في باب رهن التاريخ في الميسر
 ما يخالف المذكورة في الرضعة فقال داية في رجله اقام ذواليد بنية انما داية اجماع في ذواليد
 اعمار فامنه او رهنها ياه وذواليد اقام بنية انما داية تحت عذره فانه يتلقى بها لذي
 اليد لانه يدعى ملك الشايع والاجر يدعى الاجارة والشايع سبق منها فيقبض لذي اليد وعذرا
 ما يتل عنه ولو برهن احداهما تاريخا وذواليد على الملك المطلق والخارج على التاريخ قد وادعى
 اولى لان برهانه اقام على اولى ملكه فلا يثبت الاخر الا بالقبض منه برهن كل من الخارج وادعى
 اليد على الشراء الاخر اي صاحبه ملا وقت سبطا وتركه يده عند ايه سبطا رهنه وادعى
 رهنه وعذرا رهنه بنية بالبين ويكون الخارج لا مكان العمل بها بان يجعل ذواليد كانه
 اشترى في الاخر وقبض ثم باع لان القبض دليل الشراء كما هو ولا يعكس لان البيع قبل القبض
 لا يجوز عذره وان كان في القمار ولما ان الاقدام على الشراء اقرا منه بالملك فصار كما اذا
 قاما على قرار في هذا التماز بالاجماع فكذا هما وان وقت البينات في القمار لم يثبت
 قبضا ووقت الخارج سبق يقضي لذي اليد عذرا مما يجعل كان الخارج اشترىها ولا يتم باع قبل
 القبض يعني على ملكه وان اثبات قبضا فقه لذي اليد بالاجماع لكون البيعين جابرين على
 القوانين وان وقت ذواليد سببا في قبض الخارج فيجب ان كان ذواليد سببا وقبض ثم باع و
 ولم يلم لمسلم ثم وصل اليه سببا اخر ولم يرجع بكثرة الشهود والا عدالة يعني اذا اقام احد
 المدعين كاشا مدعين والاخر اربعة مثالا واحد منهما عدلين والاخر عدلين فيما سواهما
 الاول فلان الترجيح لا يقع بكثرة العلل حتى لا يترجح العدين بيمين اخر وكذا في رتبته واما
 فلان المعبر في الشايع اصل العدالة ولا عدل لادعائه فلا يقع الترجيح بها ادعى احد البايحان
 نصف دار والاخر كلها يعني اذا كانت دار في يد رجل ادعاه اثنان احداهما كلها والاخر
 نصفها او برهنها فالرجح للاول البايح وهو ثلثة الارباع لكنا عذرا في سبب رهنه فان سبب
 النصف لا يترجح الاخر في النصف فلم له وصارت شراعهما في النصف الاخر فيصنف سهما و

اش

بوجع نفسه فهو في يد نفق فلما قيل دعوا له عليه من عبده عند الحاجة الى بيته كما لا بد
فان قالوا انما عند فلان وهو غير ذي اليد فليس من عبده يعني ذاك العبد لا اياه لا يد له حيث
اخرى انما هو بالرق فكان ملكا لمن يده كما كان فلان قبل الاقرار بالرق صار ملكا للفلان
ان لا يعترف في البيع قلنا الرق لم يثبت بقوله بل برحقه في اليد لعدم المعارض له بوجع
الحرة لانه لما صار في يد المدين يعني كالمكاتب في يده فقبل اقراره عليه فلو كان وادعى
الحرة ليس اي ادعاه بالبيته لان التساقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى كما
سئل ان ثبت له كذا **عقوبة** الباع ان الدعوى لو كان احد دعوى الاستيلاء
وهو ان يكون العلوق في ملك المدين وانك دعوى التجريد هي ان لا يكون في ملك المدين
الا ولولا انه لا يستأجر في وقت العلوق واقتضا دعوى التجريد على الخلق والبيته
توجه ان شانه كماله انة فكلوب لا قبل سنة اشهر من بيعت فادعاه في سنة
وامتدأ وقال ان فوات في رة لا ثبت لان بعد اقراره بانها انة فالدعوى بغير مناقضا
ولما ان ثبت له في الدعوى فانه انما تصدق كما سيدر فيقبل دعوى اذا سعى بالعلوق
في ملكه بالولادة لما قلناه كالبينة العادلة في اثبات النسب او الظاهر عدم الرضا
وامر النسب على الخفاء فقد يظن المراء ان العلوق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان عذله
في استخفاف اعتبار النسب فاض وادعى حيث الدعوى استندت الى وقت العلوق فيظهر انما
ام ولد في بيعه الباع لعدم جواز بيعه ام الولد ويرد الثمن لان سلامة الثمن منتهى
سلامة البيع كذا في دعوى اب الباع لعدم انعقاد العلوق على الملك اذا كان له في ملكه على
ولده وقد راز ذلك الباع وان ادعاه المشتري قبله ثبت ان نسبه منه ومجمل ان نسبه
وكتبت له ثم استمر فادعاه منه اي مع الباع او بعده لاني لا ثبت النسب
لان دعوى الباع دعوى استيلاء كذا اصل العلوق في ملكه ودعوى المشتري دعوى تجريد
اذا اصل العلوق لم يكن في ملكه والا ولولا ان ثبت النسب الباع ان مات
الام فادعاه الباع وقد ولت الاقرار وما خذ به وستر المشتري كل الثمن لان الولد هو اصل
في النسب لا يستفد الحرية منه الا بغير اقراره صلا عليه ولم اعتقها ولده فالتا ثبت
حي الحرية وله حصة الحرية والحصة اقوى في الحق فيصنع الادنى ولا يضره فوات التساقض
الولد فانه اذا مات دون الام فادعاه الباع وقد ولت لما قلنا لم يثبت نسبه لادعاه
بالموت عن النسب لم تقام ولده لان الاستيلاء فرع الزلف ثبت لكان اصلا وهو باطل
بخلق بيعه فانه اذا لم يرد عبده لم يرد بانه المشتري في اخره فادعاه الباع لانه
فما به وبطل البيان لان اتصال العلوق بملكه كالبينة العادلة والبيع يحتمل النقض
في حق الدعوى لا يحتمل في نقض البيع لاجله واعتما اي اعتاق المشتري الام

الولد كونهما حتى لو اعتق الام الولد فادعى الباع الولد انه ابنه صحت دعوى و
نسبه منه ولو اخطى الولد لام لم يرد دعوى لانه في حق الولد ولا في حق الام اما الاول
فلما ان صحت بطل اعتاقه والعقوب بعد وقوعه لا يحتمل السطوان واما الثاني فلما انما
تبع له فاذا لم يرد في حق الاصل لم يرد في حق التساقض فانه لا يرد في حق التساقض
لا يحتمل النقض لثبتت بعض الحرية كاستناب التمسك للغير وفيما اذا اعتق المشتري الام
دبر فادعى الباع على المشتري حصة في الثمن عندهما وعنده يرد كل الثمن في الصحيح
كما في الموت كذا ذكر في الهداية وذكر في المسوطير وحصة في الثمن لاجلها لا تعاقب
و فرق على هذا بين الموت والعقوب بان التعاقب كذا في الباع فيما زعمت فجلها بموت
في المشتري فظن زعمه ولم يوجد التكد في فضل الموت فواخذ بزمه فيستدركها ايضا كذا
في الكافي ولو ولدت لاكثر من ستين فرقت البيع لم يرد دعوى الباع اذ لم يوجد اتصال
العلوق بملكه فبينا وهو انما امر في الحق وحصة المشتري اي اصدق المشتري الباع
اثبت النسب اذ عدم نبوته لرعاية حقته واذا صدق زال ملك الباع ولم يطل بغير الحزم
بان العلوق ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة التعاقب والحق كانه دعوى تجريد وغير المالك ليس
ابله وكانت ام ولد له كذا في اية ولدت في زوجها فملكها او امة ملكها زوجها
فولدت فادعى الولد ولو ولدت فيما بين الاقل والاكثر وحصة اي المشتري كان الحكم
كالاول يعني يثبت نسبه اميتها ويعتق البيع ويرد الثمن ثم ما بين حكم ولدا بعد ما
باعها ثم ادعاه اراوان بين حكم ولد له وعنده ليقول ببيع المولود وعنده فادعاه بعد
بيع مشتري يثبت نسبه وردد نسبه لان اتصال العلوق بملكه كالبينة كما في البيع يحتمل النقض
وما له في حق الدعوى لا يحتمل في نقض البيع لاجله كذا لو كانت الولد او ربه او حرة او
كانت الام او ربه او اجرا في زوجها ثم ادعاه حيث ثبت النسب في ربه او حرة او
خلاف الاعتاق على ما قرأه احد تومين ولما ابي ولوان بين ولادتها اقل من ستة اشهر
فيكونا في واحد اذا لم يرد علوق اية حادنا اذ لاجل اقل من ستة اشهر والعلوق على العلوق
متفق لانها اذا جدت بدم الرحم واذا كان ذلك فاذا ادعى ان احد هما يثبت نسبهما
بسلامتهما لا ينفصلان ثبتت نسب احدهما يستلزم ثبوت النسب الاخر علوقهما وولدا
عنده واعتقه مشتري ثم ادعى الباع الاخر ثبت نسبهما ويطالع حق المشتري لان الكثرة
ظاهرة في الاصل فامضى كون الاخر ايضا كذا في كذا كونه كون احدهما حرا للاصل والاخر في
وقد خلقا ماء واحدة وكان هذا النقض الاعتاق باهر فوجه وهو رية الاصل قال بصي
هذا الولد متى ثم قال ليس متى ثم قال هو متى يصر اذن بالاقراء راية ابنه فعلق حتى التزم
والمقر له اما حتى المقر له فانه يثبت نسبه في رجل مدين حتى يثنى كونه مخلوقا فماء الرضا فاذا

اذ حضر الغائب وصدق الحاكم في ما كان بالجار ان شاء الله تعالى في ما بيننا ثم
 يسبحان المظلوم ان شاء الله تعالى. وياخذ نصيبه كذا في العادة **كتاب** اورد
 بعد الحديث ان الذي يستعمله ولا يحتاج فيه الى شئ اخر من اذ لم يوجد يحتاج الى الشهادة
 ولما عساه بما هو شئ من التواريخ والوثائق ما كان من شئ لا وشيئا اخر من الاثر فلا
 اشياء له عليه لمساكنه وشروطه من شئ ان شاء الله تعالى وحكمه ظهور المقرب
 تصديق وقبول في المقرات فان لم يكن على المقر ما اقره لوقوعه في الخطب لان مدلوله الصدق
 والكذب احتمالا على ما تقرر في موضع الاثر من الاول بينه اذا اقر رجل بشئ غلام مجهول
 النسب صح اقراره وكذا اذا اقر به او اقره بالولد من ولد جده ووجهه وهو ان يقر بغير
 او اقره بالزوج او المولى حيث صح وشروط تصديق يورثه وسنذكر تمام ما ان شاء الله
 تعالى ولكن يرد في الاقرار سنة اربع او ثلثة او اربعة ايام بعد تصديق فانه لا يرد في سنة لا يورث
 ابتداء عطف على قوله ظهور المقر في ان لا يشترط القرب لانه ليس بناقل بل المقر الى المقر
 اقول سنة الاقرار اربعة اشهر وكذا في كل نصف مدلوله الوضوح في هذا الاثر كما في
 والهيئة وكذا في ما لا يحد من بلفظها بانه في الوجود فيمنع في الخلف وقد فرغ على كونه علم
 الاقرار ظهور المقر في الشهادة ابتداء اوله لا يقره مصر الاقرار بان لا يقره بغيره بل بغيره
 ولو كان تمليك كالمصالح وما بنا بغيره الا اقرار بطلاق وعقوبة كذا في النكاح دليل الكفاية
 وهو الاقرار ولو كان حكمه ثبت ما اقره بان كان اثباته على ان اثباته الاقرار به
 عندنا وما في الاقرار بغيره لوجه عام ان الاقرار بغيره بان لم يقره في الاقرار به بغيره
 في اوجبه ان الاقرار بغيره بان لم يقره في الاقرار به بغيره في الاقرار به بغيره
 لان نفس الاقرار ليس ناقلا للملك لما عرفت بخلاف دعواه ان الاقرار في الدعوى فانهم اقبلوا
 انه يمل بغيره في الاقرار بغيره في الدعوى لو اقام المدعي عليه بينه ان المدعي اقره الا
 له على المدعي عليه واما ما بينه ان المدعي اقره ان هذا العين ملكه في الدعوى عليه بينه فيقال
 بعضهم لا يقبل وعامة من يثبتها على انه يثبتها واجبا على ان لو قال هذا العين ملكي واقره بها
 البطلان في ذلك كذا وكذا في الاقرار بغيره في الدعوى عليه بغيره في الدعوى عليه بغيره في الدعوى
 لم يجر الاقرار بغيره في الدعوى في هذه الصور لو انكره بغيره في الدعوى عليه بغيره في الدعوى
 اية يوسف ومحمد في م وقيل بغيره في الدعوى في الاقرار بغيره في الدعوى عليه بغيره في الدعوى
 وانما يكتفي على المال كذا في العادة وما يبا بغيره ولو كذب المقر اية في اقراره بالمال لم يجر
 ان المقر اخذ المال انطبق ثبته ان نفس المقر ولو كان حكم الثبوت بكل افعه وهو ان لا
 حجة فامة اما حجة فلان الشئ على السلام قد رجم ما في الاقرار به في ثبوت ما في الاقرار به في ثبوت
 باقراره فاما احوال الاقرار حجة في الحكم والى تدرج في الشبهات فلا يكون حجة في غير ما

في غير ما اولى عليه نفقة اجماع الا في صحة ما اقره فلعله في لالة المقر في نفقة عليه
 بخلاف البينة فانها تصير حجة بالقضاء والقبض ولالة عامة في صحة ما اقره فلعله
 بغيره في القضاء وله لالة على نفسه دون غيره فينفق عليه في لالة المقر في نفقة عليه
 حاز في كل نصف ماله ولم يصدق على اولاده وامهاتهم ومدرستهم ومكاتبهم او من
 الحلية او استحقاقها لولاه فلا يصدق عليه في كل نصف ماله عاقل بالغ حرا وعبد ما دون له
 معلوم متعلق بما اقره اقراره في كل نصف ماله او اقراره في كل نصف ماله او اقراره في كل نصف ماله
 ما لا حرا في حق الاقرار لان المولى اذا اذن له في نصف ماله الدين بغيره في كل نصف ماله
 في حقه مطلقا في سواء كان ثبوت لالة في الصحة ونفقة اعلام مصادقة ذلك التصديق ولا
 في ثبوت في شرط التكليف لان الصحة والمخبر لا يتعلق بما اقره في الحكم ولو اقر بغيره في ثبوت
 لان الحق قد يرد في المولى ان تلف ماله لا يرد في ثبوت او حجة لانه لا يعلم رتبته لو كان ذلك
 التصديق في الاقرار في الصحة ونفقة اعلام مصادقة ذلك التصديق في الصحة فان
 الجاهل لا يملك في حق التصديق في ثبوت في كل نصف ماله او اقراره في كل نصف ماله في كل نصف ماله
 والودعية في ثبوت حكمها بخلاف ما في ثبوت في كل نصف ماله في كل نصف ماله في كل نصف ماله
 صادقة ذلك التصديق في الاقرار به مع الجاهل لا يصح كالبيع والاطاعة فان اقره في كل نصف ماله
 شيئا او اقره في كل نصف ماله او اقره في كل نصف ماله في كل نصف ماله في كل نصف ماله
 بينه وقره في كل نصف ماله او اقره في كل نصف ماله في كل نصف ماله في كل نصف ماله
 او حق لانه ان يثبت بما في ثبوت لانه اقره في كل نصف ماله في كل نصف ماله في كل نصف ماله
 بغيره في كل نصف ماله او اقره في كل نصف ماله في كل نصف ماله في كل نصف ماله
 اذا بين المجهول في ثبوت وادى المقر اكثر منه فان مرهين عليه حكمه والا فصدق المقر بيمينه
 عدم الزيادة عليه ولم يصح ان الاقرار للمجهول اذا ثبت جهالة بان يقول هذا العبد لواحده
 من الكس لان المجهول لا يكون تحتها وان لم تحش بان اقره بانه غيب هذا العبد في هذا الاقرار
 هذا فانه لا يصح عند شئ الاية السحر لانه الاقرار للمجهول انه لا يند في ثبوت بين المجهول لان الاقرار
 في جهته وبيان الجمل على الجمل وصادق الواثق احد به وان لم يكن اجمعه في البيان ايضا
 لا يحق في المسح كذا في الحاج كذا في اشارة العبد ما دون له في قوله اقره بغيره في كل نصف ماله
 له في اقراره بالانتماء في كل نصف ماله في ثبوت بينه ان اقراره به حكم لان اقراره به حكم موجباً لتعلق الدين
 بقرته ومن مال المولى فلا يصدق عليه للثبوت وقصور الجمل بخلاف المادون له لانه لا يملك على
 الاقرار بيمينته المولى لان الاذن بالتجارة اذن ما يجرها وهو دين التجارة بخلاف الحد والتد
 لانه متى عي اصل تجرته بينهما لا تمام فواض الاية ولهذا يصح اقرار المولى عليه بالحد والتد
 فيه واقره بالان والابن في كل نصف ماله في كل نصف ماله في كل نصف ماله في كل نصف ماله

في الاصل لا يرد في الدعوى في الاصل
 لا يرد في الدعوى في الاصل في الاصل

لا يملك على الكمال عند هذه الزمانه جميعا لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 الا ان لا يكون له درهم في درهم فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 يستلزم او لا يستلزم السلفه وجنوده فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 والحاصل ان كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 وان كان له درهم في درهم فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 في الشارح قد يلف في عشرة فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 او ان العشرة لا يكون فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 العشرة لان العشرة في عشرة فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 له عشرة لان العشرة في عشرة فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 نواه جميعا لان كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 درهم في عشرة سبعة عند هذه الزمانه فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 الدرهم الاول والاخر جدا والحد لا يدخل في الحد ودوامه ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 والحدوم لا يجوز ان يكون هذا الموجود وجوده بوجوبه فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 انك وان كنت لا تملكه بدون الاول فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 وفي من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط ما بينهما فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 او ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط ما بينهما فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 رجلا او مائة رجل فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 او لا وله اي اخر فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 قال ما له بوجه فورية او اوجيه به فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 فكذلك اذا كنت باقرا اذا وجد السبيل فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 قصه لافل زمنية اشهر من مائة المورث او المورث اذا كانت ذات زوج او لا فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 فزوت الفرق اذا كانت معدة فان ولدت جبالا قل من كسبه اشهر في الصورة الا في الاخر
 سيق في الصورة الثانية فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 ايمان ولدته ميتا فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 في الحقيقة لها وانما يستلزم الى الجنين بعد ولادته ولم يستلزم لكونه لورثتها او ولدته
 فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة فاعلم ان الغاية كماله لا يكون موجودة
 كذا في الميراث المذكور في خط الشين وان كان احد ما ذكر او الاخر انتم في الوثقة
 كذا في الميراث المذكور في خط الشين وان كان احد ما ذكر او الاخر انتم في الوثقة

وهبة بان كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 قال على كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 حقيقة فهو ظاهر ولا حكم الا لا يملك عليه واما انك فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 الا ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 به اسد اي جعل رجلا شامدا في الف في الفس و اسد رجلا ان في الفس
 اخر لزم الفان يعني لو اراد صك على الشهود فاقول فيهم من ان او اكثر بالف في ذلك
 الصك فالواجب الف واحد فاعلم ان كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 وان لم يملك بالصك بل في خمسة شامدا في الف في الفس و اسد رجلا ان في الفس
 بلا بيان السبب فاعلم ان كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 لا و لزم في رواته و شرط عدم مناهجها في اخره وهذا بناء على ان كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 كما ذكرت لكل الف صكك و اسد على كل صكك شامدا في الف في الفس و اسد رجلا ان في الفس
 العرف على ان كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 واحد فاعلم ان كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 الا ان كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 اخر او جعل للصك ان يشهد بالمال عليه وكذا لو قال كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 بالسبب كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 وانما في كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 بكتابة الا قراره حصل الا قراره الورثة او بالدين قبل بطله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 ادعى رجل دينا على ميت و آخر بعض الورثة في قول الصحابا لو فزع حصته المقر جميع الدين
 قال الفقه الواليت هو العتق لكن الاجتهاد عندنا ان لو فزع منه ما حصته من الدين وهو
 قول الشعبي واليه في ابن ابي شيان الثوري وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول بعد
 في الضرر وذكرتم الائمة القوي في ايضا قال شيخنا صغار زيادة شئ لا يشترط في ذلك
 وهو ان يعفى القاضيه عليه باقراره اذ يجوز ان لا يملك الدين في نصيبه بل يملك بقضاء
 القاضيه ويظهر ذلك من كماله كماله فاعلم ان لا يملك على الكمال لان غيبه الشهود وان جعله فاعلم بانه
 هو رجل ان الدين كان على الميت فانه يقبل ويسمى شهادة هذا المقر فلو كان الدين على كل
 في نصيبه فاجوز اقراره لزم ان لا يقبل شهادة ما فيه من الغرم قال رحمه الله في بعض الخطا
 هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة كذا في العاديه **ما لا يشترط** و ما لا يشترط في كونه مفرا
 كالشرط ونحوه استثنى بعض ما اقر به مطلقا باقراره لزمه باقية يعني اذا قال الف في عشرة
 درهم الا واحدا لزمه سبعة لا تقرر في الاصول انه كلامه باقية بعد اثباته في الاستثناء

ان لا يمكن لا احد عليه
 ولا يملكه بغيره

وصل صدق وان فصل لم يصدق لانه بيان بغير فقه موصول لا موصول كالاستثناء والشرط
 وفي من من متاع او عرض او زينة او بهيمة او سقوة او رصاص لرضه لغيره لوقال
 على الف درهم من متاع او قال ارضني الف درهم ثم قال بي زينة او بهيمة او سقوة
 او رصاص او قال لا انا زينة او قال لعلان على الف درهم زينة او بهيمة او سقوة
 له جواد لزم الجواد صدق صدق واصل او فصل ما روقا لا ان وصل صدق والا فلا
 لما تر الصاوة في عيب او دية عطف على قوله وفي من ان ادعى متعلق بقوله فم غيب
 احد هذه المذكورات الرابع يعني ان قال له على الف درهم من غيب او دية الا انا زينة
 او بهيمة صدق اي الذي وصل او فصل اذا حفظ اختصاص الغيب بالجداد و
 الزينة لان الغائب غيب وجد المودع يودع ما يحتاج الى حفظ فلم يكن قول زينة
 تقيلا ولا كلام بل هو بيان النوع فصح موصول لا موصول الا فضلا لا جبرين يعني ان
 قال له على الف درهم من غيب او دية الا انا سقوة او رصاص فان وصل صدق
 وان فصل لا اذا سقوة ليست من جنس الدراهم ولهذا يجوز بها التجوز في الصرف
 والسلم لكن الاسم يشا واما ما روقا فكان بيا بغير فقه موصول لا موصول قال غيب
 وجاء بيب صدق بيمينه ان لم يثبت لفظ سلامة لان الغيب لا يقضي السلامة كما في
 قوله على الف الف انه ينقص وكذا متصل لما حذفت الاستثناء بغير متصلا لا مفعولا قال
 رجل لا اخذ منك الف او دية فقلت لا قال لا اخذ منك الف او دية فقلت لا قال لا اخذ منك الف او دية
 وهو اخذ مال غيره او دية ما يوجب لبراهة عنه وهو الاذن بالافذ والافذ مكره فكان ان قال
 قوله مع بيمينه الا ان يتكلم اليمن في بيمينه المال بخلاف قوله غيب في رد قوله اعطيت دية
 اي لو قال المترا عطيني الف درهم ودية فقلت لا قال لا اعطيت دية اي لا يعين المترا لانه
 لم يترسب الضمان والمثل يترسب كسب الضمان وهو مكره فكان العتق قوله قال كان هذا ودية
 لي عندك فاخذته فقال بولي اخذه يعني اذا اخذ رجل من رجل شيئا فقال لا اخذ كان هذا
 ودية لي عندك فاخذته فقال لا اخذ منه بولي اخذه الماخوذ منه لان الاخذ اقرب باليد
 ثم الاخذ منه وهو سبب الضمان فابتنى وادعى استحقاقه عليه فلا يقبل ما يجب عليه رغبة فانيما
 وكتبه فالحا صدق في قال لا اخذت فربي او توب اي فلانا فربنا او كسب ورده الي
 وقال فلان كذبت بل الكسب والثوب له وقد اخذتهما من ظلمنا فالتعذر للمع والافذ الية
 او حاط فربي بهذا كذا حقيقته اي لو قال فاط فلان توب هذا نصف درهم ثم تقبضت
 وقال فلان الثوب توب فالتعذر للمع ايضا قال هذا الف ودية لزيد لاني لم اكن لزيد
 وعلى المقر مثله بيمينه لما اقرب لزيد فوجده اقرب له وصار مكافا وقوله بعد ذلك لا يكره جوع
 عنه فلا يقبل قوله في حق زيد ويجب عليه ضمان شئها بيمينه لان ان ثم قال كذا

ان يترسب لاني
 ثم قال كذا

كما ذاب في اقواله حلف المترا على عدم كذا اي ضمان المترا كان كذا بايمناه او كذا
 واست بيمينه فانه عليه ضمانه لو سلف وعنده ما يوجب تسليم المترا الى المترا والفقير على
 حلف المترا بيمينه العادة بين الناس انهم يمينون صك الاقارب ثم يخذون المال كذا في
 التكليف **باب اقرار المريض** يعني مرض الموت دين حجة مطلقة اي سواء علم
 او علم باقراره او دين مرض الموت سبب فيه اي مرضه معروف كبدل ما ملكه وما يملكه
 او ميراثه على علمه وعلمه عناية بيمينه ان علمنا قوله في اي مرضه وعنده ما يوجب
 بيمينه الا ودين كسوة السبع هو الاقرار ودينان المرض كسرة الاقارب بالدين
 ما لم يفرغ من دين الصحة فالدين الثالث باقرار المريض لا يفرغ من الدين الثالث ما لم
 كسبه ما دون قول بالدين ثم اقر بالدين بعد فخره في لانه الاقرار الاول والحال اي دين
 الفقه ودين المرض سبب فيه مرضه وفيه من المرض الذي اعلمه بيمينه الا ودية
 يقدم على الاقرار لان قضاء الدين في الخارج الاصلية وحج الوثيرة يتعلق بالثبوت
 بشرط الفروع وهذا يقدم حاجته في التكليف ولم يجر تخصص عن بعضه ودية ولا
 اقراره لو ارته سواء بدين او عن الحق صلى الله عليه وسلم ان الله اعطى كل ذي حق حقه
 حقه الا الوصية لو ارث الا بصدق البينة اي بينة الغرماء وبينة الوثيرة لان
 المانع من التخصص يتعلق بحجته بالثبوت فاذا صدقته زال المانع وجاز التخصص وجاز
 اقرار المريض لغيره اي لغير الوثيرة لوجود المقضي واستفاء المانع لما لا ينفك بيمين
 في حاله له وهو يقتضي الجواز واما الثاني فلان المانع من الجواز كان الارث وقد انقضى
 ولو وصية كان اقراره بكل ماله لا روي غير ابن عمر صيانة منها انه قال اذا اقر الرجل
 في مرضه لغيره لم يجر وارث فانه جاز وان اخطأ ذكر ماله واليمين ان لا يبيع اقراره
 الا في الثلث لان الشريعة قصرت فيه على الثلث وتعلق بالثبوت في حق الوثيرة ولهذا
 لو تبرع بيمينه لم ينفذ الا في الثلث فكذا الاقرار وجب الا لا ينفذ الا في الثلث
 ولكن تركه كسب ما روي عن ابن عمر صيانة منها انه قال اذا اقر بيمينه بيمينه
 وبطل اقراره واقر لاجنبية ثم نكحها صح اقراره لها وعنده فربط هذا الاقرار بيمين
 البينة واما اقراره بيمينها سبب البينة فلا يبطر بسبب كسبه بيمينه بخلاف كسبه
 الاول لان دعوة الشئ تستند الى زمان العلوق فيظهر ان البينة ثابتة زمان الاقرار
 فلا يبيع اما الزوجية فيستند الى زمان التزوج فلا يظهر ان اقراره كان لزوجته كسبه
 البينة والوصية اي بخلاف الوصية لاني شئنا او وصيها لاني شئنا ثم تزوجها فانها
 تبطلان اتفاقا فان الوصية تنسك بعد الموت وهي وارية جنة فلا يملك واليه في
 وصية حتى لا ينفذ الا في الثلث كما سبب في كتاب الوصية فصارت كالوصية ولو

ان يترسب لاني
 ثم قال كذا

فعلت كذا او اجابا فوجدت في الشريعة ما يوجب جازية واحدة استأجر به هذه العيوب التي
 انما لا يوجب الجوزية في اي نواحي هذه العيوب لان غير الاخير فداء وقصد المتكلم اعلم
 المتكلم واجبة لا يوجب الوصف الذي فداء به وهذا القول لا يوجب كفاية لا يفرق
 بينها والاخير يستلزم كذا في هذه سارقة او هذه الفقة او هذه زانية او مجنونة فثبت
 في نواحي هذه العيوب لانه افعال وهو لا يوجب الوصف وكذا في باطل او هذه المطلقة
 فعلت كذا حيث تطلق امر لا يمكن في افعال هذا الوصف شرعا ففعل كذا ما
 يكون صادقا فيما تكلم به ونحوه لا يمكن في افعال تلك الاوصاف منها وكان مداء ونحوها
 لا يوجب وصف كذا في الكافي **في الشهادة** او روي عن كتاب الاقرار لما روي ان
 في الشهادة بعد عدم الاقرار فيكون متاخر عنه في الاعتبار بها في الشهادة اجاب
 للمتن على اخر سواء كان حي ام ميت او حي مخبر عن ميت او ميت مخبر عن ميت لا غير حسن
 وتبين ان هذه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم اذا رايت مثل الشتر تشهدوا له فانه
 قالوا انما يشترط في الشهادة ان يكون المعانيه وشروطها العقل الكامل ان كان عاقل
 بالغ فلا يقبل شهادة المجنون والصبي والغيبط وهو حسن السماع والفهم والحفظ الى
 وقت الاداء والولاية بان يكون حرا فلا يقبل شهادة العنق وركبها الذي في حقيقتهما
 لفظا تشهد بمخرج الخيرون التسمي ذكره الزيلعي حتى اذا ترك لم يقبل الشهادة وحكمها
 وجوب حكم على القاضي بوجوبها بعد التركة واليمين كونهما حجة ملزمة لانه جزمهما للصدق
 والكذب ولكنه ترك بالنصوص والاجماع وحيث ان في الشهادة ما يطلب اي يجب
 المدعي في حق العبد وانما اعترض عليه لانها حجة فيشترط عليه في سائر الحقوق ان لا يوجد
 بدله ولا يجوز كتمانها بقوله تعالى ولا يات بالشهداء اذا جاءوا مع الزنا ثم انهم اذا علموا
 ان القاضي يقبل شهادته وتبين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل شهادته او
 كما لو اجابته فادعى غيره ممن يقبل شهادته فثبت لا بائنه وان ادعى غيره ولم يقبل شهادته
 بائنه لم يثبت اذا كان ممن يقبل شهادته لان امتناعه لو ادعى الى نفسه الحجة دون غيرها
 انه كذب فانما يجب ما يطلب كتمه الا في طلاق المرأة فان جهلها لم يسمع منه وتترك
 الشهادة فيها رضاء بالنسق والرضاء به نسق واسترقاقه الحدود وافضل لقوله
 عليه السلام للذي شهد عنده لو سترته بنوك لكان حرا لانه يملك نفسه للدرء لقوله
 لعنك الله استراة او قتلها او ظاهمة على حال الكسر وتناول السرقة اخذ لا سرقه احياء
 طبع السرقة منه ورعاية طاعت السرقة نفسها لثبوتها رتبة حال القول له والطلاق
 يا حيي الفاعل من ترك يحكم في شهادته واعلم من اربعة منكم والقول له كذا ما لم يات به
 شهدها ونصا بها بقبلة الحدود والقود رجلا ان لقوله تعالى وشهدوا بشهادتهم

شديد من زناكم ولا تقبل فيها شهادة النساء لما فيها من شبهة الدلية ونقصان
 للعدالة واستعمال النصيب للصلوة عليه السكاهة وغيوب الشك في موضوعها
 يطلع عليها الرجال اذ امة واحدة لقوله عليه السلام شهادته الشك جازية فيبطل
 لا يطلع الرجال النظر اليه والجمع المحل باللام برأيه الحث اذا لم يكن له منه واذ
 الكل ليس له برأه قطعا فبما روي في الاصل ليقينه ونقصان العرف في المحقق سواء كان مالا
 او غيره كشكاه وطلاق وكالته ووصيته واستعمال النصيب لاثرت رجلا او رجلا او امثالي
 لما روي ان عمر وعليهما رضي الله عنهما اجازا شهادة اثنتي عشرة امرأة في النكاح والتميم
 كان في الاموال في احوالها ولم يفر في الحال في الصور الاربع المذكورة لفظا استشهد للقول حتى لو
 قال انشاهدوا علموا او اتفقوا لا يقبل شهادته لان النصوص ورويت هذه اللفظ وجواز
 الحكم بشهادته على خلاف العتس فيقتض على مورد النص ولم يرد ايضا العدالة وهو يكون
 حسنت الرجل كثر من سنانته وهذا يتناول الاجتناب في الكبار وذكر الاصل على الصغار
 لان الصغرة يكون كبره مالا حرا على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصغرة مع
 الاصل ولا كبره مع الاستغفار كونه اي وجوب القول لقوله تعالى وشهدوا وقدي
 عدل شك وانما لا يجزئ كمال الصدق والكذب المحي به هو ايم الصدق وبالعلة ترجحه
 الصدق اذ في اركب غير الكذب في المخطوطات تركت الكذب ايضا في اربعة
 الى ان العدالة شرط وجوب العمل بالشهادة لا بشرط اهلية الشهادة لان الفاسق
 اهل للولاية والتفاد والسلطنة والامانة والشهادة عندنا من غير اهل يوسف
 رحمه الله ان القاضي اذا كان جسيما في السن ذميمة يقبل شهادته والاحكام الشهادة
 لا تقبل الا ان القاضي لو قضى بشهادة يمين عندنا كذا في الكاخر وهي ان الشهادة
 لو كانت على حافة الاشارة اي اشارة الشاهد لا تلتزم مواضع اعني خصم
 المدعي والمدعى عليه والشهود لو كان غيبا اخر من غير الدين ولو كان على غيب
 او ميت نسوة وشبهه الى اربعة فحقا بان قالوا على فلان ابن فلان لا تقبل شهادته
 الى جنة وسوء صناعته انما انما ذكر اسمه واسم امه وقبيلته وعرقته ولم يكن في
 محله رجلا اخر بهذا الاسم وهذه الحجة يمين وان كان اخر مثله لا يمين حتى يذكر شهادته
 بعيد التمييز ولو ذكر اسمه واسم امه وجده وصناعته ولم يذكر له يقبل بشرط التمييز
 وذكر ثلثة اشياء فحق هذا لو ذكر ثلثة واسمه واسم امه يقبل يمين والصحة لا يمين في ثلثة
 وذكر الاختلاف في لوقته بلا ذكر له لفظ كذا في الحادثة ولا يات الا في حادثة هذا لا يطلع
 الحفتم يمين ان القاضي يقتض على طاهر العدالة في المدعي ولا يات الا في حادثة الشاهد
 عدل الا اذا لم يطق فيه حقه اذ يطقن في القاطعة في السرور في العلانية

فيضاقة لا يمكن ان يكون
 ما كان يكون في حادثة
 دون ذكر اسمه واسم امه

تلك الحالة فلا يحضره غالباً الا واحد او واحد كلاً في الشك في بغير ان يطلق ادباً
الشهادة بان يقول شهد بان فلان بن فلان مات ولا يشترط لو شتر القاضيه ان
شهد بالشك لم يقبل شهادته هو الموقر لما قال اصل الوقت لا يشترط على القاضين
القول دون شرط الا ان اصل الوقت يشترط فاما شرطها اليه فالتفت فلا
تستمر قال شيخ الامام فظهر ان الذي لم يشترط في لا بد من ان يشهد وان هذا
وقف على السجدة والمقبرة ونحو ذلك لو لم يذكر في شهادته لم يقبل شهادته
وتأويل قولهم لا يقبل شهادته على شرط الوقت ان بعد ما ذكرنا ان هذا وقت
على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا منه بشيء من غلظه فيعرف ان كذا ولو قالوا ذلك في حالهم
لا يقبل شهادتهم كذا في الكفاية فيشهد رأيي حاله في القضاء شرعاً والمخصص
انما قاض وان لم يعان في قلته الامام اياه ويشهد القاض رأيي رجل وافر افا
يكفي ان يشهد بها ابطال الازالة انما عسى كما لو رأي عينا في غيره
على نظام الحال فيشهد ايضا اي شيء سوى الرضوخ المعبر في غير المعطية
المرحوم في يد متعلق بالمرأي المعبر عن عرف كالمالك اي لا يتصرف المالك
انما متعلق بشهد المقدور صورته رجل رأي عينا في يدان في رأي ذلك العين
في يد اخر والا وادعي المالك وسعد ان يشهد بان كذا في المالك في الاشياء ولا
لا يعرف يقيناً بل ظاهر اقله بل من جهة دليل المالك ظاهر او يشهد اي ما ناله
قله فان وقع في يده انه ملك الغير لا يكفي الشهادة بالملك لان الاصل اختيار
اليقين في جواز الشهادة كما ذكرنا في قوله صلى الله عليه وسلم اذا علمت مثل الشاهد
والا فخذ فاذنتم وكم يصار الى ما يشهد به القلب فان قسرت اي الشاهد للقاضي
شهادته بالتام في الصورة الاولى او بكلمة اليد في الصورة الاخيرة بطلت فانه اذا
اطلق وقع في قلب القاضي صدق فيكون شهادته منه غير علم ولا كذا في شتر وقال
سمعت كذا في هذا كان المراد من الاجراء فيكون في اليك كذا في الكفاية
الا في الوقت فان الشاهد من اذ انتم شهادتهما بالتام مع يقين ذكره في العادة
شهادته شهد اي حضر في رند او حصل عليه في معنى حتى لو شتر للقاضي قبله او
لا بد من الامت ولا يصلح الا عليه الشهادة بالاجاب شهادته بالتام في المعطية
كالبينة والاجابة والكفاية ونحوها حتى لو شهد واعلى انما لا بد من انما ذكر
القول يقبل اي الشهادة بخلاف اية حتى لو شهد واعلى انما لا بد من انما ذكر
العدالة **باب قبول** يقبل من اهل الاسماء اعلم ان اهل الاسماء هو ما ذكر
في الكتب الكلامية اهل القبلة الذين لا يكون مقدمهم مقدر اهل السنة وهم خيرية

والقدرة

والقدرة والروافض والخارج والمعتلة والشبهة وكلهم اثني عشر فرقة
فصاروا اثني عشر فرقة وعندنا يقبل شهادتهم فلا قال الشافعي الا الخطا بيه
هم غلاة الروافض يعتقدون جواز الشهادة لكل من طلق عندهم على تهمته حتى ولو
المسلم لا يخلف كاذباً وقيل برون الشهادة لشيعتهم واجبة فيمكن الشبهة في
شهادتهم وقيل في الذي على غلظه وان اختلف مله كاليهود من الفصارية وقيل
في الذي على المتأمن لان الذي اعطاه الله القوة في اهل دارنا ولهذا القيل السليم
بالذي ولا يقبل بالمؤمنين بل اعطاه الله القوة في اهل دارنا ولهذا القيل السليم
ولا يثبت عليه كذا في حاله ولا يقبل الشهادة منه اي المتأمن في غلظه ان اخذ
دارهما وان كانا في اهل الدارين كالروم والترك لا يقبل لان الولاية فيها لهم
تتعلق بخلاف المعتنقين ولهذا الاجراء التوارث بينهما ويقبل ايضا عدد وسبب
الدين فان العداوة الدينية تدل على قوة دينه وعدله بخلاف العداوة لكونه
قائماً بقرام فمن ارتكبها لا يؤمن في القول عليه ولقيل ايضا مسلم اي تركب
معصية صغيرة بلا امر عليها ان اجبت الكفاية وهو من العداوة كما في قوله
ايضا في قلف لا طلاق الفصوص بلا تقيد بالحقان ولانه لا يكفي بالعدالة هذا اذا
تركه بعد رجوع كبره او خوف هلاكه اذا تركه استحقاقاً بالدين لم يقبل لانه لا يكون
عدلاً ولم يقدر ابو جهم رضى الله عنه وقتاً لم يرد كذا في السنة ولا في الجاهل والمقارير
لا يعرف بالبراي وقدره المتأخر في قتل سبع سنين في عشر سنين وقيل اليوم السابع
في ولادته او بعده الى ان يحفل ولا يملك في ذم الحضي وولدنا ونزنا وافتنى او كانوا
عند ولا فان قطع العصف وجناية الابوس لا يوجب قتل العدالة وقيل عمر رضى الله
عنه شهادة علق الحضي والخنثى اما رجل او امرأة وشهادة الجنس مقبولة ثم انه ان لم يكن
فلا تكافى فان كان مسلماً فيجعل اذنة في حيا الشهادة احتياطاً والعنف للمعتنق وما
بالعكس لعدم التهمة وقد رقت ان قسرت شهادته على عدلته فقبل شهادته وهو مشتبه
في الحال المراد حال السطمان عند عامة الشايخ لان نفس العدل ليس في حق الا اذا
كانوا على الظلم قالوا هذا كان في زمانهم لان العاكس عليهم الصلاة والسلام في زماننا
فلا تقبل شهادتهم لظلمتهم كذا في الكفاية ولقيل الشهادة للجنة وعمة وخرم
رضاعاً ومطهرة كأمه اذ لا ونسبها ونزوح بنسب وامرنا ابيه وانما لان الاطلاق
بهم تيممة والا بد في تحجرة ولا سوطه لبعضهم في مال البعض فلا يفتي التهمة بخلاف
شهادته لقوته ولاداً او شهادة احد المرؤوسين لاخر ولقيل في كافر على عدله مؤمنة
اي على كافر مؤمنة مسلم يعني يجوز شهادة الكافر عابداً كافر مؤمنة مسلم وعلى

مها

ما رت كما يجده على يد رجل الحام فلا ارلان كشت العورة حرام ومن ذلك
بذرا على عدم المسالت او ما كثر الرلو لانه فاسق وشرط في المسوط ان يكون
ما كثر الرلو لان التجار قليا يخلصون في الحساب المندة للعدو وكذا ذكر رجا
فلما ذكرنا ان الشهادتين او يعلل برؤا ويقام بشرط او تركه اي بالشرط في الصلوة
لان كلاهما كبرية تدل على الذنابة فاما مجرد اللبس بالشرط في دعوى قار و ترك
صلوة فليس يفتى بان الشهادة وان كان حكر فاعندنا لان لا حجة فيه
مساغا لكونه مما عاند الشافعي واما من يعلل بالسر في يوم ود الشهادة مطلقا
او يبرأ او ما كثر على الطريق فدلها او يظهر من السلف وهم الصالحين والعلماء
المجتهدون وصوابهم عليهم لان قد اختلفوا في افعالهم على قصور عقلهم وحرارة فمستغ
عنها لا ينبغي في الكذب بخلاف من لا يبرأ بغيره اي انما الميت ان اصابها او طاعا
اي جعل هذا الشخص وصيا وهو اي ذكر الشخص يدعيه اي كونه وصيا تحت اي
شهادتهما استحسانا فان انكر الوصي ذلك لم يقبل الخسيس ان لا تقبل وان ادعى
كشادة داني الميت اي غير عليم لهما على الميت دين وقد يوشى اي عيبي للميت
عليه دين والموصي لهما اي رجلين او صبي لهما الميت ووصيه على الابطال اي يفتي
الوصي وهو متعلق بقوله كشادة وكان العتس ان لا يقبل شهادة هؤلاء لانها
يجوز ان الى نفسها من غير شهادتهما في ذلك لان الوارثين قصد ايهما نصب
يتصرف لهما ويقوم باحياء حقوقهما والغيريين قصد انقب في سقوط ايهما
او يبرأ بالدفن اليه والوصيان قصد انفسهم في تعينهما على التصرف في مال الميت والموصي
لهما قصد انفسهم في دفع ايهما حتهما وجه الاستحسان انما ليست بشهادة قصد لانها
توجب على القاضي ما لا يتمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك فممكنه في بعض المواضع
وضع الوصي الموت معروف وحفظ الاموال ليس من الغشاع لكن ان شاع في كونه
صلاحيه في نفسه وابليه وهو لا يشهدونهم كونه مؤثمة التعيين ولم يشهدوا شهادتهما
فصار كالقعة في كونها ليست بحجة بل رافعة مؤثمة لتعيين القاضي ولو شهدا ان اباهما
الغائب وكلمة بعض دينه ردت اي شهادتهما سواء ادعى الوكيل الوكالة او لا
لتمكن الشهادة في شهادتهما لانها يشهدان لابيها وقد رطلانها كشادة على حجة
مجرد وهو ما ينسب الشاهد ولا يوجب عليه حق الشرح والعقد فان لا يقبل كفايتي
او اكل رجا وانما استأجرهم ونحو ذلك مما ساق لانها انما يقدر فيما يدخل تحت الحكم
وفي وسع القاضي الرأى والفتى ليس كذلك لانه يدعيه بالتوبة والاستغفار وان كان
اقرارا بغيره لانه لا يفتي في اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة عليه حتى لو اقام المدعي

ان يكون القاضي

المدعي عليه البينة ان المدعي استأجرهم كذا او اعطاهم ذلك في مال كذا عنده يقبل
كما ساق في قال عند الشريعة اذا اقام البينة على العتالة فاقام الخصم البينة على الحج النكاح
الحج حقا مجردا لا بغيره بنية الحج وانما قلت ان صورة المسئلة في الالة ان لم يتم
البينة على العتالة فاجترحت ان الشهود ساق او اكلت الرلو فان الحكم لا يجوز ذلك
شئت العتالة كما اذا اضرحت ان الشهود ساق او اكلت الرلو فان الحكم لا يجوز ذلك
التقدير دفع الشهادة قبل ثبوتها وهو من باب الدساتير في لدا فاقدره الواحد
كما قرع كمار الكرامة والاشارة وبعد التقدير دفع الشهادة بعد ثبوتها حجة
على القاضي العمل بها ان لم يوجد الحج المعتبر في قواعده المقررة ان الدفوع سهلة في
الرفع وهو السري يكون في الحجة مقبولة لقل التقدير ولو لم يوجد واحد ولا يقبل
بعده بل يحتاج الى نصب الشهادة واثبات حق الشرح والتقدير في مثل هذا التحقيق ما اخرج
عليه بعض المصنفين بلا شعور على ايراد القائل ومع ذلك دليل في القواعد وغافل حيث
قال قول في نظر اذ الغرض ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل التقدير او
بعده فلا حاجة الى ذكر هذه الصورة المقيدة ولذا ذكرت بعد التقدير وقوله قلت
ان يشهدوا على ان شهود المدعي سقطوا زمانه او اكلت الرلو او شربت خمر او على اقرارهم
انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم بانهم اجراه في هذه الشهادة او على اقرارهم ان
المدعي مطاع هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة وانما لم
يقبل هذه الشهادة بعد التقدير لان العتالة بعد ثبوتها لا تقبل الا بالحق في الشرح
او العتلة كاعتفت وليس في شئ مما ذكرنا اثبات احد منهما بخلاف ما اذا احدث قبل التوبة
فانما كانت في الرفع كما رقت على اقرار المدعي بفسادهم او قراره بشهادتهم لزور
او انه استأجرهم على هذه الشهادة لانه اقراره بالحق له في دعواه وقلت ايضا
على انهم اي الشهود غيبوا وكذا دون الخذف وانهم زوروا وضعوا الزنا او سرقوا
من لدا او شربوا الخمر ولم يتقدم العهد بان لم يزل الربح في الخمر ولم يفسد شرب الخمر
قد بعدم التقادم اذ لو كان تقادم لا يقبل لعدم اثبات الحق لان الشهادة
بعدم التقادم مدونة او شركا المدعي والمدعي مال يشتركون فيه او قد فاقدر
يدعيه او انه استأجرهم كذا او اعطاهم كذا اي بالاجرة فان كان له عنده او اقر
صاخرهم على كذا ودفعه اليهم على ان لا يشركوا على زور او شهدوا زورا فانما يملك
ما اعطاهم وانما قلت في هذه المعتبر لان في بعضها حق اليقين وفي بعضها حق العمد
والحاجة ماسة الى احياء هذه الحقوق في اي شأ يد ردة قاض في حادثة اي لم يقبل
شهادته فيها ليس لانه اي قاض غيره بقبوله فيها لان الظاهر ان رد الاول لم يوجب شري

فلا يجوز مخالفته انما الشهادة قاصرة بغيره فمقتضى ان يشهد بالدار بل ذكر انها في
يد خصم تشهد باخران فانها تقتضي ان الشهادة لا تثبت يد المدعي عليه حتى يصير
حكما في اثبات الملك للمدعي ولا فرق في ذلك بين ان يشهد كلا الخصمين بشهادة قريب واحد
او فريقيه ان اذ شهدوا انها يد المدعي عليه اثم القاضي اعين سماع تشهد وان انا
في يده او غيرهما لا يصح ان يصحوا اقراره انما في يده وظنوا ان ذلك يطلق له
الشهادة كذا في العادة وان شهدوا بالملك المحدود واخران بالحدود حيث يتلوا
لا ذكر وان شهدوا على الكرم والبنسب ولم يعرفوا الرجل بينه تشهد باخران انما المستحب
ان يذكر الكرم وسببه فيقولان شهدوا على اهل الدار انهم شهدوا ان لم يعرفوا في
بعد ما شهدوا في لفظا كذا في شهادة فذكره ليعلم ان لا يمكن فيه مناقضة واطلاق في الحاشية
الصغر والخطا انما لم يعرف من مكانه جاز ذكر اذ كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة
وان شرط حسن ذكره الزاوية بينه الموت في الحجج او في ذنبه الموت بعد البراءة
ينبغي طرحه ان انا مات الجور فقام اولاده بنسب ان ماتت الجور
واقام العنصر بنسب ان اراء ماتت بنسب ايام فبنسب اولياء المقتول او في ذنبه
العين او في ذنبه بنسب كون القيمة مثل الثمن يعني ان وصايا كرم الصبي وبلغ الصبي
واوحي عنها واقام بنسب واقام المشتري بنسب ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن
فبنسب الثمن او في ذنبه بنسب او ايرادا وان كان بنسب العنق والذنب في بنسب النجس وبنسب
كون النجس في عاقل او في ذنبه كونه مخلوق العقل او جنونا يعني ان اقامت بنسب
ان مولاه قد تبرأ في مرض موت وهو عاقل واقامت الورثة انه مخلوق العقل فبنسب
اوليه وكذا اذا اخلت احواله ثم اقام الزوج بنسب انه كان جنونا وقت الخلع واقامت
بنسب على كونه عاقل بنسب او كان جنونا وقت الخضوع فاقام ولديه بنسب ان كان جنونا
والمرأة على ان كان عاقل بنسب المرأة او في ذنبه بنسب الاكرام او في ذنبه بنسب الطبع
يعني لو اثبت اقراران بينين طالبا فاقام المدعي عليه بنسب على ان كانت الاقرار بنسب
الاكرام او في ذنبه بنسب خلاف الظاهر **باب في حكمة الشهادة** علم ان معنى ابا طاهر
مقرر منها ان الشهادة على حقوق العباد ولا يقبل بلاد غريبة في مودع لان ثبوت حقوقهم
يتوقف على مطالعتهم ولو بالتوكيد بخلاف حقوق الله تعالى حيث لا يشترط فيها الدعوى
لان قامة حقوقه تعالى واجبة على كل احد فكل احد حقه في اثباتها فصار كان الدعوى
موجودة ومنها ان الشهود اذ شهدوا بالملك المدعي كان المدعي مكنه فستطاع
شهادتهم واذا شهدوا بالاعلى قبل للاتفاق فيه ومنها ان الملك المطلق انما يرد
في القيد لشبهة في الاصل والملك بالسبب يفتقر على وقت السبب منها ان الاختلاف في

مع

ذكره

بين اثبت يدين ليس كالاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادة اثبت يدين
ينبغي ان يكون كل منهما مطالعة لاخر في المعنى وفي لفظ لا يوجب اختلا في المعنى اما
المطالبة بين الدعوى والشهادة فينبغي ان يكون في المعنى فقط ولا عبرة باللفظ كذا
في الأصول وسببه زيادة توهم له في علم ان عبارة الوقتية ليست كما ينبغي حيث
قال شرط موافقة الشهادة للدعوى كاتفاق اثبت يدين لفظا ومعنى ولهذا قلت
يجب مطابقة الشهادة للدعوى لا لفظا ومعنى معا بل معنى فقط فلو ادعى ملكا مطلقا
فشهد الملك بنسب كدعوى الدار بالاثبت يدين فثبت انهم شهدوا واما في دعوى
وذكر لا يمنع فتول الشهادة للمطالبة معنى كما هو بغيره اي لو ادعى ملكا
بسبب شهدا بملك المطلق لا اي لا يقبل لانها شهدا بملك مطلق فثبت كما مر
ويجب تطابق الشهادة بين في المعنى ولفظ لا يوجب اختلاف اي اختلاف في المعنى
ان يطابق لفظها على اعادة المعنى بطريق الوضوح لا النقص وعند هذا يمكن
الاتفاق في المعنى حتى اذا ادعى رجل بانية درهم فشهدت امردهم واحد يدين
واحد درهم بنسب واخر بانية واخر بنسب ولم يقبل عنده لعدم المطابقة
لفظا وعند هذا يتضح ما رتب في اتفاق اثبت يدين الاخرين فيها معنى فلو شهد
احدهما بالملك والاخر بالزوجه فثبت انهما كذا الرتبة والعطية ونحوهما
ولو شهد احدهما بالالف والاخر بالالفين او مائة ومائتين او طلبة وطلعتين او ثلث
ردت لاختلاف المعنيين كما اذا ادعى غصبا او سلا فشهد احدهما بالآخر بالآخر حيث
لا تقبل بخلاف ما اذا شهد بالاقتران حيث تقبل فثبت على الف ومائة انما في شهادة
احدهما بالف والاخر ومائة ان ادعى المدعي الاكثر وهو الف ومائة لاتفاقهما في الالف
وتفراهما بمائة بخلاف ما اذا كان يدعي الفا فقط حيث لا يقبل لان المدعي كذب
في شهد بالزيادة هذا الذي ذكرنا هو في الدين وفي العين يقبل على الواحد كما لو
شهد واحد ان يدين العبد من له واخر شهد له ثلث على العبد الواحد كذا العقار
فيه بالجماع كذا في ما بالشهادة في السبب في المحيط وفي العقد لا اي لا يقبل مطلقا
اي سواء كانت على الاقل او الاكثر ان المدعي هو البائع او المشتري فلو شهد واحد
شراء عيدا وكنته مائة واخر بالف وتسعمائة ردت لان المقصود اثبات السبب
العقد فالبائع بالف غير البيع بالف وتسعمائة فاختلف المشتري لاختلاف الثمن
فلم يتم النصاب على واحد منهما ولان المدعي يكذب احد شاهديه كذا العتيق بما لي
والصلي في قود والرهين والخلق ان ادعى العبد في الصورة الاولى والاعلى و
الراهن في الثانية والمرأة في الرابعة لان هؤلاء لا يقصدون اثبات المال انما

العقد فخلق ما عرفت وان اوتى الاخر بان قال مولى البعد اعتكف على الف وتسبىبه
والبعد يدعى الف وقال في القصاص صاحب على الف وتسبىبه والتاسع يدعى الف
وكذا السابقان فكذلك في الدين في وجوبها اذ ثبت العقد والعقد والطلاق باعتبار
صاحب الحق في الدين في الدين كذا في الهداية والمدعى في الرهن اذا كان المهرين
كان وعراه فالدين لا يخفى لان الرهن لا يكون الا بعد تيمم الدين فيقبل البينة
في حق الدين ثمانية الدون وبنت الرهن بالف حسب وتبع الدين كذا في الكفاية قال
صدر الشريعة ليس هذا كدفع الدين لان الدين يثبت باقرار المدعى على ان يقر
عنه عند احد اهل بيته وان الاخر بالتوفيق بها يمكن اما هنا فالما اريد به تيمم
العقد والعقد بالف غير العقد بالكثر في كل احد شهادة فرد فلا يقبل في حق المدعى
الاخر اقول جوابه ان المشبه لا يكون في حكم المشبه بجميع الوجوه بالعلم او بكونه كدفع
الدين ان اثبت يدين اذ كانا تحكمان فقط لا تقبل عند احد من جهة اخرى وان كانا
متفقين قال ادعى المدعى الاقل لا يقبل شهادة الشاهد بالكثر وان ادعى الاكثر يقبل
على الاقل انما كان كذا لان الما في هذه الصور الاربع وان كان ثانيا بالعقد
وتابعه لكن الا حصار بالنسبة حين الدعوى لما عرفت ان صاحب الحق اذ اقر
بالعقد والعقد والطلاق والمدعى في الرهن اذا كان المهرين كان المدعى في الدين
ولا يعتبر العقد وان اعتبر اعتبر بالتبع للدين ثمانية الرهن فظهر ان قوله فالما اريد به
سبعة اثبات اخر عدم التفرقة بين بنوت العقد وزواله فتدبر والاحاطة كالبيع
في اول المدة للحاجة الى اثبات العقد وكذا الدين بعد ما والمدعى هو الموقوف اذ لا حاجة
هنا الى اثبات العقد والشكاه بغير الاقل مطلقا اي سواء كان المدعى في الزوج او
الزوجة والمدعى يدعى الاقل او الاكثر وعندهما تطل الشهادة ولا يتحقق بشئ كما في
البيع لان المقصود من الجانبين اثبات البيع والشكاه بالف وتسبىبه وله ان الما في
الشكاه تابع والى هذا يصح بالتسمية المهر في حكمه التابع ان لا يغير الاصل الا يري كانه
لا تطل بغيره وبغيره فانه فكذلك لا يختلف بالشهادة اذا اتفقا على ما هو الاصل وهو
والملك والكل فوجب القضاء به واذا وجب بين المهر ما لا منفردا فوجب القضاء باقل
المقدار بين ثمانية المال المنفرد وشبهه بالف وقال احمد فحينئذ تسبىبه قبلت بالف
لانها اتفقا عليه كما اذا شهد الزوج الف وقال احمد فحينئذ اي ذكر التوضيحت
الشهادة على التوضيحات فاما عليه ورد قوله فحينئذ كذا اي فحينئذ تسبىبه في الاول فحينئذ
التوضيحات الثانية لانه شهادة فرد الا اذا شهد معه اخا وحده بوجوب نص الشهادة
ولا يشهد بغير علم اي القضاء في الصور بين حق تقرر المدعى بما جفت للناس يكون اعانة على



على الظلم شهدا قبل ان يدعى كذا بكنة وشبهه اقران بغيره فحينئذ في ذلك اليوم بكونه رقيقا
يعني ان اربعة رجال اجتمعوا عند قاض شهدا قائلين شهدنا ان فلانا رقيقا ولا خلاف انما ذكرنا
نه وشهدا قائلين ان احدهما الطائفتين كاذبة بيمين فان قضى ما جزم به اربعة من الاربعة رجال
الاولى بالسبى شهدا بصفة برة واختلفا في ثوبها فان قال احد هما كانت بضاعة والا
سواء او قال احد هما كانت صفراء والاخر كانت حمراء قطع وقال لا يقطع لانهما اختلفا
في المشهود به فتمتنع به القول كما اذا اختلفا في الذكورة والانثوية او اختلفا في القول في
العقب بل اولى لان الثابت بالنسبة بالنسبة في كل ما لا يقطع بالشهادتين والثابت مثبتا فيسقط
براهن لان فيهما اختلفا فيما ليس به صفة الشهادتين ولهذا لو كانت غير ذكورة لكانت تقبل
شهادتهما والتوفيق ممكن لان اللولين قد جفتا ان يكونا احدهما اسود والاخر
ابيض وبما اقر احداهما بيمين احد طرفيها والاخر الاخر بخلاف الذكورة والانثوية لانه
لا تعرف الا بالقرينة وشبه القرينة لا يقع الاشتباه فلا يقبل باليمين في خلاف
لانه لا يقع في النهار غالبا فيمكن ان يمين القاب فيا مل في جميع المواضع
المقصود فلا يقبل باليمين في كل المرات لا ينعى لوارثه بلا حوائث يدين وبيان معنى
الجر بكونه قوله بامات وكره ميراثا لا ودوا ملكه وفي مدة اعلم انهم اختلفوا في
الشهادة باليمين هل تجب في الاجر والقتل وهو ان يقولوا في كل من المقتل والافاق
ابو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما لا يدعيه خلافا لابي يوسف رحمه الله ان يقول ملك
الموت ملك الوارث لكون الوارث خلافا وهذا سر عليه في فصول الشهادات بالملك
للموت شهادة بالملك وهما يقولان ملك الوارث المقتول واليحيى في النقل لئلا
يكون استصحاب الحال مستلزم كمن يمين بالشهادة على قيام ملك الموت وقت الموت
لشئ الانتقال حينئذ ضرورة وكذا الشهادة على قيام به لان لا يدعي عند الموت
سعد يدملك بواسطة النسخ اذ الظاهر من حال المنة في ذلك الوقت ان سوي كسباب
وبين ملكان بيده من المقتول والودائع فاذا لم يبق في الظاهر من حال المنة في
بيده فملكه فقبل اليد عند الموت دليل الملك كذا في كل ما لا ينفك فانه قوله اي
الشهادتين كان اي ما يدعيه هذا الوارث لانه اعارة او اودعه او اوجده في اليد
يعني اذ مات رجل فاقام وارثه بيمين على دارها كانت لاسه اعارها او اودعها او اوجدها
هي في بيده فانه فانه فانه ولا يملك البينة ان ماتت وشركها ميراثا لانه بالاتفاق اما
عنده ابي يوسف فلا لانه لا يوجب الجرح في الشهادة واما عندهما فلان قدم اليه عند
الموت فني عن الجرح وحدت لان يد المتيقن والمودعي يد المودع وشهدا بيمين
حق منكر اذ كانت يعني اذ كانت دار في يد رجل فادعى اخراثة له والامام بيمين انما

فيما ان في المسئلة المذكورة بين النسبة القيمة لم يخرج بها ما في قوله
سكون الميم المسئلة الى امة او حدة او لا بد من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة الى امة
والنسبة لا ينبغي ثمة عامة اذ لا يحصل عند خلاف النسبة ان الفخذ لا يخاصة بالذم وهو
تمام ذكر الخلد لانه كما لا على تمام مقام الخلد الذي استند الى الاصل على شهادته
ثم نراه اي النوع عنها ان في الشهادة على شهادته لم يغير اي اية كما وان شهد على شهادته
مسلمين الكافر كما لم يعمل كذا شهادتهما على العقلاء والكلاب وقيل شهادته رجل على
شهادته اية وعلى قضاء اية في الصحيح منه انما لا يرجع الى طائفة من اهل البيت
زور ما ان اقر على نفسه انه شهد بكذا او شهد بقتل رجل او مائة في اية او شهد بقتل
الهدا لم يقتل بقتل زور ما وليس شهادته على ولم ير الهدا او نحو غرنا بقتل رجل في الكتاب
اعلم ان شهادته الزور يترجم الى اجماع القضاة وشهادته اول الالة انك كبره الفصل
ضربا بالمسلمين وليس فيها حد من غير زور او تنكيد الا انهم اختلفوا في كيفية فقال
ابوصه رحمه الله في غير شهادته خطا وقال لا يقرب من قول الله تعالى في لانه
روي عن عمر رضي الله عنه انه ضرب شهادته الزور رابعا سوطا وسج وجهه وله ان شهادته
رجع اليه كان يشهد ولا يقرب من جفنة الى كوفته ان كان سوتا صدوره وحذره النسيان
وشهد به كان قاضيا في زور الصلابة ومنه هذا التفسير لا يخفى على الصالحين رضي الله عنهم
ولم يترك على حد منهم في كل الاصل واسمهم بالبرهان هو ان يقول ان
يشطرا فيما اي الشهادة ووجهه كان يقول رجعت عما شهدت به او شهدت بغير
فيما شهدت فلا يكون الكار كما رجوعا لان الرجوع عنها يقتضي سبق وجودها لا يفي
اي الرجوع الا عند القاض سوا ذلك ان يكون لا ولا او غير لان الرجوع توبة والتوبة
على حسب الحاشية فاستسروا لا على بالاعلان وشهادة الزور حكمة في مجلس الحكم
فالتمه عنها تشقيد واذ لم يجر الرجوع في غير مجلس القاض فاذا ادعى المشهود عليه رجوعا
واقام بيته او غيرهما والاراد تخفيف الشاهد لم يقبل القاض بيته عليها ولا يحلها
لان البينة واليمين يترجم على دعوى صحيح ودعوى الرجوع في غير مجلس القاض باطل
حتى لو اقام البيته انه رجع عند قاض طلال او ضمنه الما قبلت بيته كفتحة السب وحكم
بعد القضاء وقض المال التعويم والتقصين اما التعويم فلما قرأ ما التقصين اي نقص
ما اتلفاه شهادتهما فلا اقرارهما على انفسهما بسبب الضمان وهو الشهادة بالاطالة
والنفاق لا يمنع حكم اقرار على نفسه وانما قال في قض المال لان القاض اذا قضى
ولم يقض المدعي ما ادعاه لا يجب الضمان لعدم الاتفاق ولم ينقص اي القضاء
لان ما لا يخفى بالكلية المتناقض لا يتفق بالكلية المتناقض او حكم قبله اي

اي قبل القضاء التعويم فقط وقدرة الصورة في حق الضمان السابقة لا الرجوع بها اصل
وقد خرج عليه قوله فارجع احد من اهل البيت النصف في شهادة كل منهما يقوم نصف الحجة
فيضاء احد من اهل الشهادة يبقى في النصف في الرجوع فاما ما لم يبق في حجة
فيه وهو النصف فيحوز ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يبقى بقاء البعض العلة
كما ابتداء الجول لا يفتقد على بعض النصف وان رجع احد الثلثة لم يضمن اي الرجوع لوقتي
من يبقى بشهادة كل واحد والارجح ارجحنا اي الرجوع الى النصف الذي على الشهادة
من يبقى به نصف المال وان رجعت امرأة رجل وامرأتين تحت الرتبة اذ يبقى على الشهادة
في يبقى به نصف الارباع وان رجعا تحت النصف لبقاء الرتبة في النصف وان رجعت
احدهما تحت الثلثة في رجل وعشرة نسوة فلا ضمان لبقاء الرتبة في النصف وان رجعت
واحدة من اربع فالت رجب اخرى ضمن الثلثة والبقاء في يبقى بثلثة ارباع المثلث اذ
النصف يبقى بالرجل والربعة بالامة وان رجع الكل اي الرجل والنصف فثلث الثلث
عنده والنصف عند واحد ما بقي في حصة الاسدس في الاول والنصف في الثانية
عليهن على القولين لهما ان الثلث وان كثر في الشهادة لم يضمن الا تمام رجل واحد
ولهذا لا يقبل شهادته في الاما بتمام رجل وكانت اثبات شهادته نصف المال و
بشهادته ضمن نصفه وله ان كل امرأتين فتمام مقام رجل واحد عشرة نسوة في حصة
الرجال فصار كمالا لو شهد به ستة رجال ثم رجعوا فان الضمان عليهم اسدس وان
رجعن اي النسوة النسوة فقط وبقي رجل فالنصف وفاقا اما عندهما فتمام لان
اثبات بشهادته ضمن نصف المال وكذا عنده اذ يبقى في يبقى بنصف المال فصار كمالا
شهادة رجل ثم رجعت رجبته ضمن رجلاان شهدا مع امرأة فرجعوا اي الكمالان
المرأة الواحدة ليست بشاهدة اذ المرأتان كشاهد واحد فكانت الواحدة بعض
الشاهد فكان القضاء مستندا الى شهادة رجلين لما امرأة ولا يضمن راجع في الكمال
بمهر سب مطلقا اي سوا شهادتها عليها او على الاصل ان المشهود به ان لم يكن ما لا يملك
كان قضاها او كذا او نحوهما لم يضمن الشهود عند خلاف الشاخص رجوعه وان
كان ما لا فان كان الاتفاق لبعض يبدله فلا ضمان على الشاهد لان الاتفاق لبعض
كل الاتفاق وان كان بعض لا يبعد له فيقدر البعض لا ضمان له فيضاداره وان كان
الاتفاق بلا بعض اصلا وجب ضمان الكمال اذ اتفقا فبقول اذ ادعى رجل امرأة
ككاحا وهي جاحدة واقام عليه بيته فقص بالكتاب ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن
لها شيئا سواء كان المسح مرسدا او اقرا او كذا لانها وان اتفقا فقص عليها
بعض لا يبدله ولكن البعض لا يقوم على المتفق وانما يقوم على المتكلم ضرورة التمسك

البضع

فان ضامن الاتفاق يتدرج بالمشترط لا بما عليه بين البضعة والمال فاما عند دخوله في ملك الزوج
فقد صار متوقفا على اظهر الخطرة انما اراد على امر متعلقا بغيره ان كان مهر مثلها مثل المهر
واكثر لم ينعقد شئنا لانها اوجب المهر عليه بعوض يدر له او يزر عليه وهو البضعة لانه عند
الدخول في ملك الزوج متوقفا فبينا ان الاتفاقات بعوض يدر له لا يوجب الضمان وان
كان مهر مثلها اقل من المسمى ضمن الزيادة للزوج لانها اتفقا عليه قدر الزيادة بلا عوض
ولا يضمن ايضا راجع في البيع الا ما تضمن في قيمته المسمى ان ادعى المشتري بان يقول اشتريت
هذا العبد من الرجل بكذا وبه وبه البين فانكره على غيره فشهدت به اذ لم يدر في رجا
يعتصم بالبينة لانها اتفقا عليه ولا يضمن ايضا راجع في البيع الا ما اراد على العقد فثبت
ان ادعى البائع بان يقول ان المشتري يمتنع من هذا العبد كذا وعليه الغنى وانكره
المشتري فشهدت به اذ انكره العبد بالبينة وبسواك اتفقا رجا يضمن للمشتري
انما لانها اتفقا عليه ولا يضمن في الطلاق قبل الوطء الا نصف مهر فاني اذ شهد
بالطلاق قبل الوطء رجا يضمن نصف المهر بخلاف ما اذا شهد بالطلاق بعد الدخول
لان المهر يدر بالزوج طلاقا والاتفاق ضمن في العقد يعني اذا شهد على عتيق عبيد
ثم رجع ضمن قيمته العبد وضمن في العتق ضمن في العتق يعني اذا شهد ان زيدا قتل بكرا
فقتل زيدا ثم رجا يضمن لدية عتقا لا العتق ضمن لان جزاء مياشرة القتل ولم يوجد
منها ذلك عند ان لا يضمن ويضمن العرق بوجوه لان الحكم اصف الى اداء
شرا ودرج كس القضاء فكان التلف مضطرا اليه فيضمن لدية العتق لانه كذب
شهود المصداق وعلقت شهادتهم لانهم لم يرجعوا عن شهادتهم بل شهدوا على ما هم
بالرجوع ولا يملك القبول لان القضاء المضى لا ينقض لغايبهم لا ينقض رجوعهم
كذا في الكايف ولا الاصل لولا ما شهد به يعني ان الاصول اذا رجعوا بعد الحكم وقالوا
لم نشهد بشهود الفرج على شهادتنا لم ينعفوا اذ لم يوجد وجههم بسبب موجب القضاء
لانكارهم بسبب الاتفاق وهو الشاهد على شهادتهم ولا ينقض القضاء للتعارض بين المخبرين
فما كان طبع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء لانهم انكروا الخبر ولا بد منه او يقولوا شهد
لان القضاء لم يعلقت يعني اذا قال الاصول شهدناهم لكننا غلطنا فانهم لم ينعفوا عن
صحة وايه يوسف رجع لان القضاء لم يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفرج وعند محمد
لان الفرج نقلوا شهادة الاصول فكانهم حضروا وشهدوا ثم حضروا ورجعوا ولو رجع
الكل الى الاصول والفرج ضمن الفرج فقط عند ما لان سبب الاتفاق في الشهادة القائمة
في مجلس القضاء وذا وجد في الفرج وعند محمد المشهور عليه في بابين يضمن الفرج وضمن
الاصول لان القضاء وقع بشهادة الفرج في حديث القاضي عياض شهادتهم وقع بشهادة الاصول

لعدة

الاصول في حديث ان الفرج يابسون عنهم نقلوا شهادتهم باجرهم وضمن المهر بالرجوع
يعني ان المهر ان رجع الزوجية عند رجوعه لان الحكم انما يضاف الى الشهادة وقتها
انما تصير حجة بالعدالة وهي ثمانية عشر بالتركية حضرات في الميراث على العلة كالميراث فانه بسبب
السهم في الميراث وبسبب الوصول الى الميراث وبسبب الرجوع وبسبب ترويض الميراث
وبسبب الموت ثم اضيف الموت الى الميراث هو علة الاول في ميراثهم على احوال القتل
القصاص والدية والكفارة وعند محمد لا ينعفوا لانهم كانوا على الشهود حضرة قضاة
على المشهور على ان يشهدوا باحصاءه لانه لا ينعفوا عن شهادتهم واما لا ينعفوا عن شهادتهم
لم ينعفوا لانه بشرط محض لا ينعفوا عن شهادتهم بل ينعفوا عن شهادتهم لانهم كانوا
بالبينة وقالوا لانه لعدة ان دخلت الدار فانت حرة او قال لا تدر اني دخلت الدار فانت
طالق وبغيره يدخل بها وشهدا عن وجود الشرط اي دخول ورجع الميراث بعد الحكم
فالضمان على شهود البينة لا وجود الشرط وهو قيمة العبد ونصف المهر لانهم شهدوا بالعلم
اذ التلف انما حصل بالاتفاق والتطبيق وهم الذين اشتروا تلك الكلمة والتعلق بشرط
كان مانعا فوجود الشرط اضيف للتلف بل عليه لا روال المانع **كتاب البيع** اورده
مهنا لانه انما يصح اليه اذ لم يكن في المدي على اقرار ولا المدعي شهادته فثبت
يوجد بعد الاقرار والشهادة بولعته اسم ينعف المصالحه وهو خلاف المصالحه واصلاحه
الصالح ينعف استقامة الحال وشراعه كبره في الزنا وركن الاكاذب يقول بان يقول
المدعي عليه صلحك كذا او رجعوا كذا على كذا ونقول لا فرق فثبت او رخصت
او ما يدعي رضاه وقوله بشرطه في جميع التقرقات الشرعية فلا يصح صلح المحضون
وصحبه لا ينعفوا في البيع في البيع المأذون ان يبيع او عرى عرى ربيع ينعف
اذا ادعى البيع على ان يبيع فانه ينعف على بعض حقه فان لم يكن عليه بنية حاز الصلح
اذ عتق بعد ما لا حق له الا الحضرة والمكف والمال نفع له منها وان كان قد سلم
لان الخط تبصر وهو لا يملك ان اقر الدين حاز سواء كان له بنية او لا لانه في اعمال
التجارة والبيع المأذون في التجارة كالبائع ولا حرية ينعف ان المصالحه ليس شرط
ايضا فصح اي الصلح العبد المأذون اذ كان له فيه منفعة كانه لا يملك الصلح على بعض
الحق اذ كان له عليه بنية وملك التاجر مطلقا وحط بعض الثمن للعبس كما ذكره في
البائع على بعض الثمن حاز المأذون في البيع المأذون وفي المكاتب فانه نظر المأذون
في جميع ما ذكره لانه عتق ما بقي عليه درهم فان نفي المكاتب فادعى رجل عليه دين فاصطلى
ان ياتخذ لوصفه ونوفر بعضه فان لم يكن عليه بنية لم ينعف لانه لم ينعف حاز رجا ينعف
صلحه وشرطه ايضا تكون المصالحه عليه فاما المصالحه فانه في المحل لا ينعف فنعف عليه

استعمل بشرطه

المدعي كان استيفاء لبعض الحق وسقطا لبعض البعض وانما قاطب لا يرد على العين بل هو مخصوص
بالدين اذا ما اتم احد وترك ميراثا فبما بعض الورثة على نفسه لم يحضر لكونه براءة خالفا
لان الزيادة شئ في اليد والابراو دعويا الباقى بعد ما قاتلوا في الحيلة في جواز الصلح
على بعض المدعي وهي ان يبر على بدل الصلح واما خلافا لكونه مستوفيا بعض الحق واجبة
الغرض او لجهة به ذكر البراءة غير دعوى الباقى لان الابراو دعوى العين جازية
ان الصلح غير دعوى المال لانه في البيع قاتل جاز به جاز صلح فغير دعوى المنفعة
كان يدعي في دار سكن سنة وصية ترصاها بخير الوارث او اقراره على مال منفعة
جاز لان اقرار البعض عنها بالاجارة جاز فكذا الصلح لكن لما جاز الصلح على المنفعة على
المنفعة اذا كانتا تخلفا الحسن بان يصالحه الكسبة على حصة العبد مطلقا واما اذا اقر
جنسهما كما اذا صلح على الكسبة على الكسبة فلا يجوز وقد ذكر كتاب الاجارة في
دعوى الرق ان اذا ادعى على جملته ان عبيد فصالح المدعي عليه على مال جاز في
عقبا مطلقا انما في حق المدعي والمدعي عليه حتى يثبت الولاء ولو وقع الصلح ما اقر
المدعي عليه والا يوان لم يكن باقرار فقطع نزاع في ربح المدعي عليه وعلى عاقر
زعم المدعي حتى لا يثبت الولاء الا ان يثبت المدعي البينة فيثبت الولاء وقد ذكر
الزوج النكاح وكان خلعيا بينه صلح اذا كان الرجل هو المدعي والامراة تنكح المكان
اعتبار الصحة فيه بالزوج في حق المدعي لان المال في ترك النكاح خلع والصلح
يجب على الزوج عتق امه كما ترون في حقها لاقتداء العين وقطع الخصومة لا دعوى
النكاح انما لا يجوز الصلح اذا كان المدعي المرأة بان تدعى نكاحا على رجل فصالح على
شئ وانما لا يجوز في الغرة كما اذا كنت ابن زوجها وان لم يجعل حرة فاما ان كان
كان عليه قبل الزوج لان الغرة لما لم توجد كانت دعوى على حالها لبقاء النكاح
في زعمها فلم يكن ثم شئ تقابل الغرض فكان رشوة وقيل يجوز لانه يجعل كانه زاد
في مهرها ثم خالف على اصل المهر الزيادة فسقط الاصل الزيادة ولا دعوى
حد لما عرف ان الصلح لا يجوز في حق امه ولا دعوى سب لان الصلح اما سقطا
او معاوضة والنسب سقطا ولا اذا قاتل ما ذكره راجلا عند او صلح على نفسه
ليست في كسبه فلا يجوز له التعوف منها في صلح العبد المادون له وان لم يصلح لكن
ليس لولا القتل ان يقتله بعد الصلح لانه اذا صلح فقد عفى عنه بعد الكفو
ولم يجب العتق في حق المولى بل اقر لا ما بعد العتق لان صلح عن نفسه هو كونه مكفوا
ولم يقع في حق المولى فصار كانه صلح على بدل مؤجل بواضحة بعد العتق ولو فعل
ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان يقتله كذا يها كذا في العتدية وفتح اي الصلح بغير

صلح المولى غير نفسه بعد فعل ذلك ان التمس عند الان عتده في كسبه فبحر
الصلح في فيه واستخاضه وفتح صلح المكاتب كسبه لانه كالميراث في جزم غير
المولى وهذا ان ادعى احد رقبته فانه يكون مضامنه واذا عفى عنه كان التمس
له واذا قبل لا يكون قيمة للمولى بل ورثته فانه يورثها كاتبة وكلمة عتقه في اخ
حيوته ويكون الفضل لهم فصار كما في فسخه عن نفسه ولا كذا القيد كما ذكر
ذكره الزبيدي وفتح الصلح على مقصود تلف بالشر في قيمة او عرض يعني ان من
غضب ثوبا او عدا قيمة ألف واستهلكه فضله على العين او عرض جاز وعفا
لا يجوز اذا كان بغين فاحس لان حقه في القيمة فانما به عليه باروا وله ان
حقه في الهلاك باق ما لم يحكم القاضي بالفضلان حتى اذا ترك القرضين في العبد
والكفا على ملكه حتى يكون الكف على فاعتناضه ما كثر في قيمة لا يكون ربا الا
الزائد على المالكه يكون في متاملة الصورة السابقة حكمنا القيمة حتى قضى القاضي
بالقيمة ثم صالحا على الاكثر لم يحرم لان الحق قد انتقل بالقبض والقيمة ولذا
الصلح بغير حق وان كان قيمة اكثر من قيمة مقصود تلف لغيره الرابا
وفتح في العتق بالكره في الدية والارش وفي الخطاء لا لان الله في الخطاء
مقدرة والزيادة عليه يكون ربا وينبطل الفضل والواجب في العتق
القصاص وهو ليس مال فلا يتحقق فيه الربا فلا يبطل الفضل هذا اذا اقر
على احد متادير الدية في ان صالحا على عتقه فانه سادته ربا لكن بشرط ان يكون
في المجلس ليخبر عن ان يكون ويتأيد بين كذا في الخارج فانه مؤسر اعتق بصفاء
له و صلح على ما جبه ما كثر نصف قيمة يعني عتق بن رجلين اعتقه احد ما هو
مؤسر فضله باقية ما كثر نصف قيمة بطل الفضل اثنا قال لان القيمة في العتق
منصوص عليه كما ذكره بابه وتقدر الشرع ليس ادنى في تقدير القاضي فلما يجوز له
الزيادة عليه ولو صالحا على باقية بعرض صحيح مطلقا انما وان كان قيمته
اكثر من قيمة نصف العبد لان الفضل لا يظهر عند اختلاف المجلس وكان بالصلح
غير دم عتق او على بعض دين بدينه في المكملات والموزون لا لزوم بركة
الموكل دون الوكيل لانه استخاض شخص فكان الوكيل سفيها محضا فلا ضمان
عليه كالوكيل بالبيع الا ان يضمنه اي الوكيل البذل فانه يكون ما خوذ
بالضمان لا بالصلح وفيما هو كسبه اذا كان الصلح عن مال عال لزوم وكسبه
لان الحق في ترجع الوكيل هذا اذا كان الصلح عن اقرار واما اذا كان
عن كتمان فلا يجب البذل على الوكيل كذا في الكفاية صلح مقصود وفتح البذل او

او اضاف الى ماله بان قال على هذا او اشار الى نقد او عرض لانه ان
 نفسه بانه قال على هذا الا ان هذا العبد او اطلق ما قال على الف والنقد
 اي سلم في الصلح في هذه الصورة وصار اي الصلح من غير ان يكون في الصورة
 لانه فله الا ان المدي عليه وان لم يقدر ان لم يسلم الف فله النقد والتدبر
 صار الصلح موقوف على الاجازة فان اجازته المدي عليه في الصلح ولزمه الدبر
 والا ان كان لم يقدر رد اي الصلح هذه صورته لان الف فله ان يقدر اما ان يقدر
 المال او لا فان لم يقدر فاما ان يقدر الى نقد او عرض او لا فان لم يقدر فاما ان يسلم
 العرض او لا فان الصلح جائز في الوجه كلها الا الوجه الا في وجه ما اذا لم يقدر الدبر
 ولم يقدر لانه لم يسلم له ولم يسلم الى المدي حيث لا يمكن اجازته بل يكون
 موقوف على الاجازة اذا لم يسلم للمدي عوضا فلم يسقط عنه ما كان له من رده
 فان اجازته المدي عليه حاله ولازمه الشرط لا الزام باجازه وان رده بطل
 بخلاف سائر الوجوه فانها جائزة اما الاول فلان المداصل للمدي عليه لانه في
 ضرتها الاجرة والمدي عليه سواء ويجوز ان يكون الف فله اصلها اذا ضمن كالنقد
 بالحل او ضمن الدبر او اما ان فلان اذا اضاف الى نفسه فقد ارم بصله في الصلح
 واما ان ثبت فلان اذا عتبه للتسليم فقد شرط له سلامة العرض فصار له العقد
 تاما بقوله ولو استحق هذا العبد وجده بغيره او وجده عرا او مدبرا او
 مكاتبه فله سبيل على المصالح ولكن يرجع في دعواه لان المصالح لم يقدر واما
 الرابع فلان دلالة التسليم رضى المدي فوقه دلالة الضمان والاضافة
 لانه عليه اي اذا كان بد الصلح فليس ما يستحق المدي على المدي عليه بعقد مدانية
 حوت بينهما فان الصلح احد البعوض وخط الباقية لان تعرف العاقل انما يقع
 ما يمكن ولا يمكن تصحيح معاوضة لما فيه من قبح اي الصلح على الف على حصة
 وعرا الف حصة على حصة زوف فحل خطا للبعوض في المسئلة الاولى والبعوض
 والصفة في الثانية لان عين هذه الحصة كانت مستحقة بذكر العقد الذي الدبر
 به وقع الف حال على الف موقوف اذ لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدبر اهرامه
 نسبة لا يجوز فلا يبرز حله على تأخير فيه معنى الاحتياط وعشرة دراهم عشرة
 على خمسة دراهم حاله او موقلة او بغير خطا لانه انما كان في بعض الدراهم
 وتاخيلا للبعوض المعاوضة لان في الاحتياط لا رضى في الصلح فاذا امكن ان يجعل خطا
 وخطا لم يبرز معاوضة لانه على الدبر موقلة لان الدنا بغير منحه بعد المدانية

فذا يمكن حله على تأخير فحل على المعاوضة وبيع الدراهم بالدنا بغيره لا يجوز
 ولا على الف موقوف على الفقة طال ان الف فله في نفسه بعقد المدانية او المستحقة
 المؤجل والمحل غير منه فقد وقع الصلح على ملكه من تحتها بعقد المدانية فصار
 معاوضة والا فحل كان حق الدبرون وقد تركه بالاراء ما حمله من الدبر كان اعتبارا
 على الاجل وهو عام الا ان روى النسبة حرم نسبة مبادلة المال بالاجل فلان يحرم
 حقة او لا ولا على الف سود على الفقة بعقد لان البض غير مستحقة بعقد المدانية
 لان حله السود ولا يستحق البض فقد صار على ما لا يستحق بعقد المدانية فكان
 معاوضة الا ان حسمائة وريادة وصنف المدونة فكان روى ولا عدى من عليه
 على حسمائة بغيره لان الصلح على غير حسمائة لا يكون الا معاوضة وحسمائة الدبر
 تنظم بالصالح غير كبر خط على عشرة دراهم فان قبض اي عشرة في المجلس جاز
 الصلح لما عرفت ان الصلح في صورة اختلاف المجلس في معنى البيع في قبض احد
 العوضين في المجلس والا فلا وان لم يقبض عشرة فلما بيع الصلح لانه في
 يكون بيع الدبر بالدبر وهو باطل وان قبض عشرة وبقي عشرة فله حسمائة
 في النصف فقط لوجود المصلحة في ذلك القدر كذا العكس يعني لو صار في عشرة
 عليه على ملك او موزون فان قبض في المجلس جاز والا فلا ما عرفت قال ارجع
 الى حسمائة عدا على ملك برك في الباقي فان دفعه عدا بركي والا فلا اي ان لم يبيع
 لم يبرأ عنه اي حسمائة ومجذره اي حسمائة وعند ارجع يوسف رحمه الله ان الايراد
 حصل مطلقا فينت البراءة مطلقا كما لو بداه بالبراءة كما ساق ولما اذا ابرأ
 مقيد بالشرط والقيود بكونه عند فواته وذلك لانه بدأ بحسمائة في العقد وان يبيع
 غرضه اذ فلا يبرأه او تسلا الى خاتمة ارجع فضل ان يكون شرطه بحسمائة
 على وان كانت المعاوضة لكنها قد يكون في الشرط كما في قوله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا ثمنوا و قد يقدّر العمل بمعاوضة حسمائة على الشرط كما في تصحيح التفرقة في المسئلة
 على حسمائة احدى ما ذكره واذا ما ذكره قوله ولو قال صا حسمائة اي عرا الف على حسمائة
 تدفعها الى عدا وانت بركي في الفضل على ملك الا لم تدفعها عدا فالحل عليك فان الامر
 كما قال يعني ان قيل وان ادعى براءه عدا الباقية والا فالحل عليه كما في الوجه الاول وهذا
 بالاجماع لانه التصريح بالتبعية فاذا لم يوجد بطل والثالث ما ذكره قوله وان قال البراءة
 عرا حسمائة عرا الف على ان يطين حسمائة عدا براءه وان وصلته لم يعطها لانه لا يطين
 الا براءه وادى حسمائة عدا الا يبيع عوضا ويصلح شرطه مع الشك في تبعية بالشرط
 فلما تبعية بالشك بخلاف ما اذا بركى باءا حسمائة لان الا براءه حصل من قوله فمضى حيث

انه لا يصلح عوضا بغير مطلقا ومن حيث

منهم من العينة وتلك الدين وغير من عليه الدين ما جاز وان كان بعضه اذا بطلت
الدين بطلت الكل الا اذا شرطوا بقاء الدين من الدين ولا يرجع عليهم نصيب
المصالح في وجه الصلح لان يكون تلك الدين من عليه الدين او قصوا نصيب المصالح
منه الى الدين بغير عاقل نصيبا في التركة فانه يجوز ولا يخفى ما فيها من الغرر
الورثة فالاول ما ذكره لعله او حقه او نصيبه من المصالح قدر حصته من الدين وصاحبها
غيره وانما اهم احوال المصالح الورثة بالحقن الذين اخذ منهم غير التركة وقيلوا لحواله
واختلقت في وجه الصلح من تركه لولا ان الدين فيها قوله على كماله او نوزون مخلفا بالصلى
بغيره اذا لم يكن في تركه دين واعيانا غير معلومة واريد الصلح على كماله او نوزون قدره
بغيره لانها ان يكون في التركة كماله او نوزون وفيه نصيب من تركه بغير الصلح فيكون
ربوا وقدره لا يخفى ان لا يكون في التركة كماله او نوزون وان كان في التركة ان يكون
نصيبه اقل من بطل الصلح كان القول بعدم الجواز موزنا الى اعتبار شبهة الشبهة ولا
خبر بها ووجه الاصح في تركه جوهرا في بطلته من الورثة غير المكيد والموزون لا
لا ينفذ في المنازعة لتمام الصلح عنه في بطلته من الورثة وقيل لا ينفذ لانها في
المصالح عنه عين ومعها لا ينفذ البس **كما ان** او روي بعد الصلح لانه لما كان
اليه او لم يكن بين الخصمين صلح هو لفته الاحكام وشرعا الزام على الخصم بینه او
او اراو يكون لان مقتضى فصل الخصمة وهو انما يكون به واهله من الشهادة لان
كلامها خراب الولادة لانه يقتضي القول على الغير ولان كلامها الزام اذا شهدا
معرفة على النافذ والقضاء ملزم على الخصم في الشهادة الا بطلته الشهادة لا ينفذ
الا بطلته القضاء وشرطا بطلتها شرطا بطلته وقر ذلك في كتاب الشهادة
القاسق اهله فيكون اهله كماله لا ينفذ الا لا يثبت عليه لفته من الالة بوا
فستة حتى لو قلد كان المقلد انما ينفذ بقول شهادته لوجود اهلية ولا يقبل
كما ذكر حتى قل القاضي وحكمه بان انما كلفه وفي القناعة العادية هذا اذا عذب
على ظنه صدقه وهو كما يحفظ اختلاف في كون المص شرط لتفاديه وكون القسمة
اعمال المص شرط لتفاديه القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس بشرط
وكثير من مشايخنا رحمهم الله كما اخذوا برواية النوادر باعتبار الحاجة ولو احر
رحلا بالنسبة في الرضا حاز اتفاق الروايات لان القسمة ليست من
اعمال القضاء وكذا اذا خرج الى التوى فثبت فيها في امور الصغار والوقوف
او كمال الصغار كذا على فتوى ظهير الدين الغنياني لانه ليس بقضاء ولا
ولان اعمال القضاء فان في الفصل الحاركة والثلاثين في الشهادات المحيط ان

ان هذا مشكل عندنا لان القاضي انما يفعل ذلك بولاية القضاء الا بغيره لو لم
يؤذن له بذلك لم يمكن فكان من قبله القضاء اخذ القضاء بمرشوة لا ينفذ حكمه
قال في الهادية القاضي اذا اخذ القضاء بمرشوة هل يصير قاضيا اختلف فيه
الشافعية والصوفا لا يصير قاضيا ولو قف لا ينفذ قضاؤه وان كان عدلا لم ينفذ
بأخذ قاضيا حتى القول بوجوده في الاحتجاج وقيل ينزل لان القلعة اعتقد عدلته فانه
ينفذ بمرشوته وقال قاضي خال الجوهري اذا ارشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى
وبين ان يكون موثوقا به في عقابه وهو الا عارضه احرام وعمله وصلاحيته
ولهم وعليه بالمشقة وهي ما روي عن النبي عليه السلام والاشارة وهي ما روي
عن الاحكام روي ان النبي عليه السلام وجوه القضاة اي يكمل متعلقة بالحكام
الوقايح والاجتهاد وشرط الاولوية لا الجواز كذا الحق ينفذ بغيره ان يكون موثوقا
بالصفات المذكورة ولا يشرط فيه ايضا الاجتهاد ولا بطل القضاء اي بالقلب ولا
يشال اي بالثبوت لعله عليه السلام من شال القضاء وكل الى ينفذ من اجبه عليه نزل
عليه ملك سده اي يلهيه الرشد ويوفقه للصواب ويحار الاقر والاولى اي
يشين للمقلد ان يجاز للقضاء من هو اقدر واولى به ولا يكون فقط علفا بجار
عنده لانه صلى الله عليه وسلم لما خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضاء قال
عليه السلام من قلده غيره عملا او في رعيته من هو اولى به منه فقلد ان الله ورسوله
وخان جماعة المسلمين وعمل القضاء من اهم امور الدين واعمال المسلمين
ويكره التقدري اخذ القضاء لمن خاف الخلف اي الظلم والجور على غيره وان اخذ
منه لا يكره بلا اكره لقوله عليه السلام ان يثلي بالقضاء فكانا في بغيره كين وحل
قد اذراه بعض القضاة وقال كيف يكون هكذا انه دعا في حلقه عن سوي
شعره فجعل الحلق بعض شعرا ذقه ففطن فاصاب الموكس حلقه والتي راسه بين
يديه كذا في الكافي ويجوز تقلده من الجائر كما يجوز العادل لان الصجامة ضرورية
اسه عليهم تقلدوا القضاء في معاوية بعد ان ظهر الخلاف لعلي كرم الله وجهه
مع ان الحق كان مع علي تقلدوا اذ لم ينفذ مع قسمة وجوره والتابعون تقلدوا
في الحاج مع كونه اظهر زمانه ومن اهل البس قال في الهادية التقلد من اهل
الشيعة ويجوز استدعاء الباسي لا ينفذ قضاء العدل ويصح عز الباسي لاهم حتى
لو انهم الباسي بعد ذلك لا ينفذ قضاياهم بعده ما لم تقلده السطان العدل
فان تقلد طلب ديوان القاضي قبله وهي الحوايط التي فيها نسخ السجلات
والصكوك وتخوذ ذلك لان القاضي يكتب تحتين احدهما يكون في يد الخصم والاخر

ما كان المقوض اليه القضاء ولا التولية ولا استيفاء غير ما فرض اليه كل لوكل لا يملك
اذن لوكل الا اذا فرض اليه الاستيفاء بالان قبيل من قبل السطحا والى من حيث
خلاف الامر باقاة الحق وهو المظن انه يستلزم في الصلوة للصورة لكونها
على شرف العورات فلم يجرى القات اليه في سبب الخطأ بمقولة يستلزم وقد
تحقق في باب صلوة الحق وخرج على قولنا لا اذا فرض اليه بقوله فساب القاض للمؤمن
اليه نائب عن الاصل يعني السطحا فلا يبرأ اي اذا كانا معا لا يصلح لغيره القاض
الا اذا فرض اليه بالان قبيل من قبل السطحا استدل في حيث في يجوز له العمل
فلا يبرأ اي نائب القاض يجوز في القاض غير القضاة هذا ايضا خرج على ما
قبله ونائب غيره المنصوص اليه الخطأ عند واجازة اي لم يقض عنه لكنه سمى
انه قضى في حيث واجازة مع حقاوه لان المقصود حضور اي الاول وقد وجد
بعض حكم قاض اخر يعني اذا رفع اليه حكم قاض امضاه اذ كان له جهة فيه الا ما
خالف القضاة الستة المشهورة او الاجماع اذ لا يميز لاحد الا فيها ومن على ان
وقد تأيد الاول باقتبال القضاة فلا يفتقر بما دون فلو قضى قاض ثلث
او عين المدعي او بثبوت طر الوطى بمجرد الكفاية في مطلقه الثبات او يجوز بيع
متركة الستة عمدا او يجوز بيع درهم بدرهم لا يفتقر اما الاول فلهي الغنة الكفاية
لانه كما قال واستشهد واستشهد من رما لكم فان لم يكونا رجلين فحل واحدا
هذا انما يذكر لتمام حكمه ولا مال ذلك ان لا يبرأوا ولا يبرأ الا ان
واما ان فلا يخالف الحديث المشهورة وهو حديث النسبية واما الثالث
فلا يخالف ما اتفقوا عليه في الصور الاول فكان قضاؤه بخلاف الاجماع واما
الرابع فلا يخالف فيه متقول ابن عباس رضي الله عنه فقد انكر عليه القضاة
فلا يفتقر خلافه كذا في الكافي وقد خرج على قول بعض حكم قاض اخر بقوله قال اي
جاء به البتة قوله التي تفتقر قضاة خرج في قدره وتايل وقضى للاجماع او قضى
امرأة قوله قد او قد متعلق بقوله قضاة او قضاة قاض لامرأة وقاض شهادة
المحذور الثاني وبشهادة الاخرى وقاض لامرأة بشهادة زوجها وقاض خبر
او قد وبشهادتها امرأة فتد لان كلامها محترمة فيها ولم يخالف ما ذكره لو
ابطل ما ان تفرده ثالث لان الاجتهاد الاول كالشاذ والا واما يدرى بالقضاة
به فلا يفتقر باجتهاد ولم يبرأ لانه دون والقضاة حتى الشرع يجب حياته ان
ان يلزم ولا يتبرأ عليه واما قضاة غيره وصبي مطلقا اي سواء كان على مسلم او
كافر وقضاة يجرى على مسلم فلا يفتقر ابد لا انتفاء اهلية الشهادة فيهم عليه يوم

يوم الموت لا تدخل تحت القضاء بخلاف يوم الفصل اذا ائتم رجل ان اباه مات
في يوم كذا وقضى فادعت امرأة ان الميت تزوجها بعد ذلك اليوم بسبع ويقتضيه
بالشك والوادي في قوله فيه وقضى به لم يسمع دعوا بالشك بعده كذا او ادعى ان
فلان مات وتزك ميراثا لا في ومات وتزك ميراثا في وقضى له بالبيتة فقال المدعي
عليه ان اتك التي تدعي لانه مات قبل فلان التي تدعي انه مات اولاً واقام البيعة
لم يصح الدفع وكسره ان القضاء بالبيتة عبارة عن رفع الزنا والموت في حيث لموت
ليس في الكافي عليه في ثبوت خلاف القضاة من حيث هو في الزنا كما لا يخفى على القضاة
القضاة كل او طرفة بشهادة زور يفتقر ظاهر وباطن او ادعاه سبب معين يفتقر
العقود كالبيع والشراء والامارة والكفاية كالاقالة والفرقة بطلاق في
فانه يفتقر فيها عند ابي بصير في ظاهر او باطن وعند الباقرين يفتقر ظاهر لا باطن
بخلاف الاملاك المسلمة وهي التي لم يذكر فيها سبب معين فانهما اجمعوا انه يفتقر في ظاهر
لا باطن لان الملك لا يبرأ من سبب بعض الاشياء ولا من بعض اجزائها فلا يمكن
اثبات السبب باقيا على القضاء بطريق الاقضية وفي النكاح والشراء يقدم النكاح و
الشراء تصحى للقضاة وفي الهبة والصدقة روايا غير ابن حنيفة رضي الله عنه والفرقة بالطلاق
ظاهر ان سبب القاض المأه يساوي الرجل وسبب النكاح في ذاته زوجة وبالنفاذ
باطن ان يكل له او طرفة وكل لها التحقين فيما سبق وبين الله تعالى لهم ان شهادة الزور
ظاهر لا باطن ففتنة القضاء كذلك لان القضاء يفتقر بغيره ولا يبرأ ان رجلا ادعى على
امرأة نكاحا بين يدي على رضي الله عنه واقام شهادتين وقضى بالنكاح بينهما فتاقت
بدا امر المؤمنين فخرج منه فقال شهادتك لو جاك ولو لم يفتقر بينهما لقضاتهما مستقيم
تقديم النكاح عند طلبها وترعية الزوج فيها وقد كان في ذلك خصصا في الزنا وكان الشهود
زور ابرئيل القصة القضاة في جبهة الباء في قوله خلاف رايه متعلق بالقضاة المبرأ
الراي خلاف اصل المذهب كخفي اذ حكم على مذنب الشافعي او نحوه او بالتحكيم اما اذا حكم
الحق بما ذهب اليه ابو يوسف او محمد او نحوهما من اصحاب الامام هم هم فلسر كلما بخلاف رايه
لو كان قضاؤه ناسيا فمذهب يفتقر بغيره في حقه عايدا في غير روايا وفيه النفاذ انه ليس بخلاف
بقرين وعندهما لا يفتقر في الوجهين لانه قضى بما هو خطأ عند فكل عليه القضاة قال في الهداية
وقيل القضاة على النفاذ فيها في حقا الصور اذ قضى في محذور الاجتهاد وهو لا يبرأ في ذلك
بل يبرأ بخلافه يفتقر عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعليه القضاة كذا في الكافي لا يفتقر على غايب لانه
توكل عليه السلام على رضي الله عنه لا تقضي لاحد الخصمين حتى يسمع الآخر ولان القضاء لغير
المشاركة ولا مشاركة منها لعدم الاكثار فطابق القضاء الاجمعي رايه يفتقر لو لم يسمع

حقيقة ان لا يكون القوي خطاه ولو حضر بنفسه مجلس القاضي المكتوب اليه وعبر
ما في الكتاب لم يعمل القاضي لانه صار واحدا من الرعايا فكذا اذا كتبت اليه فلهذا
يشتبه بالمشاهدة انما هي اليه او قد يكون الشاهد المدعي على حدة وفي حدة وفي حدة
اخرى فيستعذر بالانتماء اليها ولا يمكن ان يشهد على شهادتها اذا كانت المدعي بخلاف
الشهادة على الشهادة على وجهها فيحتاج الى نقل الشهادة بالكتاب الى مجلس ذلك القاضي لا
لا يقبل اي نقل الشهادة الا في قاض موثوق به مثل السلطان او غيره من الملوك والسياسة
اي بقدر على قامة الحق فلا يقبل من قاض رستاق ولا يجوز ان يكون سبعا والى الطريق كالملا
ولو كان المدعي عليه كافرا كان شهادته ملزمة للحكم على القاضي فيكون حجة على المدعي
بالطريق او على غايب بالادعاء او اذ يثبت وكل يحصل له حقه من المدعي القاضي بالكتاب
ما يقضيه اولا او بعضا وما ابرق دمه وما علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يثبت
الغائب بحكم ان يدعي بعد وصول الكتاب اليه وان ذلك المال اليه ولا يجوز له ان يثبت
بشهادة البين على المدعي فاذا حلف قتل يدينه ذلك ويحكم له فان القطع الشاهد
اي شهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه ووجه
الخصم في ولاية قاض اخر يشهد على شهادتهما رطلين اخرين في الشهادة على
الشهادة وتبهما على طريقتهما اي الشهادة على الشهادة بدليهما اي بدل الشاهد
الاصلين فانما هي اي ماتت به لهما في من ايها الاصل اي اصل المكتوب ان كان
الحكم في بدله او القاضي اخر ان لم يكن فيه ثم الى اخره الى ان يعمل
من يكون الخصم تحت ولاية لما خرج عن بيان الاحكام المتعلقة بالحق في الكتاب
شرح في بيان الاحكام المتعلقة بكتاب المكتوب اليه لعل ثم ان كان الخصم في
ولاية شهود كان اعدا وانشاء لا يقبل اي نقل الشهادة الا بحضور الخصم لا يقره
اداء الشهادة على الشهادة او الكتاب نقل الفاظ الشهود بكتاب الى المكتوب اليه
كما شاهد الغرض في نقل شهادة شهود الاصل بعبارة وكما لا يسمي الشهادة على الشاهد
الا بجملة الحكم فكذا لا يسمي الاجمعة خصم بخلاف سماع القاضي الكتاب الشهادة لا
للتقال الحكم واية الحكم لم يشترط ايضا يوسف قال في شرحه الا قطع قال
ويؤسف بطله في غير حضور الخصم لان الكتاب يخص المكتوب اليه فيكون لا يقبل الحكم
لمدركه من ماله من الكتاب في حضور الخصم عند الحكم كذا في غايه البيا ولا يقبل ايضا الا
شهادة رجلين او رجل واحد من لان الكتاب فيكون راد الخطا في الخطا والخطا في
الخطا في غايه البيا لا يثبت الا بجملة واية القاضي فلهذا اوجب على المكتوب اليه
يفرضه ويجوز ولا ارام الا بجملة فلهذا اوجب على القاضي عند القاضي



حقيقة ان لا يكون القوي خطاه ولو حضر بنفسه مجلس القاضي المكتوب اليه وعبر
ما في الكتاب لم يعمل القاضي لانه صار واحدا من الرعايا فكذا اذا كتبت اليه فلهذا
يشتبه بالمشاهدة انما هي اليه او قد يكون الشاهد المدعي على حدة وفي حدة وفي حدة
اخرى فيستعذر بالانتماء اليها ولا يمكن ان يشهد على شهادتها اذا كانت المدعي بخلاف
الشهادة على الشهادة على وجهها فيحتاج الى نقل الشهادة بالكتاب الى مجلس ذلك القاضي لا
لا يقبل اي نقل الشهادة الا في قاض موثوق به مثل السلطان او غيره من الملوك والسياسة
اي بقدر على قامة الحق فلا يقبل من قاض رستاق ولا يجوز ان يكون سبعا والى الطريق كالملا
ولو كان المدعي عليه كافرا كان شهادته ملزمة للحكم على القاضي فيكون حجة على المدعي
بالطريق او على غايب بالادعاء او اذ يثبت وكل يحصل له حقه من المدعي القاضي بالكتاب
ما يقضيه اولا او بعضا وما ابرق دمه وما علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يثبت
الغائب بحكم ان يدعي بعد وصول الكتاب اليه وان ذلك المال اليه ولا يجوز له ان يثبت
بشهادة البين على المدعي فاذا حلف قتل يدينه ذلك ويحكم له فان القطع الشاهد
اي شهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه ووجه
الخصم في ولاية قاض اخر يشهد على شهادتهما رطلين اخرين في الشهادة على
الشهادة وتبهما على طريقتهما اي الشهادة على الشهادة بدليهما اي بدل الشاهد
الاصلين فانما هي اي ماتت به لهما في من ايها الاصل اي اصل المكتوب ان كان
الحكم في بدله او القاضي اخر ان لم يكن فيه ثم الى اخره الى ان يعمل
من يكون الخصم تحت ولاية لما خرج عن بيان الاحكام المتعلقة بالحق في الكتاب
شرح في بيان الاحكام المتعلقة بكتاب المكتوب اليه لعل ثم ان كان الخصم في
ولاية شهود كان اعدا وانشاء لا يقبل اي نقل الشهادة الا بحضور الخصم لا يقره
اداء الشهادة على الشهادة او الكتاب نقل الفاظ الشهود بكتاب الى المكتوب اليه
كما شاهد الغرض في نقل شهادة شهود الاصل بعبارة وكما لا يسمي الشهادة على الشاهد
الا بجملة الحكم فكذا لا يسمي الاجمعة خصم بخلاف سماع القاضي الكتاب الشهادة لا
للتقال الحكم واية الحكم لم يشترط ايضا يوسف قال في شرحه الا قطع قال
ويؤسف بطله في غير حضور الخصم لان الكتاب يخص المكتوب اليه فيكون لا يقبل الحكم
لمدركه من ماله من الكتاب في حضور الخصم عند الحكم كذا في غايه البيا ولا يقبل ايضا الا
شهادة رجلين او رجل واحد من لان الكتاب فيكون راد الخطا في الخطا والخطا في
الخطا في غايه البيا لا يثبت الا بجملة واية القاضي فلهذا اوجب على المكتوب اليه
يفرضه ويجوز ولا ارام الا بجملة فلهذا اوجب على القاضي عند القاضي

المكتوب في كتاب القاضي طاهر بن فدان وعدلوا في حق القاضي العتيبي انما يثبت الكتاب
بعد ثبوت العدول في ما يحتاج الى زيادة الشهود واداء الشهادة انما يثبت بعد ثبوت العدول
وقرأه على نفسه والزمه ما جاء في كتابه فاحضرت على القاضي العتيبي انما يثبت العدول في حق
بموت او عزل او ازال امانة القضاء عند قبل وصوله الى الكتاب بالية لان الاصل ان حضر
الواحد لا يثبت انما قبله باعتبار الولاية الشرعية فان لم يبق عادلا ولا الى الاصل وهذا
لو التقي قاضيان على احد من غير ان يثبت علىهما في حقهما لكانت الشهادة عند
كذا فاعلم ان لم يثبت لا قضاء الولاية لذل روال المكتوب في حق القاضي العتيبي انما يثبت
الكتاب فانما يثبت سبب بطلان كتاب القاضي العتيبي انما يثبت بعد ثبوت امانة اي حكم المكتوب
والي كل من يثبت في حق القاضي العتيبي فانما يثبت في الاول تحت كتاب القاضي العتيبي فيجعل غيره
تبعاله وكم في حق القاضي العتيبي بتبعه ولا يثبت قضاؤه وان كتب الى كل من يثبت في حق القاضي العتيبي
المسلمين ابتداء اي تسمية القاضي المكتوب في حق القاضي العتيبي انما يثبت بعد ثبوت امانة اي حكم المكتوب
الكتاب بالقضاء فان قال الحكم بعد وصول الكتاب لست الذي كتب فيه على القاضي العتيبي انما يثبت
بأمانة امانة على انه هو وطعن الحكم عند هذا القاضي في القاضي العتيبي الذي كتب في حق الشهود
الذي شهدوا عليه على هذا القاضي الذي كتب في حق القاضي العتيبي انما يثبت بعد ثبوت امانة اي حكم المكتوب
او وضع به هذا عند كذا قال في حق القاضي العتيبي انما يثبت بعد ثبوت امانة اي حكم المكتوب
باعتبارهم بان قال ان الشهود الذي شهدوا عند القاضي العتيبي انما يثبت بعد ثبوت امانة اي حكم المكتوب
معدود في حق القاضي العتيبي انما يثبت بعد ثبوت امانة اي حكم المكتوب فان قال في حق القاضي العتيبي
يثبت القاضي في ذلك الكتاب لان هذه الاشياء ليست بحجج مفردة فلا يثبت قبول الشهادة
عليها وبين ان ما ذكره في شرح الطامع الصغير في حق القاضي العتيبي انما يثبت بعد ثبوت امانة اي حكم المكتوب
تذكر الى الشهادة على الخرج المقرر مع قوله غير صحيح لان هذه الاشياء ليست بحجج مفردة
هذا اذا اقام شايدين وان اقام شاهد او واحد او اكثر في كتاب ان هذه الاشياء
ليست انما يثبت الشهادة الواحدة في حق القاضي العتيبي انما يثبت بعد ثبوت امانة اي حكم المكتوب
لا يجوز في حق القاضي العتيبي انما يثبت بعد ثبوت امانة اي حكم المكتوب فان قال في حق القاضي العتيبي
او في القاضي العتيبي انما يثبت بعد ثبوت امانة اي حكم المكتوب فان قال في حق القاضي العتيبي
شاهد واحد في شهادة شاهد واحد يثبت اذا كان له رجل على اخر في بلدة اخرى ومما
وله شاهد واحد في بلدة اخرى في بلدة المدعي عليه وادان بقبول شهادة من في بلدة
ويعني على ذلك الشخص في كتاب الشهادة وشاهد هناك جاز واحد كذا
بوكيل شارب يعني اذا كان له رجل على اخر في بلدة اخرى وعني وادان بقبول شهادة
في تلك البلدة يعني انهم من جانيه مع ذلك الرسل ابر ايضا واختلف في حكم اي القاضي

البلد

اي القاضي عليه فاعلم قالوا ان مجرد امانة اعتبر علم القاضي قال اذا علم القاضي ان
زيد اعطى شيئا من المدعي فاحضرت زيدا وبنه فذكر المدعي وهذا هو رأي رواية
الاصل وروي ابن سميعة عن القاضي العتيبي انما يثبت بعد ثبوت امانة اي حكم المكتوب
الشهادة في حق القاضي العتيبي انما يثبت بعد ثبوت امانة اي حكم المكتوب فان قال في حق القاضي العتيبي
يقول فيستطاع علم شاهد اخر حتى يكون عليه مع شهادة شاهد اخر يثبت شايدين
كذا في العادة ثم لما فرغ من ذكر السجل وبيان نقل الشهادة شرع في بيان المحضر
وما اعتبر فيه في السجل وتمامه بين وبيان الفصل الحاشي والبرقية فقال المحضر
ما كتب في حضور المحضرين عند القاضي وما جرت بهما من الاقرار من المدعي عليه
او الاقرار منه والحكم بعد انكار البينة من البينة او النكول من البينة من المدعي
عليه على وجه دفع الاستعانة وكذا السجل قال في المحضر البرهان ان الاشارة في
المدعي والمخبر ونظما الشهادة من اهم ما يحتاج اليه وان كانت اهم قطعا
لما احتمل ان المدعي يدعيه استحقا للمدعي به على المدعي عليه الشهود وشهادتهم
استحقا ولا يثبت الاحتجاج مع الاحتمال وتداول السجلات لا بد من الاشارة
حتى لو قالوا اذا كتبت في حق المدعي حضر فدان مجلس الحكم واحضر مع فلانا
فادعي هذا الذي حضر عليه على غيره لا يثبت المحضر وينبغي ان يكتب في حق هذا
الذي حضر على هذا الذي حضره ازيد وبنه بوجه انه احضر هذا وادعي على غيره وكذا
عند ذكر المدعي والمدعي عليه في اثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعي هذا و
المدعي عليه هذا لان بعض الشيوخ كانوا لا يقولون بالحق بدون ذلك قالوا في
السجلات اذا كتبت قضاؤه لمجد هذا على احد هذا لانه ان يكتب في حق المدعي عليه
احد هذا المدعي عليه وكذا قالوا اذا كتبت في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وادان
الى المتداعين لا يثبت المحضر لان الاشارة المعينة هي الاشارة عند الحاجة اليها في حوضها
ولعلهم اشاروا الى المدعي عليه عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي وبشارة الى المدعي
عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي عليه ويكون ذلك الاشارة الى المتداعين ولا يكون في حق
فلان من كان ذلك ما بلغ الوجهة قطعا للمدعي والصك ما كتب فيه البينة والرهن والاقرار
وتكون في الغرض الصك كتاب الاقرار بالمال بغيره معزولة والبرقية تتناول
الكتابة يفي السجل والمحضر والصك لا يفي كل منهما في حق المدعي والمدعي عليه
جميع شيت بمنزلة متفق لا يتعدو سفل فيه ايا في النفل ولا يثبت كوة بلارضي
دي العلوي يعني اذا كان علو رجل سفل لاخر فليس لصاحب السفل ان يتدني
وتداول ان يثبت كوة بلارضي في العلوي عندنا في حوضه سواء كان امير المدعي العلوي

سائل في

وارث غائب وغيره غائب فوجب على التاميز الاجتناب بالتكليف ما يقع في الاجزاء وقتها
من الانواء ولما انحصرت المكفول بغير الكفالة كما ترى كتابها اذ في دار ابي بكر
لغيره واجبة الغائب برهن على اخذ نصف المدعي وترك ما فيه مع ذي اليد لا يكفل
مجرد عواها ولا وقا اذا وجدنا ذوا اليد اخذوا الغائب منه وجعلها في يدها من حيث
يقوم الغائب وان لم يجد من اليد اخذ في يده حتى يقوم الاخر لان المأخوذ غير موقوف
منه والمقر ان يترك يده وله ان اليد الثالثة لا تمنع للمأخوذ ولا ضرورة لان
القضاء وقع للميت بالميت بالكل لان الوارث قال هذا ميراثي ولا وارث الا
بشروط الملك للموت واحتمال كونه تحت الميراث ثابت فلا ينفق يده كما لو كان ميتا
وبطلان جوده بقضاء القضاة والنظام انه لا يحد فيما يستقبل لان المأخوذ في حياضه معلوم
للقاضي ولذي اليد وجوده باعتبار اشتباهه الاخر عليه وقد رآه لكذا المنقول
في الاجزاء اذ كانت الدعوى في المنقول فقبل بوقفه اتفاقا لا جباة المنقول
لا الحفظ وانزع من يده اليه في الحفظ كيدا يثقله واما العقار فمحمول بغيره
المنقول على خلاف القضاة في ترك النصف في يده في اليد وهذا لا يحد في الحفظ
الحفظ والترك في يده يقع في الحفظ لان المال في يده فحينئذ يشترط الحفظ والمالك
ضامنا ولو وضع في يد عدل كان امينا فيه فلو تلف لم يضمن وانما لا يوقف الكفيل
انما حصة في القضاة دفع لفظها لا انشائها فحينئذ قلت قاله يقع على كل
شيء واذا قال بالمال او ما ملكه صدقة يقع على مال الزكوة والفقير فيها واحد وهو
قول زفر رحمه الله لان المال عام فيكون التصديق بكل ما له في الوصية ولما ان
انجاب العبد بغيره بايجاب الله تعالى ما اوجبه الله تعالى في الصدقة المضافة الى مطلق
كقولك نكتة فذخر او اوصاهم صدقة انهم في الفضول الى كل المال فكذا ما يوجب العبد
على نفسه كلف الوصية لانها اقل الميراث لكونها خلافة كالوراثة والارث يجري في
جميع الاشياء فكذا الوصية فان لم يوجد غيرها غير مال الزكوة امسكت منه قوتها
ملك صدقة بعدد لانه حاجته مقدمة ثم ان كان صاحب صدقة يسكن قوت يوم
وان كان صاحب رزق وانتهى يسكن قوت شهر وان كان صاحب حديق يسكن
قوت سنة وان كان تاجر امسكت مقدار ما يصل اليه ماله من الاجزاء بلا علم
القاضي الوصي لا التوكيل بلا علم الوكيل يعني اذا اوصى رجل الى اخر ولم يعلم
الوصي حتى يبيع شيئا من التركة فهو وبيعه جائز ولا يبيع ببيع الوكيل حتى يعلم
والعرف ان الوصية تختلف بعد القطع ولاتية الموصي فلا يتوقف على العلم
كسفر الوارث والتوكيل اثبات ولاية المقر في ماله لا استخلاف بعده لبقاء

بقائه ولاية المقر عنه فلا يبيع بلا علم من يث له الولاية فلو علم الوكيل ولو
من فاسق صح صدقة لان الاعلان بالوكالة اثبات حق التوكيل يستلزم
الاتفاق وليس في الزام المشتري لابطال الزام المشتري لغيره عدل
او مستورين لعلم السيد بخبائثه وعده والبيع والبيع والبيع والبيع
مسلم لم يهاج بالشرائع لان الجزاء هذه جملة شية التوكيل من حيث ان
المتصرف يتصرف في ملكه وشية الازالة لما فيه من ضرر يلزم الاخر من
حيث منعه عن التصرف فوجب ان يشترط احد شرطى الشهادة او هو الكفيل
او العدة التي توفيق على الشئ من حقها يبيع الغائب او امينه عبد الغمام واخذ
المال فلهذا او حتى العبد في يد المشتري لم يضمن اي القاضي او مدين بمنزلة الامام
في زعمه تحت جوار الامثال هذا كثير فلو رجع الحقوق اليهم لتعاضدوا على ما فيها
فقبل كصلها الكسب ورجع المشتري على الغمام لانه عقد لم يرجع عليه على العاقد
فيجب ان يرجع العقد له والبيع واقع للغمام فيكون العدة عليهم كما لو كان العاقد
صتيا او عبدا محجرا بين وقد تولى ما يبيع بها بالبيع فان الحقوق ترجع الى الوكيل
وان راجع الوصي كره اي للغمام باخر القاضي وقضى منه رضاع من يده ورجع
العدة او مات قبل قبضه اي الثمن رجع المشتري على الوصي لان الرجوع بالثمن
من حقوق العقد وحقه ترجع الى العاقد وهو الوصي بانه من الميت لانه وان نفسه
القاضي فانما نفسه يكون كما يما مقام الميت لا يكون كما يما مقام القاضي وحقوق
العقد ترجع اليه مباشرة في حياته كذا ترجع الى قائم مقامه وهذا الوصي
عليهم اي يرجع على الغمام لانه باع لهم مكانا كاملا لهم ورجع عليه غلاما
طقة فيه ضمان يرجع من وقع له العمل ولو ظهر بعده للميت قال رجع الوصي فيه
بدنه لانه لم يعمل اليه وقيل لا يرجع ايضا بما خرم الوصي من الثمن لان الضمان
وجب عليه لعله لان قبض الوصي كقبضه والوجه انه يرجع لانه وضع ذلك
وهو مضطرب فيه كذا في الكافي القاضي اخذ في التثنية للفقهاء ولم يعطهم اياه حتى
يملكه كذا في ما لهم اي الفقهاء والتثنية للورثة كذا في الواقع ووجه ما
اخرج القاضي عالم عدل يرجع او قطع او ضرب قضيه به على شخص وسكنه وقالي
محمد رحمه الله ان لا يقبله حتى يعاين الحق لان قول القاضي يحمل الغلط والتدبر
لا يمكن وكثير من شايخنا اخذوا به وقالوا ما احسن هذا زمانا لان القضاء
قد فسد واقلا يؤتمنون على نفوس الكسب ودمائهم واتوا اليهم الا في كتاب القاضي
الى القاضي فانهم اخذوا فيه قضاة الرواية المضرورة وخطاهم الرواية في الاول

ان القاضى عين فيما فرض اليه ونحن انما بطاعة اولي الامر وطاعة في نقد بقوله
وقال الشيخ ابو منصور ان كان القاضى عالما عادلا يجب قبول قوله الظاهر الاحر
وعدم اهمية اخطاءه والحيانة وصدق عدل ابا بيل سبيل فاقصن نفسه بان
يقول في الزمان المستغنى عن كماله هو المعروف به وحكم عليه بالرحم وتقول في
حد السرقة اذ ثبت جدي ما يلزم ان اخذ نصف ما خور لا يشترط فيه وفي القاضى القاص
ان قتل عدل لا يشترط في جيب نقد بقوله وقوله ولم يقبل قوله غيرهما وهو جابر
فاسق لانه اخطا بما يجهل والحيانة بالفسق الا ان يجان سبب الحكم بغير نسيان
شرطه في قبول قوله لا تقف الله صدق معقول قال لزيد اخذت منك الفاقصة
به سكره وقت اليه او قال نقضت بقطع يد كذا حيا وادعى زيدا اخذه وقطعة
ظلموا وقرأ في زيدا يكونهما في ضامه في بيع اذ قال قاضى معقول الرجل اخذت منك
الف درهم ودفعت الي زيدا نقضت به له عليك فقال الرجل اخذت ظلمنا فالتقول
لقاضى لما يدين وكذا لو قال نقضت بقطع يد كذا حيا وقاضى ظلمنا فالتقول
بكل قال ان كان المأخوذ منه مال او المقتول يده معزولة حاله في ضامه لانه كما اقر
به صاحب الشهادة الظاهر للقاضى لان قول القاضى على سبيل القضاء لا يوجب
عليه الضمان فيقول قوله بل ما عين اذ لو لم يدين صارا ضامه وقضاؤه لا ينفذ
ولو انكر كونه قاضيا صححت اضافة الاخر الى حالة القضاء لانها معهوده واما
منافاة للضمان فصار القاضى بالاضافة الى تلك الحالة منكر للضمان فكان القول
قوله كما لو قال طلعت او غمقت وانا قميذ وجنونه كان معهودا **كتاب**
القسم لا يخفى وجه المسئلة بين كثر القضاء وكثر القسم هي لغة الاقتسام
كالقدرة للاقتداء وشرعا غيرهما في الحقوق التي يقع بين الناس من وزنها
يحصل التميز بين الانبياء كالكيل في الوزن والعدد في الزرع في الكيل والوزن
والعدد في الزرع وسبب اطلاق القسم كذا او اقسامه الاتفاقيات خمسة حتى اذا لم يوجد
منهم المطلب لم يقع القسم وشرعا عدم قوت الحقيقة فانها اقرارا لما لا يوجد
قبل القسم في المصلحة المنفعة وانما يحقق هذا اذا ثبتي الفرع على ما كان قبل الاقرار
باصله ومنافاة واما اذا تبدل بكونه بغيره لا اقرارا وحكمها تعين نصيب
كل واحد لانه الاثر المترتب عليها ولا تسمى مطلقا اي مساو كانت في الخليلات
او الحقيقة في معنى اقرارها اخذ عين حصة او معنى مبادلة هي اخذ عوض عنه اي
عز حصة اذ ما جاز في معنى الآ وهو شتمل على النصيبين فكان ما اخذه كل منهما نصف
ملكه ولم يستفد صاحبه فكان اقرارا والنصف الآخر كالعصا فيه فصا له عوضا

له عوضا عما يد صاحبه فكان مبادلة والى وصلة عبد الله اي معنى الاقرار والتميز
في الحقيقة هي التمييز والموزونات العدايات لان ما اخذه مثل حصة صورة ومضى
فاسكن ان يجعل عين حصة وان غلب الكمال اي معنى المبادلة في غيرهما بين الحصة والجزء
لوجه التفاوت بين ابعاضها فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ حصة وفيه على ما ذكره قوله
فيما ذكره سريك حصته بعينه صاحبه في الاول كونه عين حصة لان الكون في غير حصة وفيه
الاقرار كحل عليها في محمد الحسن في غير الخليلات فقط عند طلب ادهم لعنه ان المبادلة
لما كانت غالبية في القيمة كما في المبادلة والعروض كان ينبغي ان لا يحكم على القسمية
فيها لكن يجر عليها لما فيها من معنى الاقرار فالاحدم بطله القسمية قال القاضى ان الحكم
بالاقتفاء بنفسه ويمنع الاخر عن الاقتفاء بملكه فيجب على القاضى اعادة وان كانت
احدا مختلفا لا يحكم القاضى على قسمتها لتعدد المبادلة باعتبار رخص التفاوت في
المقاصد ولو لو افترقا جاز لان الحق لهم ويستحب نصب قاسم يوزن في بيت المال
لان الاجماع ان القسمية في جنس على القضاء لتتام قطع المنازعة بها فافسده رضى
القاضى وضع نصبه باجر على عدد المرويين اي روى المتقاسمين عند الامام
لان النفع لهم على الخصم وعندهما على قدر الانصاف لانه مونة الملك مستندة لغيره
وله ان الاجماع يقتل بالتميز وانه لا يتفاوت واما يصعب الحساب بالنظر الى التليل
وقد يعكس الامر فتعذر اختاره فيخلق الحكم باصل التميز في ان الاجماع هو امر المشل
وليس له قدر معين فان باشر القاضى بنفسه القسمية في رواية كون القسمية
من جنس على القضاء ولا يجوز له اخذ الاجر وعلاوة عدم كونها منه حاز وجب
كونه عدلا عما لها اي بالقسمية لانه ان كان من جنس على القضاء فلا بد من القدرة
وهي بالعلم والاعتداد على قوله وهي بالعدالة ولا تعين واحد لهما اذ لو تعين
كلهم بالزيادة على اجماع مثل ولا يشترط التام بل يتاوضعا على حالة الاجماع
فيؤدى الى الاضرار بالدين ويحتج برضا الشراكا ولا يترتب على الفرض والامام
الاخذ صغيرا ادهم في لا يجب بل يحتاج الى اذ القاضى لتصور ولا يترتب عليه حكم
ادعوا رته وعارا ادعوا شرا او ملكه مطلقا ولو ادعوا رته غير ذلك لا يترتب
حتى برضا على مونة وعدد رته لا خلاف في الاولين وفي هذا خلاف لما هو عليه
لهم ان في يد ما هو دليل الملك والاقرا رارة القسدي ولا منازعة لهم في قسمتهم
كما في المنقول الموروث والعتار المشتري والبينة لا ينفذ لانها غير المنكر كنه يذكروا
القسمية ان قسمتها باقرارهم يقتضيه علمهم ولا يكون قضاؤه على شريك اخر لهم لان كنه
يصير مقنيا عليه بقسمته القاضى وقول الشراكا ليس بجبة عليه فلا بد لهم من اقامة

صحت

وضعت اودارها ثوب قسم كل واحدة منها امور ثلثة الدور والبيت و
المنزل فالدور مثلا ثوبه كانت او متوقفة لا يتسم هذه قسمة واحدة الا
بالتراضي والبيت يتسم مطلقا التقادير في معنى السكن والمنزل ان كانت
متممة في دار واحدة متماثلين بعضها ببعض قسمة واحدة والا فلا
المنزل فوق البيت ودون الدار فالحقت بالبيت اذا كانت متلازمة
بالدور اذا كانت متباينة وقال في الفضول كلها بنظر القاضي الى العدل
الوجه ويخص على ذلك واما الدار والصبة والدار وكانت تحق كل
منها وحدها لا تختل في المساحة في بيان القسمة وبيان ما يتسم
وما لا يتسم في بيان كيفية القسمة فقال في تصوير القسمة ما يتسم
اي ينبغي للقاسم ان يصور ما يتسم على القسط ليس يمكن حفظه ويعد الى
سوية على سهام القسمة وتدرج في قدره وتوزع بناء او تخرج الى
بالاخرة ويعز كل قسم الى غيره من الباقي بطريقه وشربه كذلك يكون لبعضهم
تعلق لبعض الاخر حقوق في التميز والافراز على الكمال فان كان ما يتسم بين
جماعة لهم شمس وتحت ونصف مثلا جعل ما يتسم ستة اسهم وبقا الاول
بالسهم الاول وما يليه بالتالي والثالث وبكس اسامهم ويجعلها فرقة
من خمسة اسهم فلا سهم الاول فان كان صاحب السهم اخذ حقه وان كان صاحب
الثلث اخذه وما يليه وان كان صاحب النصف اخذه والذين يليه ولا
يدخل دارهم ليست في التركة في القسمة الا رضاهم صورة دار بين جماعة
فارادوا قسمتها وفي احد المائتين فضل بناء فارادوا احد الشركاء ان يكون
عوض البناء وراهم واراد الاخر ان يكون عوضه في الارض فانه يجعل عوض
البناء في الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نفسه ان يرد ما زاد البناء
في الدار ام الا اذا تعذر في القاض في ذلك لانه القسمة في حقوق المالك
الشركة والشركة بينهم في الدار لانه الدار لهم فلا يجوز قسمة باليس بمشرك
فان دفع مثل سهمه لم يربط بقوله ويعز كل قسم بطريقه وشربه وما بينهما
في متمات الاول او طريقه في قسم الاخر بلا شرط فيها اي في القسمة صرف
اي الميل والطريق عنه الى القسم الاول ان يمكن تحصيل معنى القسمة وهو
قطع الشركة وتكميل المنفعة بلا ضرورة والاشتباه اي القسمة لان المقصود
هو ما ذكرنا لم يحصل حقيقة ويتألف على وجه يمكن لكل منهما ان يجعل ميل
او طريق خارج شهادة القاسمين عند اختلاف القاسمين في القسمة عند

عند اية حصة والى يوسف رضى عنها وعند محمد والشافعي رجاها انه لا
يجوز ان تها شهادة على فعل نفسها ولها ان تها شهادة على فعل غيرها باستيفاء
حقوقها سفل وعلو وسفل حر دان عن العلو والسفل قدم كل واحدة و
قسم بها اي بالقسمة لان السفل يصلح للعلو كالعلو كالمير والسر والاب
حر الاصلين وغير ذلك فصا كما ليس فلا يمكن التعديل الا بالقسمة او اخذ
المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة اذ علم ان بعضا مما اصاب
في يد صاحبه وقد كان استشهد على نفسه بالاستيفاء لا بعد في الاصل لان
القسمة بعد تمامها عقد لازم قد عني الغلط يدعي لنفسه حق الفسخ بعد
لزمه سبب ظهور العقد فلا يقبل الا في حق فان لم توجد اختلاف الشركاء
لانهم لو اقر والزمهم واذا انكروا حلفوا عليه لزموا الشكوك من حلف
شهم بخلص وفي كل مجمع نصيب ونصيب المدعي قسمة على قدر نصيبها لان الشك
كالمير واقراره حجة عليه دون غيره قالوا ينبغي ان لا يسمع دعواه اصبلا
للتساكن واجب بان القاسم امين وهو اعتمد على قوله فان حرمه لئلا
حق التأمل فظهر الغلط في فعله فلا يرافة بذلك الاقرار عند ظهور الحق
وان قال اي احد الشركاء قسمة لغير نصيب فافذ شركي لغيره وانكر
اي شركه حلف لانه يدعي على نفسه وهو منكر والقول للمكر مع البيان
وان قال قبل اقراره بالاستيفاء اصابني في كذا الى كذا ولم يملك الرجوع
وسحت اي القسمة لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة ففنا
نظر الاختلاف في مقدار المبيع كما ذكر في احكام الخالف في الدعوى ولو
اختلفا في التقويم لم يلتفت اليه لانه دعوى الغبن ولا اعتبار في البيع فكذا
القسمة لوجود التراضي الا اذا كانت القسمة بفساد القاض والغبن فافش
لان تصرفه مقيده بالعدل ولو اصابا دارا وصاب فلانقرة فادعي احد هما
بيتا في يد الاخر اذ في نصيبه وانكر الاخر فعليه البينة لانه يدعي عليه حقا
وهو منكر وان اقام ما قاله البينة المدعي لانه خارج ان استحق بعض
معين في نصيبه لا يقسم القسمة اتفاقا وفي استحقاق بعض شايخ في الكل
لغيره اي القسمة اتفاقا وفي استحقاق بعض شايخ في نصيبه لا يقسم
عند اية حصة رضى الله اي لا تقسم لكن له وللاية الفسخ بل يرجع في نصيب
شريكه خلافا لابي يوسف رجاها انه فانه يقول بتفصيل القسمة وما يقين في
ايدىهما يكون بينهما نصيبين وقول محمد رحمه الله مضطرب للاح اذ مع اية حصة

كذا في الكافي ظهر دين في تركه المقسوة بنفسه الى القسمة الا اذا قصوه الى
 الورثة الذين او ابرارهم ذم الورثة او يكن شرابا في اي بالدين يعني
 اذا تمت التركة بين الورثة ثم ظهر دين يخط قبل الورثة فقصوه فان قصوا
 حقت القسمة والا فسخ لان الدين مقدم على الارث فمنع وقوع المالك لهم
 فيها الا اذا قصوا الدين او ابرارهم ذمهم في القسمة كزوال المانع فكذا
 اذا لم يكن يخط لتعلق حق الغرماء بها ولا اذا لم يكن شرابا بالدين في القسمة
 لعدم الاستتار اليه ولو ظهر دين فاحس في القسمة بالبقاء بطل عند المالك
 لان تصرف القاصد بقيد العدل ولو لم يوجد وان كانت بالتراخي له ان يبطل
 القسمة فقد قيل لا يثبت في قول في بيعه لانه دعوى الغبن ولا عبرة به في البيع
 فكذا في القسمة لوجود التراضي وقيل بغيره وهو الصحيح ذكره في الكافي اذ
 احد المتكلمين دين في التركة ثم حقه اذا اقام البينة ان ينقص القسمة ولم
 يكن قسمته ابرار من الدين لان القسمة تصادف الصورة وحق الغرماء يتعلق
 بالمبيع ولو ادعى غنا لا اتي لا يبرح لوجود البينة اذ لا اقدم على القسمة
 على اقرار منه بالمقوم مشترك في المماثل والمالفة متفاعلة في الهيئة وفي
 احوال الظاهرة للمشتري والشئ والتباين في احوالها وهي ان يتواضعوا على
 اقرارهم اذ انهم وافقوا في حقيقة الظاهر رضاهم واحدة واختاروا وشرفا
 قسمته المتافع والباس ان لا يجوز لانها كماله المنفعة بمنسبها كمنها حازت
 بالاجزاء في سكون هذا العضد دار وذاك بعض وسكون هذا علوما و
 ذاك سفلها وفي حصة عبد بان يخدم هذا الشر كيوما وذاك يوما
 الشر كيوما لكني بعت صغيرا بان يخدم هذا الشر كيوما وذاك يوما
 وحده عبد بان يخدم زيدا من العبد ويخدم كذا العبد الا اذا كان
 المماثل في المكان اذ ازال كل وجه ولا يلا يشترط فيها التافه في
 لكل منهم ان يتقبل باصا به بالمايات شرط ذلك في العقد ولا يجوز
 المتافع على ملك ولا كذا العارية والاحارة وفي الممايات في الزمان
 اذ ازال وجه ويجوز كالمستقضى لغيره فكان مبادلة في وجه وانما
 قلنا ذلك لان معنى الاقرار بتحقيق الممايات في المكان دون الزمان وكذا
 لو تباين في الزمان في عبد واحد لانها متعينة فلهذا العذر التام في المكان
 والبست الصغير كالعبد لانه غلة عبد او عبد من او غلة لخل او بغيره او ركة
 بخل او بغيره او غلة شجرة او لبن شاة ان لا يجوز الممايات في هذه الا

في هذه الاشياء اما في عبد واحد او بخل واحد فان الضمين يتعاقبان في
 الاستيفاء فالظاهر التصغير في الممايات تنقوت للعادة بخلاف الممايات
 في الاستقلال دار واحدة حيث يجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التصغير
 في العقار فافترقا واما في عديدين او بغيرين فلان التباين في الحصة يجوز
 للضرورة لا متناهية قسمتها ولا ضرورة في العدة لانها قسم واما ركون بغيره
 بغيرين فلان الربوب يتفاوت وتفاوت الراكبين فلا يتحقق التسوية فلا يحكم
 القاصد عليه واما في غرة شجرة او لبن شاة ونحوه فلان التباين في الحصة
 فلا يوجد في الاعيان والضرورة تتحقق في المانع لا متناهية قسمتها بعد وجودها
 ركة فيها بخلاف الاعيان **باب** وجوب ايراد هذا الكتاب في
 آخر الكتاب ظاهر لان احوال الناس في الدنيا الموت والوصية معاملة
 وقت الموت وله زيادة اختصاص بكتاب القسمة بين الورثة يكون بعد
 الموت والوصية اهم من القسمة صدر ثم سمي الموصي **باب** الموصي في طلب
 الشئ في غيره ليفعل في غيبة حال حيوته وبعد وفاته وشرا يستعمل
 تارة بالتميم يقال وفي فلان فلان بكذا المصنف فلهذا بعد موته
 ويستعمل اذ يار يقال او هي فلان الى فلان ينفذ جعله وصيا ليعق
 في ماله واطفاله بعد موته والقوم لم يتعضوا للفرق بينهما وبين كل
 منها بالاستقلال بل ذكر وصا في اثناء الوصية بالمال قد بين مبرها
 كل منهما بالافادة ولما استعمل لفظ التبرك بين المعين بمفهوم
 واحد عرف كلا منهما اذ اخل والقسمة بينهما فقال لا يصح جعل الغير
 مال كماله بعد موته او تفويض التصرف في ماله ومما لا يطاق الى غيره
 بعده موته فنهنا بابان لبيان المعين الاول في بيان الوصية بالمال
 وهو المنفعة فان الوصية قد يكون بالمنفعة كما سئل ركنها قولها
 او وصيت بكذا فلان ونحوه من الفاظ المستعمل فيها وشروطها كون الموصي
 للملك ولا يجوز من المملوك او مكاتبه والصغير والمجنون وعدم اخل
 بالدين لانه مقدم على الوصية في سائر ما يخدم جواز الوصية للوارث
 والتاخر كون الموصي في مال للملكية **باب** الموصي ما كان او منفعة
 وحكمها كون الموصي مالكا حذير للموصي لاقامة الموصي اياه مقام نفسه
 حتى وجب الاستبراء عليه ككارتة الموصي باجارتها بثلث المصنف وان لم يجر
 الوارث لقوله صبي له علم ولم ان له تعالى تصديق عليكم نزلت الموالم

وكون الموصي لغيره وقتها
 اذ لو كان جيا لسلط الوصية
 ولو لم يجر وارت والقاتل له
 سبحة

في اخر احوالكم زيادة لكم في احوالكم فضعوا حيث شئتم وعليه الاجماع ويعتبر كونه
وارثا وقت الموت لا وقت الوصية لانها تملك مضافا الي ما بعد الموت
فيعتبر بعد التملك حتى اذا اوصى لآخر وهو وارث ثم ولد له ابن صحت
الوصية للاخ ولو عكس بان اوصى لآخر ولد له ابن ثم مات الابن قبل موت
الموصي تطلب الوصية للاخ لما ذكرنا لا الزيادة عليه اي على الثلث لان حق
الورثة تعلق بماله لا بغيره سبب واليه اليرث وهو مستغنى عنه من المال
لكن الشرع حوزة في حق الاغنياء بعد الثلث لئلا يترك تقصيره كما قرئ ولم
يحوزة في حق الورثة لئلا يتأذى بعضهم بآثار البعض الا ان يحوزة
بعدة اي بعد موتهم وفيهم كذا لان الامتناع عنهم وهم اسقطوه ولا يبعد
اجازتهم حال حيوتهم لانها قبل موت الموصي لان شئنا عند الموت فكان لهم
ان يرثوا بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لان بعد موت الموصي فليس لهم ان
يرثوا عن الموصي لان الساقط لا يعود ووجدت ما قلناه اي في الثلث عند
ورثته او استغنى عنهم كصحة لانه يرد بين الصدقة على الاجنبة واليه
القرب والاولي اولي او ينفق بها رضاء الله تعالى ولو اوصى اي لاجنبيه
ولا استغنى عنهم كصحة فان ترك اولي لان ترك الوصية صدقة على القريب بعد
الوصية والوصية قصدت على الاجنبي فالاولي اولي لقوله عليه السلام
افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح كتر كما مع احدكما اي ان لم يكن
الورثة اغنياء او لا يستغنى عن كصحة في ترك الوصية اولي ووجدت
اي الوصية عن الدين لئلا يمتنع الجاني فانه فرض والوصية تبرع الا ان
يبرء الوفاء في وجه لزو ال مانع وصحت اي الوصية بالكل اي بكل
ماله عند عدم وارثه لان المانع في الصحة تعلق حق الوارث فاذا انتفى
تغير وصحت تملكه بثلاث ماله في الخلاصة للعبد ينعى لقين فاعان ماله
على ان يبع ماله او يبيع بثلاث ماله مطلقا ينعى ويكون وصية للعقود فان
خرج من الثلث قيمة العبد حقق كله بغير سعاية وان خرج بعضه عتق وسعي
في بقية قيمته ولو اوصى له بشي في الدراهم او الدينار كبر امره لمسة قال
الامام الشافعي الاصح انه لا يبيع كالموصية بالعين وقال في الميتة لو اوصى
لعبد القدر او لامته القدر جازت الوصية وهذا مخالف لما في الخلاصة
فاما ان يبيع ماله بما سوى العين او يطلق ويحل على غير الاصح وفي الثانية
لو اوصى لمكات ولامته ولدته او لمدة برفه جاز الكل استحسانا ولو اوصى

ولو اوصى لعبد القدر او لامته القدر جازت الوصية في كلهم الا ان الوصية
بعند ابنة صنفه زنتا في الوصية للعقود ينعى ثلثه فيان وعليه ثلثا قيمته وله
ثلث ماله في سائر التركة فيتقاصان وتراوان الفضل وعند صاحبه ينعى
العبد بقصر في الوصية او لا الى العتق فان فضل من الثلث بشي كان الفضل
للعبد وصحت للحمل بان يقول اوصيت لم فلانة كذا ورعا وبه اي يحمل الضمان
بان يقول اوصيت لم جاريتي هذه لفلان فان الوصيتين تقفان لان
الوصية تحت الميراث والارث تجري في الصورتين فتصح الوصية ايضا
لكن الثانية انما تصح ان ولد اي الحمل لا قبل ستة اشهر من وقتها اي وقت
الوصية فان صحته وصية اطل موقوفة على وجوده وانما يتحقق بوجوده
اذا وجدته هذه المدة وماله الا حلهما فانها ايضا تصح لان الاصل ان
ما يبيع اخراجه بالعقد ينعى شئنا وفيه وما لا فلا يقر في البيوع ويصح
اخر احوالكم بالوصية فتصح شئنا وفيه وفي المسلم للدمي وبالعكس قالوا
لقوله تعالى لا ينهاكم عن الذين لم يقاتلوكم في الدين والاثم والثأر لا يبعد
الذمة بآية المسلم في المعاملة حتى جاز التبرع في الجانبين في الحياة
وكذا في المكات لا حرج في دارة في الجامع الصغير الوصية لغيره وهو
دارهم باطلة لانها بر وصلة وقد نهى عن من يقاتلنا لقوله تعالى
ينهاكم الله عن الذين يقاتلوكم في الدين وفي السنة الكبر ما يدل على الحواز
وجه التوفيق انه لا ينعى ان ينعى والى جاز كذا في الكفاية والنهاية
اقول لا ينعى بعده بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الجامع الصغير وهو دال
فانه احتراز عن حرجي ليعي دارهم المستأجر فان الحرجي ما دام في داره لم يكن
يمن يقاتلنا بخلاف المستأجر فانه ليس كذلك وهو المأذون عما ذكر في السيرة
ولا لوارثه لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وقائله بباشرة
سواء كان عامدا او خاطئا لقوله عليه السلام لا وصية للقاتل ولا نصية
الاستحجال بفعل مخلوق فوق بالجرمان في مقصوده وهو الارث وقوله
بباشرة احتراز عن التيسير كوضع الحج في غير مكة الاما جازة ورثته ومم كيار
الاستثناء متعلق بالمسلمين او يكون القاتل صبيبا ذكره في الاسرار ولا يمن
صبيبا بمنزلة تبرع وهو ليس من اهل الا في جهنمه واحده فانه يجوز
عندهما استحسانا حتى اذا لم يكن ميمز المبحر اصلا وان وصليته مات
بعدا لا يراى متعلق بقوله ولا من صبيبا يعني اذا اوصى ثم مات بعد الادراك

راك

لم يخرج لعدم الاهلية وقت المباشرة او اضافها اليه بان قال اذا ادركت
قطعتي لطلان وصية لثلاثة لا يجوز تصور الولاية فلا يمكنه تفرع او تعليق كما في الطلاق
والعتاق ولا بد من عبد لانه ليس من اهل التبرع ومكانت ولا تترك وفاة
لانه ايضا ليس من اهل الوصية التبرع وقيل عند ما يبيع في صورة ترك الوفاء
الا اذا اضافي مما ادى اضاف البعد والمكانت الوصية الى العتيق في بطلان
اهليتها تامة والمادة هي المولى فيها اضافته الى حال السقوط ولا بد من فصل
الطلاق بالاشارة اعلم ان المأنة لا تحس وكما تسمى كالبان خلاف مقتضى
الطلاق في وصية ونكاح او طلاق وبيع وشراء وقود والفرق ان الاشارة
انما تكون مقام العارية اذا كانت مقصودة وذكر في الاجس دون معتقل
الطلاق في لو انما ذكر وصارت له اشارة لا مقصودة كان بمنزلة الاجس
قد لا يمتد ادنسة وقد ان دامت القطة الى الموت يجوز اقراره وبالاشارة
وجوز الاشهاد عليه لانه محرم النطق بمنع ما يبرئ ذواله فكان كالاجس
قالوا وعلية الفتوى ذكره الزيلعي بقوله بعد موته ان يقول الوصية لا يمتد الى
بعد الموت للموصي لان ان شئت حكمها بعد الموت فيبطل فتبطلها وردنا قبله
ان قبيل الموت كما اذا قال لافراة انت طالق عند اعطى درهم فان ردته و
قبولها باطل قبل العقد كما في رواية ابن القبول يملك ابن الموصي به ولا يملك
قبله لان الوصية اشياء ملكه خديروا وهذا لا يرد الموصي به بالقبول ولا
يملك احد اشياء يملك غيره بلا اختياره بخلاف الميراث فانه خلافه حيث ثبت فيه
هذه الاحكام صبر ابن الشاذلي بلا قبول لولا انه عليه الا اذا مات موصيه ثم هو
ابن الموصي له بلا قبول هو ابن الموصي به كورثته ان الورثة الموصي له استحقاقا
والقبول ان يبطل الوصية لما ذكر ان الميراث موقوف على القبول فصار كمشترى
قبل قبوله بعد ايجاب البائع وجه الاحتجاج ان الوصية في جانب الموصي قد
تمت بموته تماما لا يمتد الى غيره في حقه وانما توقعته حتى الموصي له فاذا دخل
في ملكه كما في بيع شرط فيه كالميراث في اذ مات قبل الاجازة وله ان يجوز
لموصي الرجوع عنها ابن الوصية لقول مخرج يجوز بيعت عما وصيت لانه تبرع
لم يتم فصار كالهدية وقيل بقطع حتى للمالك في المعصوب بقطع ثوبه وضابطه
او يبرأ من الموصي به ما يمنع تسليمه به كالبناء او يبرأ طلبة كالبائع فان كل
تصرف اوجب ردوا ملكه الموصي كان رجوعا كما اذا باع الموصي به ثم اشتراه
او وصيه ثم رجع فان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا اراد عنه كان رجوعا

رجوعا ورجع الشاذلي الموصي به رجوعا لانه لمصرف في الحاجة عادة فصار هذا
المعنى ايضا بخلاف غير ذلك او في بطلان الوصية لانه لا يكون رجوعا لان من اراد ان يعطي
ثوبه غيره بغيره عادة فكان قد تبرع به وليس برجوع لان الرجوع في اشياء
المالكية ونحوه في الحال المحذورة في المالكي والحال فيهما تضاف ولهذا لا يكون
رجوعا للحكم وقد كذا وصية او وصيت بها حرام او ربا فانه ايضا ليس
برجوع لان وصف الرجوع والبرية يقتضي نقلا الاصل فلا يتحقق الرجوع وقوله
كل وصية وصيت بها حراما بخلاف تركتها فان الاول ليس برجوع والآخر
رجوع لان ترك الشيء استلزاما للتأخير ليس باستلزام فان الذي اذ
قال لم يبرأ من تركته كذا ولو كان ابراء له ولو قال اخذت عنك لا يكون ابراء
كذا في الخط وخلاف كل وصية او وصيت بها باطلة فانه ايضا رجوع لان
الباطل واجب تنكس لا اصل له والذي اوصت به لزمه فهو كرجوع او
لطلان وارثي فان كلامهما يكون رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الرجوع
واثبتت الخصم له فاقبض رجوعا عن الاول ثم الورثة باقراره ان
جاز وان شاء وارجو ان يردوا بخلاف ما اذا اوصي به لآخر ايضا فانه لا يكون
رجوعا لان اللفظ صالح للذكر والمحل بطلانها فيكون العقد مشترك بينهما و
كان فلان ميتا وقتها قالوا في الوصيتين بطلانها لان بطلان من ضروري
الاشياء لك فاذا لم يثبت له فهو لا قول ولو كان فلان حيا وقتها فاش
قبل الموصي فهو الورثة الموصي لطلان الوصيتين لانه لما ثبت لك كان رجوعا
عن الاول فبطلت في حق الاول وصحت في حق الثاني ثم بطلت لموت قبل موت
الموصي بطلت ميتة المريض ووصيته لمن لم يبعدها الى بعد ميتة الوصية
وفي الاخر ربيعة كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار في ذمة
يعتبر يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقر ربيعة كون المقر له وارثا او غير وارث
يوم الاقرار في ذمة فاذا اوصى المريض لافراة بشئ او وصيت لها
شياء ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية والهدية اما الوصية فلانها ايجاب
مضاف الى ما بعد الموت وهي وارث خنذ والوصية للوارثة باطلة واما الهدية
وان كانت مخفية صورة فهي كالمضافة الى ما بعد الموت حكمها لانها وقعت موقع
الوصايا لانها تبرع وتبرع حكمه عند الموت بخلاف اقراره فان المريض اذا اقر
لافراة بدين ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره لما مر ان المعبر فيه كون المقر له
وارثا او غير وارث يوم الاقرار وهي اجنبية فيه وبطلت وصيته وميت

واخره لانه كذا او عدا او مكاتنا ان اسلم او عتق بعد ذلك اي بعد
 الوصية واليه وغيرهما ما الوصية واليه فلما قرأ ان المحتضر فيها حال الموت
 واما الاخر فانه وان كان يلزم ما تنفي لكن سبب الارشاد فهو لسوء قاييم
 وقت الاخر فترث لهما الاثر فصار باعتبار الشبهة ملحقا بالوصايا المعقود
 وهو العاجز عن المشي لدا في رقبته والمفلوج الفلج داء يعرض نصف البدن
 فيمنعه عن المشي والحركة الارادية والاشل وهو الذي في يده وارتعاش
 وحركة والمسلول وهو الذي يكون له غلة البهل وهو قرح يكون في الرية ان
 طال مدة سنة كالصبي والا فالحكم بغيره ان هذه اراض منتهى في عرض
 له واحد منها ويصرف ثلثي في الترعات ثم مات قبل تمام سنة شملت على
 الفصول الاربع كان المرض مرض الموت فيلحقه تصرفات الثلث وان مات
 بعد تمامها لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم في الفصول التي كل منها منطمة
 الربك صار المرض بمنزلة طبع في طبائره ووجه صاحبه في الحكم المرض حتى
 لا يشغل بالتداوي اجتمع الوصايا وكان بعضها فرضا وبعضها نفلا وضاف
 الثلث في الفرض والتفقد في الفرض سواء قدم للمرض او اوجه كالحج
 والزكوة والكفارات لان الاصل ان يقدم الامم وان تواترت
 في القوة قدم ما قدم اي الموصي في الذكر لان الظاهر في حال الان
 ان يبدأ بما هو الامم عنده والثابت بالظاهر كالثبات بالضر ولو
 نفس على تقديم ما بدأ به لزمنا تقديمه كذا انما اوصى في الحج عنه راكبا في
 بلده ان كفي لثقة ان الواجب في حج بلده ولهذا يعتبر فيه في المال ما يفيده
 في بدنه والوصية لاداء ما كان واجبا عليه ويح راكمنا اذ لا يلزم ان
 يحج ماشيا فانصرف اليه على الوجه الذي وصف عليه والاي وان يكف
 فمن كفي والعاشق ان لا يحج عنه لانه اوصى بالحج نصفه قد عذبت
 وجه الاسترخاء انما علم ان عرضه تنفذ الوصية تنفذ ما يمكن مات حاج
 في طريقه واوصى بما بان يحج عليه كذا انما يفي بلده ان كفي لثقة والا
 فمن كفي وقال وهو قول رور كما سمع من حيث يبلغ وعي هذا
 الخلاف اذا مات الحاج في غيره في الطريق واما في لا وطن فيجوز عنه ذريت
 مات بالاعلاء ذكره الزبلي اوصى بان يحج عنه هذه المائة اذ لم يسافر وهم
 يحج عنه بما يبيح في حيث يبلغ استحسننا وان لم يهلك شيئا من الحج فان
 بقي شيء رد على الوارث لان التركة حق الورثة الا ما استغفر حتى الوصية



الوصية بخلاف الوصية باعتبار عدد هذه المائة في ذلك منها درهم
 حيث لم يفتق بالباقي لان الوصية اذا وصى المستحق لم يبعث تنفذ الوصية
 وبنها ولو لم يبعث لغيره يشترى ما تمت فلم يبعث تنفذ في عهد يشترى ما
 باق لغيره لانه غير الاول فكان في تنفذ الوصية لغير الوصية فاذ لا يجوز
 اوصى بان يشترى كل ما له عهد ففتق عنه ولم يخرج الورثة بطلت لما قرأ ان
 العدة المشرى بالكل مفاير ما يشترى بالثالث كذا اوصى بان يشترى
 عبد انا لدرهم وراثة الالف على الثلث لم يخرج للغير شيئا البتة
باب الوصية بالثلث اوصى له بثلثه والآخر بثلثه فان احاز الورثة ثلثها
 الثلثان ولهم الثلث وان لم يجزوا اي الورثة بالثلث بينهما نصفين لانهما
 استويا في سبب الاحتياق والثلث ينصف عن حقهما فيكون بينهما ولو اوصى
 له بثلثه والآخر بثلثه ولم يجزوا فكل واحد في حصة اى الثلث ينصف
 بينهما وعندهما ربع اى يجعل اربعة اشترى ثلثه للموصي له بالكل واحدة للوصي
 له بالثلث لان الزائد على الثلث انما يبطل بمكة ان الموصي له لا يستحق حقا
 على الوارث لكن يعتبر في ان الموصي له ما خذ في الثلث فكل واحد من الورثة اذ لا يجوز
 لا يطل هذا المفعول فيخرج الثلث ثلثه فالثالث واحد والكل ثلثه فصار اربعة
 فيقسم الثلث بهذه السهام ولو له ثلثه والآخر بثلثه ولم يجزوا فالثالث
 بينهما نصفان عنده وعندهما على حصة سهمهما ان لصاحبه الثلث لانه
 يجعل كل بينهما وثلثه سهم لصاحبه النصف لانه الحاصل في القرب ولو له
 بالثلث والآخر بالثلث فالثالث بينهما اثلثا عندهم بخلاف ثم هذا
 الخلاف مبني على خلاف مقررين ذكره بقوله ولا يبرأ الوصية رفق بحكمة
 للموصي له بما زاد على الثلث قال في العناية اى لا يجوز ضرب ذم السهم
 اى جعل ومفعول لما ضرب خذوف اى لا يقرب ثلثا وقال ضد الشريعة
 المراد بالقرب القرب المصطلح بين الحاشيات فاذا اوصى بالثلث والكل عنده
 اربعة سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف بغير النصف في ثلث المال
 فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السهمين فلكل سهمين المال
 وعندما سها الوصية اربعة والواحد في الاربعة ربعه فيضرب الربع في ثلث
 المال فالربع في الثلث يكون لربع الثلث لصاحب ثلثه في الاربعة وهي
 ثلث اربعة الثلث فيضرب ثلثه في اربعة في الثلث فيضرب ثلثه اربعة الثلث
 ولصاحب الثلث واحدة في الاربعة فيضرب واحدة في الثلث وهو الربع يعني

ربيع الثلث الآخر المجامع صورتهما عند ان رجل قيمة الف مائة وقيمة
الآخر ستمائة ووضح بان يباع احدهما لفلان بمائة والاخر لفلان بمائة فان
المجامع محدث لا قديمة والاخر خمسة والكلف خمسة لكونه في حال عرض فان
لم يكن له غيرهما ولم يحرك الورثة حازهما بمائة فقدر الثلث فيكون بينهما اثلاثا
بضرب الموصول بالالف بحسب وصيته وهي الالف والموصول الآخر بحسب وصيته
وهي خمسة فلو كان هذا ان يرث الوصايا على قول في حصة وصيه ان لا يرث
الموصول بالالف في باكثر من خمسة والساعة صورته ان يوصي فحقه عند
قيمة احدهما الف وقيمة الاخر الثمان ولما مال له غيرهما ان احازت الورثة
عقلا جميعا وان لم يحركوا اعتقاد الثلث وثلث ماله الف بينهما على قدر
وصيتهما ثلثا الالف للذي قيمته الفان ويسى في الباقي والثلث للذي قيمته
الف ويسى في الباقي والدرهم المرسله اي المطلقة غ كونهما ثلثا او
نصفهما او نحوهما صورته ان يوصي لرجل بالعين والاخر بالف وثلث وثلث
ماله الف ولم يحرك الورثة فانه يكون بينهما اثلاثا كل واحد منهما يرضى
بجميع وصيته لان الوصية في جميعها صحيحة وان يكون له مال اخر يخرج
هذا القدر من الثلث ووجه فرق الامام بين هذا الثلث وبين غيره بان
الوصية اذا كانت مقدرة لما زاد على الثلث حتى كالتصديق والثلثين
ونحوهما والشرع ابطال الوصية في الزيادة يكون ذكره لغوا فلا يعتبر في حق
الضرب بخلاف اذا لم يكن مقدرة حيث لا يكون في العبارة ما يكون مطلقا
للوصية كما اذا وصى بثلثي درهمين او اتفق ان ماله مائة درهم فان الوصية
غير باطلة بالكلية لانها لم يظلم له مال فوق المائة واذا لم يكن ماطلة بالكلية
يكون معتبرة في حق الضرب ولو اوصى بثلثي درهمين بطل لان الوصية بما هو
حق الابن لا ينفذ لغيره ولو اوصى بثلثه اي بثلثي نفسه لا ينفذ
اذ لا مانع منه ولو اوصى بثلثه او جزءا من ثلثه او وصيته بهم ماله او
جزء منه لم ينفذ واثبت اي يقال للوارث اعط ما شئت لانه مجهول في الحال
لا يمنع صحة الوصية فالبيان الى الوارث هذا ما اختاره الشيخ بناء
على الفرق ان السهم كالمائة واما اصل الرواية فجمل في وهو المذكور في التوبة
ولو اوصى سكر ماله ثم ثلثه واجزله ثلثه ان يكون السكر داخل في
الثلث قال صدر الشريعة فان قلت قوله ماله ان كان اخبارا فكذلك وان
كان انما يجب ان يكون النصف عند اجازة الورثة وان كان في السهم اخبارا

اخبارا وفي الثلث ان هذا متمنع ايضا او رد هذا السؤال ولم يجز
اقول ومائة التوفيق في انشاء وانما يجب له النصف عند اجازة
لو كان النصف مدلول للفظ وليس كذلك فان السكر والثلث في
كلامه شائع وصم الشايع لا يبعد ان يدا في المقدار بل يتعين الاكثر مقدرا
كان او نحو هذا ولهذا قال الجمهور في قليل لان الثلث يقتضي للثلاثين
فان الثمن لا يتصور الا في الثلث وضم السكس انما هو الثلث الشايع
لا يبعد زيادة في العدد فلا يتناول اكثر من الثلث وفائدة الاجازة انما تظهر
فيما يكون متناول للفظ والا كان سكرنا نقلا اجازة ويؤيد هذا
اقول اهل المعقول ان ضم الكل الى الكل لا يبعد لانه في سكرس ماله مائة
له سكرس يعني اذا قال سكرس ماله لم يبق له في ذمة المحتسب او محسب اخر
سكرس ماله له كان له سكرس واحدا لان المعرفه اعيدت معرفة وثلث درهم
او غنم وملك ثلثاه له مائة يعني اذا اوصى بثلث درهم او ثلث غنم فملك
ثلثا كل منهما او بقي ثلثه وهو يخرج من ثلث مائة في ماله فله مائة يعني وقال
زفر رحمه الله بثلث مائة لان كل واحد منهما متفرق بين الورثة والموصي
والمال المشترك يتولى ما تولى منه على الشركة ويبقى ما بقي منه على وصار
كما اذا كانت الشركة اجناسا مختلفة ولما ان في الجنس الواحد يمكن
جمع حتى اجمعهم في الواحد ولهذا جرى فيه على نفسه واذا امكن الجمع
جمع حق الموصي له اجماعا بقدر ما للوصية على الازمة لان الموصي جعل حاضرا
في هذا المعين مقدرة على حق ورثته فقدر الموصي مكان حق الورثة كالشع
وحق الموصي له كالاصل والاصل ماله يشمل على اصل وبيع اذا امكن
شيء منه ان يجعل المالك في البيع كما في مال الزكوة حيث تصرف المالك
الى العفو ولا يتم الا بصفاء يبيع به وضم ولو اوصى بثلث رقيقة او ثياب
مختلفة او دودة له اي للموصي له تلك مائة لان الظاهر منها التفاوت
وبين افرادها فلو كان اجناسا مختلفة فلا يمكن جمع اجمعهم في الواحد ولو
اوصى بالف وله اي للموصي بعد دين على الورث جنس الالف هو اي
الالف الموصى به بعد ان خرج اي الالف من ثلثه اي ثلث الثقل لا مكان
اتقاء كل ذي حق حقه بلا حصر فصار اليه والاف الثلث الثقل وثلث المأكوز
حم الدين يعني كما خرج شي من الدين اخذ ثلثه حتى يتوى الالف لان يكون
له شريك الوارث وفي تخصيصه بالعين بحسب حق الورثة لان العين

او في حق الدين ولو اوصى ثلثه لزيد وكبر الميث كان لزيد مطلقا اي سواء
 علم موت بكر او لا لان الميث ليس باميل الوصية فلا يراعى الحي الذي هو من
 اهلها كما اذا اوصى لزيد وحده او غدا في يوسف انه اذا لم تعلم الوصية
 لان الوصية ليكر لغيره فكان راضيا بكل الثلث لزيد كذا اوصى له اي لزيد
 ولمن كان في هذا البيت ولا احد فيه كان الثلث لزيد لان المردوم لا يستحق
 مالا او اوصى له اي لزيد ولعقبه كان الثلث لزيد لان العقب من يعقبه
 بعد موته فيكون معدوما في الحال اوله اي لزيد ولولد بكر مات ولده قبل
 موت الوصية اوله وللفقراء ولدها ولكن الفقراء ولده وفات شرطه في
 موت الوصية فالثالث كله لزيد في هذه الصور لان المردوم والميت لا يستحق
 شيئا فلا يثبت المراجعة لزيد فضاير كما اذا اوصى لزيد وكبار وان قال ثلث
 مالي بينهما اي بين زيد وكبر بكر ميت نصفه اي نصف الثلث لزيد لان
 مقتضى هذا اللفظ ان يكون لكل منهما نصف الثلث او وصى لزيد مثلا بثلثه وصوى
 الوصية لغيره اي للوصية لغيره مال اي الوصية عند موته لان الوصية عند اختلاف
 مضافا لا بعد الموت وبنته عند موته فثبته وجود الملك عند الموت لا قبله وكذا
 اذا كان له مال فملكه الثلث ولو اوصى ثلث غنمه او بهيمة قبل موته بثلث الا ان
 لما ذكرنا ان يجب بعد الموت بغير قضاة فثبت فان هذه الوصية تعلقت بالعين فيستل
 قوتها عند الموت وان لم يكن له غنم فاستفادته ثم مات قاله ان الوصية تنفذ
 كذا اشارة في غنم ولا غنم له فان الوصية باطلة لانه لما اضافه الى غنم علم ان موته
 عين الشاة حيث جلا جراح الغنم في قوله اوصيت بشاة في مال له فثبتها
 مال لانه لما قال في مال ذي الغنم الوصية بمالكية الشاة وتو اوصى بثلث
 مال لامهات اولاده وبني ثلث والفقراء والمساكين اي لامهات اولاده ثلث
 اخص من الثلث ولها اي للفقراء والمساكين اياها ثلث ثلثه الا اخص بالمال
 هذا عند ما وعده محمد بثلث الثلث على سبعة اشهر ثلثه منها لامهات الاولاد لان
 المذكور في الفقراء والمساكين اللفظ الجاء واقله في الميراث انسان والوصية اخص
 الميراث ولها ان الجمع الجاء بالتمام فزاد في الجنس وبطلت الجمعية كقوله لا يحل لك
 الشاة فزاد الوحد ففهم على حدة وبن ثلث منها ولو اوصى بثلث لزيد وللفقراء
 نصف منها عند ما وعده محمد بثلث الثلث اثلثا ولو اوصى بمائة لزيد ومائة
 ليكر او وصى لهما اي بمائة لزيد وثمان مائة لغيره اشتركا في مائة اي قال لزيد
 اشتركتك مائة فله اي لزيد ثلث مائة في الاول لان نصيب زيد وبكرت و

كذا في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

متا ومان فيه وقد اشتركا في مائة فكون شركا لكل منهما فله مال لكل منهما
 وهو ثلث المائة ونصف مال كل منهما في الثاني لان مقتضى المائة اربعة
 فكل من تقاوت المائتين ولا بد من العمل بغيره لفظا اشتركا في مائة عامسا وانه
 لكل واحد منهما كما هو وجه القيس عملا باللفظ تقدير الامكان وفيه على من يفتد
 صدق لا الثلث يعني ان قال المريض في طبعا لورثته لفلان علي ذين صدقة فبما
 قال صدق فلان الى الثلث والقيس ان لا يصدق لانه اوصى بثلث كل من الثلث
 وهو تقدير المدعي بلا حجة ولان قوله لفلان علي ذين اقرار بالميراث وهو وان
 كان صحيحا لكن لا يحكم به الا بالبيان وقد فات وجه الاحتجاج انه سلك على مال
 بما اوصى وهو عليك بهذا التفسير بمقدار الثلث بان يوصيه له ابتداء فيقضي به
 شيطا ايضا بالاجازة لزيد في مال فاما قد جاز ان يذكر بان يعرف اصل الحق
 ولا يعرف قدره فيبقى في شك من ثبوت هذا الطريق فيجعل وصيته في حق التنفيذ
 وان كان دينا في حق المستحق وجعل التثدير فيها المصلحة فلهذا يصدق في الثلث
 لا الزيادة فان اوصى بالثلث بعد اوصى بمال الاول بالرجوع عنه عزل اي
 الثلث لهما اي لغيره وللوصية له والباقي وهو الثلثان للورثة لان ميراثهم معلوم
 وكذا الوصايا معلومة وبهذا يجوز ان يراعى المعلوم فيعزل المعلوم فقال
 اي بعد ما عزل لئلا يكون لاصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما بينهم وما التزم
 الثلث فلا يصح الوصايا لاثبات ميراثهم منه صاحب الدين وفي الغزل فائدة اخرى
 وهي ان احد الغريبتين قد يكون اعزك بمقدار هذا الحق والورثة والاخر الذي
 واجه ورما يكتسبون في الفصد اذا ادعاه الخصم فاذا عرفنا قلنا ان في الميراث
 دينا شافيا في كل التركة فاذا اصحاب الوصايا والورثة منها واذا بنوا شيئا
 ولو لو فذا اصحاب الثلث بثلث ما اقر واو الساق لهما ولو فذا الورثة بثلث ما اقر
 به لينفذ اقرار كل فريق في قدر حقه ويخلف كل اي كل فريق منهم على العلم في ذلك
 الزيادة ان اوصى المقلد زيادة على ذلك لانه خلف على باجري بينه وبين غيره
 ورج بالقرارات واجبت له نصف وخارج الوارث يعني اذا اوصى لوارثه و
 والباقي نصف الوصية وبطلت وصيته الوارث لانه اوصى بما يملك الا بزيادة وما
 لا يملك ففي الاول لا التمس وفي الثاني والميت الكل الحي لان الميت ليس باميل الوصية
 فلا يصلح ان يوصى بثلث لغيره والوارث من اهلها ولهذا يصح اجازة الوارث
 حرم بعارض وثلثه اثواب شيئا بثلث لرجل ان صاع ثوب ولم يدري هو
 والورثة يقول لكل لوي حثك بطلب يعني اذا كان له اثواب جنية وردتي ووسط

فان كان كل واحد من طرقتين في يد ربي ايتها هو الورثة يقول كل منهم الموت
 الذي هو حركه قد ضاع فكان المستحق مجهولاً وجرأته يمنع صحة القضاء ويحصل
 المقصود فطلعت الوصية كماله اوصى بالحد من الرجلين الا ان يسم الورثة الثوبين الذين
 وان سلموا الباقين زال المانع وهو المولى وصحت الوصية اشد والجيد تلي الجيد وروى
 تلي الردى وروى الوسيط تلي كل من الجيد والردى لان الثوبين اما يتساويان بين الثلثة
 على هذا الوجه وهو ان ينفذ كل واحد منهم ثلثي الثوب اما يتعين حق صاحب الجيد في الجيد
 اذا كان في الردى يتعين ويحتمل ان يكون حق في الجيد بان يكون هو الجيد الاصل ويحتمل
 ان يكون حق في الصانع بان يكون هو الموجود فحتمل شفعه وصيته في كل محتمل ان يكون
 حق اوله واما يتعين حق صاحب الردى اذا كان له في الجيد تسعين ويحتمل ان يكون
 حق في الردى بان يكون هو الردى الاصل في حق الاخر في ثلث كل من الثوبين لان الصانع
 الجيد لما اخذ ثلثي الجيد وصاحب الردى تلي الردى لم يبق الا ثلث كل واحد منها فقد
 تبقين حقه في ذلك ضرورة كذا في الكافي وبنت معين في دار مشتركة تسمى فان اصاب
 اي البيت المتيقن الموصى هو الموصى له والا اي وان لم يصبه فله حصة في البيت اذا كان
 دار بين الرجلين فافهم احداهما كل ستم ثمانية فانها تسمى فان وقع البيت
 في نصيب الوصى فهو الموصى له عندهما وعند ثمة نصفه للموصى له وان وقع في نصيب الاخر
 فلم يوصى له مثل ربع البيت فيما اصاب الموصى عندهما وعند ثمة مثل ربع نصف
 البيت كما في الاقرار ببيع اذا كان مكان الوصية اقرار فالحكم كذلك قبل بالاجماع
 وقبل خلافه في حقه فانه ما يلف معين من مال يريده الاجارة بعد موت الموصى
 والمنع بعد ما يبيع اذا اوصى من مال رجل لاخر بعينه فاحاز صاحب المال بعد موت
 الموصى قال دفعه اليه حازوه ان يمنع لانه شرع بمال الغير فيوقفه على اجازة
 فاذا اجاز كان شرعاً منه ان يملكه ان يمنع من التملك لانه يتم بعد فاشبه
 الهبة قبل التسليم بخلاف ما اوصى بالزيادة على الثلث فاجازت الورثة لان
 الوصية في حقه اوصى فضا دقتا ملك نفسه والاشتراك في الورثة فاذا
 اجازوا ما سقطت عنهم شفعه في حصة الموصى او اراحد الاثنين بعد القسمة
 بوصية ابيه دفع ثلث نصيبه لانه اقر له بثلث شايع في التركة وهي في
 ايديهما فيكون ثلثا بقية حقه فله ما الموصى له بالثلث فشرط الوارث
 فلا يسم له شئ الا ان يسم للورثة مثله ولدت الموصى بها لزيد بعد موت
 الموصى واخذ القسمة وقول المصنف له فيما له ان حاز ثلث والاخذ الثلث في
 شرا ثم منه يبيع اذا اوصى لرجل لامة فوالت بعد موت الموصى ولما قبل القسمة

وإن سلموا الباقين زال المانع وهو المولى وصحت الوصية اشد والجيد تلي الجيد وروى تلي الردى وروى الوسيط تلي كل من الجيد والردى لان الثوبين اما يتساويان بين الثلثة على هذا الوجه وهو ان ينفذ كل واحد منهم ثلثي الثوب اما يتعين حق صاحب الجيد في الجيد اذا كان في الردى يتعين ويحتمل ان يكون حق في الجيد بان يكون هو الجيد الاصل ويحتمل ان يكون حق في الصانع بان يكون هو الموجود فحتمل شفعه وصيته في كل محتمل ان يكون حق في الردى بان يكون هو الردى الاصل في حق الاخر في ثلث كل من الثوبين لان الصانع الجيد لما اخذ ثلثي الجيد وصاحب الردى تلي الردى لم يبق الا ثلث كل واحد منها فقد تبقين حقه في ذلك ضرورة كذا في الكافي وبنت معين في دار مشتركة تسمى فان اصاب اي البيت المتيقن الموصى هو الموصى له والا اي وان لم يصبه فله حصة في البيت اذا كان دار بين الرجلين فافهم احداهما كل ستم ثمانية فانها تسمى فان وقع البيت في نصيب الوصى فهو الموصى له عندهما وعند ثمة نصفه للموصى له وان وقع في نصيب الاخر فلم يوصى له مثل ربع البيت فيما اصاب الموصى عندهما وعند ثمة مثل ربع نصف البيت كما في الاقرار ببيع اذا كان مكان الوصية اقرار فالحكم كذلك قبل بالاجماع وقبل خلافه في حقه فانه ما يلف معين من مال يريده الاجارة بعد موت الموصى والمنع بعد ما يبيع اذا اوصى من مال رجل لاخر بعينه فاحاز صاحب المال بعد موت الموصى قال دفعه اليه حازوه ان يمنع لانه شرع بمال الغير فيوقفه على اجازة فاذا اجاز كان شرعاً منه ان يملكه ان يمنع من التملك لانه يتم بعد فاشبه الهبة قبل التسليم بخلاف ما اوصى بالزيادة على الثلث فاجازت الورثة لان الوصية في حقه اوصى فضا دقتا ملك نفسه والاشتراك في الورثة فاذا اجازوا ما سقطت عنهم شفعه في حصة الموصى او اراحد الاثنين بعد القسمة بوصية ابيه دفع ثلث نصيبه لانه اقر له بثلث شايع في التركة وهي في ايديهما فيكون ثلثا بقية حقه فله ما الموصى له بالثلث فشرط الوارث فلا يسم له شئ الا ان يسم للورثة مثله ولدت الموصى بها لزيد بعد موت الموصى واخذ القسمة وقول المصنف له فيما له ان حاز ثلث والاخذ الثلث في شرا ثم منه يبيع اذا اوصى لرجل لامة فوالت بعد موت الموصى ولما قبل القسمة

القسمة وكلاهما يخرجان في الثلث مال لهما للموصى له لان الام دخلت في الوصية
 اصاله والولد تعالى لاقباله بالام فاذا ولدت قبل القسمة والتركه قبلها
 متبقة على حكم ملك الميت بدليل ان لغير وصاياه منه ويتقصد ديونه وكذا في الوصية
 كانه اوصى فلها وقيل قول الموصى له ولو ولدت بعد ما اوصى له بعد الموت وبعد
 القسمة هي الموصى له لان التركة بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت في ذمت
 الزيادة على خالص ملك الموصى له ولو ولدت بعد الموت او قبلها اي القسمة
 ذكر القسمة وريانه لا يكون موصى به ولا يبعثه خروج في الثلث فكان للموصى له من
 جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة وشاكتها قالوا يصير موصى به حتى يبعث
 خروج في الثلث كما لو ولدت قبل القول ولدت قبل الموت الموصى له بدليل
 كتح الوصية بل يبي على حكم ملكه اي ملك الميت لانه لم يدر تحت الوصية قصدا
 ولا سرائره وانك كالتولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي **باب العتق**
 الاطلاق في انواع الوصية لكن لما كان له الحكم خصوصاً افرده بباب على
 حدة واحدة عن صريح الوصية لان الصريح هو الاصل المعبر حال العقد في تصرف ثلثي
 في بيعه البرق احترازاً عن تصرف اضرار في ثمانية اذ اقر بالدين في المرض تنفذ في كل المال
 وكذا النكاح في غير المثل فتنفذ في كل المال فلو كان ذلك التفريق الا ان شأ في القسمة فمن
 اي يبعث في كل ماله والا فمن ثلثه بخلاف الاضمار وما ليس بصره فانه ليس كذلك والوصية
 حال الموت في الاضافة اليه فيكون ذلك التفريق الا ان شأ في ثلثه مطلقاً اي سواء
 كان في الصحة او المرض بعد ان كان مضافاً الى الموت اذا مات لوجود المضاف
 ومرض منه كالوصية لان حق الوارث او الوهم انما يتعلق بماله في مرض الموت وبالبر
 ظهر انه ليس كذلك واعطاء اي المريض في حياته وممته وضمانه في الثلث لانها
 في حكم الوصية لكونها في المرض فان حابي فاعتق هي اي الحماة اوصى في العتق
 وبها اي الحماة والعتق في عتقه اي اذا اعتق في اي صورة الحماة اوصى في العتق
 ما اذا باع عبد قيمته ما يتاين بمائة ثم اعتق عبد قيمته مائة ولا مال له سواء يفرق
 في الحماة وسعى العبد في كل قيمة وصورة العتق العتق العبد الذي قيمته مائة ثم
 باع الذي قيمته مائتان بمائة ثلث وهو المائة بينهما نفسيان فالعبد المعتق
 يفتق نصفه فاما وسعى في نصف قيمته وصاحب الحماة باخذ العبد الاخر بمائة و
 خسين وعنه ما عتقه او لم يسمها اذ لا يلحقه الفسخ وله ان الحماة اقوى لانه في
 ضمن عقد المعاوضة لكن اذا وجد العتق اولاً وهو لا يكتمل الرفق براح الحماة
 حتى عتقه بين الحمايتين في الثلث للاولى في الحمايتين ونصف الاخرين يفتق العتق

والجارية الثانية لان المتفق يتقدم عليها فتتوان وفي ذلك بعضا اذا اعتق ثم
عائلي ثم اعتق لها اي للجارية نصف ولها اي للعقبن نصف يعني بغير الثلث بين
الاول والجارية والاصحاب المتفق قسم بينه وبين المتفق التا بطلت الي الوصية
يعتق عبده ان جني بعد موته قد دفع بيعه اذا اوصى بعتق عبده ثم مات في العبد حية
ورفع بها بطلت الوصية لان الدفع قد دفع لان حق ولي الجارية مقدم على حق الموصي
وحق الموصي لانه يتلقى الملك في حقه الا ان ملكه فيه باق وانما زول بالبيع فاذا
اخرج به عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باع الموصي او وارثه بعد موته فان ظهر عي
على الميت دين وقد اوصى بعتق العبد بدينه وان ذري لا اي ان افاد الوارثه كان
العذاه في مالهم لا في نعمهم الذين التزموه وصارت الوصية لان العبد ظهر عي
الميت بالعدا كما لم يكن فيعذر الوصية او بعد لم يزلت ماله وترك عبدا فاذا ذك
زير عتقه في صحته والوارث في مرضه يعني اذا اوصى بعتق له وارث لم يزلت
ماله وترك عبدا فاذا ترك الوارثه وزياد عتقه لكن اوصى بزيادة عتقه في صحته
فلا يكون وصيته بعتق الثلث وادعى الوارثه عتقه في مرضه ليكون وصيته
صدق الوارث وحرم زيد لان الموصي لم يرضى استحقاق الثلث ما بقي في التركة بعد
العتق لان الاعتاق في الصحة ليس بوصية وهذا يقتضي جميع المال والوارث
يكره لاحد عتقه المتفق في المرض وهو وصية الصانع معتمدا على الوصية بثلث
المال مكان شركاء القول للشرك مع البين الا ان يفضل في ثلثه ثلثي على قيمة العبد
اذ لا خراجه او يبرهن اي زير عتقه ان الاعتاق في الصحة فله المال لان الثاني
بالبنية كانت عتقا وهو قسم في قايمة اثبات حجة ادعى زيد في مرضه وادعى
عبده واثبات في صحته وصدر قايمة وارثه سعى العبد في قيمة وتوقع ان تترك العتق
الى العزم وقال يعقوب ولا يسي في سبى لان العتق والدين ظهر امعا بقصد بطل الوارث
في كلام واحد فصار كأنهما بينا بالبنية ومن اعتق عبدا في صحته فمات دابن لم يسمع
العتق في سبى هذا مثله وله ان الاقرار بالدين اقوي ولهذا يعتبر في كل الماز في جميع
الاحوال وهو ليس بوصية في المرض والاقرار بالعتق في المرض بمنزلة الوصية
حتى اختبر الثلث والا قوي يدفع الاذي فحققت ان يبطل العتق اصلا لكنه
بعد الوقوع لا يكمل الا انتفاض فحققت ما يغني بايجاب العتامة مات وتركتها
والف درهم فقال رجل لعل عليه الف درهم وقال رجل اخر الف درهم وادع
لي وصداهما اي الابن قبل الوديعة عنده القوي وعندهما سواء هذا مختار صاحب
الهداية وقيل بالالف بينهما نصفان عنده وعندهما الوديعة او ليه هذا مختار صاحب

صاحب الكفا في باب الوصية قوله في اقراره هذا وما عطف عليه مبتداه خبره
قوله الا ان عتقه فمعاذ او اقربوه ودوراته ودوراته والابن بجارية فمعاذ
رحم دوى رحم الاقرب قال اقرب يعني اذا اوصى الواحد ما ذكر في خبره في صحته رفع
لاقرب قال اقرب في كل ذي رحم محرم سوى الوالدين والولد اذا تطلق عليها اسم
القريب وبسبب والده قريب كالخال عاتق لان القرب في العرف من قريب اليه خبره بكونه
الغير وقرب الوالد والولد بنفسهما لا بغيرهما وبخلافه المذوق الحدة وللوالد
في ظاهر الرواية لما ذكر ولهما اعتبر الاقربية لان الوصية اخت المرات وهي غير
في المرات فكذا فيهما والجمع المذكور في المرات اثنان فكذا في الوصية وانما اعتبر
الحكمة لان المقصود من الوصية القريب فيحصل بها ويستحق العتق في قرابة
ويستوي فيه الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر وعندها
يدخل في الوصية كل قريب نسب اليه في قبل الاباء الامم الى اقله اي في الاسلام
ويستوي في الاقرب والابعد والواحد والجمع والكافر والمسلم واختلف في شتمه اهل
القبض الا ان قد فرغ على قوله الاقرب قال اقرب فلوله عاتق وقالان فيواي
الموصي به لعمه اذا اوصى لاقربيه وله عاتق وقالان فالموصي به لعمه لانه يعتبر
الاقرب قالان اقرب كما في الوارث وعندهما ليهما اربعة لان اسم القريب
تناولهم ولا يعتبر ان الاقربية في عم وخاله نصف بينه وبينها ان نصف
الموصي به للعم ونصف لخاله لان اللفظ جمع فلا بد من اعتبار جمع الجمعية وهو
الاثنان كما عرف فيمنع من التبع لخاله ليس بمعاذ فخذ هو النصف لانه اقرب
واخذ ان النصف لعدم ما يتقدم عليها في خلافها اذا اوصى لذي قرابة حيث
يكون جميع الوصية للعم لانه لفظ مفرد في جميع الوصية لانه الاقرب وفي عم
له نصف لما ذكر في اعتبار معنى الجمعية واخذ النصف في عم وعمه استواء لان
قرايتهم مستويان في معنى الجمع قد تحقق بهما في تحقق او جبرانه طاصفة عند
ابن حنيفة وزفر وهو القيس لان الطار عند الاطلاق انما يتناول الطار الملاصق
وقد قال النبي عليه السلام الطار حق نسبه اي بقره والمرد هو الملاصق وفي
الاختسان وهو قولهما يورث سن فله الموصي ونحوهم مسجد محله لان الكل
شيع جيرانا عرفا واظهاره كل ذي رحم محرم من اقرانه لانه صلى الله عليه وسلم
لما تزوج صفية اخرج كل من ملك في رحم محرم منها اكراما لها وكانوا يستعملون
اصهار النبي عليه السلام واختانه زوج كل فاته رحم محرم منه كزواجه النساء
والاخاذات والعات والحالات وكذا اذ في رحم محرم من ازواجه هؤلاء قبل هذا في

في عرثهم وامانهم وفتنا ظنا تناول الارواح الحارم ويستوي فيه الحر والعبد والقرب
 والعبد لان اللفظ يشمل الكل واهل حرة لانهما المرأة بلفظه وعرفا قال الله اذ قال
 لاهله اي لاهلته قال تعالى يا اهل اي تزوج وعندها كان في عياله ولفظه اعتبارا
 للعرف قال الله فحينئذ واهله الا حرة والمراد من كان في عياله واهله اهل بيته لان
 الالف العقبية التي تنسب اليها فدية كل من ينسب اليها قبل ان ياتيها الا خصا ب له في
 الاسلام الا حرة والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير واليه
 وجده منهم لان الالف اصل البيت وكذا الجد وبه اهل بيت ابيه دون امة
 لان الالف لا تجس ب اية بخلاف قرابته حيث يكون في جانب الاب والام واهلها
 بيتها وجس ب اية اذا وصفت امرأة لاهل بيتها وجس ب اية تناول ولدك الا اذا
 كان في قوم ابيها كذا في الخارج وولد زيد بيتا والذكر والانثى لوجود مبداء
 الاشتقاق فيها وزوجة الذكر كالتنين يقع اذا وضع لورثة فلان الذي بينهم الذكر
 مثل حظ الانثيين لانهما من نفس واحدة علم ان قصده التفسير في الخارج
 وانما من فلان وعيانه وزمناهم وراحمهم تناول قهرهم ونعيمهم وذكورهم
 وانماهم ان احصوا اذ يمكن تحقيق التمكن في حقهم والوصفة تملك الا انهم وان
 لم يحصوا اطفالهم لان المقصود من الوصية التركة وهي في ساطعة ورثة طوعة
 وهذه الاسامي شعير في الحاشية فما جعل على الفقهاء كذا في ما اذا وصفت شيئا
 ب فلان وهم لا يحصون اولادهم في فلان وهم لا يحصون حيث تضر الوصية اذ
 نس في اللفظ ما يبنى على الحاشية ولا يمكن تصحيحه في حق الكل لانهما الفاشية
 الثالثة عن العرف اليهم وفي الوصية للفقهاء او المالكين يجب الصرف للاثنتين منهم
 اعتبار المصلحة وقله اثنتان في الوصايا كما في بواقلان يخص نكاحهم وقال
 في الهداية ونواضع ب فلان يدخر فيه انما في قول ابي حنيفة او قوله هو
 قولهما لان جميع الذكور تناول الاناث ثم رجع وقال تناول الذكور خاصة لان
 حقيقة الاكم للذكور وانتظام الاناث كقولهم الكلام حقيقة وقال في الكافي ولو كان
 يعني فلان في قوله لا يورثه ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة رضى الله عنه
 اخرا اعتبار الحقيقة وقال محمد بن فضال انما في قوله ابي حنيفة اولاد فلان في
 الوقاية في فلان الثاني منهم قوله لم يظهر لي سراجا رضى الله عنه في قوله الذي
 رجع عنه الامام ووافقه ابو يوسف رحمه الله في رواية الا اذا كان اسم قبيلة او جهة
 النحر في العشير او في البطن او في الشعب ثم القبيلة ثم الفصل ثم العارة ثم البطن ثم
 النحر كذا في الصحاح فتناول الاناث ومولى العتقة والدلالة ولفظهم لا يورث

المرد بها ايمانهم بل مجرد الانساب بين ادم وهذا يدخل فيه مولى العتقة والمولاة
 وخلفائهما وجميع من لا ينفقون بطلت لان المولى لفظ مشترك بين اثنين احدهما مولى
 النعمة والاخر من عليه فلا ينفقها لفظ واحد في موضع الانساب بخلاف ما اذا حلف
 لا يكلم مولى فلان حيث يتناول اللفظ والاسم لانهما مقام النفي ولا تنافي فيه الا ان
 يبينه في جملته قال في الخارج في وقت حتى يقوم البيان ولم يوجد فبطلت ضرورة في
 يدخرية اي في المولى في اعتقه في محبة ورضه بشا واللفظ اياهم لا مدبراه وامها
 اولاده لان عتقهم يحصل بعد الموت والوصية تنافي الى حاله الموت فلا بد من تحقق
 الاكم قبله وخر ابي يوسف انهم يدخلون لان سبب الاحتياق لازم في حقهم فبطل
 اسم المولى عليهم **باب الوصية بالخبر والوصية تحت الوصية بجزءه** وعنده
 سكتة درة مدة معينة وابد لان المنافع بيع يملكها في حال الحياة ببدل مدونه
 وكذا المات الحاجة كما في الاعيان ويكون كجوب ملكه في حق المنفعة حتى يملكها
 الموصي له على ملك الموصي كما يستوفى في الوقوف على ما في الوقف على ملك الوقف
 ويجوز موقت ومؤبد كما في العارية فانها تملك على اهلها بخلاف الميراث فانه خلاصة
 فيما يملك المورث وهو عن تبق في المنفعة عرض لا يبق حتى ان الموصي له بالخدمة
 اذا مات لا تورث عنه وبطلت اي تحت الوصية بجزءه عتق وعتقه دارا لها بدل
 المنفعة فاخذت حكمها فان حوت رقبتهما اي رقبته العبد والدار سلمت اليه اي
 الموصي له لهما اي الوصية لان حق الموصي له في الثلث يراعى الورثة والاى وان
 لم يخرج رقبتهما في الثلث يها بوا العبد ايا يخرم الورثة بومان والموصي له بوا لان
 حصة في الثلث وحقهم في الثلثين كما في الوصية بالعين ولا يمكن قسمة العبد
 اخرا دلالة لا يخرجى فصرنا الى المماثلة القاء للتحقق وتقسيم الدار اثنان ببيع اذ
 اوصى سكنى الدار ولم يكن يخرج من الثلث يتقسم عاين الدار اثنان لان القاء لا يحل
 القسمة بالاجزاء وهو غير للتسوية بينهما زمانا وفي الحياة لتدبر احدهما له
 زمانا او مائة اي استسوا الدار مائة من حيث الزمان لان الحق لهم الا ان
 الاول اولى وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها اي الدار وعمر ابي يوسف
 ان اكرم ذلك لانه خالص ملكهم وجه الظاهر لان حق الموصي به ثابت في سكتة جميع
 الدار بالان بطلت مال اخر وكذا له حق المراجعة في ايديهم او ضرب ما فيه
 وبيع بغيرهم ابطال فتعوا عنه وبطل اي الوصية لموتها اي موت الموصي له
 في حصة موصي لما تقرر ان ايجاب الوصية يكون بعد الموت فاذا مات الموصي
 له لم يبع الا ايجاب البيع للمشتري بعد موته اي موت الموصي له يعود الى الموصي

بعد موته

به الوارث لان النفقة ليست بالمال صلتا وفي تملكها بالمال احدات
صفة المالكية فيها كحق القابل واث في عقد المعاوضة فانما ثبت هذا الوارث
لمن تملكها بتما الملك الرقبة او لمن يملكها بعقد المعاوضة حتى يكون ملكا
لها بالنفقة التي تملكها بها اما اذا تملكها بها مقصودة بغير عوض لم تملكها بعوض
كان ملكا اكثر مما يملكه من غير ولا يجوز قول الموصي له بالنفقة استدامة اى العبد
او سكنا اى الدار في الراجح لانه اوضح له بالنفقة وهو دراهم ودرنا وهذا
استفاد النفقة لنفسها ولا شك في انها متغايرة ان يتفاوتان في حق الورثة فانه
لو ظهر دين يملكه اداؤه في القلة باسترداد ما منه بعد استغلائها بخلاف ما اذا
استوى المتفاوتين فيها ولا ان يكون اى العبد في البلدة الا ان يكون هو وابله
في غير ما يخرج كخبره ان اخرج في الثلث لان الوصية لغيره ما يعرف
من مقصود الموصي فاذا كان الموصي له وابله في موضع اخر فمقصوده ان يملك العبد
ابله لخدمته واذا كان في ماله مقصود ان يملكه في خدمة العبد في غير ان يملكه حقيقة
السوق فلا يخرج من يده والا اى وان لم يخرج في الثلث فلا اى لا يخرج العبد للخدمة
الا ان الورثة لم يلقوا حقهم فيه او صير له حصة حصة سنة والاخر سنتين ولم
يخرجوا اى الورثة خدمتهم اى العبد للخدمة سنة تام وخدم الموصي لهما ثلثه
ايام يوما لصاحب السنة وبما لصاحب السنتين حتى يمتلئ سبع سنين لان عين العبد
لا يفسد فحق بالتالي بزمان توفير حقوقهم او صير هذا العبد لفلان وخدمته
لاخر وهو يخرج في الثلث صح اى الا بصا لانه اوجب لكل منهما شيئا معلوما
وما اوجب لكل منهما كمال الوصية بانفراد فلا يتحقق بينهما فيما اوجب لكل منهما ثم اذا
صح الوصية لصاحب حصة فلو لم يوصي في الرقبة تثبت لصاحب الرقبة ميراثا في
الورثة مع كون الحصة للموصي له فلذا اذا اوصى بالرقبة لان اخذ لان الوصية كالغير
في كون الملك ثبت بعد الموت و اوصى لرجل بتمرة بستان فاث اى الموصي وفيه تمرة
يكون اى الموصي له هذه التمرة فقط لا ما تحدث بعد ما وان ضم اى الموصي ايدا
بان قال تمرة بستان له ايداه فله منها اى مع التمرة الاولى ما تحدث بعد مطلقا
كما في غلة بستانه بغير اذا اوصى بتمرة بستان فله الغلة الثانية وغلة فيما يستقبل
ولم يقدرا اى الفرق ان التمرة اسم للموجود في البستان والمعدوم الابدالية
راية كالتقصيص على الابدالية لا تبتا والمعدوم والمعدوم مما ذكره والالم
يكن شيئا واما الغلة فيشتا والموجود وما هو بوضعية الوجود مرة بعد اخرى عفا
بقا فلان ما يملك غلة بستانه وفي غلة ارضه اوداره فاذا اطلقت بستانا واهما بلا

يكون له

لا يستبد

بما توقف على دلالة اخرى بخلاف التمرة اذا اطلقت حيث لا يرد بها الا الموجود
فهذا يقتصر المرفوع الى دليل ايداه او صير بصوف غلة وولد في ابلها ما
في وقت موته ضم ايدا او لا يبع اذا اوصى بصوف غلة او ما و لادها او ببلتها
ثم مات فله ما في بطلونها المولد وما في غرضها في اللبن وما في ظهورها في الصوف
يوم يموت الموصي سواء قال ايدا او لم يقل لانه رجاى عند الموت فتعتبر قيام
هذه الاشياء يومئذ بخلاف ما تقدم والفرق الى القياس يالى ملك الموصي
الا ان في التمرة الغلة للمعدوم ما في الشرع برود العقد عليها كالمعاطلة والجارحة
فاقتضى ذلك جوازها في الوصية بطريق الاول لان ما بها اوسع لها المولد المعدوم
والصوف واللبن فلا يجوز ايراد العقد عليها اصلا ولا يمتنع بعقد ما فكذا لا
يدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاقا بعقد البيع بتعا
وبعقد الخلع مقصودا فكذا بالوصية اوصى بجعل داره سجدا ولم يخرج من
الثلث واجازوا اى الورثة يجعل سجدا لان المانع في الجواز يتعلق بغيرهم
فاذا اجازوا زوال المانع وان لم يجوزوا يجعل ثلثا سجدا رعاية جانب
الوارث والوصية واوصى بظهار مراكب في سبيل الله بطلت اى الوصية
عند اى حقيقة رفع الله لان وقف المنقول غير ما يرفع غلة فكذا الوصية
وعند ما يجوز ان اوصى بشئ لمسجد ثم سجد الا ان يقول ينفق عليه لانه
ليس ما يملك الملك الوصية تملك ذكر النفقة بمنزلة الوقف على معصية وقد
يجدر به انه يجوز لانه يملك على الامر بالمصرف الى مصا في تصحيح الكلام قال اوصيت
بثلثي لفلان او فلان بطلت عند اى حقيقة لماله الموصي له وقد ايجز بوقف
رحم الله لهما ان يصطلي على اخذ الثلث كما لو قال لفلان او فلان عني الف
عند محمد بن الورثة فاربها شوا اعطوا القمارهم مقامه **مسألة** وصا بالدين
على اربعة اوصد لانه اما بمحضه عندنا وعندهم في اللقب والبيات فتصح لو كانت
لقوم معينين تملكها في الثلث فانهم لما تعينوا جاز تملكهم والا اى وان لم يكونوا
معينين فلا اى لا يصح اصلا اما تملك فلان التملك للمجهول لا يصح واما قراية فلانها
معصية عند الكل فكيف يصح قراية واما بمحضه عندهم وقراية عندنا فجعل داره سجدا
والسراج في المساجد فلا يصح اتفاقا اعتبارا لا اعتقادهم لانا فعلهم بديانهم
الا ان يكون يقوم باعيانهم في يصح تملكهم وذكر التمرة مشورة واما قوله عندنا
وعندهم جعل ثلثه للفقراء او اعطى الرقبة او الاسراج في بيت المقدس فتصح
اتفاقا للذاتية منفعة في الكل فابقرب عندهم ومعصية عندنا فجعل داره بيعته

اليهود وكنته للفساد اوبت بالبحر مطلقا اي سواء على قوما او لا وعندهما
لاي لا يبيع لان يوصي لمعين لهما انه وصية بالمعصية وفي تنفيذ تقرير المعصية والسبيل
في المعصية رد قائل ان المعصية ما يستعمل لانها انما تسمى كذا وما يدعون
وهي قرينة عندهم في حق وتورث اي البيعة والكسبة وبت النيران في العسل
بين اذا صنعت يهودي بيعة او نصراني كسبة او محوسب ببيت نار في حق مائة
ميراث لان هذا المثلثة الوقف عند ابي حنيفة والوقف عنده لورث ولا يلزم ما كل
فكذا هذا او اما عندهما فلا يراهم معصية فلا يقع ودون يهودي اي في بيع يهودي لغيره مثلا ان يبيع
ان اكثر اكله كغيره كطائفة منهم يقولون لعل ربحه الله الا ان كان له كذا فيكون
على الخلاف الوقف في نقر فاته بين الامام وصاحبه في المرتبة الا ان يبيع وصاحبا
الا ان يبقى على الردة بخلاف المرتبة لا يقتل او يسلم والا ان لم يبيع فكله في وصاية
لاننا احرنا بآيتنا الاحكام على الظاهر لا كان منها سائل لهما نعمت بما سبق
ضمنا وكان يجب حفظها والا اهتمام بها احالة كغيره وقولها فخره انفس عنها او
اوردا منها وصدرها بالتبني اشارة الى ما ذكر الوصية المطلقة بان يقول مثلا
هذه القدر من مالي او ثلث مالي وصية او قيمت هذا القدر من مالي او ثلث مالي لا يملك
للفقير لا يصدق وهي لغة خرام وان وصية تمت بان يقول الموصي ما لا يملك
الفقر والفقير لان اكل الخبز في الوصية لا يقع الا بطريق التملك والتملك لا الا للبعث
والفقير لا يبيع ولا يبيع اذا حمت اي الوصية بغيره بان يقول مثلا هذا القدر
من مالي او وصية لزيد او يقوم اخي او يوصي لزيد او يوصي لزيد او يوصي لزيد او يوصي لزيد
لنفسه كذا الخ الى الوقف بغيره اذا وقف المطلق فخص بالفقر لا يملك للفقير وان
عمم واذا خص بغيره مدين او يقوم محصورا غنياء محاربيهم ويملكون منافع لا غنية حيث
اذا ماتوا انتقم غنيه في ملك الوقف او وارثه واذا ماتوا يكون للفقير **باب الثاني**
في الابعاد بغيره وصيا او وصي الى زيد اي جعل وصيا وصيا وقيل عنده فان رد عنده
رد لانه مترد في ذلك فان شاء دام عليه وان شاء رجع او ليس للموصي ولاية الزام
التصرف على الغير وليس له الرجوع بغيره ان يوصي بغيره والا اي وان لم يرد
عنده سواء رده عند غيرة او بعد مائة فلا يرد لانه لا يرد في وجهه اعتقد الموصي على
قبوله فلم يوصه الى غيرة فلو جازنا رده في حصة او بعد مائة لصار الميت معروفا واذكر
ما ذكر وان سكت اي لم يبيع ولم يرد ففات الموصي فله رده وقوله لانه مترد في التصرف
فغير فلا يلزم ذلك لا يقول كالكسبة ولا تقدر بهننا لان الموصي هو الذي اعتبر حيث
لم يتعرف غم ماله انه يبيع الوصية تمام لا وان رد ثم قبل صح الا اذا نفذ رده الى

الى الموصي اليه لم يقبل حيث مات الموصي ثم قال لا قبل ثم قبل ثم ان يكون القاص
اخره حين قال لا قبل لان الابعاد لا تعطى بغير قول لا قبل لان في ابطاله
ضررا بالملك والفرز وجب الرد في ان كان القاص اخره عن الابعاد حين
قال لا قبل بعهده لا يبيع لان اقراره قد جاز له موضع الاجتهاد اذا الرقبة
عند زفرهم انه ولزم اي الابعاد ببيع من لا يملكه وان جعل اي الموصي
اي يكون وصيا لوجوده قبل القبول اذا المقصود هو التصرف في ممتلكته لغيره الموت
لان اوان ولايته بعده وينفذ لصدوره عن الوصي وان لم يعلم كونه وصيا
بخلاف ما لو وكله وجعل ببيع فباع شيئا من ماله وهو لا يعلم لو كان له حيث
لا ينفذ لان الابعاد اثبات ثلاثة بثبوت اوان انقضاء ولايته اذا كان خلا
صح بغير علمه كالوراثه فانما التوكيل فاثبات التوكيل وليس بخلاف ثبوت في حال
قيام الموكل فلا يبيع بغير علمه حيث كان تملك بطريق البيع والهبة او
او حتى لا يبعد لغيره او كذا او كذا بقوله القاص بغيره هذا اللفظ يشير الى صحة
الوصية لان الاخراج المذموم من التبدل انما يكون بعد بثبوت الابعاد وذكره
في الاصل ان الوصية باطله قبل اتمامه سبب في جميع هذه الصور وقيل في العبد
معناه ما قبل لعدم ولايته وعدم استبداده وفي غيره منها سبب في الخاف
ما قبل ايضا لانه لولا لانه على المالك ووجه الصحة في الاخراج ان الابعاد الى
الغير انما يجوز شرعا لغيره بغير الوصية كلفه ولا لاق بالابعاد الى هولاء لا يبيع
النظر وان وجد اهل النظر لكون العبد اهل التصرف ليس بمولي عليه من جهة بغيره
عليه ولكن الغاسق في اهل الولاية والخلافة ارثا وتفرقا حتى لو تصرف نفذ ثم
ولثبوت ولايته الكافر في الجملة حتى تنفذه لكن يحجر على بيعه شراره عبدا مسلما وانما
قال لا يبيع منه النظر لوقوف ولاية العبد على اعادة سببه ويملكه في آخره بعد ما
واستغاله كذا المولى فيقوم التقصير في استيفاء حقوق الميت ونزولهم الخيانة
في الكافر المعاداة الدينية ووجه الغاسق لغيره القاص في الوصاية ويجعل
مكانه وصيا آخر فيما للنظر او وصي الى عبده حج لورثة صفار حتى لو كان فيهم كبرهم
لم يبيع عندنا وعند مالا يبيع مطلقا لان هذه اوقات الولاية للملك على المالك وهو ذلك
المشروع وله انما وصي الى غيره هو اهل بيعه كالمواهب الى مكات نفق او مكات غيرة
وهذا لانه مستند بالتقوى وليس لاحد عليه ولاية فان القصار وان كانوا اهل الكسبة
لما قام بهم مقام نفق صار مستند بالتقوى مثله لولاية اهلهم عليه بخلاف عبده
فانه مولى عليه بخلاف ما اذا كان فيهم كبر لانه يبيع نفسه او يبيعه بغير الوصية عن

الاداء بحقه فامتنع الجواز وادعى الى عاجز عن القيام بها اي الوصاية لم يجوز له القاض
بل ضم اليه غيره لان في الضم رعاية المصالح وحق الوصي وحق الورثة فكذلك النظر في مصلحة
لان النظر باعانة غيره ولو شك الوصي اليه ذلك فلا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة لان الوصي
ان كان قد يكون كادنا تحتها على نفسه وتوطينه للقاضي بغيره اصلا يستعمل بغيره رعاية
للمنظر في الجائدين ويسرع الوصاية اي لا يجوز للقاضي اخراجه لانه ان اختار
غيره لكان دون ذلك مختارا لمصلحة الاري انه يقدم على الميت مع كل شفاعة فلا تقدم
عليه غيره اهي وادعى الا ان يبين لا ينفرد احد بها بالتصرف بدون الاخر ولو وصلة
اي ولو كان ايضا ذوه اير كل منهما بالانفراد في غير ذمة الوصي ومخدره اير
الاخر اشياء يستنبطها وقال ابو يوسف رحمه الله بغير كل في الجميع لان الايصاء في باب
الولاية وبها اذا ثبت للامتنع شرعا لكل واحد فلا على الانفراد كالاخوين في
ولاية الامتناع فكذلك اذا ثبت شرط فان الولاية لا تحتمل التوحي كونها عبارة عن
القدرة الشرعية والقدرة لا تجري ولها ان الوصي انما يرث بربها لا راي ايرها
لوقا بين بينهما بخلاف الاخوين في النكاح لان النسب في الاخوة وبها فانه يكر
منهما عن الكل في السبب منها الايصاء وهو اليهما لا اير كل منهما ثم اشترى في قوله
لا ينفرد احدهما بقوله الا شرا لفته وبجملته فانه لا ينفرد الولاية وريما يكون
احدهما غايبا في اشتراط اجتماعهما فاد الميت ولو فعل عند الضرورة جبرانه جاز و
المقصود في حق الولاية لا ينفرد لانه لا ينفرد على عادة ولو اجتمع لم يتكلم الا احدهما غايبا وشرا
حاجة الطفل لان في تاجره خوف حقوق الضرر والارتباك له ان يقول الميت للطفل
فانه ليس باب الولاية ولهذا يملك الامام وخر في عياله واعتناق عبد مومن ورد
ودنية وتنفيذ وصية معينين لعدم الاحتياج الى الرأي وبيع ما يخاف تلفه وجميع
اموال ضابطة لان فيه ضرورة وان مات احدهما فان اوصيه الى ابي اوله اخر طه
اي لمن اوصيه اليه الوصي سواء كان للحي او لم يتصرف للميت وحده ولا يحتاج الى
نفس القاضي وصيا ولا ابي وان لم يوص الوصي ضم اي القاضي اليه غيره لان الوصي
قصد ان يخلقه وصيا في حق حقه وامكن حقيقة بنفس وقب اخلف القاضي وصيا
امساك فانه لا ينفرد لانه لا ينفرد الا بعد الان يكون عدل فيخر ويصفى عدل
ولو عدل لا يخر كاف منه اليه كافيا ويغزل ليعزل قائله السر قد ياتي بموعدة ويغزل
ايضا اي يقول القاضي العدل الكافي استبعد ظهر الدين المرفضا في ما تقدم على
القاضي لانه في الميت فاذا انفرد في الميت وان كان عدلا كافيا فكيف وفي القاضي
وصي الوصي وصي له ما يفي اذا مات الوصي وادعى الى اخره وصية في تركته وتركته



وتركة الميت الاول لان الوصي يتصرف بولاية متفقة اليه فملكه الا بعباء الى
غيره كالجدة وتسمى اي قسم الوصي نيا بغير ورثة عيت مع الوصي له بغير يفي
اذا مات رجل له ورثة غيب وادعى الى زنده وليك لم يملك جاز كزيد الوصي الى قسم
تركة بين ورثة الغيب وبين كبر الوصي له بان ما خذ في الورثة وبقا الباقي
الى الوصي لان الوارث خليفة الميت حتى يرد بالتقريب ويغير مقرر وان
شراء الورث حتى يكون الولد جازا والوصي خليفة الميت ايضا فيكون ضمن الورث
اذا كان غايبا ففوتت قسمه عليه فلا يجوز ان الورثة عليه ان المصلحة ان ضاع حطام
اي حصته الورثة مع اي الوصي لان الملاك بعد تمام القسم يكون على وقوع
الملاك في قسمته وقسمته اي الوصي عن الموصل الغائب منهم اي مع الورثة لا
اي لا يفي لان الموصل ليس خليفة عن الميت في كل ذمة لانه ملكه بسبب جديته
لا يرد ولا يرد عليه ولا يصير موزرا لشراء الموصل فلا يكون الوصي خليفة عنه
عند غيبته فيزجج اي الموصل ان ضاع قسط مع الوصي ثبت ما بقي لانه ترك
الوارث فينتوي ما نوى من المال المشترك على الشركة ويبقى على باقي للقاضي
قسمتها واخذ قسط اي يجوز للقاضي ان يقسم التركة مع الموصل الغائب
مع الورثة واخذ قسط الموصل لان القاضي لنفسه ما شاء ان يملكه في المولى في
الغيب ودر النظر اخر اقسط الغائب وبقية نفقة ذلك صح في لوجز الغائب وقد
فصل المقتضى لم يكن له على الورثة بسبيل فاسم اي الوصي مع الورثة في الوصية
يجوز واخذ الوصي المال فله المال بدها ويخرج من الوصي في ثلث ما بقي في التركة
لان القسم لا يتردد لانه لا يملك المقصود وهو ما يملكه في المقصود وانه فصار كما اذا ملك
قبل القسم صح بغير اي الوصي عبد التركة بغيره انما لان الوصي قائم مقام الوصي
ولو نزل له جباينة بغيره جاز وان كان في مرض موته فكذلك قائم مقامه في تركة
ان حق الغريم يخلق بالمالية لا بالصورة وبها باقية بقاء الثمن باع اي الوصي ما اوصى
ببيعه ويصدق تمت فاشترى اي المبيع بعد ملكه منه مع اي الوصي ضمن اي
الوصي لانه العاقد فيكون الهبة عليه وهذه عهدة لان المشتري ما فيه بغير
التمن الا ليل له العبد ولم يملك فقد اخذ الوصي البايع بالغير بل ارعاه فيني عليه رده
ورجع في التركة لانه عامل له بغيره عليه كالتوكيد لرجوع باع حصته الصغير وملك
منه امان الوصي فاشترى العبد فانه اي الوصي يرجع في ماله اي مال الصغير لانه
عامل له وهو اي الصغير يرجع في الورثة بحقه لان القاض قسمته باستحقاق ما اوصى
وله اي الوصي ان يبايع مال الصغير بغيره مضاربة وبضاعة ويوكل ببيع وشراء

[illegible]

فدوة الفدين في اليوم العاشر
عاشية الأنام وعلاء النظام
الخطباء والعرفان المحدث